تحولات النظام الدولي في ضوء

سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا

(بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)

د. منصور أحمد أبو كريم

الندى للنشر والتوزيع

تحولات النظام الدولي في ضوء
سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا

هذا النمط من القرارات غير العقلانية من وجهة نظر الكثير، قد يشكل ضرراً بالغاً ببيئة وبنية النظام الدولي، الأمر الذي سيترتب عليه انعكاسات سلبية على مستوى علاقة الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية وحلفائها التقليديين، وكذلك الجدد، ما يعني أن النظام الدولي أصبح عرضة للخطر والتصدع والاضطراب في بيئة تحكمها سياسة فيها قدر من التهور وعدم الاتزان الذي ينذر بعواقب غير محمودة حال استمرت بهذا الشكل.

د. منصور أحمد أبو كريم

$ 40

الندى للنشر والتوزيع
samirjundi58@gmail.com

تحولات النظام الدولي في ضوء
سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا
(بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)

د. منصور أحمد أبو كريّم

باحث متخصص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

تقديم الأستاذ الدكتور /

عبد الناصر سرور

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى

دار الجندي للنشر والتوزيع

فلسطين

2023

الشكر والإهداء

إلى روح والدي وولدتي اسكنهم الله فسيح جناته، إلى أسرتي وعائلتي الكريمة من آل أبو كريم العايدي في الوطن الشتات، وإلى أخواني وأخواتي جميعًا، وإلى أساتذتي الكرام، وإلى زملائي وأصدقائي الأعزاء في فلسطين ومصر والمغرب، إلى كل المناضلين والثوار وإلى أرواح الشهداء وخاصة الشهيد ياسر عرفات، وإلى كل الثوار والمناضلين على ثرى فلسطين الحبيبية أهُدي لكم هذا الجهد البحثي.

الباحث/
د. منصور أبو كريم

المحتويات

الشكر والإهداء 3

تقديــم 9

المقـدمــة 11

الفصل الأول: 16

النظام الدولي: أسس ومرتكزات 16

ماهية النظام الدولي 17

أولًا: مفهوم النظام الدولي 17

ثانيًا: نشأة النظام الدولي وعناصره 20

ثالثًا: الفرق بين النظام الدولي والمجتمع الدولي 24

النظام الدولي: بين الثنائية والأحادية 26

أولًا: النظام الدولي ثنائي القطبية 26

ثانيًا: النظام الدولي أحادي القطبية 30

الفصل الثاني: 45

المجتمع الدولي في عهد الرئيس ترامب 45

أوروبا والأمم المتحدة في زمن ترامب 46

"بين التبعية المطلقة، والتحالف الدائم" 46

أولًا: التهديد الأميركي بالخروج من حلف الناتو **47**

ثانيًا: تقليص تمويل الأمم المتحدة **56**

ثالثًا: الانسحاب الأميركي من اليونسكو **61**

رابعًا: الانسحاب الأميركي من مجلس حقوق الأنسان **65**

خامسًا: الصراع الاقتصادي مع أوروبا والحلفاء **70**

سادسًا: الخروج الأميركي من معاهد باريس للمناخ 74

سابعًا الخلافات الأميركية مع الحلفاء حول الهجرة 77

علاقات أمريكا مع روسيا والصين زمن إدارة ترامب **79**

أولًا: الخروج الأميركي من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة 79

ثانيًا: الصين والتجارة الدولية زمن ترامب 90

التجارة الدولية مع الحلفاء زمن ترامب 102

أولًا: الخروج من اتفاقيات التجارية TPP /NAFTA..... **102**

ثانيًا: التهديد بالخروج من اتفاقية التجارة الدوليةWTO **105**

الفصل الثالث:..... 111

الشرق الأوسط زمن إدارة ترامب..... 111

الخروج من الاتفاق النووي مع إيران: 112

أولًا: قرار الخروج من الاتفاق النووي..... 112

ثانيًا: دوافع القرار الأميركي وأسبابه 114

ثالثًا: الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران..... 117

رابعًا: الموقف الإيراني وتداعيات القرار على الاقتصاد الإيراني 120

خامسًا: مستقبل الأزمة بعد اغتيال سليماني..... 123

القضية الفلسطينية زمن الرئيس ترامب 128

أولًا: رؤية إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية..... 128

ثانيًا: القرارات الأميركية تجاه قضايا الحل النهائي..... 129

قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل 130

قرار تصفية قضية اللاجئين 132

قطع المساعدات عن الأونروا 135

نقل السفارة الأميركية للقدس..... 136

قطع كامل المساعدات للسلطة الفلسطينية: 136
وقف دعم مستشفيات القدس: 138
إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن: 139
ثالثًا: التحوّلات الاستراتيجية في الموقف الأميركي 146
الأزمة الخليجية والسورية في زمن ترامب 150
الأزمة الخليجية مسارات وتداعيات 150
أولًا: أسباب الأزمة الخليجية 150
ثانيًا: الموقف الأميركي من الأزمة 151
ثالثًا: تداعيات الأزمة على الأمن الإقليمي والدولي 152
قرار سحب القوات الأميركية من سورية أسباب وتداعيات 156
أولًا: قرار الانسحاب من سورية والعودة عنه 156
ثانيًا: أسباب القرار وتداعياته على الداخل الأميركي 159
ثالثًا: تداعيات القرار على الصراع داخل سورية 162
رابعًا: تأثير القرار الأميركي على الأطراف الدولية والإقليمية 166
الفصل الرابع: 174
أمريكا والنظام الدولي في زمن كورونا 174
إدارة ترامب وجائحة كورونا 175
أولاً: ماهية الأزمة 175
ثانيًا: أسلوب تعامل إدارة ترامب مع الجائحة 176
ثالثًا: مصير ترامب في ضوء أزمة كورونا 181
النظام الدولي وجائحة كورونا 186
أولاً: التداعيات الجيوسياسية للجائحة 187
ثانيًا: التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة 193
ثالثًا: تحديات الوحدة الأوروبية في ضوء أزمة كورونا 201
تحديات القيادة الأميركية للنظام الدولي في ضوء كورونا 209
أولًا: تحديات القيادة الأميركية للنظام الدولي 209

ثانيًا: مؤشرات الصعود الصيني..... 211
ثالثًا: الصراع الأميركي الصيني على عالم ما بعد كورونا 213
الفصل الخامس: 220
مستقبل النظام الدولي في ضوء سياسات ترامب وتحديات كورونا 220
نظام دولي متغير وغير متجانس 221
أولًا: القلق من سياسات ترامب 221
ثانيًا: مأزق النظام الدولي أحادي القطبية..... 223
تحول مفهوم القوة وظهور قوى دولية تنافسية 227
أولًا: تحوّل مفهوم القوة من العسكرية للاقتصادية..... 227
ثانيًا: بروز قوى دولية تنافسية للولايات المتحدة 235
ثالثًا: آليات مواجهة تحديات الهيمنة الأميركية 248
رؤية إدارة ترامب للنظام الدولي 260
أولًا: مبدأ ترامب للعلاقات الدولية 260
ثانيًا: النظام الدولي في ضوء وثيقة الأمن القومي لإدارة ترامب 265
ثالثًا: تداعيات رؤية إدارة ترامب على النظام الدولي..... 269
رابعًا: مسار النظام الدولي في عهد ترامب..... 273
وقف مسار التجارة الحرة وإعادة التفكير في العولمة 273
أمريكا لن تكون شرطي العالم 277
رفض فكرة الاستثناء الأميركي 278
تعزيز السلام من خلال القوة 280
رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي 283
مقاربة الهيمنة المطلقة على العالم..... 284
مقاربة العودة لنظام دولي متعدد الأقطاب..... 289
مقاربة استمرار الوضع الراهن..... 295
الخـــاتمـــة..... 298

المراجع والمصادر 299

التقديــم

يطيب لي هذا المقام أن أبارك وأثني على الجهد الطيب الرائع الرصين الذي بذلة الباحث في سلك الدكتوراه منصور أبو كريّم في كتابه الموسوم " تحولات النظام الدولي في ضوء سياسات إدارة ترامب وجائحة كورونا". إن هذا الكتاب يعد إضافة جديدة ونوعية في حقل السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، والعلوم السياسية على وجه العموم. فقد تناول الكتاب واقع النظام الدولي في ظل جائحة كورونا وتداعياتها السياسية والاقتصادية، وفي ظل القرارات والتصريحات التي صدرت عن إدارة الرئيس الأميركي ترامب على الساحة الدولية، رصدًا وتحليلاً، وانعكاسات هذه القرارات على مستقبل النظام الدولي بتشعباته وتعقيداته وتكتلاته، إذ من شأن هذه القرارات أن تمس بشكلٍ جوهري الأمن والسلم الدوليين.

لقد اتخذت إدارة ترامب مجموعة من القرارات غير العقلانية، والتي ألقت بظلالها على بيئة وبنية النظام الدولي تأثيراً وتأثراً هذا التأثير الذي يمكن أن يؤثر سلباً على حالة الوفاق الدولي تجاه الكثير من القضايا والمواضيع كالبيئة والمناخ وحقوق الانسان ومنع انتشار الاسلحة النووية ومحاربة الارهاب وغيرها...، لقد أدى انسحاب الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب من الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والأمن والبيئة إلى اضطراب بيئة النظام الدولي؛ ناهيك عن الحروب الاقتصادية الأخرى مع أوروبا والصين والهند، وتركيا وغيرها من الدول، فضلاً عن انسحابها من مجلس حقوق الانسان ومنظمة اليونسكو، وكذلك تخفيض ميزانية الأمم المتحدة وغيرها من القرارات الأخرى.

هذا النمط من القرارات غير العقلانية من وجهة نظر الكثير، قد يشكل ضررًا بالغًا ببيئة وبنية النظام الدولي، الأمر الذي سيترتب عليه انعكاسات سلبية على مستوى علاقة الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية وحلفائها التقليديين، وكذلك الجدد. ما يعني أن النظام الدولي أصبح عرضةً للخطر والتصدع والاضطراب في بيئة تحكها سياسة فيها قدر من التهور وعدم الاتزان الذي ينذر بعواقب غير محمودة حال استمرت بهذا الشكل.

لقد استطاع المؤلف توظيف العديد من المناهج الأصلية في العلاقات الدولية، كمنهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، ومنهج دراسة البيئة النفسية لصانع القرار، ومنهج السياسة الخارجية، ومنهج تحليل بيئة النظام الدولي، واسقاطها على فصول الكتاب، وهو ما ساهم–حسب اعتقادي–في اضفاء بعدًا تحليليًا معقولاً ومنطقيًا في استشراف مستقبل النظام الدولي.

وجاء الكتاب مشتملاً على خمسة فصول وخاتمة؛ تناولت وعالجت بشكل تحليلي معمق مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب، فقد تناول الفصل الأول ماهية النظام الدولي، وخصائصه، وسماته كإطار نظري، ومدخل تمهيدي، سلط الضوء فيه الباحث على النظام الدولي ومخرجاته. بينما تناول الفصل الثاني تحليل لبيئة النظام الدولي مستندًا على مجموعةٍ من القرارات الصادرة عن الادارة الأميركية، وتداعياتها المحتملة على النظام الدولي. في حين تناول الفصل الثالث تأثير القرارات الأميركية على واقع الشرق الأوسط، خاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والأزمة السورية، والصراع المحتدم مع إيران. كما تناول الفصل الرابع التحديات السياسية والاقتصادية التي الناتجة على جائحة كورونا سواء المتعلقة بالأوضاع الجيوسياسية أو الاقتصادية أو السياسية، ومستقبل النظام الدولي في ضوء هذه التحديات التي عصفت بالولايات المتحدة الأميركية في ظل تراجع دور ومكانة أمريكا على الساحة الدولية وصعود الصين، الأمر الذي ساهم في زيادة الآراء التي تؤكد قرب حدوث تحول في بنية النظام الدولي لكي يكون نظامًا ثنائي عبر مزاحمة الصين الولايات المتحدة مكانة القطب الأوحد.

أما الفصل الخامس والأخير، فقد أفرده الباحث لدراسة مستقبل النظام الدولي في ظل إدارة ترامب وفي ضوء تحول مفهوم القوة من العسكرية للاقتصادية وبروز قوى دولية تنافسية، واضعًا مجموعة من السيناريوهات لمستقبل النظام التي ترتبت على سلوك إدارة ترامب وانعكست على النظام الدولي.

أخيرًا، أؤكد أن هذا الكتاب سيسهم في إثراء المعرفة السياسية للقراء والمتخصصين في العلاقات الدولية، ويمكن أن يكون مرجعًا يهتدي به الباحثين في مجال السياسة الخارجية.

والله ولي التوفيق

الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر سرور
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى
غزة/ فلسطين 2022

المقـدمــة

وضعت الأزمات الناتجة عن سلوك إدارة ترامب على الساحة الدولية، والتداعيات السلبية لجائحة كورونا النظام الدولي أمام تحديات جمّة كان يصعب معها الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، فالتحديات الناتجة سواء الناتجة عن سياسات إدارة ترامب التي أخلت بكثير من قواعد النظام الدولي، أو تلك الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وضعت العالم والنظام الدولي أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية.

حيث يرتبط السلام العالمي بمدى فعالية التنظيم الدولي، ومدى تأثيره من خلال مؤسساته المختلفة في مواجهة التحديات المختلفة، وقدرته على حل النزاعات والأزمات السياسية والاقتصادية بالوسائل والطرق السلمية، فالنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من مرحلة الفوضى إلى التنظيم والاستقرار، وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك بالانتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي، والذي بدوره أسهم بظهور النظام الدولي.

وتفترض النظريات السياسية أن اضطلاع الدولة الرائدة بأدوار سلبية في النسق الدولي سوف يجعل من إدارة الأزمات وتجنب الصراعات مسألة أكثر صعوبة وأقل إمكانية فيما لو أتيحت الفرصة أمام دول أخرى لا تقل طموحًا ولديها ما يؤهلها لكي تتولى دوراً نشطاً في إدارة شؤون العالم في المستقبل.

ويقوم النظام الدولي على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي يتكون من عناصر متوافقة أحيانًا ومختلفة أحيانًا أخرى، وهو يهدف إلى ترسيخ نوعًا متميزًا من العلاقات بين الدول على قاعدة الاحترام المتبادل، وهذه العلاقات تهدف إلى التخفيف من النزاعات القائمة، وتطويق مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل. كما يقوم النظام الدولي على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته، ولعل الطريق لتحقيق ذلك يكمن في العمل الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إحداث مؤسسات دولية حكومية أو غير حكومية، لها شخصية مستقلة ومعترف بها من قبل الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها[1].

وخلال حكم الرئيس ترامب مر النظام الدولي بحالة من حالات عدم الاستقرار؛ نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل، أهمها سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) التي كانت ترتكز على مبدأ "**أمريكا أولًا**"، وهو المبدأ الذي يستند على وضع مصالح الولايات المتحدة الأميركية فوق كل اعتبار، متجاهلة مصالح الدول الأخرى، سواء كانت مصنفة حليفة لأمريكا أو منافس قوي لها؛ مثل الصين وروسيا. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تعمل بكل جهد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية للدفاع عن

(1) المرعشي، فيصل، براء: **النظام الدولي The International System** (الموسوعة السياسية 2018).

مصالحها العالمية من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية ورعايتها، ومنظمات أمنية إقليمية، ومعايير سياسية ليبرالية؛ ويشار إلى آليات تشكيل هذا النظام إجمالًا بعبارة النظام الدولي. وقد بدأت في السنوات الأخيرة القوى الصاعدة في تحدي عوامل هذا النظام واستمراره.

ويتميز النسق الدولي في هياكله المطلقة بحالة من الفوضى تفضي عليه عدم الاستقرار والثبات المطلق، وبتغير دور الفواعل الرسمية فيه تبعًا لتغير ميزان القوة، ما بين هذه الفواعل أو الأطراف التي تشكّل في مجملها العام الفاعل المؤثر في مجريات النسق الدولي، وبسبب حالة الفوضى التي يتسم بها هذا النسق فإن إمكانية خلق حالة من التوازن والتحكم تجعل الأمر شبه مستحيلاً تبعًا للتغيرات في طبيعة النظم المؤثرة فيه، في ظل حالة التنافس الشديد، والصراع الدائم التي تؤدي إلى صعود أقطاب، وهبوط أقطاب أخرى، مما يشكل حالة من الاستمرارية في التغير، وعدم الثبات في الوضع العام لهذا النسق[1].

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوّل النظام الدولي إلى أحادي القطبية، لم تنقطع التوقعات بشأن الماهية التي سيستقر عليها هذا النظام مستقبلاً. فهناك من يتوقع استمرار الأحادية القطبية الولايات المتحدة ويرى آخرون عودة الثنائية القطبية الصين مقابل الولايات المتحدة بينما يعتقد غيرهم أن النظام الدولي يتجه إلى أن يكون متعدد الأقطاب الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهند[2].

حالة التغير وعدم الثبات في هذا النسق الدولي في ظل التغيرات الفاصلة والحتمية التي أثرت في توجهاته وفي تأثير الفاعلين فيه، خصوصًا ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، إضافة لصعود ترامب بخلفيته القومية اليمنية، شكلت نقطة تحول جوهرية أعادت صياغة العلاقات الدولية ما بين العديد من الدول حتى المؤثرة والفاعلة فيها، واعادت توزيع أنماط القوى على مستوى الأفعال، تبعًا لردود الأفعال داخل المنظومة القيمية للعلاقات الدولية على مواقف وتصريحات ترامب من القوى والمنظمات الدولي وخلافه الشديد مع معظم حلفاء الولايات الأميركية.

كل ذلك يدفعنا إلى النظر في طبيعة النسق الدولي في ظل التطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة والتي شكلت بداية إرهاصات التحول في النظام الدولي، والتي ظهرت في كيفية تعاطي السلوك الأميركي على المستوى الرسمي في التعامل مع القوى والمنظمات الدولية الأخرى؛ التي أصبحت تهدد استقرار النظام الدولي.

---

(1) أبو دقة، رامي، **ملامح التحول في النظام الدولي في ظل مفهوم القوة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الأزهر، 2017م)، ص 2.

(2) الجرباوي، علي، **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة سياسات عربية، العدد (13)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2018م)، ص 7.

وعلى الرغم من أن الرؤية الأميركية للنظام الدولي ترتكز على افتراضات دفاعية واقعية حول العلاقات بين القوى العظمى، بحيث أنّ القليل من المنافسة الأمنية والاقتصادية هو أمر حتمي بين الدول وأنّ جيشًا أميركيا قويًا هو مهمّ للدفاع عن المصالح الأميركية. غير أنّ هذه التوقعات تدّعي أنّ الهيمنة الأميركية ومحاولات الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن جاءت مخالفة للسلوك الأميركي على مستوى الساحة الدولية؛ فمواقف الرئيس دونالد ترامب من العديد من القضايا، جاءت مخالفة لهذه الرؤية. كون أن الرئيس دونالد ترامب اتخذ العديد من القرارات تجاه الأمم المتحدة وحلف الناتو، وقراره الخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية وعجز إدارته على مواجهة العديد من الأزمات الدولية والإقليمية مثل الأزمة الخليجية وقراره الانسحاب من سورية والاتفاق النووي مع إيران، كل ذلك عصف بالنظام الدولي، وفتح المجال أمام الباحثين في العلاقات الدولية لطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل النظام الدولي في عهد ترامب، في ظل تعدد مظاهر تصدع بنية النظام الدولي.

كما أن جائحة كورونا (كوفيد19) أثارت العديد من الإشكاليات الصحية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة بشل خاص وللعالم بشكل عام، هذه الأزمات سواء الناتجة عن سلوك إدارة ترامب على المستوى الدولي بعد الخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية، واتباع سياسات حمائية لتخالف قواعد التجارة الدولية والنظام الليبرالي العالمي، أو الأزمات الناتجة عن جائحة كورونا هي محور اهتمام هذا الجهد البحثي المتواضع الذي حاول فيه الباحث رصد أهم التطورات والتحولات الدولية الناتجة سواء على سلوك إدارة ترامب المضطرب على الساحة الدولية والإقليمية، أو التداعيات والأثار السلبية لجائحة كورونا على المستويات الإنسانية والجيوسياسية والاقتصاد

الفصل الأول:

النظام الدولي: أسس ومرتكزات

- **ماهية النظام الدولي: أسس ومرتكزات**
- **النظام الدولي بين: الثنائية والأحادية**

الفصل الأول:
النظام الدولي: أسس ومرتكزات
(ماهية النظام الدولي وأشكاله المختلفة)

يؤسّس النظام الدولي على قواعد مشتركة وطابع مؤسسي، فهو نظام تتفق فيه القوى العظمى على الالتزام بالقواعد والأسس التي تحكم علاقة الدول على الساحة الدولية، حتى إن استمر التأثير غير المتناسب لتلك القوى في وضع هذه القواعد والمعايير، فإنه يتم التركيز على المصالح والتهديدات المشتركة أكثر من الديناميات التنافسية، بحيث يتضاءل دور الدول فرادى تمامًا، لتصبح القواعد لا القوة هي الوسيلة الأساسية لتسوية النزاعات في هذا النظام.

المدخل الحقيقي لدراسة واقع ومستقبل النظام الدولي في عهد ترامب وجائحة كورونا لا يكون إلا من خلال تأصيل نظري لمفهوم النظام الدولي، والفرق بين بينه وبين المجتمع الدولي، وخصائص وسمات النظام الدولي ثنائي القطبية، وأحادي القطبية، كون أنّ هذا المدخل رغم تقليديته إلا أنّه ضروري لشرح الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها النظام الدولي، والتي يحاول الرئيس ترامب التخلي عنها، واضعًا ومصالح بلاده في المقدمة.

ماهية النظام الدولي

يتشكل النظام الدولي من القواعد والاتفاقيات والأسس التي اتفقت عليها القوى الكبرى كمحددات للعلاقات الدولية خلال فترة زمنية محددة، ودائمًا ما تتغير هذه الأسس والقواعد إما تبعًا لمفهوم القوة التي تفرضها القوى المسيطرة على النظام الدولي، أو بناء على توافقات جديدة، كما حدث عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما تم التوافق على أسس ومرتكزات النظام الدولي ثنائي القطبية، كما حدث خلال مؤتمر يالطا عام 1945، بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

أولًا: مفهوم النظام الدولي

تعددت تعريفات ومفاهيم النظام الدولي حسب المدراس الفكرية التي نظرت لمفهوم النظام الدولي من زوايا مختلفة، كون أن بعض المدراس نظرت للنظام الدولي على أنه يمثل مجموعة المؤسسات الدولية التي تتحكم في طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين الدول، والبعض الأخر رأي في النظام الإطار المؤسسي القادر على ضبط إيقاع سلوك الدول والشخصيات الدولية في إطار المنظومة العالمية.

لم يعد التنظيم الدولي ظاهرة مزوية في محيط العلاقات الدولية، وإنما أضحى يشكل واحدةً من أهم معطياتها الأساسية، وأصبحت جذوره تمتد إلى ذات الأصول التي تمتد إليها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة[1]. يعرف علماء السياسة والعلاقات الدولية النظام الدولي: بأنه الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة. ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام دول العالم تعاونًا وتنافسًا وحربًا هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود[2].

ويعرف النظام الدولي بمعناه الواسع بأنه كافة المنظمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة معنية، حيث توافقت على قبولها واتباعها في تنظيمها لما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط، ومن ثم فإن دراسة النظام الدولي بهذا المفهوم تشتمل أنشطة عدة من جوانب العلاقات الدولية، كالمعاهدات والعلاقات الدبلوماسية، والقنصلية، والمؤتمرات والحروب وغيرها، بجانب المنظمات الدولية بمعناها الاصطلاحي. ونجد أن النظام الدولي يقصد به التركيب العضوي للجماعة الدولية، أي مجموعة الأنشطة والمؤسسات التي يحتوي إطارها العلاقات الدولية، من منظور حركي "ديناميكي" بما يشمل دراسة الواقع الحالي للنظام الدولي، واستشراف مستقبله[3].

---

(1) الحديثي، خليل، إسماعيل: **الوسيط في التنظيم الدولي**، (كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، العراق، 1991)، ص 4.
(2) **النظام الدولي**، (موسوعة الجزيرة، الدوحة، 2015).
(3) الحديثي، خليل، إسماعيل: **الوسيط في التنظيم الدولي**، (كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، العراق، 1991)، ص 9.

يقصد بالنظام الدولي ذلك الوضع بين دول العالم الذي نعيش فيه، بمعنى حجم وطبيعة العلاقات الدولية التي تسود العالم في وقت ما، والتي يصاحبها الاختلاف في حالة من زمن لآخر، فلكل حالة من حالات النظام الدولي أعضاء مهيمنين عليه، لهم مصالح عليا فيه وأعضاء هامشيين وقواعد عامة حاكمة لهذا النظام[1]. وهو مجموعة من الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة، أو ما هو أصغر أو أكثر تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل لدرجة الاعتماد المتبادل، مما يجعلها تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، وبذلك يكون النظام الدولي تلك الخلفية التي تظهر حجم التفاعلات بين الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرر، وعبر قومية مثل شركات متعددة الجنسيات وغيرها[2].

ويشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف[3].

وعرّف "كينيث ولتز Kenueth Waltz" عالم السياسة الأميركي، النظام الدولي: بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها، في حين يرى ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann أن النظام الدولي عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة الدولية، يتحدد هذا النمط للعلاقات بطريقة بنيان أو هيكل العالم، بينما قد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور والتكنولوجي أو التغيير في الأهداف الرئيسية، كوحدات النظام أو نتيجة التغيير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام[4].

أما "مورتون كابلان Morton Kaplan" فقد عرّفه بأنه: "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن"[5]. كما عرفه موريس إيست Maurice East بأنه يمثل أنماطًا من التفاعلات، والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية الدول، التي تتواجد خلال وقت محدد[6].

---

(1) عبد الكافي، اسماعيل: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (قويسنا، مصر، 2005)، ص456.

(2) جابر، جابر: **النظام العالمي**، (مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002)، ص34.

(3) مقلد، إبراهيم صبري: **العلاقات السياسية الدولية**، (دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت 1987)، ص 234.

(4) Kenneth Waltz**: theory of International polities، Reading، Mass**: (Addison–Wesley publishing Company, 1979) p162.

(5) عبد الشافي، عصام: **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة 2016)، ص3.

(6) Mauric A East: **The International system perspective and foreign policy**, (German Institue of Global and Area Studies, 1978), p145.

في حين أن استاذ العلوم السياسية أولي هولستي (Ole Holsti) عرف النظام الدولي بانه: عبارة عن تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن، دول أمم، إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة[1].

أما كينت بولدنغ (Kenneth Boulding) الاقتصادي الأميركي المعروف: فركز في تعريفه للنظام الدولي على الأبعاد السلوكية، التي تنتج عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، أي مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة أمم أم دول، مضافاً إليها في بعض الأحيان بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، في حين يمكن وصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها[2].

بينما الباحث المصري عماد جاد بين أن النظام الدولي: عبارة عن بنيان أو هيكل، يتشكل من مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا، والوحدات المستقلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، في حين أن بنيان النظام الدولي يتحدد وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات، فإما أن يكون هذا البنيان أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وطبعاً لطبيعة النظام الدولي تتولد ظروف معينة، تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدات الدولية[3].

في حين يرى استاذ العلوم السياسية جوزيف فرانكل Joseph Frankel's أن النظام الدولي ما هو إلا عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام أما مارسيل ميرك (Marcel Mark) فيضيف عنصر البيئة ويعرف النظام الدولي بأنه مجمل العلاقات بين عدد من اللاعبين الذين يضمهم نمط معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة[4].

إلا أن آخرون يعتبرون النظام الدولي عبارة عن مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية، التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الانساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات[5].

النظام الدولي هو عبارة عن بنيان أو هيكل، وهو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا، والوحدات المستقلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، ويتحدد بنيان النظام الدولي بذلك وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات، فمن الممكن أن يكون هذا البنيان أحادي القطبية

---

(1) K J Holsti: **International politics A framework Analysis** ،(Prntice-Hallinc,1967), p9.

(2) Kenneth G Boulding: **conflict and Defense، a General theory**، (Harpert Torch Books, 1963), p7

(3) عماد جاد: **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1998)، ص16-17.

(4) البحيري، ولاء، علي: **إشكاليات النظرية والتطبيق "الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2013م)، ص13.

(5) محمد عوض الهزايمة: **قضايا دولية "تركة قرن مضي وحمولة قرن آتى"**، (دار النهضة الطبعة الأولي، عمان،2005م)، ص18.

أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وطبعاً لطبيعة النظام الدولي تتولد ظروف معينة، تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدات الدولية[1]، بينما من الممكن أن يعرف النظام الدولي أيضًا، بأنه مجموعة من الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أم ما هو أصغر أم أكبر، تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة، لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين، وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم تلك التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية، والعوامل دون القومية، مثل حركات التحرر والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية، وبعض المنظمات الوظيفية والاتحادات الدولية وغيرها[2].

يتكون حقل النظام الدولي من الدول والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني، والشخصيات الدولية المؤثرة. كما يتمّ تعريف النظام الدولي بالقواعد التي تحكم سلوك الدول والقوى الكبرى، لذلك، تختلف الرؤية البديلة للنظام الدولي خصائصه، والقواعد الحاكمة له، وترتكز الاختلافات حول ما ستكون عليه قواعد النظام المستقبلية أو ما يجب عليها أن تكون، بما في ذلك تلك التي تحيط بالاستراتيجية الأميركية الكبرى وسياسات الولايات المتحدة في مناطق معيّنة والتي لها في أغلب الأحيان حجج صريحة أو ضمنية حول التغيّرات الواجب احداثها في قواعد النظام بما تنسجم مع المطالب والراغبات الأميركية.

ثانيًا: نشأة النظام الدولي وعناصره

جاءت نشأت مفهوم النظام الدولي في ظل اتفاقيات وستفاليا 1644–1648 التي أنهت حربيْ الثلاثين سنة التي مزقت أوروبا، واستندت اتفاقيات وستفاليا إلى مفهوم القومية باعتباره محددًا مركزيًا على المستوى السياسي والاستراتيجي في أوروبا. وشكلت تلك الاتفاقيات البذرة الأولى للدولة الوطنية/ القومية، التي ستزدهر في العقود والقرون اللاحقة بأوروبا وباقي العالم.

وقد حكمت اتفاقيات وستفاليا النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأول 1914–1918 التي شهدت تحالفات سياسية واستراتيجية غير مسبوقة في تنوعها واتساعها، مما أظهر محدودية الدولة القومية وعجزها عن توفير الأمن الجماعي الذي كان الدافعَ الأبرز لظهورها[3].

وأنبثق النظام الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر في أعقاب انهيار الاقطاع في أوروبا مدشنًا بذلك عهد الدولة القومية المتحررة من سلطان الكنيسة، وبروز الدولة القومية الحديثة، مما مهد الطريق نحو قيام النظام الدولي الاوروبي الذي تبلورت معالمه في معاهدة وستفاليا عام

(1) جاد، عماد: **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1998)، ص16-17.
(2) بركات، نظام: **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**، (الجزيرة نت، 2005).
(3) **النظام الدولي**، (موسوعة الجزيرة، الدوحة 2015)، مرجع سابق.

1648 والتي انهت الحروب الدينية في أوروبا، ومن ثم ابتدأت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وقد كانت الفكرة التي أطهرت هذا النظام هي[1]:

- مبدأ السيادة القومية.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- مبدأ الولاء القومي.

ويعد تحديد الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي من المشاكل التي يواجها باحثي العلاقات الدولية؛ نظرًا لتعدد المعايير التي يمكن أن تحكم عملية الاختيار، كون أن بعض الباحثين الذين اهتموا بعناصر قوة الدولة وجدوا صعوبة بالغة في تحديد هذه العناصر، وإقامة العلاقات فيما بينها لتحديد القوى الرئيسية في النظام الدولي. على سبيل المثال فإن "كليفورد جيران" حاول عام 1960 أن يحدد العناصر الفاعلة في النظام الدولي عن طريق إقامة مقياس يتضمن عددًا من العناصر مثل المساحة والسكان والقوة الصناعية والقوة العسكرية، وحاول أن يعيد تكييف بعض العناصر مثل المساحة والسكان، فالمساحة في حدّ ذاتها لا تعني شئياً كثيرًا ما لم يكن هناك قدرة للسيطرة عليها والتحكم بها، وأضاف عنصرًا مكيفا للسكان وهو عدد السكان في سن العمل من 60/15 من التركيبة الكلية للسكان[2].

تنطلق الواقعية من افتراض أن الدولة –كوحدات متجانسة مستقلة–هي الفاعل الأساسي في حقل العلاقات الدولية، وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلا أنهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساسي المؤثر في السياسات الدولية؛ لأن الدولة القومية تعني لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية ومتجانسة من ناحية أخرى، أي أنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية، كما أنها لا تتعرض لضغوط داخلية. ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغير السياسية تتحدد بالرجوع إلى الحدود القومية، وهكذا فإن هذا الافتراض يبرز ارتباط الواقعية السياسية بمصطلح السياسة الدولية أي دراسة العلاقات الدولية التي تكون النظام الدولي[3].

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم والدول، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، وتلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة دورًا هامًا في نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين تعود إلى قدرات الدولة التي لا

(1) الصوراني، غازي: **أثر سياسة الرئيس الأميركي ترامب على النظام العالمي**، (مركز حيد عبد الشافي الثقافي، غزة فلسطين،18 يوليو 2018م).

(2) سعيد، عبد المنعم: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)، ص32.

(3) مصطفي، نادية: **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1985)، ص 9.

تقتصر على الجانب العسكري فقط، فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية[1]. وتبقى غاية الدولة توسيع دائرة مصالحها، يرى الواقعيون أن المصالح لا تنال من خلال المنطق؛ بل من خلال القوة، فهم لا يؤمن بالمنظمات الدولية ولا يعترفون بالقانون الدولي، لذلك يرون أن الحرب حالة طبيعة وليست استثنائية، وهذا الاندفاع التام لمدرسة الواقعية تجاه التعويل على القوة، جعل بعضهم ينكر أصلا وجود شيء أسمه القانون الدولي، ويرى البعض أن العلاقات الدولية " تحكها المصالح الأنية الفردية للدول[2].

رغم بروز مكونات دولية أخرى أتسع مجال تأثيرها في العلاقات الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، تبقى الدولة ككيان سياسي أهم مكونات النظام الدولي، كما تظل اللاعب الأساسي في الساحة الدولية، لكن قدرة الحكومات على التحكم بالتدفقات المالية أو المعلومات أو الهجرة أو السلاح سوف تظل أقل على ما كان عليه الحال من قبل، أما الفاعلون الأخرون مثل الشركات متعددة الجنسيات والجمعيات الأهلية سوف تزيد دورها على المستويات القومية والدولية، وهنا الدول المتقدمة الديمقراطية سوف يكون لها قدرة أكبر على التكيف مع المتغيرات الجديدة واستغلال الفرص التي تنتجها التكنولوجيا الحديثة[3].

وتتمثل السّمة المميزة لأي نظام في استقراره وتنظيمه، بتميز النظام عن الفوضى، أو العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم. لذلك يعرّف "إيكنبيري" النظام بكونه مجموعة من "الترتيبات الحاكمة بين الدول، وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية". ويمكن أن تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة مقومًا أساسيًا للنظام بيد أنها ليست مرادفة له. ويمكن بناء الأنظمة من مجموعة من التحالفات والمنظمات العرفية وغير العرفية، الرسمية والخاصة والقواعد والمتطلبات الموضوعة بمعاهدة أو بوسائل أخرى، والمعايير الطارئة في بعض الأحيان والمدروسة في البعض الآخر، ويفهم من تلك الأدوات على أنها آليات التنظيم[4].

النظام الدولي عبارة عن نمط ثابت من العلاقات بين الجهات الدولية، يعزز مجموعة أهداف أو غايات مشتركة، مع الانتباه لعدم الخلط، ما بين "النظام" و"السلام والعدالة"، ولكي يستتب النظام لابد من توافر شرطان هما[5]:

---

(1) دورتي، جيمس، وبالتسغراف، روبرت: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1985)، ص 59.

(2) القاسمي، محمد: **مبادئ القانون الدولي العام**، (دار الحلبي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2015)، ص 1.

(3) سعيد، عبد المنعم: **أمريكا والعالم الحرب الباردة وما بعدها**، (دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة 2003)، ص183.

(4) Michael J Mazarr, Miranda Priebe**, Understanding the current international system, Santa Monica, California**, (RAND published this study Foundation 2016) p 7.

(5) مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان: **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولي، مركز الخليج للأبحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، 2008م)، ص424.

- على الجهات الموافقة ضمنًا على النظام التقيد بممارسات متشابهة معينة، من شأنها أن تحافظ على النظام الدولي ككل.
- ينبغي ألا تنتشر النزاعات المسلحة انتشارًا، يقوض وحدة النظام، فمنذ القرن السابع عشر، مثلث الدول المستقلة ذات السيادة أطرافًا رئيسية في النظام الدولي، إلا أنه متى تعم الفوضى يصعب المحافظة على النظام على الصعيدين النظري والعملي، كما حدث عشية الحرب العالمية الأولى والثانية.

النظام الدولي يتكون من عناصر أو وحدات تتفاعل فيما بينها، ولها القدرة على التأثير على المستوي الدولي، بحيث تتفاعل كلًا من الدول والفواعل الدولية الأخرى، دون أن يكون تفاعل أحادي أو إقصائي، حيث التعدد في الفواعل الدولية يعني الاختلاف في المنطلقات والأهداف، والذي يكشف عن طبيعة التفاعل صراعي أم تصادمي، إلا أن هذه الوحدات أو العناصر بحكم حركتها في بيئة النظام فهي تدخل في تفاعلات يمكن من خلالها تحديد أشكال وأنماط التفاعلات الدولية حيث أن فهم سلوك أحد الفواعل الدولية يمكن من خلاله فهم سلوك الباقين[1].

فكرة النظام من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى اكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية، وبهذا فإن النظام العالمي يمثل أنماط العلاقات والتفاعلات بين الفواعل السياسية الموجودة في العالم خلال فترة زمنية محددة، ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله، ونشير في هذا الصدد إلى عدة نماذج، مثل توازن القوى (Balance of power) والثنائية القطبية (Bi-polarity) التي تأخذ شكل الثنائية المحكمة Tight أو غير المحكمة Loose وتعدد الأقطاب أو المراكز Poly-Centers أو أحادي القطبية (The Unipolar) كما ويقصد بهيكل النظام الدولي: "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض" [2].

جاءت نشأت النظام الدولي مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا مع التوقيع على اتفاقية وستفاليا عام 1648، التي أنهت حروب 30 عام في أوروبا، وتتكون عناصر النظام الدولي من الدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والكائنات والهيئات التي تؤثر وتتأثر في النظام الدولي؛ مثل حركات

(1) الحاج، مجاهد، جبر: **التدخل الدولي الإنساني وتأثيره على سيادة الدولة في ظل نظام دولي متغير** دراسة تطبيقية على الثورتين الليبية والسورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2017)، ص 32.

(2) أبو دقة، رامي: **ملامح التحول في النظام الدولي في ظل مفهوم القوة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الأزهر، 2017م)، ص 6.

التحرر الوطني والمنظمات السياسية والاقتصادية والرياضية الثقافية والصحية التي أصبحت لاعب أساسي في المنظومة الدولية.

ثالثًا: الفرق بين النظام الدولي والمجتمع الدولي

يختلف مفهوم النظام السياسي الدولي عن مفهوم المجتمع الدولي، من عدة جوانب، فالمجتمع الدولي هو المجتمع الذي ينتظم كافة الدول في عضويته، وهو الذي يمنحها الاعتراف، كما أنه يتعامل معها جميعًا على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز، وهو الذي يقر لها بصلاحيات السيادة الوطنية الكاملة وغير المشروطة على أراضيها الخ، أما النظام السياسي الدولي فإنه أكثر تحديدًا في مفهومه وكذا في الأسس التي يرتفع فوقها بنيانه.

التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية، ينتج عنها أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي تتركز حول أطر وهياكل تنظيمية معينة، كما أن تلك العلاقات تحكمها وتنظمها قواعد ومعايير سلوكية دولية محددة، هي القواعد والمعايير التي يمكن أن تتطور بالوقت وفق ما تقضى به معطيات الواقع وتفرضه متغيرات الظروف[1].

ويعتقد بعض الباحثين والكتاب أن النظام الدولي هو عملية مضطردة تتجه نحو تحقيق الحكومة العالمية وتشييد نظام دولي يتخطى الحدود القومية، وعلى هذا النسق من التفسير فإن الهيئات الدولية لا يقصد بها مساعدة الدول على تخطى المشكلات المعاصرة المترتبة وجودها المشترك بقدر ما يقصد بها وجود أنواع أخرى من النظم الدولية الأكثر تقدمًا[2]. وتقوم فكرة التنظيم الدولي على أساس فكرة التضامن والتعاون بين مجموعة من الدول في سبيل تحقيق المصالح المشتركة بينهما. وتتلخص المصالح المشتركة بين للدول فيما يلي[3]:

أولًا: المحافظة على السلام الدولي، وذلك عن طريق تحريم الحرب واعتبارها عملًا غير مشروع، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

ثانيًا: تحقيق الرفاهية للشعوب، وذلك عن طريق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية، كوسيلة لأبد منها لتحقيق أسس السلام العالمي.

لتحقيق هذه الأهداف أصبح من الضروري أن تتخلى الدول في تصرفاتها عن مبدأ الانفرادية في مجال العلاقات الدولية، وتلجأ إلى روح الجماعة التي تمثل فكرة التنظيم الدولي، وعملًا على تحقيق مقتضيات التعاون والتضامن بين الدول.

---

(1) عبد الشافي، عصام: **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة 2016)، ص3.

(2) الحديثي، خليل، إسماعيل: **الوسيط في التنظيم الدولي**، (كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، العراق، 1991)، ص 50.

(3) الفار، عبد الواحد، محمد: **التنظيم الدولي**، (دار عالم الكتب للطبع والتوزيع، القاهرة، 1979)، ص 7-8.

ويميّز بعض أساتذة العلاقات الدولية بين النظام الدولي والمجموعة الدولية، التي يمكن اعتبارها "تجسيدًا للمثل المعيارية الليبرالية التي تُحدث تأثيرًا على السياسات الدولية"، غالبًا من خلال أنشطة الجماعات غير الحكومية المترابطة في شبكات، وتُولي "المدرسة الإنجليزية" لنظرية العلاقات الدولية تأكيدًا خاصًا بالمفهوم المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع الدولي الذي يتشكّل حين تتقيد مجموعة من الدول التي تربطها سويًا مصالح وقيم مشتركة بمجموعة من القواعد، قد تفترض فكرة المجتمع الدولي، حيث إنه من الصعب حقًا اعتقاد وجود مجتمع بدون نظام.

بشكل عام هناك اختلاف جوهري بين النظام الدولي والمجتمع الدولي، كون أن المفهومين مختلفين اختلافًا تحليليًا، ويتجاوز مصطلح المجتمع الدولي تلك الحقائق النظامية بصورة عامة للإشارة إلى التكوينات المنظمة داخل المنتظم الدولي. كما أن النظام يفترض درجة ما من التكوين النظامي أو الكيان المؤسَس من خلال تنظيم الآليات التي تلعب دورًا ما في السيطرة على العلاقات والسلوكيات بين الجهات الفاعلة في المنتظم. حتى إذ أصبحت في النهاية منظمة تمامًا[1].

يرى "مورجانتوا" عالم السياسة الأميركي أن النظام الدولي هو ذلك الإطار العام الذي يمارس السيطرة على الوحدة الفرعية ويضبط سلوك الدول في المنظومة الدولية، وهو أمر مهم لحفظ الأمن والاستقرار في العالم، فالنظام الدولي من وجهة نظره يمارس قدر كبير من الهيمنة والقوة تجاه الوحدات الفرعية الأخرى، في إطار النسق الدولي لضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وبدون هذا النظام والقوة التي يمارسها على الوحدات الصغرى يسود العالم قانون الغاب.

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, **Understanding the current international system, Santa Monica, California**, (RAND published this study Foundation 2016), p 9.

النظام الدولي: بين الثنائية والأحادية

انتقل النظام الدولي منذ نشأته مع التوقيع على اتفاقية وستفاليا عام 1648م، بين العديد من الأشكال والنماذج، فقد تدرج النظام الدولي من نظام متعدد الأقطاب، إلى نظام ثنائي القطبية، لأحادي القطبية، لكن مازال النظام الدولي لم يستقر على شكلًا محددًا، وهذا ما يؤكد أن النظام الدولي يتطور بصورة مستمرة تبعًا لموازين القوى الدولية والعالمية، بحيث ينتقل من شكل إلى آخر تبعًا لموازين القوى الاقتصادية والعسكرية، التي تفرض تحولاً في بنيته وشكله باستمرار.

أولًا: النظام الدولي ثنائي القطبية

أدى الصراع المتزايد على المواد الطبيعية لانتشار ظاهرة الاستعمار والاحتلال الأجنبي في ظل عجز عصبة الأمم على القيام بدوها في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين، مما ساهم في دخول العالم في الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها لانهيار النظام الدولي التعددي وبروز نظام دولي ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

لقد ساهم نظام تعدد الأقطاب مع ما رافقه من منافسة وعداء محمومين بين مجموعة من الدول والإمبراطوريات إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد نهاية نظيرتها الأولى بعقدين من الزمان فقط، وعندما وضعت الحرب أوزارها عرف النظام الدولي مفهوم "الثنائية القطبية". فقد ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوتين مهيمنتين على النظام العالمي الجديد، مع اختفاء لدور القوى المهيمنة سابقًا، مثل ألمانيا واليابان، وتراجع مشهود للإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا، وأدت هذه الثنائية إلى دخول العالم مرحلة "الثنائية القطبية"، وهي انقسام دول العالم إلى معسكرين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة، واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفيتي[1]. النظام الدولي ثنائي القطبية الذي حكم العالم خلال العقود الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي اتسم بالعديد من المظاهر والخصائص التي كان من أهمها توزان القوى والردع المتبادل، وسباق التسلح وحرب النجوم التي ميزت فترة الحرب الباردة.

تميزت فترة الحرب الباردة بعدة خصائص كان من أهمها، ظهور لاعبين دوليين غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، فهؤلاء رغم بداية ظهورهم كان قبل الحرب العالمية الثانية إلا أن دورهم المؤثر لم يظهر إلا خلال فترة الحرب الباردة، وظهور نظام دولي ثنائي القطبية خاصة بعد انهيار

(1) **النظام الدولي**، (موسوعة الجزيرة، الدوحة، 2015).

الإمبراطورية البريطانية والفرنسية اليابانية، فلم يعدّ على الساحة الدولية سوى قوتين كبيرتين، هما الولايات المتحدة التي تقود ما يعرف "بالعالم الحر" والاتحاد السوفيتي الذي كان يقود " المعسكر الشيوعي"[1].
وشهد النظام الدولي خلال هذه المرحلة انتشار السلاح النووي، وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي، وكانت استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفًا من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل[2].

خلال فترة الحرب الباردة تطورت مفاهيم الردع النووي (nuclear deterrent)، والدمار المتبادل المؤكد (Certain mutual) destruction)، وكان هذا الوضع المتبادل الذي يحول دون وصول القوتين لمرحلة المواجهة المباشرة، وكان الميزان العسكري الاستراتيجي لميل حتى فترة الستينيات لصالح الولايات المتحدة لكن الاتحاد السوفيتي دفع باختلاق أزمة الصواريخ الكوبية لسد الفجوة الاستراتيجية بضربة واحدة، لكن تعقد الأزمة ساعد على الوصول لفكرة الحد من السباق الاستراتيجي منع انتشار الأسلحة النووية، والوصول لفكرة الوفاق الدولي في بداية السبعينات[3].
وتميزت تلك المرحلة بحالة الصراع والتوتر والتنافس، التي كانت تسود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمل كل طرف على نشر مبادئه بمختلف الطرق مع تفادي الاصطدام العسكري المباشر من منتصف الأربعينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ومن أهم مظاهرها[4]:
الخلافات السياسية: خلافات ناتجة عن الخلاف الإيديولوجي بين المعسكرين، ورغبة كل منهما في بسط نفوذهما في مناطق مختلفة من العالم، والتي ظهرت رغبة الاتحاد السوفيتي لبسط نفوذه في دول البلقان، وكذا تقديم الولايات المتحدة الأميركية مساعدات خيالية للدول الأوربية لإعادة بناء اقتصادها، وذلك في إطار مشروع مارشال لكسبها إلى جانبها وحمايتها من المد الشيوعي.
القطيعة الاقتصادية: تطورت الخلافات السياسية إلى قطيعة اقتصادية بين المعسكرين، حيث أنشأت الكتلة الغربية السوق الأوربية المشتركة، في حين أنشأت الكتلة الشرقية "الكوميكون".

(1) بنهار، نايف: **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الدولة قطر 2016)، ص 32.
(2) عبودي، جمال: **خصائص النظام الدولي الجديد**، (معهد بوعرقوب، الجزائر، 2010)، ص 41.
(3) شلبي، السيد، أمين: **نظرات في العلاقات الدولية**، (دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008)، ص 34.
(4) الحسن، تالحوت: **دروس نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة** – (مادة التاريخ، موقع أرم).

تكوين أحلاف عسكرية: اتجهت الكتلة الرأسمالية إلى تكوين أحلاف عسكرية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي وحلفائه، أبرزها "حلف شمال الأطلسي"، مما أدى إلى إنشاء الاتحاد السوفيتي مع دول الكتلة الاشتراكية "حلف وارسو".

التسابق نحو التسلح: اتجه المعسكرين إلى سباق محموّم نحو التسلح، حيث تمكن الطرفان من تطوير الصواريخ العابرة للقارات، وصنع القنابل النووية والهيدروجينية، فنشأ عن ذلك ما يسمى "بنظام توازن الرعب" القائم على تفادي الطرفان الدخول في مواجهة مباشرة خوفًا من أن يؤدي استعمال أسلحة الدمار الشامل إلى إفنائهما معًا.

كما برز خلال تلك الفترة ما يعرف بالحرب بالوكالة، حيث أدى امتلاك قطبي النظام الدولي أسلحة نووية تحقيق مبدأ توازن القوى وعدم انجرار القطبين لأي حرب مباشرة بينهما، لكن هذا لم يمنع وجود حروب بالوكالة، أي حروب خاضتها دول أخرى بالنيابة عنهم، ومن أبرز تلك الحروب؛ الحرب الكورية التي بدأت بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية عام 1950 وانتهت عام 1953، حيث حاربت الكورتين نيابة عن القوتين العظميتين[1].

الصراع بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة لم يكنّ فقط على مكانة الدولة رقم واحد على الساحة الدولية؛ وإنما على شكل وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يجب أن يسود العالم، فالولايات المتحدة ومن خلفها الكتلة الغربية كانت تطرح فكرة الاقتصاد الحر والديمقراطية، وحرية التجارة الدولية، في إطار النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي.

بينما الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية كانت تطرح فكرة الاقتصاد المنظم، وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج، وتعاون دولي في إطار حكومة عالمية شيوعية، ينتهي فيها الصراع، كمرحلة أخيرة من مراحل تطور حركة التاريخ؛ التي طرحها كارل ماركس، والتي أثبت الأحداث صعوبة الوصول إليها.

تبنت الولايات المتحدة الأميركية في تلك المرحلة نظرية الاحتواء، وعدت الاستراتيجية الأميركية في حقبة الحرب الباردة للتعامل مع العالم من منظور حقبة الأقطاب، الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها مقابل الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وكانت تهدف الاستراتيجية الأميركية لمنع توسع الاتحاد السوفيتي وتوسيع مدى تأثيره ليس فقط في نطاق النفوذ الأميركي ولكن أيضًا في نطاق الدول غير الحليفة معها، وكدعم لهذه الاستراتيجية أوكلت الولايات المتحدة الأميركية القوات العسكرية وأجهزة الاستخبارات مهمة وقف التوسع الشيوعي في كوريا وفيتنام ومناطق أخرى كثيرة من العالم[2].

(1) بنهار، نايف: **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الدولة قطر 2016)، ص 32.
(2) عبد الخالق، لهيب: **بين انهيارين الاستراتيجية الأميركية الجديدة**، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003)، ص 13.

وجاءت استراتيجية الاحتواء التي أعلنت عنها إدارة الرئيس ترومان عام 1947، لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومنع تمدده، إذ خطب الرئيس ترومان أمام الكونجرس الأميركي معلنًا عزم الولايات المتحدة الأميركية الاحلال محل بريطانيا وتقديم مساعدات لحلفاء بلاده، والتصدي لخطر المد الشيوعي عبر إقامة التحالفات العسكرية والاقتصادية مع العديد من دول العالم، ودول منطقة الشرق الأوسط لمنع تمدد المنظومة الاشتراكية تجاه الجنوب[1]. وضعت الولايات المتحدة الأميركية خلال تلك المرحلة مجموعة من الأهداف من النظام الدولي. تقييم وثائق استراتيجية الأمن القومي الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية يؤحى أنّ صناع السياسات الأميركيين قد أملوا بأن يحقق النظام الأهداف التالية[2]:

- العمل على منع نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة. شكّل السلام بين القوى العظمى هدفًا رئيسيًا للاستراتيجية الأميركية خلال عصرنا الحديث.
- تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديين. صُمّمت مكوّنات النظام الجغرافية السياسية، لا سيّما مؤسساته الاقتصادية، لتشجيع ازدهار الدول المشاركة من خلال تعزيز الاندماج التجاري وتحقيق استقرار الأسواق المالية. ويُعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي غاية بحدّ ذاتها لكنّه أيضًا طريقة لخدمة الهدف الأوّل من خلال تخفيف مصادر الصراع بين الدول.
- تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة. اعتبرت الولايات المتحدة المؤسسات وسيلة لمساعدة الدول على حلّ التحدّيات المشتركة. لقد ساهم نظام ما بعد الحرب في تحفيز العمل بطرق متعددة تشمل تأمين مؤسسات تخفف من تكاليف معاملات التعاون وتشجيع بروز شبكات عمل غير حكومية، وتأمين دعم معياري شامل للعمل الجماعي.
- تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية. بالرغم من أنّ التركيز الأميركي على هدف النظام هذا قد تغيّر، إلا أن الولايات المتحدة أظهرت بشكل ثابت انحرافًا حيال تعزيز القيم الليبرالية.

خلال تلك الفترة عمدت الولايات المتحدة الأميركية على إعادة دمج الاقتصاد العالمي في اقتصاد السوق بحيث يعمل لصالحها، إذا قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للاقتصاد العالمي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، كما عمدت على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات

(1) محمد، سري، هاشم، ومحمد مجيد، حميد: **استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة وبعدها،** (مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة كركوك، العراق 2010)، ص6.

(2) Mazarr, Michael J, Miranda Priebe, **Andrew Radin, and Astrid Stuth Cevallos, Understanding the** Current International Order, Santa Monica, Calif: (RAND Corporation, RR-1598-OSD, 2016 As of June 8, 2017)

خدمة لمصالحها الاقتصادية، ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الاستراتيجية هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد العالمي كانت تميل إلى تجسيد اقتصاد السوق الحرة الليبرالية[1].

قام النظام الدولي ثنائي القطبية على أساس توازن القوى والردع النووي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الليبرالي، حيث تقاسمت القوتين الكبرتين فيما بينها السيطرة على النظام الدولي، حيث عرف النظام الدولي في تلك الفترة بنظام (الثنائية القطبية)، واتسم هذا النظام بسباق محموّم على التسلح، والصراع الأيديولوجي والسياسي في الأمم والمتحدة والمنظمات الدولية والأخرى، وساد الاعتقاد أن هذا النظام مرشح للاستمرار لفترات طويلة نظرًا لوجود قوتين كبيرتين من الصعوبة بمكان إزاحة إحداهما للأخرى؛ لكن التطورات الدراماتيكية التي نتجت عن انهيار سور برلين، وسقوط الاتحاد السوفيتي أثبتت استحالة بقاء النظام الدولي ثنائي القطبية لفترات طويلة، كون أن الثابت الوحيد في السياسة هو المتغير.

ثانيًا: النظام الدولي أحادي القطبية

أدى سقوط المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي لتحوّل النظام الدولي من نظام دولي ثنائي تقود فيه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي العالم وفق الثنائية القطبية، إلى نظام دولي أحادي القطبية تسيطر وتهيمن عليه وعلى قراراه السياسي والاقتصادي والعسكري الولايات المتحدة الأميركية بمفردها، في إطار ما بات يعرف "بالنظام العالمي الجديد".

واتسمت هذه المرحلة بتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي والعالم بعد أن غدت القطب الوحيد، فلا نِدًا، ولا منافسًا سوى الولايات المتحدة الأميركية لنفسها، وهنا بدأ بعض المثقفين الأميركيين يطالبون الولايات المتحدة الحفاظ على سيادتها "العالمية"، وهو مفهوم خطير كونه يتعارض مع القانون الدولي، الذي يحافظ على السيادة الوطنية لكل دولة، تحت مبدأ المساواة في السيادة[2].

كانت السيطرة الأميركية على العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة ظاهرة لا تُشبه أي شيءٍ شهده العالم منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية، قبل عام 1945، كانت فرنسا والمملكة المتحدة ما تزال لديهما إمبراطوريات رسمية قائمة في أصقاع مُمتدة من العالم، وبالتالي كان ما يزال لديهما نفوذٌ عميق، حسب تقرير لصحيفة (Foreign Affairs)، ثم قدَّم الاتحاد السوفيتي نفسَه باعتباره قوى كبرى منافسة، وبدأ يُنازع واشنطن نفوذها في كل شبرٍ على سطح الأرض[3].

(1) ساطع، سليم، علي: **مقومات القوة الأميركية وأثارها على النظام الدولي**، (مجلة دراسات دولية، العدد (42)، جامعة بغداد، العراق، 2009)، ص 157.

(2) بنهار، نايف: **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الدولة قطر 2016)، ص 33.

(3) **هل دق ترامب أخر مسمار في نعش النظام العالمي؟**، (موقع عربي بوست، 2019).

لكن مع انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي تغيرت المعادلة الدولية تمامًا. سريعًا ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد أثناء حرب الخليج الثانية، فبينما تقصف الولايات المتحدة بغداد والبصرة، أعلن الرئيس جورج بوش عام 1990 عن "نظام عالمي جديد"، تتوحد فيه مختلف الأمم على مبدأ مشترك، يهدف إلى تحقيق طموح عالمي لمصلحة البشرية، عماده السلام وأركانه الحرية وسيادة القانون!

يثير مصطلح "النظام العالمي الجديد" كثير من الإشكاليات والتساؤلات حول مدى وجوده؟ وإذا كان قائمًا ما هي عوامل ظهوره؟ ومن المسؤول عنه ؟ ومن يقوده؟ وهل مسؤولية القيادة تفرض نوع من الإملاءات أو منظومة حقوق الدول وواجباتها على المستوى العالمي؟، يفند الرئيس السوفيتي السابق "مخائيل جروبتشوف" مبادئ النظام الدولي الجديد بالقول: "أن يجب أن تكون هناك علاقات دولية عادلة في ظل توازن المصالح وليس توزان القوى، وأن تتم معالجة القضايا العالمية التي تؤثر في مصير الحضارات والثقافات الإنسانية، وسرعة تطبيق العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية، والتعلمية والبيئية بالأستناد إلى التدول الواسع"[1].

لكن (جورج كينان) عالم السياسة الأميركي يرى أن أهداف الولايات المتحدة ثابته ومحددة، وهي مجردة من أي إدعاءات "بالكرم" الدولي، ويرى أنه من الخطأ ربط السياسة الدولية بفكرة النموذج القانوني الأخلاقي، التي ترتكز على المعاهدات والمواثيق الدولية، والقانون الدولي، أو النظرية التي كانت ترى بضرورة إقامة حكومة عالمية، كون ذلك يتعارض مع فكرة الأهداف القومية[2]. ويرى مروجانتو أن السياسات الداخلية والخارجية ما هي إلا مظهرين لظاهرة واحدة وهي الصراع من أجل القوة، ويكون الفرق بين السياسات الداخلية والدولية في الكم وليس في الكيف، يؤكد أن الصراع من اجل القوة ظاهرة شاملة في كل زمان وكان، وأن التجربة أكدت وجدها[3].

ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي كان يسيطر عليه ويقوده، تغيرات عديدة على المستوى الدولي، ومن ثمّ على المستويات الإقليمية، وترتب على انتهاء نظام الثنائية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم كله، وتحول ميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها إلى قانون وأدوات مفروضة على الدول والشعوب، فالعالم أصبح محكومًا بمجموعة من القوانين والمواثيق يطلق عليها اسم "الشرعية الدولية" والذي يحدث في الواقع أن من يملك القوة هو الذي يصنع القوانين وينفذها[4] وتعد منطقة

---

(1) السويدي، جمال، سند: **آفاق العصر الأميركي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، (مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014)، ص 25.

(2) دورتي، جيمس، وبالتسغراف، روبرت: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1985)، ص 73.

(3) فرح، أنور، محمد: **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية العراق 2007، ص 246

(4) محجوب، عمر: **الاختراق " اتفاق غزة – أريحا أولًا**، (دار جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 1994م)، ص 81.

الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثرًا بالتحولات الاستراتيجية في النظام السياسي الدولي، ومن هذا المنطلق جاءت عملية الربط بين دراسة التحولات التاريخية التي طرأت على الساحة الدولية منذ أواخر عقد الثمانينيات، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن تفكك الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النسق العالمي وبين التطورات التي حصلت على صعيد منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها المنطقة العربية، فقد ارتبطت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي، فمن الطبيعي أن يلقى حدث انهيار الاتحاد السوفيتي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وعلى التفاعلات السياسية التي تجري فيها، وخاصة القضية الفلسطينية[1].

نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وغياب القوة المنافسة كانت إذانًا ببروز الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القطب الأوحد على الساحة الدولية، ورغم أن فترة التسنيعنات شهد جدلًا حول القوى التي ستحكم العالم في حالة انهيار الاتحاد السوفيتي؛ إلا أن قوة الولايات المتحدة حسمت الجدل كون أن مقومات القوة الأميركية على المستويات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بشكل يتفوق على الأمم والدول الأخرى مجتمعة[2].

بتفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي ما بين عامي 1989– 1991، تحوّل النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، وأصبحت أميركا منذ ذلك الحين الدولة العظمى الأولى والوحيدة في قمة الهرمية الدولية، متفرّدة ومهيمنة على مجريات السياسة الدولية وتصريف الشؤون الدولية. ومع إن ذلك منحها حرية التصرف بدون الكوابح التي كانت مفروضة عليها في المرحلة السابقة، إلا أنه وضع عليها أعباءً ثقيلةً لم تكن تتوقعها، أو مهيأة لها. فمع تحوّل العالم ليصبح ساحةً مفتوحةً لها لتحقيق مصالحها، وقعت عليها لوحدها مسؤولية تنظيم شؤونه، وضبط علاقات فواعله السياسية مع بعضها البعض. وهذه مهمة شاقة ومتطلِّبة [3].

تولي الولايات المتحدة الأميركية قيادة النظام الدولي بمفردها جعل منها شرطي العالم، وحمّل اقتصادها أعباء كثيرة، تتعلق بتحمل العبء الأكبر في ميزانية الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والقوات الدولية المنشرة في كثير من مناطق النزاعات الداخلية والحدودية، إضافة لدخول الولايات العديد من الحروب في منطقة الشرق الأوسط مما أنهك اقتصادها، وجعل الاقتصاد الصيني يتقدم عليها.

الرؤية الأميركية لنظام ما بعد الحرب الباردة لم تتأخر كثيرًا، فبمجرد الانتهاء من العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية؛ أوضح الرئيس الأميركي الأسبق "جورج بوش الأب" أنه يعمل على تأسيس نظام

---

(1) محمد، رسمية، **انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربي المفتوحة، الدنمارك 2013)، ص121.

(2) شلبي، السيد، أمين: **نظرات في العلاقات الدولية**، (دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008)، ص 9.

(3) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

عالمي جديد، وكان واضحًا أن انهيار المنظومة التي كانت تشكل نقيضا للرأسمالية سوف يقود إلى إعادة رسم السياسات الإمبريالية من منطق أن العالم بات مفتوحًا أمام التّوسع الرأسمالي، وأن التفوق الرسمالي يسمح بصياغة للعالم تصب في مصالح الرأسمالية ذاتها[1].

بعد انهيار الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي شهد النظام الدولي تطورًا أخر أكثر دراماتيكية من التطورات السابقة، فمع تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية

حدثت تحولات جذرية وعميقة في بينة النظام السياسي العالمي، فلم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات، وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد.

اتسمت معظم التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية، وهي لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل أنها جاءت متدفقة وسريعة وفجائية، كما أثرت نتيجة عمقها في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي، وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر[2].

خلال الفترة ظهرت على السطح العديد من التيارات الفكرية الأميركية التي أصبحت تنادي بتخلي الولايات المتحدة عن فكرة الوفاق الدولي، كونها أصبحت تمتلك من القوة ما يؤهلها لفرض إرادتها على العالم أجمع.

ظهر ذلك في أفكار المحافظين الجدد، وتأكيدهم على تحقيق المصالح القومية، ويرتبط ذلك بالميل للنظر للسياسة الدولية كصراع بين الخير والشر، ويرى المحافظين الجدد أن الهيمنة الأميركية في فترة ما بعد الحرب الباردة ينبغي الحفاظ عليها من خلال نوع من "الإمبريالية الجديدة" لها ثلاث ملامح رئيسية[3]:

أولاً: يتعين على الولايات المتحدة أن تبني قوتها العسكرية وأن تصل لوضع " قوة أبعد من التحدي، وذلك لردع منافسيها ومد سيطرتها العالمية.

ثانياً: يهدف المحافظين الجدد إلى نشر الديمقراطية على النمط الأميركي في إرجاء العالم، ويقوم ذلك على شكل من أشكال الدولية الويلسونية، التي تشير إلى أن الديمقراطية هي أفضل ترياق للحروب، وأن الديمقراطية نداء للشعوب في كل مكان بغض النظر عن ثقافتهم وتاريخهم.

ثالثاً: يفضل المحافظين الجدد سياسة خارجية تداخلية قوية تشرع في الترويج للحكم الديمقراطي الليبرالي، من خلال عملية تغيير "الأنظمة الحاكمة"، عن طريق الضربات العسكرية الاستباقية، لو كان الامر ضروريًا.

---

(1) كيلة، سلامة: **الدولة الأميركية والسياسات الإمبريالية في الوطن العربي**، (مركز الغد العربي للدراسات، دمشق سوريا، 2006)، ص10.

(2) المرعشي، فيصل: براء، **النظام الدولي -The International System**، (الموسوعة السياسية، 2018).

(3) هيود، أندور: **مدخل إلى الأيديولوجية السياسية**، ترجمة محمد صفار (المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012)، ص 115-116.

وتعمد أيديولوجية المحافظين الجدد اعتمادًا كاملًا على منطق الهيمنة الإمبريالي، ونظرًا لرسوخ هذه العقيدة الاستثنائية في الفكر الليبرالي، وهي الاعتقاد بأن أمريكا مختلفة نوعيًا عن الأمم الأخرى؛ نتيجة أصولها الفريدة وتطورها التاريخي، وبوصفها قوة مخُلّصة في السياسة الدولية، إنهاء (أي العقيدة) تقر تصور القوة الأميركية بوصفها الأداة الأساسية للتغير، لذا على أمريكا استخدام قوتها بفاعلية لفرض قيميها العالمية. وبينت الاستراتيجية الأميركية الجديدة على أساس فكرة (الهيمنة العالمية الخيرة) إذ ترى أن الولايات المتحدة قوة بصوفها قوة خيرة عليها استخدام قوتها للدفاع عن الديمقراطيات وتشجيع العالم على تغير الأنظمة التي ترفض القيم الغربية[1].

ويرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك الكثير من المقومات والقدرات الكونية التي تؤهلها نحو السيطرة على العالم أجمع، كما لابد من توفر عدو افتراضي لهذه الإمبراطورية عقب انهيار المنظومة الشيوعية تتحمل دور الطليعة في محاربته، فوجدوا ضالتهم في فكرة العدو الندّ، الذي يعني الإرهاب، وفي هذا السياق قال (Michael Ledee) ، وهو أحد أبرز شخصيات التيار المحافظ قبل عام من وقوع أحداث 11 من سبتمبر 2001م "إن هناك حاجة ماسة لحادث مثل حادثة(Pear Harbor)، جديدة تعيد حشد الرأي العام الأميركي لطموحات المحافظين الجدد، وهي ضمان هينة سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الأميركية على العالم[2].

ومثلت هذه الأفكار التي خرجت من المفكرين الأمريكان بعد انهيار المنظومة الشيوعية بداية لمرحلة جديدة من التفكير الاستراتيجي، فقد بدأ الفكر الاستراتيجي الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يؤسس على رؤية عالمية أحادية، قائمة على فكرة نشر النموذج الأميركي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر السلام والديمقراطية الليبرالية، مع وضع المصالح القومية الأميركية فوق كل اعتبار. وقد طرحت أفكار ترجح العامل التاريخي كمتغير في السياسة الخارجية، وروجت هذه الأفكار عبر إبراز المفكرين الذين ظهروا في تلك المرحلة، أمثال فوكوياما، هنتنغتون، وبول كندي وقد اتفقت آرائهم حول عدد من المحددات التالية[3]:

– شهد العالم مرحلة "نهاية التاريخ" هذه المرحلة تعني بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، أنه لم يعد هناك تاريخ إلا التاريخ الليبرالية، وتحديدًا الليبرالية الأميركية، الذي تعتبر وفق فوكوياما البديل العملي

(1) محمد، عبد الخالق، شامل: **السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الأبن وباراك أوباما**. (مجلة تكريت للعلوم السياسة، العدد الأول، جامعة تكريت، العراق، 2014)، ص 198-199.

(2) أبو نحل، حسام، عبد الفتاح: **المحافظون الجدد وتأثيرهم في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجاً**، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2011)، ص 76.

(3) Mohamed Kassem Hadi, **The status of smart power in American strategic thinking, Journal of Political Science, Issue 54**, (Faculty of Political Science University of Baghdad, Iraq, 2018), p 383 .

الذي لا يجد من ينافسه في العالم، والذي من شأنه أن يصاغ كأيديولوجية توحد الدول على مبادئ الديمقراطية.

– أن الصراع الذي يتوقع أن يسود في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو صراع الحضارات، وهو صراع يستمد جذروه من العلاقات التاريخية التي سادت بين أبرز الحضارات القديمة في العالم منذ نشوئه، وهذا الصراع سوف يستمر بوجوه جديدة تؤثر في العالم الحر.

بدأ واضحًا أن هناك جملة متغيرات بدأت تحكم التاريخ الإنساني، والتي من الصعوبة على أي قوة دولية أن تحافظ من خلالها على استمراريتها، بما يخدم مصالحها وقوتها، بما يعطي الولايات المتحدة الفرصة لفرض هيمنتها ونفوذها الدولي، ومهدت هذه الأفكار بلورة اتجاه الانفراد في السياسة الخارجية الأميركية، وذلك على اعتبار أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت تعدُ القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك أيديولوجية مقبولة؛ هي أيديولوجية الليبرالية الأميركية، وهي قادرة على حماية العالم والغرب من مخاطر صراع الحضارات.

التحول في بنية النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مهد لولادة المشروع الإمبراطوري الأميركي، كون أن توجهات السياسة الخارجية الأميركية في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت تعبر عن استراتيجية متكاملة الأبعاد، تستند إلى رؤية مفادها أن الولايات المتحدة أصبحت بحكم ما تمتلكه من قدرات عسكرية ضخمة، وتقدمها التكنولوجي وإمكانياتها الاقتصادية الجبارة، وحجم انفاقها العسكري 55% من الانفاق العسكري العالمي، أصبحت " سيدة الكون" من حقها أن تملي على شعوبه وقيادته شروطها مهما كانت مجحفة، وتحدد له طريقته في الحياة بمختلف جوانبها، وجعل كافة تكوينات هذه الشعوب ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية نابعة أو متوافقة مع المعايير والمقاييس الأميركية الغربية[1]. ويرى "صامويل هنتنغتون" أن النظام العالمي الجديد هو نتاج طبيعي لصدام الحضارات، حيث يتم تفسير تطور السياسات العالمية بعد الحرب الباردة انطلاقاً من أنه عالم من حضارات وثقافات ولغات وهويات مختلفة، وهي تشكل نماذج التفكك والصدام في هذا العالم[2].

ما يميز الهيمنة الأميركية ويجعلها فريدة في التاريخ، ليس سيطرتها المباشرة على أجزاء مترامية من الكرة الأرضية أو تجمعاتها السكانية الكبرى، بل انتشارها ونفوذها الكونيين غير المسبوقين في التاريخ.

الأرقام والإحصاءات حول القدرات العسكرية الأميركية مهولة: يتمركز حاليًا أكثر من نصف مليون جندي أميركي في أرجاء المعمورة، كان منهم مئتا ألف جندي في احتلال مباشر للعراق وأفغانستان. يتبع

(1) قويسى، حامد عبد الماجد: **المشروع الإمبراطوري الأميركي واستراتيجية مقاومته في المنطقة**، (مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2009)، ص 22.

(2) السويدي، جمال، سند: **آفاق العصر الأميركي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، (مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014)، ص 28.

البنتاغون في أمريكا والعالم أكثرُ من 545.700 منشأة ومبنى موزعة على 5.400 موقع، وتبلغ مساحتها 40 مليون هكتار، وتقدّر قيمتها بحوالي 400 مليار دولار. كما يدير البنتاغون حوالى30 مليون هكتار في مختلف أنحاء العالم. هناك أكثر من 700 قاعدة عسكرية أميركية موزعة على 63 بلدًا في العالم، ويرفع بعض الإحصاءات، التي تتداولها الصحافة الإلكترونية الأميركية، الرقم إلى حوالي 1000 قاعدة [1].

تنخرط الولايات المتحدة في اتفاقيات أمنية ثنائية مع أكثر من 35 دولة، ولها وجود عسكري تحت مسميات مختلفة تدريب وحماية أو تموين في أكثر من 156 دولة في العالم. وهذا يعني أن نفوذ القوات الأميركية يطاول نحو 75 % من دول العالم. بالإضافة إلى تعداد قواتها العسكرية المكونة من مليون ومئة ألف جندي، هناك أكثر من 700 ألف موظف مدني تابعين للبنتاغون، دون احتساب المتعاقدين والمرتزقة من الشركات الأمنية واللوجستية الخاصة، الذين يصل عددهم حاليًا إلى 150 ألف عنصر تقريبًا، وفقًا للاقتصادي والمؤرخ الأميركي "روبرت هيغز"، تنفق الولايات المتحدة عمليا على الدفاع ما يقارب تريليون دولار (ألف مليار)، أي ما يعادل نصف الإنفاق العسكري لدول العالم[2].

وحول القوة الأميركية والغربية يقول "صامويل هنتنغتون" أن هناك صورتان للقوة الغربية الأميركية والغربية عموما، الأولى تتمثل في سيطرة وسيادة غربية شاملة على النظام الدولي عقب تفيك الاتحاد السوفيتي، كون هذا التفكك أزال الخطر الوحيد بالنسبة للغرب، لذلك أصبح النظام يتشكل طبقًا لمصالح الدول الغربية القوية، لذلك فإن القرارات الحاسمة في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية على المسرح الدولي سوف تتخذها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالتوافق مع ألمانيا واليابان، وأعتبر أن الحضارة الغربية قادرة على التأثير في الحضارات الأخرى من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، مؤكدًا أن الحضارات الأخرى بحاجة دائمة للحضارة الغربية، كونها تمتلك عدد من المقومات الرئيسية، وهي[3]:

- تمتلك وتدير النظام المصرفي العالمي، وتتحكم في كل العملات الصعبة.
- تسيطر على أسوق العالم الرئيسية، وتقدم معظم السلع الرئيسية.
- قادرة على التدخل العسكري السريع. وتسيطر على طرق التجارة الدولية.
- تسيطر على وسائل الاتصال العالمية. وتسيطر على الصناعة الخاصة بالفضاء.
- تسيطر على صناعة الأسلحة ذات التقنية العالية.

(1) سليمان، منذر: **انعكاسات المشروع الامبراطوري الأميركي على المنطقة العربية**، (مركز يافا للدراسات والأبحاث، 2011).
(2) سليمان، منذر: **انعكاسات المشروع الامبراطوري الأميركي على المنطقة العربية**، المرجع السابق.
(3) Huntington, Samuel, **Clash of Civilizations Re-making the world order, Simon Schuster Rockefelle(**Center 1230 Asinine of the Ainericas (NEW YORK) P133.

بناء على ذلك انتهجت عدد من الإدارات الأميركية سياسات كانت في جوهرها تقوم على أساس الحفاظ على الوضع الأميركي الاستثنائي، ومنع أي قوة أخرى من تحدي الهيمنة الأميركية، وقد بلغ قمة التفرد الأميركي خلال حكم الرئيس جورج بوش الأبن، الذي تبني سياسات انفرادية تقوم على أساس مفاهيم استخدام القوة العسكرية المفرطة، وقد صاغ استراتيجيات ترتكز على فكرة الحرب الاستباقية العمل المنفرد[1]. لذا فإن التحولات الاستراتيجية التي حدثت في بنية النظام الدولي مع بعد انتهاء فترة الحرب الباردة؛ عملت على الغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية، كانت قائمة على مدى نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية، وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً قبل تلك الفترة[2].

مع انهيار الاتحاد السوفيتي كان الأمريكان يبشرون بنظام آخر تكون السيطرة في العالم لهم وحدهم، وبدأ العمل على هذا "النظام"، وقد سقط الاتحاد السوفيتي بعد ظهور مصطلح "النظام العالمي الجديد" عام 1991.وبينما كانت واشنطن تحتفل بسقوط امبراطورية السوفييت الشيوعية، ويكتب محللوها توقعات عن عالم أحادي القطب يولد من الانتصار على الشيوعية، كانت القرارات السياسية الخاطئة تتوالى، لتخصم من رصيد الحلم الأميركي. المثالان الأبرز للحسابات الخاطئة التي أضرّت بالهيمنة الأميركية هما أفغانستان والعراق[3].

صاحب انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية مجموعة من المتغيرات والتحوّلات التي كانت وراء الحديث عن النظام الدولي الجديد بعد حقبة الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، وهي كما يلي[4]:

- الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، مع مؤشرات إلى تعددية قطبية مرنة.
- انهيار المعسكر الاشتراكي وتحوَّل روسيا الاتحادية إلى مجرد دولة كبيرة كغيرها من عديد الدول.
- استمرار بل وزيادة قوة المعسكر الغربي – اتحاد أوروبي وحلف أطلسي–بعد انضواء غالبية دول أوروبا الشرقية إليه.
- وجود الولايات المتحدة الأميركية على رأس العالم الغربي الحر.
- الانسجام والتوافق ما بين دول أوروبا وواشنطن وإقرار الأولى بالزعامة الأميركية بدون منازع، وانسجام وتوافق ما بين دول الاتحاد الأوروبي.

---

(1) شلبي، السيد، أمين: **نظرات في العلاقات الدولية**، (دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008)، ص 9.
(2) المرعشي، فيصل: براء، **النظام الدولي -The International System**، (الموسوعة السياسية، 2018).
(3) **هل دق ترامب أخر مسمار في نعش النظام العالمي؟**،(موقع عربي بوست، 2019).
(4) ابراش، إبراهيم: **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي، صوت العروبة**، (موقع وورقية تعنى بشئون الوطن والجالية العربية في المهجر 2018/7/6م).

الأفكار الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي بعد انتهاء الحرب الباردة كانت تدور حول إعادة بناء قوة الولايات المتحدة، واعتماد مفهوم أوسع لتأسيس نظام دولي، تكون فيه قوة الولايات المتحدة الأميركية ودعائم النظام الدولي التي تتضمنها معززة لبعضها البعض تتضمنها، عبر وجود علاقات متداخلة وداعمة بشكل متبادل بين مصالح الولايات المتحدة ونظام دولي أقوى[1].

وجاءت هذه الرؤية الأميركية للنظام الدولي الجديد متناقضة مع فكرة السيادة التي أكدت عليها اتفاقيات وستفاليا، كون أن هناك ثلاث أنواع من السيادة متداخلة ومتوازنة مع بعضه البعض، وهي: سيادة الفرد حول ما يهمه هو دون غيره، وسيادة الدولة القومية على أراضيها ومواردها وشعبها، وسيادة المنظمات والمؤسسات التي أنشئت لتعبر عن إرادة المجتمع الدولي، مهما كان تعريف هذا المجتمع. ويطرح الصراع الدائم بين الأنماط المختلفة من السيادة أسئلة جوهرية، أهمها، على أي معايير أخلاقية يمكن شرعنه الحرية التي يدّعيها كل نمط[2].

لقد جاءت معايير النظام الدولي أحادي القطبية حسب التطلعات الأميركية مخالفة لمبدأ سيادة الدول على أراضيها، كون أن الولايات بدأت التدخل في شؤون الداخلية لدول العالم، تارة تحت مبررات حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وتارة أخرى تحت حجة محاربة الإرهاب وعدم نشر أسلحة الدمار الشامل، وما حدث مع العراق وأفغانستان وغيرها من دول الشرق الأوسط خلال فترة بوش الأبن خير دليل على ذلك.

سعت الاستراتيجية الأميركية الكبرى ما بعد الحرب الباردة إلى بناء رؤية للنظام الدولي، أي نظام ليبرالي قائم على القواعد تقوده الولايات المتحدة. وتمثّل هذه الرؤية اقتران فكرتَين متناقضتَين في بعض الأحيان[3]:

الأولى: على الدول السيادية الموافقة على احترام سلامة أراضي بعضها البعض مقابل التعاون والمنفعة.

الثانية: قد يؤدي نشر القيم الليبرالية، أي الاقتصادات المفتوحة والأنظمة السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى الازدهار والسلام.

وفّرت هذه الرؤية لأي دولة كانت مستعدّة لاتباع معظم القواعد والمبادئ فرصة الانضمام والاستفادة من شبكاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية الواسعة، واتخذت الولايات المتحدة خطوات لتوسيع رؤية النظام هذه على المستوى العالمي. أمّا اليوم فيبدو أنّ النظام القائم على رؤية الولايات المتحدة للنظام المستقبلي تتردّى[4].

---

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, **Understanding the current international system, Santa Monica, California,** (RAND published this study Foundation 2016), p 2.

(2) بالون، أم جي: **الهيمنة والمساواة في السيادة نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة أحمد حسن مسعود، (منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2015)، ص 11.

(3) مايكل جاي مازار وآخرون: **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، (مؤسسة راند، RAND مشروع من إعداد المؤسسة لاستعراض الاستراتيجية الأميركية في عالم متغيّر، 2017)، ص 2.

(4) مايكل جاي مازار وآخرون: **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، مرجع سابق، ص 3.

الواقع أن التوجهات الأميركية بدأت تتنازعها منذ نهاية الحرب الباردة اتجاهات ثلاثة، الأول: أن تكون الولايات المتحدة القوة الأولى المهيمنة، وأن تسعى إلى منع قوة أخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة والمتحالفة معها. والثاني: إقامة توازن للقوى يحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة في نظام تشارك فيه روسيا والصين واليابان وألمانيا، وقد تنضم دول أخرى مثل الهند، وقد تخرج دول أخرى متجهة إلى الضعف وربما إلى التفكك مثل روسيا. والاتجاه الثالث هو الانعزال والانكفاء على الذات[1].

الولايات المتحدة وحلفاءها قد أقاموا منطقة سلام يعتبر فيها نشوب الحرب بينهم أمرًا غير وارد. ولم تختر الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تتفق مع الواقع الجديد الذي يختلف كثيرًا عن السابق، ولجأت بدلاً من ذلك إلى التعامل مع كل قضية أو حدث على حدة وفق المعطيات والأوضاع المحلية والدولية السائدة التي تحيط بالقضية، دون أن يكون ذلك بالضرورة منسجمًا مع استراتيجية شاملة. تلخص الرؤى الأميركية المناخ الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بما يلي:[2]

- حققت بعض الدول الآسيوية نمواً اقتصاديًا كبيرًا مثل الصين والهند وماليزيا وتايلاند، وقد يحدث ذلك تحولاً في القوة الاقتصادية والجغرافيا السياسية والعسكرية.
- تشهد كثير من الدول في مختلف أنحاء العالم تحولات سياسية نحو الديمقراطية واقتصاديات السوق، كما يحدث في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق وأميركا الوسطى وإلى حد ما الدول العربية.
- ثمة دول وأقاليم كثيرة تشهد صراعات سياسية وتجتاحها الحروب الأهلية والمجاعة والاستبداد، ويعقب ذلك حروب وهجرات وآثار اقتصادية وسياسية كبيرة.
- تمثل بعض الدول مثل إيران والعراق وسوريا وكوريا الشمالية، مكاناتها العسكرية والاقتصادية واختلافها السياسي والحضاري مع الولايات المتحدة، هاجسا دائماً تسعى لاحتوائه.
- التغيرات التقنية وبخاصة في الاتصال والمعلوماتية تؤدي إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد والتأثير السياسي والثقافي، وتغير في موازين القوى والموارد والتنافس، وتؤثر في حراك المجتمعات والسلطة، وكل ذلك يؤدي بالتأكيد إلى ضرورة صياغة استراتيجية جديدة ويجعل التوجهات السابقة موضع إعادة نظر.
- تزداد حدة التنافس الاقتصادي والاحتكاكات التجارية الدولية بين الولايا المتحدة وحلفائها منذ أيام الحرب الباردة، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد العلاقات المستقبلية.

(1) فولر، غراهام، **التقسيم الاستراتيجي، ترجمة: (**مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي 1997)، ص 4.
(2) فولر، غراهام، **التقسيم الاستراتيجي**، ترجمة، المرجع السابق، ص 13.

– ثمة دول غير راضية عن النظام العالمي الجديد مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية وسوريا وكوبا، وقد تسعى روسيا والصين إلى تحقيق توازن مع الولايات المتحدة.

بشكل عام أتسم النظام الدولي أحادي القطبية بهيمنة hegemony الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء، بدلاً من القطبية الثنائية السابقة. فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى انفرادها بالقرار على الساحة الدولية دون الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي، وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والنمط الأميركي تحديدًا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي[1].

وتقوم الاستراتيجية الأميركية في نظام القطب الواحد على عدد من المنطلقات، منها [2]:

– عدم التقيد عمليًا بالقواعد القانونية والشرعية الدولية، والمعايير الأخلاقية والإنسانية السائدة في المجتمع الدولي، مع رفع شعاراتها، واستهلال خطاباتها الثقافية والفكرية والسياسية.

– حق الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها استخدام القوة في ضربات استباقية أو وقائية، ضد ما تعتبر إرهابًا سواء تمثل في دول أو منظمات أو حتى أفراد.

– لعب دور كوني في وضع المعايير الدولية للصواب والخطأ أو للخير والشر وتحديد قوائم الإرهاب، وتحديد أنواعه، وطرق استخدام القوة والتهديد بها، وأساليب إقامة العدالة.

الناظر إلى سياسة الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية أو الإقليمية يكتشف صحة هذه المحددات التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأميركية مع النظام الدولي ودول العالم، وما حدث من احتلال للعراق بدون قرار من مجلس الأمن في العام 2003م خير دليل على ذلك، فقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق بدون قرار من مجلس الأمن بعد ما فشلت في الحصول على قرار يخول لها استخدام القوة ضد نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. فالولايات المتحدة الأميركية تستند في فرض هيمنتها على العالم إلى قوتها الاقتصادية والعسكرية، مما أدى إلى انفرادها بالقرار على الساحة الدولية

(1) موسى، حسين، خلف: **النظام العالمي الجديد، خصائصه وسماته، (**المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا، 2015م).

(2) قويسى، حامد عبد الماجد: **المشروع الإمبراطوري الأميركي واستراتيجية مقاومته في المنطقة،** (مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2009)، ص 23.

دون الالتزام بالشرعية الدولية أو القانون الدولي، كما اتسم النظام الدولي بإقامة القواعد العسكرية الأميركية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط.

بالنظر إلى سعى الولايات المتحدة الأميركية لصبغ النظام بالنمط الأميركي عبر العولمة، والسعي لفرضه على العالم عبر مجموعة من التدابير والأنظمة التي تستند إلى الشرعية الدولية من خلال عقد عدد من المؤتمرات العالمية حول عدد من القضايا والمواضيع يراد تطويعُها وصبّها في قالب دولي بهدف الدفع بنظام العولمة وفرض الوجود الغربي والأميركي على العالم كله، سوف نجد أن هذا النظام هو انعكاس لفكرة الصراع وانعكاسًا لروحها، فقد تحولت الحرب على الإرهاب وفق المنظور الأميركي لحرب من أجل فرض الهيمنة والتسلط على العالم كما حاول يروج المفكرين الأميركيين[1].

بشكل عام اتسمّ السلوك الأميركي ما بعد الحرب الباردة بالجنوح نحو النزعة الاستعلائية والفردية، وعدم الميل لفكرة الوفاق الدولي، والتعاون إلا في فترات محددة وبما يخدم المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، فقد حطَّم السلوك الأميركي في الخارج السلطة الأخلاقية والسياسية للولايات المتحدة إبان فترة إدارة بوش، ليجد حلفاء الولايات المتحدة القدامى –مثل كندا وفرنسا–أنفسهم على خلاف معها حول جوهر وأخلاقيات وسلوك سياستها الخارجية. وشكَّل العراق تحديدًا نقطة التحول الأكبر، فقد دخلت الولايات المتحدة في حربٍ من اختيارها، رغم تعبير سائر دول العالم عن توجُّسها من هذه الحرب.

النظام الدولي أحادي القطبية ليس نظام السوق والديمقراطية والطريقة الأميركية في الحياة على اعتبار نهاية التاريخ، كما طرحه فوكوياما وليس هو صراع الثقافات والاقتصاد والمدنية كما أفاد هنتنغتون بأن العالم الجديد هو صراع الحضارات موجهًا إلى تجاوز الاستقطاب في العالم الآخر، بل إن مشروع السيطرة السياسية والعسكرية الأميركية الأحادي القطب موجه بالدرجة الأولى إلى ضمان إمداد الغرب الصناعي المتقدم بالموارد الأولية والنفط، الأمر الذي يتطلب بدوره استقطابًا عالميًا أكثر تفاقمًا وحدةً[2].

انتقل النظام الدولي من النظام ثنائي القطبية الذي كان يعتمد على الردع النووي وتوازن القوى الدولية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمسكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى نظام دولي أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية لوحدها، وتمّيز النظام الدولي أحادي القطبية بقدر كبير من الهيمنة الأميركية واستخدام القانون الدولي والمنظمات الدولية وخاصة الأمم والمتحدة ومجلس الأمن لتمرير السياسة الأميركية، فحكمت الولايات المتحدة العالم بمنطق القوة، مستغلة في ذلك التهديد والوعيد تارة والتدخل الإنساني ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان تارة أخرى، لكن هذا النظام بدأت

(1) التويجي، عبد العزيز: **صراع الحضارات في المفهوم الإنساني**، (منشورات المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة إيسيكو، الرياض 2015)، ص 15.

(2) شعيبي، عماد فوزي: **السياسة الأميركية وصياغة العالم الجديد**، (دار كنعان للدراسات، دمسق 2002)، ص15.

تظهر عليه كثير من علامات التحول؛ منذ فترة ليست بالقصيرة، خاصة مع صعود قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا وباقي دول البريكست.

وعلى الرغم من كون النظام الدولي أحادي القطبية الذي ساد حقل العلاقات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي يتسم بالهيمنة الأميركية من الجوانب العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أن إدارة ترامب تحاول جعل هذا النظام أكثر خضوعًا للمطالب والمصالح الأميركية، وفق مبدأ "أمريكا أولًا"، وهو المبدأ الذي أصبح يحكم السلوك الأميركي على الساحة الدولية، في محاولة منها لمواجهة طموح القوى والفواعل الدولية الصاعدة على المسرح العالمي، وجعل النظام الدولي أكثر خضوعًا لمطالب وراغبات اليمين القومي الشعبوي الصاعد في أمريكا وأوروبا في الوقت الحالي

الفصل الثاني:

المجتمع الدولي في عهد الرئيس ترامب

- **أوروبا والأمم المتحدة في زمن ترامب:** بين التبعية والتحالف
- **روسيا والصين: التجارة والأمن الدولي زمن ترامب:** بين الصدام والتعاون

الفصل الثاني:
المجتمع الدولي في عهد الرئيس ترامب
(بين التعاون الدائم والصدام المباشر)

قامت فكرة المجتمع الدولي من الأساس على مقاربة التعاون بين الدول والشعوب للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وجاء ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مؤكدًا على هذه الفكرة، سواء عبر الأهداف والمبادئ التي انطلقت منها كافة المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أو عبر ممارساتها العملية على الأرض، حيث عملت على خفض التوتر وزيادة التعاون، ومواجهة الكوارث الطبيعية بصورة مشتركة.

فكرة التعاون الدولي في عهد إدارة ترامب ثار حولها العديد من التساؤلات، في ظل السياسات العديدة التي انتهجتها إدارة الرئيس ترامب على المستوى الدولي، وخاصة تجاه حلفاء الولايات المتحدة والمنظمات الدولية الكبرى، عقب خروج إدارة ترامب من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية، فعلى الرغم من قيادة الولايات المتحدة الأميركية العالم الحر في إطار القطب الواحد، إلا أن ذلك لم يمنع وجود خلافات كثيرة ومتعددة بين أمريكا وأبرز حلفائها، فعلى الرغم أن هذه الخلافات ليست بالأمر الجديدة إلا أنها برزت بشكل واضح خلال سنوات حكم ترامب، التي تخلى فيها عن نهج كل الإدارات الأميركية السابقة، واضعًا مصالح بلاده في المقدمة دومًا.

أوروبا والأمم المتحدة في زمن ترامب

"بين التبعية المطلقة، والتحالف الدائم"

على الرغم من أن إحدى الوثائق الرئيسية الخاصة بالأمن القومي الأميركي كشفت في أوج الحرب الباردة أنه يجب على واشنطن أن تظل ملتزمة بهدفها نحو مجتمع دولي أكثر نظامًا من أجل مواجهة التحدي السوفيتي. كما تستفيد الولايات المتحدة من الظهور التدريجي للقواعد والمعايير والأعراف الدولية التي تعمل على استقرار السياسات العالمية، ومن ثم حماية المصالح الأميركية. كما تبرهن الوثيقة على "أنه في حالة عدم وجود الاتحاد السوفيتي من الأساس، فإن الولايات المتحدة ستظل تواجه الحقيقة التي تقتضي أن غياب النظام بين الدول في عالم آخذ في التضاؤل، أمر غير مقبول" وظهر هذا التعليق في التقرير رقم 68 لمجلس الأمن القومي الأميركي NSC-68 حيث يمكن القول بأنه البيان الموضح للاحتواء العالمي الأميركي للاتحاد السوفيتي[1].

توجد علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفته، فكلما استمرت، أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغير هيكله أو حدث إحلال وتغير في قواه الرئيسية. وتتعدد وظائف النظام الدولي فيما بين تحقيق الأمن والتنمية أو التكامل أو التحالف، والتكيف مع الضغوط وتعزيز الشرعية. وكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استنادًا إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات[2]:

المستوى الأول: هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى.

المستوى الثاني: يضم دولًا لها وزنها داخل النظام لكن ليست لها القدرة على قيادته.

المستوى الثالث: يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

حاليًا يوجد العديد من الأدلة بشأن تعرض هذا النظام للتهديد وعدم قدرته على تحمل مزيد من الأعباء التي تفرضها استراتيجية الولايات المتحدة عليه بشكل تقليدي. ويشكك بعض المراقبين بشكل واضح في مدى قدرة مكونات النظام الليبرالية الرئيسية، التي تشمل الترويج للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الإبادة الجماعية، على تحمل التحول إلى سياق دولي متعدد الأقطاب بشكل أكبر. وقد أصبح

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, Understanding the current international system, Santa Monica, California , (RAND published this study Foundation 2016), p 1.

(2) علوي، مصطفي: **القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأميركية والتغير في هيكل النظام العالمي**، المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2015م

السؤال المتعلق بمدى قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي للاستراتيجية الأميركية العالمية ذا صلة ملحة بالثقافة والسياسة على حد سواء[1].

وتعتمد شرعية النظام على الدول التي تؤمن بأن المشاركة في النظام يفيدها بشكل مباشر، وهذا الإيمان قد تزعزع نتيجة لاتجاهات اقتصادية واجتماعية عديدة. وقد يشكّل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه، تم استخدام مصطلح النظام في حد ذاته بطرق متباينة من قبل مختلف المراقبين. ليس هناك تعريف متماسك مفهوم بدرجة كبيرة للنظام الليبرالي القائم على القواعد[2].

رغم أهمية ذلك لكن الحديث عن تصدع بنية النظام الدولي لم يبدأ مع دخول ترامب البيت الأبيض بل بدأ منذ عدة سنوات، خاصة مع بروز قوى دولية تنافسية أخرى، مثل الصين وروسيا، وباقي دول مجموعة البريكس، لكن مع تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة بما يحمل من أفكار وتوجهات سياسية متناقضة مع أسس ومرتكزات النظام الدولي القائمة على التعاون المشترك، ومرعاه مصالح الدول الأخرى، ونتيجة للتحدي الأميركي للقانون الدولي والخروج من كثير من الاتفاقيات الدولية التي تؤثر على أمن واستقرار النظام الدولي بدأت ملامح التصدع في النظام الدولي تظهر بشكل جلي.

أولًا: التهديد الأميركي بالخروج من حلف الناتو

من أبرز الظواهر الدالة على تصدع في النظام الدولي في عهد ترامب هو المواقف السلبية التي اتخذها الرئيس ترامب من المنظمات الدولية وخاصة حلف الناتو والأمم المتحدة، فمنذ توليه منصب الرئاسية الأميركية عمل ترامب بقصد وبدون قصد على اضعاف النظام الدولي الذي تتولي الولايات الأميركية قيادته، عبر سيل من التصريحات المناهضة لإركان النظام الدولي عبر وضع مصلحة بلاده فوق كل المصالح الأخرى، تحت مبدأ **(أمريكا أولًا)**، وهو المبدأ الذي أعلن عنه ترامب منذ بداية توليه مهام منصبة. لم يكن وصول دونالد ترامب (Donald Trump) إلى البيت الأبيض أمرًا إعتياديًّا بالنسبة إلى كثير من المتابعين لتفاصيل المشهد الأميركي، ولا كان أمرًا عاديّا بالنظر إلى طبيعة المتغيّرات الحاصلة في أكثر من مكان من العالم، وما يتبع تلك المتغيّرات من تغيّرات في موازين القوى، ناهيك عن مخلّفات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وصعود قوى جديدة في العالم، ومعها تزايد خطر "الإرهاب" والخطر "النووي". ففي خِضّم عواصف الحملة الانتخابية الأميركية انتقد دونالد ترامب حلف شمال الأطلسي ووصفه بالمنظمة

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, Understanding the current international system, Santa Monica, California (RAND published this study Foundation 2016) p 2

(2) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, Understanding the current international system, Santa Monica, California, p 3

البالية، واتّهم أعضاء الناتو بعدم الوفاء بالتزاماتهم، مُشيرًا إلى أنّ بلاده لن تتحمّل عبء حماية بلدان أوروبا من دون تعويض مُناسِب.

اقترح ترامب سحب القوات الأميركية ما لم يُدفَع لها بالمقابل، ما جعل التساؤل عن مُستجدّات العلاقة بين الناتو وأميركا في مهبّ التساؤلات وأفرزت تصريحات ترامب هلعًا لدى الاتحاد الأوروبي الرديف للناتو الذي سارعت دوله لأخذ احتياطها بإعادة ترتيب أوراقها الدفاعية للحِفاظ على أمنها بعيدًا عن واشنطن. كما وافق الاتحاد على خطّةٍ دفاعيةٍ يُرسل بموجبها قوات للرّدع السريع إلى الخارج للمرة الأولى إذا اقتضت الحاجة ذلك، لأن المنظمتين الناتو والاتحاد الأوروبي تتوخيان مُقاربة ذات أبعاد مُتكاملة إزاء القضايا الأمنية، والعمل على نحو مُشترك في مجال الدفاع. والجديد هنا أنّ الخطّة التي وضعها وزراء دفاع وخارجية الاتحاد الأوروبي ستُتيح للاتحاد إرسال قوات للسيطرة على أزمة ما من دون الاستعانة بالولايات المتحدة[1].

ترامب كان يعتقد أن حلف الناتو منظمة أرتبط وجودها بالحرب البادرة والصراع المحمّوم مع الاتحاد السوفيتي، ومع انتهاء الحرب البادرة لم يعد للحلف أهمية أو دور!. لذلك يرى أن حلف شمال الأطلسي منظمة "عفا عليها الزمن"، متهما دول أعضاء في الحلف بأنها لا تدفع حصتها في إطار عملية الدفاع المشتركة والاتكال على الولايات المتحدة.

الرئيس ترامب أكد في أكثر من مرة إن "الأطلسي لديه مشاكله وهو مضيفا أنه من المفترض أن نقوم بحماية بلدان الحلف "لكن بلدانا كثيرة لا تدفع ما يتوجب عليها". وأوضح ترامب أنه "يجب أن نقوم بحماية هذه الدول، لكن بلدانا كثيرة من بينها لا تدفع ما يتوجب عليها وهذا غير عادل بحق الولايات المتحدة إلى حد كبير"، مضيفا أن هناك فقط 5 بلدان فقط تدفع ما يتوجب عليها.

قال ترامب أيضًا لصحيفة بيلد الألمانية إنه "إذا تم استثناء كل مكامن الضعف هذه، فإن الأطلسي يبقى في نظري مهما جدا". ومن شأن هذه الانتقادات تعزيز مخاوف حلفاء الولايات المتحدة من السياسة التي ستعتمدها واشنطن من الآن فصاعدًا[2].

كما أثار ترامب ارتباكًا في نفوس زعماء دول حلف الناتو، عندما تحدث عن "ديون مترتبة عليهم تراكمت منذ سنوات"، أثناء مراسم افتتاح نصب تذكاري لضحايا الإرهاب في بروكسل. وقال ترامب: "العديد من أعضاء الحلف لا يسهمون بقسطهم بالكامل"، في الإنفاق العسكري المشترك للناتو، وهناك كثيرون عليهم أن يسددوا ما تراكم من الديون منذ سنوات". واعتبر ترامب أن بعض دول الناتو مدينة للولايات المتحدة وحلف الناتو "بمبالغ باهظة من الأموال" [3].

---

(1) ساعود، جمال ساعود: **أميركا وحلف الناتو في عهد ترامب إلى أين؟**، (موقع قناة الميادين، بتاريخ 8 ديسمبر 2016).
(2) ترامب: **هذه سياستي تجاه الناتو وروسيا وخروج بريطانيا**، (قناة الحرة الأميركية، 25 يناير 2017).
(3) **ترامب يثير صدمة زعماء الناتو**!: (قناة روسيا اليوم، بتاريخ 25 مايو 2017).

وتشير التقديرات للاقتصاد العالمي إلى أن إجمالي الناتج المحلي لكل دول العالم، بلغ في العام 2017م، حوالي 79.3 تريليون، يستحوذ الاقتصاد الأميركي على نحو 24.58% 18.158 تريليون دولار. أما اقتصاد الاتحاد الأوروبي يستحوذ على 21.7% 16.397 تريليون دولار، أما الصين الشعبية فقد شكل اقتصادها نسبة 14.8% 11.199 تريليون دولار، إلى جانب هؤلاء، هناك العديد من الدول ذات الدخل العالمي مثل: اليابان 4.8 تريليون $، المانيا 3.6 تريليون $، فرنسا 2.5 تريليون $، الهند 2.45 تريليون $، روسيا 4 تريليون $، بريطانيا 2.5 تريليون $، البرازيل 2.1 تريليون $، تركيا 790 مليار $، إيران 800 مليار $، السعودية 750 مليار $ % مصر 255 مليار $، الامارات 410 مليار $، اسرائيل 300 مليار $، قطر 210 مليار $[1].

خلافات ترامب مع ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا بدأت ظاهرة أكثر من خلافاته مع أي دولة أوروبية أخرى، الرئيس الأميركي ترامب أتهم ألمانيا بإنفاق حوالي 1%" من ناتجها الاقتصادي على الدفاع مقارنة بإنفاق الولايات المتحدة 4.2 %. وتنفق ألمانيا 1.24 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، بينما تنفق الولايات المتحدة بنسبة 3.5 %، وفقا لتقديرات الناتو الأخيرة. وقال الرئيس الأميركي أيضا: "ألمانيا خاضعة لسيطرة روسيا تمامًا لأنها ستحصل على 60 إلى 70 % من طاقتها من روسيا، بالإضافة إلى بناء خط أنابيب جديد، وأكد "أن هذا ليس مناسبا إنه أمر سيئ للغاية بالنسبة لحلف الناتو". بعد لقاء ميركل على هامش قمة بروكسل عام 2018، أعلنا مناقشة الإنفاق على الدفاع والتجارة. أكد ترامب: "لدينا علاقة جيدة للغاية مع المستشارة، وعلاقة هائلة مع ألمانيا". لكنه كرر في وقت لاحق انتقاده لألمانيا والحلفاء الآخرين في تغريده، قال فيها "هل سيكون جيدا أن تدفع ألمانيا مليارات الدولارات لروسيا من أجل الغاز والطاقة؟ ولماذا أوفت خمس دول فقط في الناتو بالتزاماتها الدفاعية؟ الولايات المتحدة تدفع لحماية أوروبا، وتخسر المليارات في التجارة"[2].

صحيفة صنداي "تلغراف" البريطانية نشرت مقال، يقول فيه الكاتب "إدوارد مالنيك"، إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد هدد بسحب قوات أميركية من أوروبا، ومن أوكرانيا على وجه التحديد، وقد يرفض المشاركة في مناورات حلف شمال الأطلسي ناتو إذا لم تلتزم بريطانيا ودول أوروبية أخرى بزيادة الإنفاق على الشؤون الدفاعية.

ويشير الكاتب: إلى أن مصادر رفيعة مشاركة في التحضيرات لقمة الناتو عبرت عن قلقها من أن الرئيس الأميركي سيبدأ مباحثاته مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، بشأن "إعادة رسم المشهد الأمني" في عموم

(1) الصوراني، غازي: **أثر سياسة الرئيس الأميركي ترامب على النظام العالمي**، (مركز حيد عبد الشافي الثقافي، غزة فلسطين، 18 يوليو 2018م).

(2) **ترامب يطلب من دول الناتو زيادة إنفاقها العسكري بمعدل الضعف:** (موقع BBCبالعربي، 12 يوليو 2018).

أوروبا إذا رفض قادتها تلبية مطالبه في تحمل حصة أكبر من "العبء" العسكري. فهناك مخاوفها من عرض محتمل يمكن أن يقدمه ترامب إلى بوتين في القمة بينهما في هيلسنكي في 16 يوليو/ تموز 2018م، أي بعد أربعة أيام من قمة الناتو في بروكسل وتنقل الصحيفة عن وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع، "توبياس إيلوود"، قوله "إذا اخذنا بنظر الاعتبار الأثر الأميركي في أوروبا وأفعال بوتين العدائية الأخيرة، تتوضح لنا مفاصل كثيرة عن نتائج القمتين القادمتين"[1].

في مقابل هذه السياسة الأميركية حث رئيس المجلس الأوروبي "دونالد توسك" دول الاتحاد الأوروبي مؤخرًا على الاستعداد "لأسوأ السيناريوهات"، حيث أن العلاقات عبر المحيط الأطلسي تتعرض لضغوط هائلة بسبب سياسات الرئيس ترامب. وسط هذه الأجواء، يميل حلف الناتو إلى إظهار الوحدة، حيث يوقّع أعضاؤه العديد من الإجراءات التي تم إعدادها من أجل القمة. ومن بين هذه الإجراءات مبادرة ذات درجة عالية من الجاهزية، ستمكن الناتو من حشد 30 كتيبة برية و30 سربًا جويًا و30 سفينة قتالية في غضون 30 يومًا. وتعد هذه الإجراءات أحدث خطوة تمت خلال السنوات الأخيرة لزيادة القدرات الدفاعية لحلف الناتو، بعد ضم موسكو لشبه جزيرة القرم عام 2014 ودعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا. وستحصل مقدونيا على دعوة للانضمام إلى الناتو، وذلك بعد حل نزاع مستمر منذ فترة طويلة مع دولة اليونان المجاورة حول اسم مقدونيا[2].

خلال أول لقاء له مع وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي ناتو، اعتبر وزير الدفاع الأميركي الأسبق "جيمس ماتيس"، الحلف "ركيزة أساسية" للتعاون عبر الأطلسي. وأكد في بروكسل دعم الرئيس دونالد ترامب "بقوة" لهذا التكتل، مجددًا تمسك ترامب بمطلبه من الدول الأعضاء في الحلف الإيفاء بالتزاماتهم بخصوص مستويات الإنفاق العسكري. وجاءت الزيارة الاولى لأحد وزراء إدارة ترامب إلى مقر الناتو وسط حالة ترقب لدى الأوروبيين لتبديد الغموض بشأن مواقف إدارة ترامب. وحرص "ماتيس" على طمأنة نظرائه في الحلف قائلا إن "الحلف لا يزال يشكل ركيزة أساسية للولايات المتحدة وللجميع على جانبي الاطلسي، من خلال الروابط التي تجمعنا"، مضيفا "كما صرح الرئيس ترامب فإنه يدعم الحلف بقوة"[3].

وكان "جيمس ماتيس" قد عبر سابقًا عن آراء مختلفة عن مواقف الرئيس دونالد ترامب بشأن عدد من القضايا الدولية. وحذر ماتيس من أن الولايات المتحدة لم تأخذ التحركات العسكرية الروسية تجاه جيرانها مأخذ الجد بشكل كاف، كما انتقد وصف ترامب لحلف الناتو بأنه "غريب" و "عفا عنه الزمن".

(1) صنداي تلغراف: **ترامب قد يسحب قوات أمريكية من أوروبا**، (موقع BBC بالعربي، بتاريخ 8 يوليو 2018).
(2) دونالد توسك: **العلاقات عبر المحيط الأطلسي تتعرض لضغوط هائلة بسبب ترامب**، (جريدة العرب، 10 يوليو 2018)
(3) **إدارة ترامب تشيد بالناتو بعد تصريحات مناوئة**: (موقع BBCبالعربي، 25 فبراير 2017).

وكان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، قد استبق زيارة "جيمس ماتيس"، مؤكدًا رغبته في العمل مع الولايات المتحدة ومعلنا عن "زيادة نفقات الدفاع للحلفاء الأوروبيين وكندا بنسبة 3,8%" خلال العام الجاري. وقال الأمين العام للحلف لدى وصوله إلى مكان انعقاد المحادثات في بروكسل إنه "واثق تمامًا أن الرسالة التي ستصدر عن هذا الاجتماع ستكون وحدة ضفتي الاطلسي والتزام أميركي قوي جدا تجاه الناتو". وأضاف ستولتنبرغ أن "اشغالاً كبيرًا" سيكون لدى الحلف إن تأكد صحة ما ورد حول انتهاك روسيا لمعاهدة تعود إلى حقبة الحرب الباردة بنشرها صواريخ جديدة [1].

وفي محاولة لطمأنه القارة الأوروبية، تقول الولايات المتحدة الأميركية إن "حلفائها وشركائها الأوروبيين يزيدون من مدى وصولها الاستراتيجي ويتيحون لها إمكانية الوصول إلى القواعد الأمامية والتحليق في عمليات عالمية"، وهو ما يفسر سبب اهتمام واشنطن بالالتزام بشكل واضح بالمادة 5 من معاهدة واشنطن تجاه الناتو.

وتعتقد واشنطن أن تعميق التعاون عبر الأطلسي ضروري لحماية أوروبا من التهديدات، مع زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 2% بهدف تحديث القدرات وبناء "درع الدفاع الصاروخي" "للحماية" من روسيا وإيران، وحتى ربما من كوريا الشمالية أيضا، كما ستواجه أمريكا مع شركائها الاوربيين "الممارسات التجارية الاقتصادية غير العادلة للصين وتقييد اكتسابها للتكنولوجيات الحساسة" وربما تعني أن اقتراح "جونكر" في سبتمبر/ أيلول 2017 من أجل عملية فحص من قبل "إطار تمكين أوروبي" سيصبح عائقًا أمام خطط بكين. وعلاوة على ذلك، تريد الولايات المتحدة تنويع مصادر الطاقة الأوروبية لضمان أمن الطاقة في البلدان الأوروبية [2].

ترامب عاد وأكد خلال قمة دول حلف شمال الأطلسي الناتو التي عقدت في بركسل 12 يوليو 2018م على أهمية زيادة الإنفاق العسكري، حيث حث الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الحلفاء في الحلف على مضاعفة الإنفاق العسكري سنويًا من 2% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي. وأكد البيت الأبيض أن ترامب أدلى بتصريحاته المتعلقة بزيادة الإنفاق العسكري لدول الناتو خلال قمة التحالف العسكري الغربي في بروكسل بهدف دفع الحلفاء لزيادة معدلات الانفاق العسكري. وشهدت القمة أيضا انتقادات حادة من الرئيس الأميركي ترامب لألمانيا بسبب معدلات إنفاقها الدفاعي المنخفض. ولكن الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ"، أكد إن التركيز الرئيسي يجب أن ينصب على أن يصل جميع أعضاء الناتو إلى معدل الإنفاق المستهدف حاليا وهو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف الأمين العام حلف الناتو أنه

(1) **إدارة ترامب تشيد بالناتو بعد تصريحات مناوئة:**(موقع BBCبالعربي، 25 فبراير 2017).

(2) Andrew Korzybski, **The Trump Doctrine in a Regional Context**, (21/12/2017).

على مدى عقود منذ نهاية الحرب الباردة، خفضت دول الناتو ميزانيات الدفاع بسبب تراجع التوترات، لكن الوضع الحالي يستلزم زيادتها في وقت تتصاعد فيه التوترات[1].

صحيفة "دير شبيغل" الألمانية انتقدت موقف الرئيس الأميركي، مشيرة إلى أن هناك مخاوف تسيطر على أعضاء حلف شمال الأطلسي من أن الرئيس ترامب سيتخذ قريبًا الخطوة المدمرة التالية. ويتوقع معظم أعضاء التحالف أن تكون القمة ساخنة بين ترامب والحلفاء. وقال الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي "أندرس فوغ راسموسن"، إن "الحلف يواجه أكبر أزمة منذ تأسيسه"، مشيرًا إلى أنه يشعر بالقلق من أن قمة الناتو قد تؤدي إلى كارثة كبيرة مثلما حدث في قمة مجموعة السبع.

دول الناتو يتعاملون مع "رئيس أميركي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، بحسب ما صرح به رئيس الأكاديمية الفيدرالية الألمانية للسياسات الأمنية، "كارل هاينز كامب". مشيرًا إلى أن هذا الإدراك يقف على أعناق أعضاء القمة مثل "سيف ديموقليس". ووفقا لوجهة نظرهم، فإنه إذا خلت القمة من مناقشة القضايا الواقعية، فلا يمكن أن تنتهي إلا بالفوضى، ومن المتوقع أن يأتي ترامب إلى القمة حاملًا رسالة أساسية مفادها أن الحلفاء الآخرين للناتو، ولا سيما ألمانيا، يجب أن يزيدوا من إنفاقهم الدفاعي، وإلا فإنه من الممكن أن تعيد الولايات المتحدة النظر في تعهداتها الدفاعية لأوروبا، والتي تم بناء النظام الدولي عليها بعد عام 1945[2].

الخلافات الأوروبية الأميركية ظهرت بوضوح حول العديد من المسائل وأهمها ميزانيات الدفاع، والعلاقة مع روسيا، والهجرة غير الشرعية، وحلف الناتو باعتباره مظلة لمواجهة التهديدات المتزايدة سواء من جهة روسيا "بوتين" أو الجماعات الإرهابية. الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا بشكل عام وألمانيا على وجه التحديد تعود لمعدل الإنفاق الدفاعي، ألمانيا تنفق ما يعادل 1.24 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، بينما تنفق الولايات المتحدة الأميركية ما بنسبة 3.5 %، وفقا لتقديرات الناتو الأخيرة.

قادة دول الناتو أكدوا خلال قمة الحلف في بروكسل عام 2017 التزامهم بزيادة النفقات العسكرية، وأعربوا عن قلقهم إزاء "نشاطات" روسيا، التي اعتبروا أنها أدت لانخفاض مستوى الأمن والاستقرار. وقال زعماء دول الحلف في البيان الختامي للقمة: "نحن ملتزمون بتحسين الموازنة في تقاسم النفقات والمسؤوليات المتعلقة بالعضوية في الحلف". وأعرب قادة دول الحلف عن قلقهم إزاء "نشاطات روسيا الأخيرة"، مؤكدين تضامنهم مع الموقف البريطاني فيما يخص اتهام روسيا بالوقوف وراء "الهجوم بغاز الأعصاب" في مدينة

(1) **ترامب يطلب من دول الناتو زيادة إنفاقها العسكري بمعدل الضعف:** (موقع BBC بالعربي، تاريخ النشر 12 يوليو 2018).
(2) دونالد توسك: **العلاقات عبر المحيط الأطلسي تتعرض لضغوط هائلة بسبب ترامب**، (جريدة العرب، 10 يوليو 2018).

"ساليزبوري" البريطانية. واعتبر الحلف في بيانه الختامي أن نشاطات روسيا أدت إلى انخفاض مستوى الأمن والاستقرار وجعلت الأوضاع الأمنية "غير قابلة للتنبؤ"[1].

الأمين العام للحلف "ستولتنبرغ" أكد أن الحلف تمكن خلال القمة من اتخاذ قرارات مهمة، على الرغم من وجود بعض الخلافات. وأكد بهذا الشأن: "كانت لدينا خلافات في تاريخ الناتو، وتجاوزنا مثل هذا الوضع أكثر من مرة، لأننا متفقون على أن أمريكا الشمالية وأوروبا أقوى وبأمان أكثر عندما تكونان معا". وأعرب أمين عام الحلف عن قناعته بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالأمن الأوروبي والحضور العسكري في أوروبا.

زيادة النفقات الدفاعية لأعضاء الحلف، التي تصر عليها الولايات المتحدة أثارت خلافات بين بعض الدول في الحلف، إذ لا تريد بعض دول زيادة النفقات، وتقول دول أخرى إنها لن تستطيع رفع نفقاتها الدفاع إلى حد 2 % من الناتج المحلي الإجمالي الذي أُقر خلال قمة الناتو في ويلز عام 2014[2].

خلال السنوات القليلة الماضية دأب رؤساء الولايات المتحدة على حث أوروبا على تحمل المزيد من المسؤولية عن الدفاع عن أنفسهم وتخفيف العبء الذي يتحمله دافع الضرائب الأميركي، للحفاظ على التواجد العسكري الأميركي في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة بوقت طويل، لكن لم يقم أحد منهم بما فعله ترامب.

تأكيدًا لتعليقات ترامب، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز:"يريد الرئيس أن يرى حلفاءنا يشاركون أكثر في تحمل العبء والوفاء بالحد الأدنى من التزاماتهم المعلنة بالفعل". وجاء اجتماع بروكسل قبل أقل من أسبوع من عقد أول قمة بين ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في هلسنكي التي جرت عام 2018، مما يعيد مخاوف حلفاء الولايات المتحدة من التقارب بين الرئيس الأميركي ونظيره الروسي[3].

صحيفة "إندبندنت" البريطانية قالت إن الرئيس ترامب أرسل عدد من الخطابات شديدة اللهجة إلى عدد من دول الناتو من أجل زيادة الإنفاق على أمنهم. وأضافت الصحيفة أن من بين الدول المشاركة في حلف الناتو وتلقت خطابات الرئيس الأميركي، همّ كندا وألمانيا وأسبانيا وهولندا. كما أشارت صحيفة التايمز أيضًا إن الرئيس الأميركي شدد خلال خطابته على ضرورة أن تقوم دول الناتو تلك بدفع المزيد من الأموال من أجل تأمين نفسها، بالإضافة إلى المساهمة في تنمية موارد الحلف المالية. وقال ترامب في خطاباته إلى دول الناتو إن بلاده ستواصل تكريس المزيد من مواردها للدفاع عن أوروبا عندما يكون اقتصاد القارة قوي خاصة مع زيادة التحديات الأمنية التي تواجهها أوروبا.

(1) قمة الناتو: **الالتزام بزيادة النفقات العسكرية ومواجهة "الخطر الروسي"** (موقع روسيا اليوم، 11 يوليو 2018).
(2) قمة الناتو **الالتزام بزيادة النفقات العسكرية ومواجهة "الخطر الروسي"** المرجع السابق.
(3) **ترامب يطلب من دول الناتو زيادة إنفاقها العسكري بمعدل الضعف**، (موقع BBC بالعربي، تاريخ النشر 12 يوليو 2018).

وطالب ترامب في خطابته التي جاءت قبل أيام من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل أن جميع الدول عليها أن تتقاسم أعباء الدفاع الجماعي. وكانت ألمانيا قد أعلنت في وقت سابق أنها ستزيد من نفقاتها الدفاعية إلى واحد ونصف في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2024، مما دفع وزير الدفاع الأميركي "جيمس ماتيس" إلى القول بأنهم يسيرون على الطريق الصحيح[1].

ويشير محرر الشؤون الخارجية في صحيفة "الغارديان" "جوليان بورغر"، إلى أن المسؤولين الأميركيين والأوروبيين سعوا حتى الآن إلى التقليل من أهمية تصرفات ترامب، مصرين على أن الأوتار التي تربط بين تحالف الأطلسي قوية ومتينة، وأن فترة رئاسة ترامب مؤقتة وسيذهب في يوم من الأيام بينما ستبقى المؤسسات الأمنية المتشابكة في الغرب وقيمها المشتركة.

السفير الأميركي لدى الناتو "كاي بايلي هتشينسون"، أكد للصحافيين بخطاب تقليدي، يشدد على أهمية حلف الناتو وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تقف متضامنة مع شركائها الغربيين في حمل روسيا على تفسير أعمالها في أوكرانيا وتدخلها في الانتخابات الغربية ودورها في عملية تسميم العميل "سرجي سكريبال" ومع ذلك، بدأ بعض القادة الغربيين والمسؤولين الكبار يتساءلون عما إذا كان هذا التقييم لا يزال صالحًا للاستخدام، ولا سيما وأنهم يشيرون إلى أن ترامب لا يصيح في الفراغ. فحينما ندد ترامب بالناتو في مونتانا، صاح الآلاف من الناس بموافقتهم على خطابه[2]. كما نقلت صحيفة الغارديان: عن مسؤول أوروبي قوله " الظاهر الآن هو المشكلة الحقيقية التي لم يتسبب الرئيس الأميركي الحالي في حدوثها ولن تختفي في نهاية فترة رئاسته. إن العلاقة عبر الأطلنطي التي يعتبرها جميعنا شيئا مسلّما به، لم تعد كذلك". لقد كانت العلامات التوتر في العلاقة موجودة بالفعل في عهد إدارة باراك أوباما، بحسب قول هذا المسؤول، حيث سعى أوباما أيضًا إلى إعادة توجيه تركيز السياسة الخارجية الأميركية من أوروبا وباتجاه القارة الآسيوية. لكنه فقط لم يعرب عن تعبيره عن فك الارتباط بهذا الشكل الفاضح والفظ مثلما يفعل ترامب!، وأضاف المسؤول قائلا "بالنسبة إلى الأوروبيين، تعتبر هذه دعوة لإيقاظهم ولا سيما بعد رؤيتهم لعالمهم وهو ينهار أمامهم"[3].

الطلاق الأميركي للناتو – في حال حصوله–يستحضر استفسارًا حول مقدرة دول أوروبا للدفاع عن أمنها، إذ أنّ أغلب التحليلات السياسية والإعلامية تُجمِع على الصعوبة البالغة لانفصال دول الناتو ذات الأغلبية الأوروبية عن أميركا. كذلك الأمر بالنسبة إلى أميركا كما أن مصلحة باقي التنظيمات والأحلاف الدولية لا تسمح بمثل هذا الانفصال كحال دول أوروبا التي يعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في الدعم منذ مشروع مارشال، ويعتمد على حلف الناتو في الدفاع عن أمنه.

---

(1) **ترامب في خطاب تهديد للناتو: المال يعني الأمان**، (جريدة الأخبار المصرية، 4 يوليو 2018).
(2) **حلف الناتو يستعد لمبارزة ترامب في قمة مفصلية:**(جريدة العرب، 10 يوليو 2018).
(3) **حلف الناتو يستعد لمبارزة ترامب في قمة مفصلية:** المرجع السابق.

الارتباط الوثيق بين أميركا والناتو يستند إلى وجود مصالح أمنية عسكرية استراتيجية مشتركة بينهما؛ كمنظومة الصواريخ البولندية – التشيكية مثلاً، والموجودة للدفاع عن أوروبا وأميركا وحمايتهما من إيران وروسيا، لذلك إن تم إخلاء القواعد العسكرية الأميركية من الدول الأوروبية، فإن أميركا ستفقد قُدرتها على التحكّم بالعلاقات الأوروبية – الروسية، حيث أنّ هذه القواعد تمتلك القدرة على استفزاز روسيا[1].

هذه المؤشرات الخطيرة كانت تشغل أوروبا كدول وكاتحاد، وتثير قلق الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من جهة، ودول أوروبا الشرقية على وجه الخصوص، وإذا توخينا الدقة، وتعاملنا مع الواقع بوضوح ومنهجية، فمن المستحيل أن يتم حل حلف الناتو، ومن المستحيل أن تتخلى الولايات المتحدة عن مثل هذا النسق أو الهيكل الذي يمثل إحدى أدواتها الضاربة على مستوى الجغرافيا، وعلى مستوى المجالين الجيوأمني والجيوسياسي.

كما أن تركيبة الولايات المتحدة لا تتغير، سواء تحت حكم الديمقراطيين أو الجمهوريين، وبنية الحلف أيضا وعقيدته العسكرية وتوجهاته السياسية لا تتغير لأنه يخدم جملة من الدول بينها حالة من التناغم السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني، على الرغم من وجود الكثير من الخلافات والتناقضات، ولكنها ليست خلافات أو تناقضات جوهرية. وعندما تصل هذه الخلافات والتناقضات إلى الخط الأحمر، وتبدأ بملامسة البنية والجوهر والأهداف، فمن الممكن أن نتحدث عن مستقبل الناتو، ومستقبل البنية العسكرية الرأسمالية العابرة للقارات، والتي تطمح أيضا لعسكرة الفضاء وقطبي الأرض الشمالي والجنوبي[2].

من الواضح أن سياسة الرئيس ترامب سواء مع الحلفاء أو الأعداء لا تتغير من حيث المبدأ الثابت، وهو جعل مصالح الولايات المتحدة الأميركية "**أولا**" سواء عبر ممارسة مزيد من الضغوط على دول حلف الناتو لزيادة ميزانية الدفاع لكي تصل إلى 4% بما يعود بالنفع على الاقتصاد الأميركي من جانب ويقلل نفقات الدفاع التي توفرها إدارة ترامب لحماية أوروبا الغربية من جانب أخر.

ربما يكون من الصعوبة تخلي الولايات المتحدة الأميركية عن حلف الناتو في الوقت الحالي لكن أيضا ربما تساعد هذه المواقف والتصريحات التي يطلقها الرئيس ترامب تجاه أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأميركية على تبني دول الحلف الأوروبية سياسة أمنية وعسكرية واقتصادية بعيدة عن الولايات المتحدة، فحجم الخوف والقلق الأوروبي الناتج عن التحول في الموقف الأميركي تجاه أوروبا الغربية قد يدفعها لتبني سياسيات خاصة بها والتقارب والبحث عن قواسم مشتركة مع روسيا الاتحادية، في إطار إعادة تدوير الزوايا الحادة.

---

(1) ساعود، جمال ساعود: **أميركا وحلف الناتو في عهد ترامب إلى أين؟**، (موقع قناة الميادين، 8 ديسمبر، بيروت 2016).

(2) **ترامب أطلسي أم ناتو ترامبي**، (قناة روسيا اليوم، بتاريخ 2016/11/21م).

ثانيًا: تقليص تمويل الأمم المتحدة

جاءت فكرة الأمم المتحدة كمنظمة دولية لكي تكون حكومة العالم، أي الجهة الدولية التي تحكم وتنظم وتدير شؤون العالم أجمع، بعد أن فشلت عصبة الأمم في هذا الأمر، مما أدى لوقوع الحرب العالمية الثانية، وجاءت كل أهداف ومساعي الأمم المتحدة لحفظ الأمن والاستقرار الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والعمل على الحد من النزاعات المحلية والدولية، لذا فأن أي خلل في أداء الأمم المتحدة دورها قد يساهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار على المستوى الدولي والإقليمي.

وكانت الأمم المتحدة خلال أكثر من نصف قرن بمثابة المنتدى الدولي للولايات المتحدة الأميركية الذي تحاول من خلاله خلق عالم جديد على صورتها، إذ كانت تناور مع حلفائها في وضع بعض المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو التجارب النووية أو البيئة التي تعكس قيمها، إذا توجهت إدارة بل كلنتون عبر الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية WTO لكي تنجز من خلالها مهمة " تصدير القيم الأميركية"[1].

استراتيجية الأمن القومي الأميركي تقوم بكل بساطة على "أن القيادة الأميركية القوية والمستدامة تعدّ ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزّز الرفاهية والأمن العالميين، بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" لكن هذا لن يتحقق في ظل غياب الأمم المتحدة باعتبارها ركن أساسي من أركان النظام الدولي، في ظل إصرار الرئيس ترامب على الهجوم المباشر والغير مباشر على الأمم المتحدة وتقليص موازنتها.

فلم تطال المواقف السلبية التي يطلقها الرئيس ترامب منذ توليه مهام منصبه الدول وحلفاء الولايات المتحدة فقط؛ بل طالت أيضًا هذه المواقف السلبية المنظمات الدولية والأمم المتحدة على وجه الخصوص، فالرئيس ترامب كان يتخذ من الأمم المتحد موقف سلبي، ويرى أن بلاده تتحمل عبء ميزانية الأمم المتحدة لوحدها؛ ما أدى لقيامه بتخفيض قيمة مساهمة بلاده في ميزانية المنظمة الدولية.

وزارة الخارجية الأميركية نشرت بيانًا يشير إلى ما يبدو أنه رد فعل عقابي على التصويت بأغلبية ضد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس "عاصمةً لإسرائيل" في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وحول دعم الأمم المتحدة، كان ترامب قد أعلن بصورة واضحة أنه ليس من المعجبين بهذه المنظومة. وقال ترامب على صفحته بـ"تويتر": الأمم المتحدة "لديها إمكانات كبيرة لكنها الآن أصبحت ناديًا يتجمع فيه الناس معًا لتبادل أطراف الحديث ولقضاء أوقات طيبة. هذا شيء محزن للغاية!". وكانت

(1) تشومسكي، نعوم، وآخرون، **العولمة والإرهاب وحرب أمريكا على العالم السياسة الخارجية الأميركية وإسرائيل**، ترجمة حمزة المزيني، (مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2003) ص 21.

سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة، "نيكي هيلي"، قد قالت في بيان إن المنظمة الدولية "تنفق أموالًا أكثر ممَّا ينبغي، وتضع بعدة طرق عبئًا ماليًا على أمريكا أكبر بكثير من الدول الأخرى"[1].

السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة قالت قبل التصويت على قرار نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها كعاصمة للاحتلال الإسرائيلي: "ستتذكر الولايات المتحدة هذا اليوم، هذا التصويت سيحدد الفرق بين كيفية نظر الأميركيين إلى الأمم المتحدة وكيفية نظرتنا إلى الدول التي لا تحترمنا في الأمم المتحدة". لكن لماذا تحدّت 128 دولة قرار الولايات المتحدة الأميركية؟ وهل انتهى عصر السيطرة الأميركية على المنظمات الدولية لصالح الحقوق العالمية؟

التهديد الأميركي العلني كشف هشاشة المبادئ التي دعت لها أمريكا وأخلاقيات المساعدات الدولية في مؤتمر "بريتون وودز" 1944 بإنشاء نظام مصرفي عالمي يدعو للتنمية ومعالجة التحديات التي تواجه العالم، وقد نتج عن المؤتمر إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تهديد ترامب ضد الأمم المتحدة التي أنشأت في 1945 ووصل عدد أعضائها اليوم 193 دولة، وكانت أهم مبادئها حفظ السلم والأمن الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، أظهر هشاشة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة[2].

وكان الكونغرس الأميركي قد هدّد مرارًا بقطع التمويل عن الأمم المتحدة، وكان آخر هذه التهديدات في نوفمبر 2017م، حين تقدم عضوان جمهوريان في الكونغرس الأميركي باقتراح يقضي بقطع الدعم عن دول لا تؤيد معظم مواقف واشنطن في الأمم المتحدة. جدير بالذكر أن أمريكا تساهم بـ 28% من تمويل عمليات حفظ السلام الأممية، والتي تبلغ ميزانيتها السنوية 7.8مليارات دولار. كما تشكل أمريكا 22% من الميزانية التشغيلية للأمم المتحدة[3].

الموقف الأميركي السلبي من المنظمة الدولية جاء ردًا على موقف أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة الرافض للموقف الأميركي من قرار ترامب نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وكان أعضاء الجمعية قد وصوتوا بأغلبية كبيرة لصالح مشروع قرار يحث الولايات المتحدة على سحب قرارها اعتبار القدس "عاصمة لإسرائيل". وجاء التصويت بموافقة 128 دولة في مقابل رفض 9 وامتناع 35 عن التصويت.

وردًا على هذا الموقف من أعضاء الأمم المتحدة أعلنت بعثة الولايات المتحدة الأميركية في المنظمة الدولية يوم الأحد 24 ديسمبر/ كانون الأول 2017م، أنها تفاوضت على خفض كبير في ميزانية الأمم المتحدة للسنوات المالية المقبلة، موضحةً أنها قلصت دعمها لميزانية الأمم المتحدة 2018–2019 بمقدار

(1) **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، (الخليج أون لاين، بتاريخ 2017/12/22).
(2) العامودي، معاذ: **هل كسرت هيبة أمريكا في النظام العالمي الذي يحكمه المال؟**، (نون بوست، 23 ديسمبر 2017).
(3) **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، (الخليج أون لاين، بتاريخ 2017/12/22).

285 مليون دولار عن العامين السابقين. وأشار البيان إلى أن "هذا التوفير الكبير في التكاليف، يصاحبه خفض وظائف الإدارة والدعم المتضخمة للأمم المتحدة، لتعزيز الدعم للأولويات الأميركية الرئيسية في جميع أنحاء العالم، وتفعيل المزيد من الانضباط والمساءلة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة"[1].

ويعد أحد أهداف إدارة ترامب، خفض كمية المساهمات التي تقدمها واشنطن إلى الأمم المتحدة، إذ تتكفل حاليا الولايات المتحدة بنحو 22 % من الميزانية السنوية للأمم المتحدة، وفقا لموقع "بوليتي فاكت" الأميركي. السفيرة الأميركية، "نيكي هايلي" قالت" إن "خفض الميزانية، يعد خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة، وإنها ستواصل البحث عن سبل لزيادة كفاءة الأمم المتحدة، لما لا يتعارض مع مصالح واشنطن". ورأت "هايلي" إن "عدم كفاءة الأمم المتحدة مع زيادة إنفاقها أمر واضح جدا"، وأضافت: "لن نسمح بعد ذلك باستغلال كرم الشعب الأميركي أو البقاء دون رقابة، وهذا التخفيض التاريخي في الإنفاق، بالإضافة إلى العديد من التحركات الأخرى نحو أمم متحدة أكثر كفاءة وخضوعًا للمساءلة، هو خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح"، وطالما انتقد المحافظون الأميركيون الأمم المتحدة لأنها لا تخدم مصالح الولايات المتحدة، وكثفت الكثير من مخاوفهم بعد أن صوتت الهيئة العالمية بأغلبية ساحقة ضد قرار الرئيس بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفقا لموقع "ذا هيل" الأميركي[2].

مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، ذكرت أن الرئيس، دونالد ترامب، يسعى سرًا لوقف الدعم المالي الذي تقدمه بلاده لمنظمات الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك عبر طرق بيروقيراطية حال فشله في وقفها من خلال الكونغرس. جاء ذلك بحسب ما ذكرته المجلة الأميركية، نقلاً عن محادثات خاصة لعدد من المسؤولين الذين لم تسمهم. وبينت الصحيفة، أنه في يوليو 2018م، أفصح مسئول معين في وزارة الخارجية الأميركية عن "إيميل" حول كيفية إفشال رغبة الكونجرس الأميركي لعدد من برامج المساعدة التي تقودها الأمم المتحدة، والتي لا توافق الخطوط المتشددة للبيت الأبيض، من بينها مبادرات حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين أو تقديم خدمات صحة إنجابية للسيدات اللائي تعانين من صعوبة الإنجاب.

وقال كاتب الإيميل، ويدعى "ماري ستول"، وهو مستشار كبير في مكتب شئون المنظمات الدولية، إن الإدارة الأميركية لديها خط عريض لوقف تمويل برامج تتصادم مع أولويات البيت الأبيض، مشيرًا إلى أن الإدارة تستخدم عدد من العوائق البيروقراطية، مثل فرض متطلبات محاسبة ومراجعات مرهقة، لقتل هذه البرامج التي يعارضها البيت الأبيض، بينما لا يزال الكونجرس يوفر لها التمويل[3].

---

(1) **أمريكا: أول رد فعل عقابي بحق الأمم المتحدة بعد التصويت ضد قرار ترامب تجاه القدس**، (موقع العربي، بتاريخ 2017/12/25).
(2) **أمريكا: أول رد فعل عقابي بحق الأمم المتحدة بعد التصويت ضد قرار ترامب تجاه القدس**، (موقع العربي، بتاريخ 25 ديسمبر 2017م).
(3) مجلة "فورين بوليسي": **ترامب يسعى إلى قطع التمويل على الأمم المتحدة بشكل سري!**، (موقع أمد للإعلام، 3 أكتوبر 2018م).

تصاعد حدة التهديدات الأميركية لدول الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت لقرار ينتصر للقدس المحتلة، وسط مخاوف من وقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية من المساهم الأكبر في المنظومة، والتفكير في السيناريوهات المحتملة بعدها. أمريكا هددت سابقًا بتخفيض دعمها الخارجي لقوات حفظ السلام الناتو وللأمم المتحدة، وذلك بعد إعلانها لموازنة العام 2018، كل ذلك جاء تماشيًا مع رؤية رئيسها دونالد ترامب الذي يعتبر أن بلاده تُستَغل، ويبدو تصعيدها بقضية القدس المحتلة ضد الأمم المتحدة استكمالًا لما بدأته. وتعمل إدارة الرئيس الأميركي، منذ توليه مقاليد الحكم في البيت الأبيض على تقليص أو حتى إلغاء المساهمة المالية للولايات المتحدة في وكالات عدّة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، وإعادة النظر في سلسلة من المعاهدات، بحسب ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز سابقًا[1].

وحسب مجلة "فورين بوليسي" إدارة ترامب يمكنها استخدام المسارات البيروقراطية لإعداد تقارير مكثفة لوقف أموال الدعم التي يرفضها البيت الأبيض، لكن الكونغرس مستمر في دعمها والموافقة على منحها. وبحسب أحد المتحدثين للمجلة، فإن مسؤولي الخارجية، والكونغرس، يناقشون منذ عدة أشهر مسألة المساعدات المالية التي تقدم للبرامج الأممية المختلفة. المصدر قال إن وزارة الخارجية امتثلت لتوجيهات الكونغرس بشأن برامج الأمم المتحدة خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر/ أيلول2018م، لكنها لا تزال تخطط لسحب 25 مليون دولار أميركي من المساعدات المخصصة لبرامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأوضح المصدر كذلك أن مسؤولي الخارجية الأميركية، يسعون من خلال تقييد سبل إنفاق الأموال من قبل مستلميها، إلى التحكم والسيطرة في أكثر من 10 ملايين دولار تقدمها الأمم المتحدة لبرامج حقوق الإنسان، وحقوق المرأة[2].

وحول شرعية انسحاب أمريكا من الأمم المتحدة أو تخفيض دعمها في المواثيق الدولية، يقول "سامي أحمد"، الحقوقي في منظمة العفو الدولية: إنه "بناء على ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يحق لأمريكا الانسحاب منها، أو أن تحدد مدى الدعم الذي يمكن أن تقدمه؛ لأنها تقدم هذا الدعم بناء على ميثاق التأسيس الذي وقعت عليه في العام 1945".

الرئيس ترامب يتبع سياسة العصا، وهي ما كانت تتبعها الديكتاتوريات سابقًا. وفي حال خالفت أمريكا بنود الميثاق من المحتمل أن تعلق تصويتها أو تهدد بالانسحاب من الأمم المتحدة، وهي تضر أمريكا وتعزلها عن العالم، وتأخذها بمنحنيات عديدة. خلال التصويت ضد قرار ترامب في الأمم المتحدة كان هناك شبه تهديد بعزل الولايات المتحدة عن المؤسسات الدولية، 128 صوتًا عدد لا يستهان به، وخصوصًا أن الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين كانت من بين الدول التي عارضت قرار ترامب، وهذا سيؤثر بالسلب

(1) **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، (الخليج أون لاين، بتاريخ 22 ديسمبر2017).
(2) مجلة "فورين بوليسي": **ترامب يسعى إلى قطع التمويل على الأمم المتحدة بشكل سري!**، (موقع أمد للإعلام، 3 أكتوبر 2018م).

على السياسات الاقتصادية على بلاده، وعلى تأثير سياستها الخارجية على عدد من الدول الأوروبية التي كانت مؤيدة لها في العراق وسوريا والصين"[1].

وبحسب معطيات ميزانية الأمم المتحدة لعام 2017، تدعم الولايات المتحدة الأمم المتحدة بـ611 مليون دولار بنسبة 22%، وتليها اليابان بـ244 مليون دولار 9.68%. وتتبعها على التوالي: الصين بـ200 مليون دولار 7.92%، ألمانيا بـ161 مليون دولار 6.38%، فرنسا بـ123 مليون دولار 4.85%، بريطانيا بـ113 مليون دولار 4.46%، إيطاليا بـ95 مليون دولار 3.74%، روسيا بـ77 مليون دولار 3.08%، كندا بـ74 مليون دولار 2.92%، إسبانيا بـ62 مليون دولار 2.44%[2].

خطوة خفض مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة الدولية، فجرت انتقادات كبيرة في الصحافة الدولية، صحيفة الغارديان البريطانية، اعتبرت الأمر بمثابة عقاب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عقب اعتراض معظم دول العالم المنضوية تحت قبة الأمم المتحدة، على قراره باعتبار القدس "عاصمة لإسرائيل".

واعتبرت الصحيفة البريطانية، أن توقيت الإعلان الأميركي يرسل رسالة واضحة، بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي صوتت لصالح قرار يدين اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل . وبيّنت الصحيفة، أن ما قالته هايلي بعد التصويت إنها ترغب في تذكير الجمعية العامة بأن "بلادها وبفارق كبير هي أكبر ممول للمنظمة الدولية، وستتذكر ما جرى في هذا التصويت عندما يطلب منها مرة ثانية بأن تقدم أكبر إسهام في الميزانية مرة أخرى" .وتابعت الغارديان: الولايات المتحدة تسعى للضغط على الأمم المتحدة لجعلها أكثر تماشيًا مع رغباتها[3]

بينما حذر الأمين العام للأمم المتحدة، "أنطونيو غوتيريس"، الولايات المتحدة من الإقدام على خفض مفاجئ في تمويل المنظمة، قائلاً إن تلك الخطوة قد تقوض جهود الإصلاح، وفقًا لبيان صادر عن المنظمة الأممية في مايو. في حين قال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، استيفان دوغريك، إن تمرير مشروع الموازنة الأميركية لعام 2018، الذي تضمن خفضًا لمساهمة واشنطن المالية في ميزانية منظمة الأمم المتحدة، "سيجعل من المستحيل" على المنظمة الدولية "مواصلة عملها الأساسي"[4].

المندوب الروسي في الأمم المتحدة اعتبر الموقف الأميركي نوع من الابتزاز السياسي للعالم والمنظمة الدولية، واعتبر أن تقليص ميزانية الأمم المتحدة من قبل واشنطن محاولة لفرض الرؤية الأميركية في

---

(1) **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، مرجع سابق.
(2) **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، المرجع السابق.
(3) **هكذا بدأ ترامب في معاقبة الأمم المتحدة، بعد التصويت ضد قراراه في الجمعية العامة**، (موقع رام الله الإخباري، 2017/12/27).
(4) **هكذا بدأ ترامب في معاقبة الأمم المتحدة، بعد التصويت ضد قراراه في الجمعية العامة**، المرجع السابق.

عملية اصلاح الأمم المتحدة، ويرى أن موقف ترامب من وثيقة الإصلاح يوضح لنا وجهة نظره حيال إصلاح المنظمة الأممية، التي تأسست عام 1945 للحفاظ على الأمن والسلام على الأرض.

بالنسبة إلى موسكو، التي تدعو خلال العقود الأخيرة إلى تعزيز آليات الأمم المتحدة، والحفاظ على دورها في تسوية الأزمات العالمية، فإن الخطة الأميركية بشأن تعزيز المنظمة لن تكون فرصة جديدة للتقارب مع واشنطن، إذ ليس مصادفة ما صرح به مندوب روسيا الدائم لدى المنظمة الدولية "فاسيلي نيبينزيا"، ردًا على مبادرة ترامب، بألا رغبة جامحة لدى روسيا لدعم موقف ترامب، وأكد أن مبادرة ترامب ليس ما ينتظره الكرملين[1].

تسعى إدارة ترامب لتطويع الأمم المتحدة بما يجعها أكثر قدرة على تلبية الرغبات الأميركية، عبر ممارسة مزيد من الضغوط المالية والإعلامية على المنظمة الدولية. فسياسة إدارة ترامب ترتكز في تعاملها مع المنظمات الدولية على أنها أصبحت تحد من قدرة الولايات المتحدة الأميركية على التحرك نتيجة سياسة التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يتطلب تغيرًا في أسس وقواعد المنظمة، لكي تصبح كما هو موجود في صندوق النقد الدولي، بمعني أن كل دولة يكون لها عدد أصوات بما يوازي مساهمتها في ميزانية المنظمة الدولية، ما يجعل هذه المنظمة وغيرها أداه في يد صانع السياسات الأميركية.

استمرار السياسة الأميركية في تقليص الدعم المالي الأميركي المقدم للأمم المتحدة قد يقود لتقويض النظام الدولي خاصة أن الأمم المتحدة تعتبر أهم منظمة دولية، وتقليص موازنتها سوف يؤدي لعجز المنظمة عن القيام بدوها في حفظ الأمن والسلم الدوليين. فالسلوك الأميركي المتبع مع الأمم المتحدة والتصريحات الأميركية المناهضة لإركان النظام الدولي تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن والاستقرار الدوليين.

ثالثًا: الانسحاب الأميركي من اليونسكو

بعد تردد وتهديدات كثيرة اتخذت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرارها بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو"، بحجة تسّييسّ هذه المنظمة، واتخاذها مواقف معادية وغير متوازنة تجاه حليفتها "إسرائيل"، وأعلنت إدارة ترامب يوم 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 الانسحاب من اليونسكو، متهمة هذه المؤسسة بأنها "معادية لإسرائيل وجاء القرار الأميركي بعد تهديدات بهذا الشأن على خلفية قبول "اليونسكو" اعتبار مدينة الخليل بالضفة المحتلة تراثًا عالميًا، ما يمنع الاحتلال من تنفيذ سياسته الهادفة لتغيير معالم المدن الفلسطينية.

يشكل انسحاب الولايات المتحدة مفارقة في تاريخ المنظمة؛ حيث تعد "اليونسكو" جزءًا من البنيان الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة بتشكيله عام 1946 عقب الحرب العالمية الثانية. وفاجأ القرار الأميركي حكومة الكيان الذي عده رئيس وزرائه نتنياهو قرارًا "شجاعًا وأخلاقيًا"، وأعطى توجيهاته لوزارة الخارجية

(1) **ستروكان، مقا، بعنوان: ترامب الأمم المتحدة زائدا،** (روسيا اليوم، 2017/9/20).

بدراسة انسحاب كيانه منها. ويشكك خبراء في المكاسب التي يمكن للولايات المتحدة تحقيقها من هذا القرار، ويعتقدون أن انسحاب أمريكا و"إسرائيل" من اليونسكو هو خسارة للأخيرة[1].

كما يعود سبب انسحاب الولايات المتحدة الأميركية للقرارات التي اتخذتها اليونسكو وأثارت غضب الأميركيين وحليفتهم إسرائيل، ومنها القرارات التي اتخذتها بشأن فلسطين، ففي عام 2016 أدرجت المنظمة البلدة القديمة في القدس المحتلة وأسوارها ضمن قائمة المواقع المعرضة للخطر في العالم. كما تبنت في نفس العام قرارًا نفى وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق الذي يسميه اليهود "حائط المبكى"، واعتبرهما تراثًا إسلاميًا خالصًا، إضافة إلى تصويت المجلس التنفيذي لليونسكو في 2017 على قرار يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلة للقدس، ويرفض سيادتها عليها[2].

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم يونسكو، متهمة هذه المؤسسة بأنها "معادية لإسرائيل". وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية، "هيذر نويرت"، إن الولايات المتحدة ستشكل "بعثة بصفة مراقب" لتحل محل بعثتها في الوكالة التي تتخذ من باريس مقرًا لها.

بدورها عبرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يونسكو عن أسفها، لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من المنظمة. وقالت "إيرينا بوكوفا" مديرة المنظمة في بيان "بعد تلقي إخطار رسمي من وزير الخارجية الأميركي السابق السيد "ريكس تيلرسون"، فإنني أرغب كمديرة لليونسكو أن أعبر عن الأسف العميق لقرار الولايات المتحدة الأميركية الانسحاب من اليونسكو". وأعلنت "إيرينا بوكوفا" المدير العام الحالية لليونسكو عن أسفها للانسحاب الأميركي. وفي بيان نشرته صحيفة نيويورك تايمز، إن الشعب الأميركي يشارك المنظمة أهدافها التي تستهدف تعزيز السلام الدولي والأمن في مواجهة الكراهية والعنف والدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة". وأضافت "بوكوفا" أن قرار واشنطن خسارة للتعددية ولأسرة الأمم المتحدة. وكان قد ألغت الولايات المتحدة في 2011 مساهمتها المالية الكبيرة التي كانت تخصصها لليونسكو احتجاجًا على قرار منح فلسطين عضوية كاملة بالمنظمة[3].

وتعتبر الولايات المتحدة من الأعضاء المتنفذين في اليونسكو لكونها قوة عظمى في العالم، ولأنها أكبر ممول للمنظمة، ولكن علاقتها معها شابها الكثير من التوتر خلال فترات مختلفة، ولم تتردد في استخدام نفوذها في الضغط عليها ومعاقبتها، خاصة بشأن القرارات التي أصدرتها ومست حليفتها إسرائيل. في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان انسحبت واشنطن من اليونسكو عام 1984 احتجاجًا على ما اعتبرته

(1) **انسحاب أمريكا من "اليونسكو، ابتزاز أم عزلة؟:** (المركز الفلسطيني للإعلام، 16 أكتوبر2017).
(2) **أميركا واليونسكو سنوات من التوتر بسبب إسرائيل:** (الجزيرة نت، 13 أكتوبر 2017).
(3) **أميركا تنسحب من اليونسكو "معادية لإسرائيل"!**، (موقع العربية نت، نقلا عن فرانس برس، 12 أكتوبر 2017)

إدارة سيئة لهذه المنظمة، وتعارضا بين أهدافها والسياسة الخارجية الأميركية، واتهمتها حينها بالفساد والميل الأيديولوجي تجاه الاتحاد السوفيتي سابقًا ضد الغرب. لكن الرئيس الأسبق جورج بوش الأبن إلى السلطة، أعاد عضوية بلاده في المنظمة الأممية عام 2002، قائلا "إن اليونسكو تعلمت الدرس وتخلت عن تحيزاتها ضد إسرائيل والغرب"[1].

هذه ليست المرة الأولى التي تنسحب فيها الولايات المتحدة من اليونسكو، فقد حدث ذلك في العام 1984. ويضيف أن الولايات المتحدة أوقفت مساهمتها في موازنة اليونسكو، وعادت عن قرارها في العام 2003، وعادت مرة أخرى لتجميد مساهمتها المالية منذ العام 2011 على خلفية حصول فلسطين على العضوية الكاملة. فالولايات المتحدة فعلت ذلك سابقًا حينما امتنعت عن دفع حصتها في موازنة اليونسكو خلال 1975–1976 بعد قرار اليونسكو الشهير بعدّ اعتبار "الصهيونية" شكلًا من أشكال العنصرية[2].

ويشير المراقبون إلى أن خروج أمريكا من اليونسكو عام 1984 ثم عودتها إليها في عهد بوش، ثم قطع مساهمة الولايات المتحدة التي تبلغ 80 مليون دولار وتمثل 22% من ميزانية المنظمة عام 2011، لم يؤثر على اليونسكو، ولا على قراراتها التي تثبت الحق الفلسطيني. ويدلل هؤلاء بأن اليونسكو اتخذت منذ 2015 وحتى اليوم أكثر من خمسة قرارات مؤيدة للفلسطينيين، أهمها إدراج الخليل على لائحة التراث العالمي، ونفي أي ارتباط ديني لليهود بمدينة القدس وحائط البراق. ولا يعتقد المراقبون أن يشكل انسحاب الكيان –إن حصل–طوق نجاة له للتحرر من أي التزامات، ويطلق يده للعبث بالتراث الفلسطيني [3].

واشنطن التي أبقت على تعاونها مع اليونسكو في برامج تهم مصالحها، خسرت بدورها حقها في الجمعية العامة للمنظمة مع احتفاظها بصوت في المجلس التنفيذي، لأن قانون المنظمة ينص على الحرمان التلقائي من حق التصويت لأي دولة لا تدفع مساهمتها المالية. القرار له أسباب مالية أيضا، فعندما وصل الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة في يناير/ كانون الثاني 2017، لم يخف تذمره من المبالغ المالية التي تقدمها بلاده للمنظمات الأممية"، كما أن تل أبيب –بدورها–أعلنت انسحابها من المنظمة بحجة أنها "مسرح للعبث يشوه التاريخ بدلًا من الحفاظ عليه"[4].

بالقدر الذي يشير به هذا القرار إلى مدى الاندفاع الأميركي للدفاع عن إسرائيل، فإن للقرار أبعادًا أخرى كما يرى مراقبون، حيث دأب الرئيس الأميركي دونالد ترامب على انتقاد الأمم المتحدة، وشكا من كلفة مشاركة بلاده في المؤسسات التابعة لها وجدواها. وينظر الكثيرون للقرار الأميركي بأنه يأتي تجسيدًا لشعار ترامب "**أمريكا أولا**"، وينسجم مع سياسة الانسحابات التي ينتهجها؛ فقد انسحب من الاتفاق التجاري

(1) **أميركا واليونسكو سنوات من التوتر بسبب إسرائيل**، (الجزيرة نت، 13 أكتوبر 2017).
(2) **انسحاب أمريكا من "اليونسكو" ابتزاز أم عزلة؟**: (المركز الفلسطيني للإعلام، 16 أكتوبر2017م).
(3) **انسحاب أمريكا من "اليونسكو" ابتزاز أم عزلة؟**: المرجع السابق.
(4) **أميركا واليونسكو سنوات من التوتر بسبب إسرائيل**، (الجزيرة نت، 13 أكتوبر 2017).

مع دول أمريكا اللاتينية، وانسحب من إعلان باريس حول المناخ والاحتباس الحراري، وأخيرًا أعلن انسحابه من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني.

سياق الولايات المتحدة في عهد ترامب غلب عليها سياق انعزالي بامتياز، ويعطي أولوية للسياسة الداخلية بمنطق الشعبوية التي يتبعها ترامب. وهذا يؤكد أن هناك مشاكل هيكلية في علاقة الولايات المتحدة بالهيئات الدولية وحتى بالمعاهدات الدولية، فواشنطن لا تستسيغ أن يكون القرار داخل اليونسكو ديمقراطيًا تستوي فيه دولة عظمى مع دول نامية وصغيرة، وهذا ما حصل عند انتخاب فلسطين عضوًا كاملًا، وضم مدينة الخليل للتراث العالمي. فيما يرى البعض أن القرار الأخير يعد ضربة قوية لليونسكو ولبرامجها، وبمنزلة تحذير للمديرة الجديدة "أودراي أزولاي"، لكنه يوجه كذلك ضربة لصورة الولايات المتحدة ويبرز ضعفها أمام الديمقراطية الثقافية[1].

مجلة "فورين بوليسي" الأميركية نشرت تقرير حول الانسحاب الأميركي من اليونسكو، مرجعه القرار لرغبة إدارة ترامب في إجراء خفض بالميزانية، حيث إن المستحقات غير المدفوعة لواشنطن بلغت 500 مليون دولار، ودخل الانسحاب الأميركي حيز التنفيذ يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017، لكن الولايات المتحدة ستبقي على وجودها في المنظمة كدولة مراقبة. قرار إدارة ترامب اعتبرته المديرة العامة لليونسكو "خسارة للتعددية"، بينما أكدت الخارجية الروسية أن واشنطن "تغادر المنظمة في وقت صعب وتفاقم الوضع بأفعالها"[2].

"بن رودس" مستشار السياسة الخارجية للرئيس الأميركي السابق "باراك أوباما" انتقد بشدة إعلان إدارة ترامب انسحابها من اليونسكو، بدعوى انحياز المنظمة الأممية ضد إسرائيل والمتأخرات المالية. وكتب بن رودس عبر حسابه على تويتر: "مع انسحاب ترامب من كل من اتفاق باريس للمناخ، والشراكة عبر المحيط الهادئ، واليونسكو، وتهديدات بنقض اتفاق تجارة الحرة مع كوريا "كوراس نافتا"، والتخلي عن الاتفاق النووي مع إيران، لماذا تثق أي دولة بعد ذلك في التزام الولايات المتحدة بمعاهداتها؟ ونقلت نيويورك تايمز عن "آرون ديفيد ميلر"، خبير شؤون الشرق الأوسط قوله إن الانسحاب من اليونسكو يمثل تصعيدًا خطيرًا من الولايات المتحدة في انتقاداتها للهيئات الدولية[3].

المظلة الدولية التي تحاول إدارة ترامب توفيرها لسياسة إسرائيل العنصرية من الملاحقة الدولية سواء عبر انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من اليونسكو أو مجلس حقوق الإنسان أو تقليص مساهمة واشنطن في ميزانية الأمم المتحدة ووكالة الغوث الدولية تؤكد سعي هذه الإدارة إلى تفصيل المنظمات الدولية على مقاس المصالح الأميركية والإسرائيلية، بما يخدم مصالح البلدين في المقام الاول، فسياسة إدارة ترامب لا

(1) **انسحاب أمريكا من "اليونسكو" ابتزاز أم عزلة؟**، (المركز الفلسطيني للإعلام، 16 أكتوبر2017م).
(2) **أميركا واليونسكو سنوات من التوتر بسبب إسرائيل**، (الجزيرة نت، 13 أكتوبر 2017).
(3) عبد الحميد، وائل، **بعد الانسحاب من اليونسكو مستشار أوباما يحذر ترامب**: (موقع مصر العربية، 12 أكتوبر 2017).

تقوم على أساس مبدأ أمريكا أولا فقط! كما أكد الرئيس ترامب أكثر من مرة؛ بل تقوم على أساس مبدأ أمريكا وإسرائيل أولًا وأخيرًا.

انسحاب إدارة ترامب من اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان يدلل على طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب، فالسلوك الأميركي الخارجي لم يراعي ابسط قواعد القانون الدولي أو الاتفاقيات الدولية الموقعة، الأمر الذي قد يؤدي لزيادة حالة التوتر وعدم الاستقرار الذي يشهدها العالم، لأن هذه القرارات أصبحت تشكل تهديدًا لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية.

رابعًا: الانسحاب الأميركي من مجلس حقوق الأنسان

لم يكن انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من مجلس حقوق الإنسان أمر مفاجئ؛ فهو يندرج في سياق السياسة العامة التي تتبناها إدارة ترامب من التنظيم الدولي ومؤسساته المختلفة، فإدارة ترامب ترى أن هذه المؤسسات صممت في فترة الحرب الباردة ولم يعد لها أهمية، فإما الانتهاء منها أو تحويل مسارها لخدمة الأجندة الدولية والعالمية للقرن الأميركي الجديد.

أعلنت الولايات المتحدة انسحابها رسميًا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم 20 يونيو 2018م، بسبب ما قالت إنه "انحياز ضد إسرائيل". ووصفت المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة، "نيكي هيلي"، المجلس بأنه منظمة "منافقة وأنانية وتستهزأ بحقوق الإنسان". وكانت هيلي قد أبلغت المجلس علنا عام 2017م، بأن واشنطن ستراجع عضويتها وربما تنسحب من المجلس ما لم يتوقف "الانحياز المزمن ضد إسرائيل". وجاء قرار الولايات المتحدة على خلفية اتهام إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لمجلس حقوق الإنسان بأنه ينتهج "الانحياز المعادي لإسرائيل وشن حملة ممنهجة ضدها". كما تعرض المجلس، الذي تأسس في جنيف عام 2006 ويضم 47 دولة عضوا، لانتقادات بسبب السماح لدول مشكوك في حسن تعاملها مع ملف حقوق الإنسان بالانضمام إليه[1].

وكان مجلس حقوق الإنسان تأسس في العام 2006م ليحل محل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعد أن تعرضت لانتقادات كبيرة للسماح لدول لديها سجل ضعيف في التعامل مع حقوق الإنسان تنضم لعضويتها. ويتم انتخاب 47 دولة من مختلف أنحاء العالم للحصول على عضوية المجلس مدة ثلاث سنوات، ويجتمع ثلاث مرات كل العام. وتعمل الدول الاعضاء في الاجتماعات على مراجعة سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عملية خاصة، ويمنح المجلس الدول الفرصة لعرض ما قدموه لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، والمعروف بانه "الاستعراض الدوري الشامل". كما يرسل المجلس خبراء مستقلين وأنشأ لجان تحقيق للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول تشمل سوريا وكوريا الشمالية وبوروندي وميانمار وجنوب السودان.

(1) **الولايات المتحدة تنسحب من مجلس حقوق الإنسان الدولي:** (موقع BBCبالعربي، 20 يونيو 2018م).

سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة فترة ترامب "نيكي هيلي" أعلنت انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان الدولي. وقالت "هيلي" إن بلادها انسحبت من مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية بعدما لم تتحل أي دول أخرى "بالشجاعة للانضمام إلى معركتنا" من أجل إصلاح المجلس "المنافق والأناني". وأضافت "بفعلنا هذا، أود أن أوضح بشكل لا لبس فيه أن هذه الخطوة ليست تراجعًا عن التزاماتنا بشأن حقوق الإنسان". وتتهم واشنطن المجلس الذي مقره جنيف ويضم 47 عضوا بمناهضة إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد قاطعت مجلس حقوق الإنسان لثلاث سنوات خلال عهد الرئيس جورج دبليو بوش قبل أن تعود إليه في عهد باراك أوباما في2009[1]. "هيلي" قالت قبل نحو عام تقريبًا إن بلادها تراجع عضويتها في المجلس ودعت إلى إصلاحات وإنهاء "التحيز المزمن ضد إسرائيل". ويضع المجلس الذي تأسس في 2006 على جدول أعماله بندًا دائما يتعلق بالانتهاكات المشتبه بها على يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما تطالب واشنطن برفعه. وصوت المجلس في شهر مايو 2018م لصالح إجراء تحقيق في سقوط قتلى في قطاع غزة واتهم إسرائيل بالاستخدام المفرط للقوة، في حين صوتت الولايات المتحدة واستراليا وحدهما ضد هذا القرار[2].

أثار قرار الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية، ردود فعل دولية غاضبة من المجتمع الدولي، الاتحاد الأوروبي اعتبر الانسحاب الأميركي من المجلس الأممي، "تقويضًا لدور واشنطن الداعم للديمقراطية على الساحة العالمية". وادانت موسكو "وقاحة" الولايات المتحدة و"استهتارها" بالأمم المتحدة بعد انسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية واصفة القرار "بالخاطئ". وعبر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير "زيد بن رعد الحسين" عن استيائه من قرار الانسحاب، قائلا إنه كان على واشنطن بدلا من ذلك أن تعزز مشاركتها بالنظر إلى عدد الانتهاكات على مستوى العالم[3].

سياسة الانسحاب الأميركي أصبحت بمثابة العصا التي تحاول إدارة ترامب استخدامها للتلويح بها في مواجهة منتقدي "الكيان الإسرائيلي "، وهو ما يعكس الدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة لها في الآونة الأخيرة، خاصة وأن الانسحاب من المنظمات، يعنى وقف التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة للمنظمة، وهو ما قد يساهم في تقويضها.

حديث ترامب عن المبالغ الطائلة التي تقدمها الإدارة الأميركية لبعض المنظمات، يدلل عن طبيعة رؤية إدارة ترامب للتنظيم الدولي ومؤسساته الفاعلة، فمنذ بزوغ نجم ترامب على الساحة السياسية في الولايات المتحدة، كان حديثه عن الدعم الأميركي إبان حملته الانتخابية للمنظمات الدولية محلا للجدل، وبالتالي

(1) **أمريكا تنسحب رسميا من مجلس حقوق الإنسان بسبب إسرائيل**: (موقع عربي 21، 19 يونيو 2018).
(2) **أمريكا تنسحب رسميا من مجلس حقوق الإنسان بسبب إسرائيل**: المرجع السابق.
(3) **استياء دولي بعد انسحاب أمريكا من "مجلس حقوق الإنسان" (**موقع عربي 21، 20 يونيو 2018).

فربما تكون ورقة إسرائيل بمثابة ذريعة لتخفيض النفقات الأميركية، أو رسالة لتلك المنظمات مفادها أن الانسحاب سيكون الرد على عدم الامتثال لأهواء إدارة ترامب[1].

ويرى خبراء حقوق الإنسان أن انسحاب الولايات المتحدة قد يؤثر على جهود مراقبة ومعالجة قضايا حقوق الإنسان وما تتعرض له من اعتداء في جميع أنحاء العالم.

منظمة "هيومن رايتس ووتش" اعتبرت أن القرار يضع واشنطن على هامش المبادرات الدولية المصيرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مؤكدة أنه انعكاس لسياستها الأحادية البعد، حيث الدفاع عن الانتهاكات الإسرائيلية في وجه أي انتقادات، يشكل أولوية فوق كل شيء آخر. فيما صرح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: إن القرار مُخيب للآمال، إن لم يكن مفاجئًا حقًا، مُضيفًا يجب النظر على حالة حقوق الإنسان في العالم اليوم، وعلى الولايات المتحدة أن تعزز من نفسها بدلاً من موقفها المتراجع[2].

الانسحاب الأميركي يعدّ تأكيد على السياسة التي اتبعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب منذ تنصيبه، حيث أكد أن سياسة إدارته تقوم على مبدأ **"أمريكا أولا"**، وبالتالي، فقد انسحب من عدد من الاتفاقات التي أبرمت في عهد سلفه باراك أوباما؛ باعتبارها أضرت بمصالح واشنطن، وتم خفض المساعدات التي تقدمها واشنطن لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، بمقدار 65 مليون دولار، كإجراء عقابي ضد السلطة الفلسطينية التي تعارض سياستها تجاه الشرق الأوسط؛ الأمر الذي دفع 7 سفراء سابقين في الأمم المتحدة، يوم 3 يوليو 2018، مطالبة إدارة ترامب بمعاودة تمويلها مجددًا[3].

مجلة "فوربس" الأميركية اعتبرت أن قرار انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان يمثّل تراجعًا جديدًا لدور إدارة الرئيس دونالد ترامب على الساحة العالمية؛ فبعد أن كان يُنظر للولايات المتحدة –على نطاق واسع–على أنها رائدة عالمية في قضايا مثل حقوق الإنسان، بات الآن دورها "هامشيًا"، وفي تراجُع متهوّر لمكانتها القيادية منذ الحرب العالمية الثانية.

كما أكدت المجلة إن: "الولايات المتحدة، في فترة ما بعد الحرب، لعبت دورًا رئيسيًا كمهندس لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والاتفاقيات الدولية التي حققت تقدمًا كبيرًا في أمن البلاد ومصالحها الاقتصادية والسياسية". وأوضحت أن ثمّة علاقة وثيقة بين تطوّر هذا النظام الدولي وازدهار ونجاح النظام الأميركي على مدى الأعوام السبعين الماضية، ما يعني أن انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان يُمثّل "خطأ جسيمًا"، بحسب فوربس. حقّقت القيادة الأميركية في مجال حقوق الإنسان منافع للولايات المتحدة وحلفائها[4].

---

(1) رمزي، بيشوي: **بعد الخروج من مجلس حقوق الانسان دبلوماسية "الانسحاب" نهج ترامب لدعم إسرائيل أم ذريعة لخفض النفقات؟**، (جريدة اليوم السابع، 21 يونيو 2018).

(2) **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**: (جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018).

(3) **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**: جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018).

(4) مجلة أمريكية: **انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان "خطأ جسيم"** (موقع مصراوي، 20 يونيو 2018).

الباحث في السياسة الخارجية في معهد "بروكينغز"، "تيد بيكون"، أكد أن هدف الإدارة الأميركية من قرار الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان هو "إضعاف المؤسسات التي لا تروق لها، والتخلي عنها إذا لم تمتثل لمطالبها، وافتعال أزمات مع الحلفاء الديمقراطيين، واتخاذ قراراتها بنفسها من دون أي اعتبار لتأثير ذلك على المصالح الأميركية". رغم أن هذا القرار يمثل انتصارات قصيرة المدى لإدارة ترامب، إلا أنها تحمل بعض الآثار السلبية المحتملة على المدى الطويل، فمن المرجح أن تتعرض مصالحها الحيوية للضرر، من خلال صعود الخصوم الأقوياء، بالتحديد روسيا والصين، حيث إنهما ينافسانها على مواقع النفوذ والتأثير على الصعيد العالمي.

صحيفة "فرانس 24"، ذكرت أن روسيا رشحت نفسها بالفعل لشغل مقعد الولايات المتحدة في المجلس، على الأرجح بهدف تغيير الرؤية السائدة حول حقوق الإنسان التي يتبناها النظام الليبرالي الديمقراطي الذي تقوده الولايات المتحدة[1].

سياسة الانسحابات المتكررة التي تتبناها إدارة ترامب تجاه العديد من المنظمات وربما الاتفاقات التي شاركت فيها الولايات المتحدة؛ تثير التساؤلات حول ما إذا كان ما يمكننا تسميته بـ"الابتزاز الأميركي" نجح في تحقيق الأهداف السياسية من وراءه، أم أنها تركت تداعيات سلبية على الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة باعتبارها القوى الدولية الأكثر فاعلية في العالم. يقول الخبير الإسرائيلي "سيفر بلوتسكر"، فى مقال له بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن الولايات المتحدة سبق لها التلويح بعصا التمويل والانسحاب من قبل، وكانت هي الخاسرة في النهاية، موضحا أن هذه السياسة أدت إلى عزلة الولايات المتحدة الأميركية مع العالم[2].

مثل هذا المواقف يُقلق أولئك الذين يتطلعون إلى أن تقوم الولايات المتحدة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. دائمًا ما كانت علاقة الولايات المتحدة متعارضة مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لقد حاول العديد من الحلفاء إقناع الولايات المتحدة بالبقاء في المجلس حتى هؤلاء الذين يؤيدون موقف واشنطن المنتقد للمنظمة الأممية يعتقدون أن عليها العمل بنشاط لإصلاحها من الداخل، بدلا من الانفصال[3].

مجلة "فوربس" تؤكد أن السياسة التي يتبنّاها ترامب، لا تخفق فقط في مواصلة جهودها في مجال حقوق الإنسان، لكنها في الواقع تقود محاولة لتفكيك كافة الاتفاقات والعهود التي عكف أجيال من المسؤولين الأميركيين على العمل التوصّل إليها بجدّ. وعليه، فإن قرار الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان يُمثّل أحدث مظاهر تلك المحاولة. لطالما كان التحرّك الدولي في مجال حقوق الإنسان يُمثّل تحديًا يعكس

(1) **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**، (جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018).
(2) رمزي، بيشوي: **بعد الخروج من مجلس حقوق الانسان دبلوماسية "الانسحاب" نهج ترامب لدعم إسرائيل أم ذريعة لخفض النفقات؟**، (جريدة اليوم السابع، 21 يونيو 2018).
(3) **توفيق، ندى، مزيد من الفزع بين الحلفاء**، (موقع BBC بالعربي، 20 يونيو 2018).

الانقسامات السياسية العميقة بين الحكومات، الأمر الذي يبدو جليًا في الوقت الحالي، فالأعضاء 47 الذي يُشكلون قِوام المجلس الآن يمثّلون حكومات ذات وجهات نظر ومصالح متباينة على نِطاق واسع، بما في ذلك الدول ذاتها التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وخِتامًا ترى المجلة أن انسحاب واشنطن "لن يحمي حقوق الإنسان في الدول ذات الأنظمة الهشّة، ليتركها أكثر عُزلة وغير آمنة. وعليه فإن سياسة **أمريكا أولًا** لا تخدم أمريكا ولا حلفاءها حول العالم"[1].

الغياب الأميركي عن المنظمات الدولية سوف يصب في صالح الصين التي تشكل التهديد الأكبر للهيمنة الأميركية على العالم، حيث أصبحت تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وثقافية أكثر من أي وقت مضى. وفي ظلّ غياب الولايات المتحدة، عن مجلس حقوق الإنسان؛ ستسعى الصين لإيجاد رؤية جديدة بعيدًا عن التركيز على الديمقراطية والحرية السياسية. فهي ليست قادرة فقط على ملء الفجوة التي ستتركها واشنطن؛ بل الاستفادة من دلالات الانسحاب الأميركي وفق توجهاتها، وهذا ما أكده "تيرينس مولان"، منسق برنامج المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية في مجلس العلاقات الخارجية، من أن "أمريكا المعزولة والعدوانية، تعزز أيضا السرد الصيني بأن أمريكا شريك لا يمكن الاعتماد عليه"[2].

عدم اهتمام إدارة ترامب بملف حقوق الإنسان لم يكن أمر مفاجئًا بل كان منذ بداية تسلم إدارة ترامب مهامها، فقد عقد وزير الخارجية الأميركي السابق "تيلرسون" اجتماع مع سفراء بلاده في العالم، أكد خلاله إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لن تركز في المرحلة المقبلة عن قضية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية كما كانت خلال إدارة أوروبا، ما يعد مؤشر قوى على تخلي إدارة ترامب عن فكرة الاستثناء الأميركي الداعي لحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية عبر العالم.

الانسحاب الأميركي من مجلس حقوق الإنسان واليونسكو قد يؤدي على المدى القصير لتأمين أهداف الولايات المتحدة، من خلال تقليص مساهمتها المالية ومسؤوليتها عن مراقبة الشؤون العالمية والتأثير عليها، وكذلك حماية نفسها من الانتقادات الصادرة عن المجلس؛ لكن من المحتمل أن تكون هناك تأثيرات طويلة الأجل تعيد تشكيل توازن القوى العالمية، وتقوض المصالح الأميركية بشكل مباشر، ولا سيما في ظل وجود خصمين قويين هم "الصين وروسيا"، اللذين لطالما سعيا إلى الانتقاص من الدور الأميركي، من خلال توسيع صياغتهما ورؤيتهما للعالم، وبالتالي توسيع نفوذهما، ليس فقط في مجال حقوق الإنسان، بل أيضًا في المجال الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي.

الخروج الأميركي من المؤسسات الدولية ووقف تمويلها يؤكد تخلي إدارة ترامب عن مسؤولياتها الدولية، ويؤكد سعي إدارة ترامب لتفصيل النظام العالمي على مقاس مصالح الويات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فهي لم تتردد من الخروج من أي منظمة دولية تتخذ من سياسات دولة الاحتلال الإسرائيلي موقف مناهض،

(1) مجلة أمريكية: **انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان "خطأ جسيم"** (موقع مصراوي، 20 يونيو 2018).
(2) **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**، (جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018).

لذلك خرجت من اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، بحجة أنها تعادي الموقف الإسرائيلي، وهذا ما يؤكد سعي إدارة ترامب لتكوين نظام دولي جديد على المقاييس الأميركية والإسرائيلية.

خامسًا: الصراع الاقتصادي مع أوروبا والحلفاء

لم تقتصر الحرب الاقتصادية التي يخوضها ترامب مع الخصوم أو أعداء الولايات المتحدة الأميركية، بل تجاوزت الحرب الأعداء لتصل إلى أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في قلب دول أوروبا الغربية، بالإضافة للحرب التجارية مع الصين فتح ترامب عداء اقتصادي خارجي مع أوروبا والبرازيل وكندا والمكسيك، حيث تسببت الرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على الواردات الأوروبية وواردات عدد كبير من الدول، في خلق حالة عدائية تجاه أمركا.

الاتحاد الأوروبي تحرك على المستوى القانوني وقدم دعوى قضائية أمام منظمة التجارة العالمية ضد ما وصفه بالتعريفات الأميركية "غير القانونية"، مؤكدًا أنها صدرت بموجب ذريعة كاذبة لحماية الأمن القومي الأميركي، تتعارض مع التزامات الولايات المتحدة التجارية الدولية، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وتبع دول الاتحاد كندا التي أقامت هي الأخرى دعوى قضائية، وقررت مع دول القارة الأوروبية فرض تعريفات انتقامية على الواردات الأميركية[1].

في المقابل قررت المفوضية الأوروبية فرض رسوم جمركية إضافية على بعض الواردات من الولايات المتحدة، وذلك في إطار ردها على الرسوم التي فرضتها واشنطن على واردات الصلب والألومنيوم الأوروبية. وذكرت وكالة "نوفوستي" الروسية أن الرسوم الأوروبية الجديدة ستمس واردات أميركية بقيمة 2.8 مليار دولار، وستطال التدابير التقييدية منتجات الصلب والألومنيوم، والمنتجات الزراعية. وسيبدأ الاتحاد الأوروبي فرض رسوم استيراد بواقع 25% على هذه المنتجات الأميركية.

مفوضة التجارة للاتحاد الأوروبي، "سيسيليا مالمستروم،" أكدت في بيان "لم نكن نريد أن نكون في هذا الموقف"، مضيفة أن القرار الأميركي "الأحادي وغير المبرر" لم يترك خيارًا أمام الاتحاد. ووصفت رد الاتحاد الأوروبي بأنه متناسب ومتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وقالت إنه سيتم التخلي عنه إذا ألغت واشنطن رسومها الجمركية على المعادن، وتبلغ الآن قيمة شحنات الصلب والألومنيوم من الاتحاد الأوروبي التي تواجه رسوما أميركية 6.4 مليار يورو[2].

وكان الرئيس الأميركي ترامب وقع في 8 مارس/ آذار 2018م قرارًا بفرض رسوم جمركية بلغت 25 في المائة و10 في المائة على واردات الصلب والألمنيوم على التوالي، مع استثناء عدد من البلدان الحليفة للولايات المتحدة.

---

(1) **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستنناف الحرب التجارية،** (جريدة الاهرام الاقتصادي بتاريخ 2018/6/2).

(2) **الاتحاد الأوروبي يُقرُّ رسوماً إضافية على بعض الواردات الأميركية،** (دنيا الوطن في تاريخ 2018/6/20).

ردًا على ذلك دعا (كاظم أصلان)، عضو لجنة الصناعة والتجارة والطاقة في البرلمان التركي من حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة، إلى الرد على قرار ترامب من خلال فرض تعريفات على واردات القطن من الولايات المتحدة. وأوضح أصلان، أن واردات تركيا السنوية من القطن الأميركي بلغت 519 مليون دولار، أي ما يعادل تقريبًا قيمة صادراتها من قضبان الحديد إلى أميركا التي تصل إلى 525 مليون دولار. وطالب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وفرض رسوم جمركية على واردات القطن أو فرض رسوم على استيراد مواد الطائرات. وقال: "يمكن استبدال القطن الأميركي بالقطن الهندي أو المصري أو الباكستاني أو من اليونان المجاورة"، مشدداً على أنه يتعين على تركيا وضع خطة بديلة لحماية نفسها[1].

وكانت واشنطن قد فرضت في مارس 2018م رسومًا جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب وبنسبة 10% على واردات الألومنيوم، وعزت واشنطن هذا الإجراء لاعتبارات مرتبطة بالأمن القومي. ما أثار حفيظة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ومن بينهم الصين وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، واعتبرت روسيا القرار غير شرعي، وتوعدت برد مناسب. من جهتها قامت بكين بفرض رسوم جمركية على بعض السلع الأميركية، وسط مخاوف من اندلاع حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم[2].

ورصد موقع "المونيتور" الأميركي تراجع صادرات الصلب التركية إلى الولايات المتحدة بنسبة 60 في المائة في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى فبراير/ شباط 2018م، على الرغم من أن قرار زيادة الرسوم الجمركية الأميركي لم يطبق إلا في مارس. وأشار إلى أن المنتجين الأتراك تحولوا بالفعل إلى الأسواق الأوروبية لتعويض هذا الهبوط، حيث ارتفعت صادرات الصلب إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 62 في المائة لتصل إلى 1.3 مليون طن في نفس الفترة. وبحسب الموقع، فإن استمرار ارتفاع أسعار الصلب سيجعل الصناعيين الأميركيين الضحية الأولى لقرار ترامب؛ مما يشكك في الأثر الوقائي لرفع التعريفات الجمركية[3].

وفي المقابل نشرت الجريدة الرسمية التركية، قرارًا رئاسيا ينص على مضاعفة الرسوم الجمركية الإضافية المفروضة على عدد من المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة. وفيما يلي أحدث التطورات المتعلقة بما يسميه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حربًا اقتصادية تشنها الولايات المتحدة على بلاده. من بين المنتجات الأميركية التي طالها رفع نسبة الرسوم الجمركية حسب القرار الموقع من الرئيس التركي: الأرز 50%، والمشروبات الكحولية 140%، والتبغ 60%، والسيارات 120%، ومستحضرات التجميل 60%.

(1) **تركيا تدرس الرد على قرار أميركا بزيادة الجمارك على واردات الصلب**، (جريدة الشرق الأوسط، 31 مارس 2018).
(2) **الاتحاد الأوروبي يُقرُّ رسوماً إضافية على بعض الواردات الأميركية**، مرجع سابق.
(3) **تركيا تدرس الرد على قرار أميركا بزيادة الجمارك على واردات الصلب**، مرجع سابق.

كانت المنتجات ذاتها خضعت لزيادة إضافية في الرسوم الجمركية دخلت حيز التنفيذ في 11 يونيو/ حزيران 2018 [1].

فرض الرسوم الجديدة يأتي بعد يوم من دعوة الرئيس التركي إلى مقاطعة المنتجات الإلكترونية الأميركية، في تعليقه على القرار قال نائب الرئيس التركي "فؤاد أوقطاي" إن بلاده رفعت نسب الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة، بموجب مبدأ التعامل بالمثل. الإجراءات التركية جاءت بعد يوم من تهديد مسؤول في البيت الأبيض بأن بلاده ستفرض المزيد من الضغوط الاقتصادية على أنقرة إذا رفضت إطلاق سراح القس الأميركي "أندرو برانسون". جاء قرار ترامب بعد أيام من فرض واشنطن عقوبات على وزيري العدل والداخلية التركيين، متذرعة بعدم الإفراج عن القس "برانسون"، الذي يحاكم في تركيا بتهمة التورط في دعم حركة "فتح الله غولن" التي تتهمها أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/ تموز 2016[2].

ويأتي الاتجاه الحمائي لأميركا متزامنًا مع ارتفاع عجز الميزان التجاري للبلاد، الذي قالت هيئة الإحصاء التركية، إنه زاد على أساس سنوي في فبراير بنحو 54.2 في المائة ليصل إلى 5.7 مليار دولار. وبلغ حجم الصادرات التركية خلال فبراير الماضي 13 مليارًا و176 مليون دولار أميركي، محققة نموًا بنسبة 9 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2017، بينما زادت الواردات التركية خلال الفترة ذاتها بنسبة 19.7 في المائة، لتصل إلى 18 ملياراً و936 مليون دولار[3].

في ضوء هذه القرارات من إدارة ترامب، وصف المفكر الفرنسي "روجيه جارودى" الولايات المتحدة الأميركية بأنها: شركة للإنتاج يجمعها بصفة أساسية هدف واحد: الربح والمال، تعتبر كل هوية شخصية، ثقافية، فكرية أو دينية، شيئا خاصًا، فرديا للغاية، لا يتداخل مع سير النظام. هذا التعريف المختصر المفيد يمنحنًا القدرة على توقع خطوات أمريكا كدولة لا تعمل إلا وفق معيار الربح المادي. يمكن بسهولة أن تتخلى عن وعودها وتنقض اتفاقياتها الدولية لو تعارض الأمر مع هذا المعيار، وبغض النظر عن نتائج ذلك على الجميع حتى حلفائها، بدأ هذا واضحًا للغاية في اجتماع الدول السبع الصناعية الكبرى في كندا عام 2018م.

ولقد أعرب "دونالد تاسك"، رئيس المجلس الأوروبي، عن هذه الإشكالية حين حذر من أن موقف ترامب بشأن حرية التجارة واتفاقية المناخ والملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية يشكل خطرًا حقيقيًا، على

(1) **تركيا تضاعف الرسوم الجمركية على منتجات أمريكية**، (الجزيرة نت، 15 أغسطس 2018)
(2) **تركيا تضاعف الرسوم الجمركية على منتجات أمريكية**، المرجع السابق.
(3) **تركيا تدرس الرد على قرار أميركا بزيادة الجمارك على واردات الصلب**، مرجع سباق.

أن النظام الدولى المرتكز على حكم القانون، والأغرب هو أن الذي يشكل هذا الخطر ليس المشتبه فيهم المعتادون لكن مهندس هذا النظام وداعمه الرئيسي وهو أمريكا[1].

لقد جاء ترامب بحزمة سياسات راديكالية الكثير منها ما زال غامضًا، فهو لم يدخل في أي تفاصيل دقيقة خلال الحملة الانتخابية. وهو يقدم طرحين لم يقدمهما أي رئيس أميركي منذ الحرب العالمية الثانية، قد يعيدان تشكيل خريطة التحالفات السياسية والاقتصادية في العالم، وهما[2]:

الأول: رفض فكرة الاستثناء الأميركي والدور القيادي الاخلاقي الأميركي للعالم بوصفها الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي رفض مبدأ تغيير الأنظمة، وبناء الأمم، ونشر الديمقراطية أو حقوق الإنسان والميل للانعزالية والتركيز على الشأن الداخلي.

الثاني: رفض العولمة واتفاقيات التجارة الحرة ودعم سياسات حمائية لإعادة الوظائف والصناعات إلى امريكا. وهذا الطرح ليس أميركيا خالصًا. ترامب الذي راقب عن كثب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعرف حجم الغضب والخوف لدي الطبقات الوسطي والفقيرة في الغرب من فتح الأبواب والهجرة وتحرير التجارة والعولمة.

حسب ترامب: فإن استراتيجية الأمن القومي تعترف لأول مرة، بأن "الأمن الاقتصادي هو أمن قومي"، مُضيفًا: "الحيوية الاقتصادية، والنمو، والازدهار الداخلي، هي ضرورات للقوة والتأثير الأميركيين الخارجيين"، ويتحقق ذلك من خلال[3]:

إعادة تنشيط الاقتصاد الأميركي لصالح العمال والشركات الأميركية، وتحديث البنية التحتية الأميركية كاملة، من طرق وجسور ومطارات واتصالات وممرات مائية، بناء علاقات اقتصادية خارجية عادلة ومتبادلة، ووضع حد للعلاقات التجارية المختلة والمجحفة بحق الولايات المتحدة، تعزيز الهيمنة الأميركية في مجال الطاقة، لضمان أن تظل الأسواق الدولية مفتوحة، ففوائد التنويع والوصول إلى الطاقة تعزز الأمن الاقتصادي والقومي. ورفع القيود عن استغلال مخزونات الطاقة الأميركية الوفيرة، بما في ذلك، الغاز الطبيعي، والفحم، والبترول، والطاقة المتجدد، الريادة في البحث العلمي، والتكنولوجيا، والاختراع. لكي تنجح أمريكا في هذه المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، وحماية قاعدة الابتكارات القومية ممن يسرقون الملكية الفكرية ويستغلون ابتكارات المجتمعات الحرة[4].

يبدو أن العالم دخل في حرب اقتصادية من جديد عقب استمرار الرئيس ترامب في فرض رسوم جمركية جديدة على البضائع الصينية والأوروبية، والخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية، فاستمرار هذا الوضع

---

(1) عزام، مي: **انهيار النظام العالمي أمريكا أولاً**، (جريدة المصري اليوم، 21 يوليو 2018م).

(2) لطفي، منال: **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، (جريدة الأهرام المصرية، 2016/11/24).

(3) نجم، رائد: **استراتيجية الأمن القومي الجديدة في عهد ترامب ملامح وتحديات**، (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين، 2018م)، ص 20.

(4) **National Security strategy of the United States of America, (**December 2017)

الخطير أصبح يهدد النظام الدولي ما دعا مجلة "فورين بوليسي" إلى القول إن شعار "أمريكا أولًا" خياراً مؤسفاً لاستراتيجية الأمن القومي. ففي بعض الأحيان، كانت الإدارة تطرحه لتبرير قراراتها في القضايا العالمية، مثل الخروج من اتفاقية "نافتا" واتفاقات باريس والاتفاق النووي، الأمر الذي دفع الكثير من المراقبين إلى القلق من أن الإدارة ملتزمة بسياسة قصيرة النظر في فهم المصالح الأميركية، من دون أن تدرك أن تحقيق المصالح الأميركية يكون بالمساعدة في وضع النظام العالمي، لكن هذه الاستراتيجية سعت لتعيد تفسيرها بطريقة تجعلها أقل عرضة للرفض، حيث قدمت تصورًا يقوم على الواقعية المبدئية.

سادسًا: الخروج الأميركي من معاهد باريس للمناخ

لم يكتفي الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتقليص موازنة الأمم والمتحدة والتهديد بالخروج من حلف الناتو، بل عمل على إخراج بلاده من معاهد باريس للمناخ، التي وضعت أسس الحد من الاحتباس الحراري، الذي يهدد النظام البيئي في العالم، واضعًا النظام الدولي وأسس العلاقات الدولية أمام تحديات كبيرة تتعلق بكيفية مواجهة التغيرات المناخية التي تضع تحديات اقتصادية كبيرة أمام دول العالم.

فقد أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 2 يونيو 2017م انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ، وأكد في خطاب ألقاه من حديقة البيت الأبيض، أنه يرفض أي شيء يمكن أن يقف في طريق "إنهاض الاقتصاد الأميركي"، مشيرًا إلى أنه حان الوقت لإعطاء الولايات الأميركية "أولوية على باريس وفرنسا". وأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس حول المناخ، الأمر الذي كان وعد به خلال حملته الانتخابية تحت شعار الدفاع عن الوظائف الأميركية. وأضاف أن اتفاق باريس "لا يصب في صالح الولايات المتحدة" لافتًا إلى أن الاتفاق الراهن ليس حازمًا بما يكفي مع الصين والهند. وتابع "لقد انتخبت لتمثيل سكان "بيتسبورغ" وليس "باريس"، مؤكدًا أنه يرفض "أي شيء يمكن أن يقف في طريقنا" لإنهاض الاقتصاد الأميركي[1].

وعن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لتلك الخطوة، فهي برأي كثيرون اعتماد ترامب سياسة "خذ ما تريد وحدد من سيدفع"، أي إن إدارة ترامب لا تريد أن تدفع مستحقاتها للاتفاقية، كما أنها تريد أن تغطي عجز الخزانة الأميركية بأموال الدول الأخرى والتخلي عن قيادة العالم السياسية حتى الأخلاقية، بحسب المراقبين[2].

لكن ترامب يؤكد إنه يريد صفقة جديدة "عادلة" للولايات المتحدة في موضوع المناخ، وأَضاف أن من المهم التوصل إلى صفقة جديدة لا تعيق أنشطة الشركات الأميركية، لكن معارضين يقولون إن انسحاب واشنطن من الاتفاقية بمثابة تنصل للقيادة الأميركية من تحد عالمي كبير. وتلزم اتفاقية باريس الولايات المتحدة

(1) **ترامب يعلن انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ**، (فرنسا 24، 2 يونيو 2017).
(2) **انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ جشع مادي وكوارث اقتصادية**، (الخليج أون لاين، 4 سبتمبر 2017).

و187 دولة أخرى بالإبقاء على درجات الحرارة العالمية المتزايدة عند مستوى أقل بكثير من درجتين مئويتين و"تسعى للحد" من أكثر من ذلك لتصل إلى 1.5 درجة مئوية.

وقد وقع معظم دول العالم على الاتفاقية باستثناء سوريا ونيكاراغو. ووصف ترامب، في تصريحات له في البيت الأبيض، إن اتفاقية باريس للمناخ تعتبر صفقة هدفها عرقلة وإعاقة وإضعاف الولايات المتحدة. وقال إن الاتفاقية ستكلف بلاده خسارة 6.5 ملايين وظيفة وخسارة في إجمالي الناتج المحلي بنحو 3 تريليونات دولار، بينما عوملت الاقتصاديات المنافسة من أمثال الصين والهند بطريقة أكثر ملائمة من الولايات المتحدة، وأَضاف: "من أجل الوفاء بأداء واجبي الوحيد لحماية أمريكا ومواطنيها، فإن الولايات المتحدة ستواصل انسحابها من اتفاق باريس المناخ، لكن ستبدأ مفاوضات لإعادة الدخول سواء لاتفاق باريس أو التوصل لصفقة جديدة تمامًا وفقا لشروط عادلة بالنسبة للولايات المتحدة[1].

وتنص الاتفاقية على أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية ستساعد في تحول الدول النامية نحو مصادر أنظف للطاقة، وعليها تقديم 100 مليار دولار بحسب الاتفاقية إذ يتسبب اقتصادها في صدور انبعاثات ضارة بدرجة أكبر على مدار التاريخ. وتهدف الاتفاقية إلى منع التدخلات البشرية الخطيرة في النظام المناخي والتي تشمل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتسعى أيضًا إلى حشد عالمي لمواجهة تهديد التغير المناخي. وتنص الاتفاقية التي تسعى لتحويل الاقتصاد العالمي عن الوقود الأحفوري خلال هذا القرن، على ضرورة انتظار واشنطن رسميا حتى نوفمبر 2020 قبل الانسحاب من الاتفاقية[2].

وكان من المقرر أن تساعد الاتفاقية على خفض الإنتاج في قطاعات الورق بنسبة 12%، والأسمنت بنسبة 23%، والحديد والصلب بنسبة 38% بحلول عام 2040. لكن لترامب له وجهة نظر أخرى تقول إن الشعب الأميركي سيدفع ثمن اتفاقية باريس للمناخ؛ إذ إنها تضر الاقتصاد بشدة، وإنها ستكلف الاقتصاد الأميركي 3 تريليونات دولار في الناتج العام وتقضي على 6 ملايين وظيفة صناعية. لذلك على الفور رحبت شركات الفحم بقرار ترامب الانسحاب من الاتفاقية، وقالت إن ذلك يصب في صالحها وينقذ قطاع الوظائف في البلاد[3].

هيئة الإذاعة البريطانية BBC أشارت إلى أن الانسحاب الأميركي سيؤذي بشدة الاتفاقية والعالم، كما أنه قد يشجع دولا أخرى على عدم الالتزام، وأضافت أن هناك قيادة أخلاقية للاتفاقية كانت تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية وتخلت عنها، كما أن الانسحاب بمثابة خطأ تاريخي سينظر إليه الأجيال القادمة وتشعر بالصدمة من كيفية تخلي الدول التي تقود العالم عن الواقع والأخلاق. كما أن التوصل لاتفاقية باريس

(1) **واشنطن تصر على الخروج من اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي**، (موقع BBCبالعربي، بتاريخ 17 سبتمبر 2017)
(2) الصباغ، محمد: **ماذا يعني انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ؟**، (موقع مصراوي، 1 يونيو 2017).
(3) **انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ جشع مادي وكوارث اقتصادية**، (الخليج أون لاين، 4 سبتمبر2017).

للمناخ كان تحت مظلة أميركية صينية، واستطاع أوباما والرئيس الصيني شي جين بينج التوصل إلى أرضية مشتركة لبناء ما يسمى "تحالف بطموح كبير" بجانب دول صغيرة والاتحاد الأوروبي[1].

المثير للاهتمام بالبحث عن الانعكاسات للانسحاب الأميركي من اتفاقية باريس للمناخ، كان تصريح مدير الاستثمارات لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد "جيمس زان"، حينما قال: إن ذلك "سيؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد يؤدي إلى نزاعات" عن طريق اتفاقيات الاستثمار التي تحمي حقوق الشركات وتسمح لها بمقاضاة الحكومات أمام جهات مختصة للتحكيم إذا رأت تلك الشركات أن حقوقها تعرضت لانتهاك، مثل تغيير الأسس القانونية التي نشأ الاستثمار عليها.

وقال "زان" للصحفيين إن السياسة الأميركية لها أثر مهم في النسق العالمي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل الاندماجات العابرة للحدود بين الشركات والاستثمار في المشاريع الجديدة بالخارج. إن جزءاً من تأثير الانسحاب على الاستثمارات سيكون من باب الإجراءات الاقتصادية الأميركية والإجراءات المضادة التي ستقوم بها دول الاتحاد عبر فرض الضرائب الجمركية ووضع قيود أمام البضائع الأميركية؛ ما يقيد حركة الاستثمارات بين القارتين، وهو ما عبرت عنه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حينما قالت: "على أوروبا الاعتماد على نفسها" والمقصود بكل شيء[2].

الخروج الأميركي ووجه بمعارضة شديدة من قبل حلفاء واشنطن الأوروبيين، فقد ندد رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" بالقرار، وكتب في "تغريده" بالإنكليزية والألمانية "قرار خاطئ إلى حد خطير". كما أعربت المستشارة الألمانية "أنغيلا ميركل" عن أسفها للقرار الأميركي. وقالت ميركل "آسفة لقرار الرئيس الأميركي" داعية إلى مواصلة "السياسة المناخية التي تحفظ أرضنا". وقالت المفوضية الأوروبية إنها تأسف بشدة لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ وسوف تسعى لإبرام تحالفات جديدة لمكافحة الظاهرة.

وتابعت "سيعزز الاتحاد الأوروبي شراكاته الحالية وسيسعى لتحالفات جديدة من أكبر الاقتصادات العالمية إلى أكثر الدول الجزر المعرضة للمخاطر". وفي بيان مشترك، أسفت برلين وباريس وروما لانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس حول المناخ، مؤكدين أنهم "لا يقبلون إعادة التفاوض". وأضاف قادة الدول الثلاث: "نحن مقتنعون بشدة بأنه لا يمكن إعادة التفاوض حول الاتفاق"، وذلك بعدما أبدى الرئيس دونالد ترامب رغبته في التفاوض على أتفاق جديد أو إعادة التفاوض حول الاتفاق[3].

الخروج الأميركي من اتفاقية المناخ يندرج في سياق السياسة الأميركية الجديدة التي تتبنها إدارة ترامب تحت مبدأ أميركا أولا، أي السياسة التي يريد من خلالها الرئيس ترامب وضع مصالح بلاده فوق كل

(1) الصباغ، محمد: **ماذا يعني انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ؟**، (موقع مصراوي، 1 يونيو 2017).
(2) **انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ جشع مادي وكوارث اقتصادية**، مرجع سابق.
(3) **ترامب يعلن انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ**، (فرنسا 24، 2 يونيو 2017).

اعتبار سياسي أو قانوني أو بيئي، معتبرًا أن هذه الاتفاقيات تكبل الاقتصاد الأميركي وتساعد الاقتصاديات الأخرى على التغلب على الاقتصاد الأميركي، بما يساهم في زيادة منافسة هذه الدول لبلاده على الساحة الدولية، لذلك يسعى للخروج من أي اتفاقية أو منظمة لا تضمن مصالح بلاده أولًا.

سياسة إدارة ترامب للخروج من الاتفاقيات الدولية تهدف من خلالها إلى ممارسة ضغوط على المنافسين ودفعهم إلى تقديم تنازلات للولايات المتحدة الأميركية، عبر إعادة التفاوض على هذه القضايا كالمناخ والتجارة الدولية، لكن هذه السياسة لها تداعيات خطيرة على البيئة والانحباس الحراري، من خلال عدم مراعاة الشركات والمصانع الأميركية لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الامر الذي سوف يؤدي لزيارة حدة مشكلة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد المجال البيئي الدولي.

سابعًا الخلافات الأميركية مع الحلفاء حول الهجرة

يتخذ ترامب موقف سلبي من الهجرة، ويعتبر أن الهجرة غير الشرعية تهدد اقتصاد الدول الكبرى، ويرى أن المهاجرين لا يقدمون أي فائدة للاقتصاد المحلي ناهيك كونهم مختلفين في العقيدة والثقافة، إضافة لنظرة تشاؤمية ترى في كل مهاجر قنبلة مؤقتة، وهذا عائد كون ترامب محسوب على اليمين القومي الأميركي، الذي يتخذ من المهاجرين موقف سلبي.

خلال قمة الدول السبع في كندا هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" بأنه سيُرسل 25 مليون **مهاجر** مكسيكي إلى اليابان. بحسب صحيفة "وول ستريت جورنال" وكانت قمة مجموعة السبع باءت بالفشل بعد انسحاب ترامب المفاجئ من البيان الختامي الصادر عنها، فلم يكتفي بذلك بل شّن هجومًا شديدًا على رئيس الوزراء الكندي "جاستن ترودو". ونقلت "وول ستريت جورنال" الأميركية، عن مسؤولين أوروبيين كانوا موجودين وراء كواليس القمة، أن نظراء ترامب شعروا بالاستياء من عبارات أطلقها وتتعلق بمواضيع التجارة والارهاب والهجرة. ووصف ترامب بحسب مسؤول أوروبي الهجرة بأنها مشكلة كبيرة لأوروبا ثم قال لآبي "شينزو"، لا توجد لديك هذه المشكلة، لكن يمكنني أن أرسل لك 25 مليون مكسيكي وسوف تخرج من منصبك قريبًا جدًا"[1].

كما اعتبر دونالد ترامب أن المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل ارتكبت "خطأ كارثيا" بفتح حدود بلادها أمام اللاجئين. وقال ترامب "اعتقد أن ميركل ارتكبت خطأ كارثيًا يتمثل باستقبال جميع اللاجئين غير الشرعيين وجميع الناس من أينما أتوا"[2]. وحول التواجد الإسلامي في باريس قال ترامب للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "لا بدّ أنك تعرف عن هذه المسألة، إيمانويل، لأن كل الإرهابيين موجودون في باريس". كما واجه رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر انتقادات ترامب الذي وصفه مرارا بأنه "قاتل وحشي" في إشارة

(1) **ترامب يهدد اليابان سأرسل لبلادكم 25 مليون مهاجر مكسيكي**، (دنيا الوطن، بتاريخ 2018/6/16م).
(2) ترامب: **هذه سياستي تجاه الناتو وروسيا وخروج بريطانيا**، (قناة الحرة الأميركية، 2017/1/25).

إلى فرض الاتحاد الاوروبي غرامات في قضايا لمكافحة الاحتكار وضرائب ضد شركات التكنولوجيا الأميركية[1].

على الدوام عملت إدارة ترامب على وضع المصالح القومية للولايات المتحدة تحت شعار "أمريكا أولًا" كمحدد رئيسي في علاقاتها مع الحلفاء والخصوم، وهذا الأمر انعكس على مستوي العلاقات الثنائية والجماعية بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جانب، وساهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام الدولي من جانب آخر، ما يعني أن سياسات إدارة ترامب سواء تجاه المؤسسات والمنظمات الدولية أو تجاه حلفائها تساهم في سرعة تحولات بنية النظام الدولي من جانب، واستمرار حالة عدم الاستقرار من جانب آخر.

(1) تقرير صحفي بعنوان: **ترامب يهدد اليابان سأرسل لبلادكم 25 مليون مهاجر مكسيكي**، (دنيا الوطن، بتاريخ 2018/6/16).

علاقات أمريكا مع روسيا والصين زمن إدارة ترامب

"صدام مصالح أم تعاون متبادل"

السياسة الأميركية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة قامت على أساس فكرة أن الولايات المتحدة سيدة العالم، وساد الاعتقاد في واشنطن أنّ انتصارها في الحرب وسقوط الاتحاد السوفيتي يسمح لها بإعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة لا تقوم بناء على فكرة التعاون الدولي أو الالتزام بالقانون والمواثيق الدولية وإنما على أساس المصالح الأميركية في المقاوم الأول، خاصة في ظل حكم الرؤساء الجمهوريين.
اختلفت السياسة والاستراتيجية الأميركية بشكل ملحوظ خلال حكم الرئيس ترامب تجاه روسيا والصين بشكل مثير خلافًا لما كان قائمًا زمن الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، الأمر الذي انعكس على العلاقات الأميركية الروسية من جانب والعلاقات الأميركية والصينية من جانب آخر، الأمر الذي انعكس على بنية النظام الدولي ومبدأ الوفاق الدولي، خاصة أن الدول الثلاث، دول كبرى على الساحة الدولية من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث يشهد النظام الدولي مرحلة اضطرابات نتيجة الخلافات والعقوبات الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين هذه القوى الكبرى.

أولًا: الخروج الأميركي من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة

الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا لم ينتهي بعد فترة الحرب الباردة. عودة روسيا للعب دور محوري في الساحة الدولية والإقليمية أدت لانتقال النظام الدولي إلى مرحلة "الأحادية القطبية" المنفردة التي حدثت عقب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991، تولى القطب الأطلسي الغربي بقيادة الولايات المتحدة القيادة الاقتصادية للعالم، وحاول الهيمنة في المجال السياسي.
القطب الأوحد في علم الجيوبوليتيكا يمثل الإمبراطورية "البحرية" الأطلسية التالاسوكراتيا أو ما يسمى "العالم الانجلو ساكسوني، "الحضارة التجارية"، في مواجهة القوة الأوراسية "التيلوروكراتيا" heartland، أو ما يعرف بقوى اليابسة "القارية"، حيث يمثل هذان القطبان الجيوبوليتيكيان الثنائية الكونية التاريخية للنظام العالمي، وفقا للكاتب والفيلسوف الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوغين[1].

(1) خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي عودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد**، (وكالة sputnik، الروسية 2018).

عودة روسيا لمزاحمة الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية والإقليمية دفعها لاتخاذ مواقف متشددة من الاتحاد الروسي، ففي خضم الخلافات الأميركية الروسية، والأميركية الصينية حول العديد من المسائل أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم السبت 21 أكتوبر 2018م، أنّ بلاده ستنسحب من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى التي أبرمتها مع موسكو خلال الحرب الباردة، متّهما روسيا "بانتهاكها" منذ سنوات عديدة. وسارعت موسكو بالرد على لسان مصدر في وزارة الخارجية معتبرة أنّ الولايات المتحدة "تحلم" بأن تكون هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم متّهمة واشنطن بأنّها "تتعمد" تقويض هذه المعاهدة منذ سنوات.

وقال ترامب للصحافيين في مدينة إلكو بصحراء نيفادا إنّ "روسيا لم تحترم المعاهدة، وبالتالي فإنّنا سننهي الاتفاقية وسنطور هذه الأسلحة". وتابع "نحن لن نسمح لهم بانتهاك اتفاقية نووية والخروج وتصنيع أسلحة في حين أنّنا ممنوعون من ذلك". "نحن بقينا في الاتفاقية واحترمناها ولكن روسيا لم تحترمها للأسف". وتأخذ إدارة ترامب على موسكو نشرها منظومة صاروخية من طراز 9إم729 التي يتجاوز مداها بحسب واشنطن 500 كلم، ما يشكّل انتهاكا للمعاهدة[1].

كما عاد وأكد ترامب أن روسيا تنتهك الاتفاقية. وقال للصحافيين "روسيا لم تحترم المعاهدة، وبالتالي فإنّنا سننهي الاتفاقية" الموقّعة بين البلدين في 1987. ونقلت "فرانس برس" عن ترامب قوله "لقد انتهكت روسيا الاتفاقية. أنّها تنتهكها منذ سنوات عديدة. لا أعرف لماذا لم يتفاوض الرئيس "باراك أوباما" عليها أو ينسحب منها. نحن لن نسمح لهم بانتهاك اتفاقية نووية والخروج وتصنيع أسلحة في حين أنّنا ممنوعون من ذلك".

الرد الروسي لم يتأخر كثيرًا، إذ قالت موسكو ردًا على تهديد ترامب بالانسحاب من المعاهدة إنه "يحلم بعالم أحادي القطب". واعتبر مصدر بوزارة الخارجية الروسية أن الدافع الأساسي للرئيس الأميركي في إعلان الانسحاب من المعاهدة بشأن الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، هو حلمه بعالم أحادي القطب.

الولايات المتحدة على مدى نحو عامين قبل إعلان انسحابها تؤكد إن النظام الصاروخي الروسي "9إم729" ينتهك المعاهدة، التي تحظر الصواريخ المتوسطة المدى، التي كانت محور سباق تسلح في أوروبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الثمانينات[2].

التهديد الأميركي بالانسحاب من الاتفاقية أتبعه انسحاب فعلي، حيث أعلنت الولايات المتحدة رسميًا انسحابها يوم الجمعة 2 أغسطس 2019، من معاهدة مهمة للصواريخ النووية، التي كانت قد أبرمتها مع

---

(1) **واشنطن تنسحب من معاهدة نووية مع روسيا وموسكو تستنكر وتعتبر ان الولايات المتحدة "تحلم" بأن تكون هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم**، (جريدة رأي اليوم الإلكترونية، 21 أكتوبر 2018م).

(2) **ترامب يضع "المعاهدة النووية" في مهب الريح**، (موقع قناة سكاي نيوز عربية، 21 أكتوبر 2018).

روسيا، وذلك بعد أن رأت أن موسكو تنتهك المعاهدة وهو أمر نفاه الكرملين مرارًا. وأبلغ الرئيس الأميركي دونالد ترامب الصحفيين بأنه يود إبرام اتفاقية جديدة للأسلحة مع روسيا للحد مع جميع القوى النووية، وربما كذلك مع الصين. وقال ترامب "إذا تمكنا من إبرام اتفاقية يقلصون هم ونحن بموجبها الأسلحة النووية فإن ذلك سيكون شيئا جيدًا للعالم. أعتقد جازما بأن ذلك سيحدث"[1].

وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو" أعلن انسحاب بلاده رسميًا من معاهدة الصواريخ المبرمة مع روسيا، وذلك ردًا على "انتهاك" الأخيرة للمعاهدة، كما أعرب ترامب عن أمله بالتوصل إلى اتفاقية جديدة لتحل مكان المعاهدة الموقعة عام 1987، التي تلزم البلدين بعدم اختبار أو نشر صواريخ تطلق من البر بمدى يتراوح بين 500 و5500 كم. ومن جهته، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب للصحفيين في البيت الأبيض إن أي معاهدة جديدة بشأن الصواريخ النووية يجب أن تضم روسيا والصين[2].

وكانت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي وقعا في السابق معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى "معاهدة القوى النووية المتوسطة" I.N.F" عام 1987، وتعهد الرئيسان الأميركي "رونالد ريغان" والسوفيتي "ميخائيل غورباتشوف"، بعدم صنع أو تجريب أو نشر أي صواريخ باليستية أو مجنحة أو متوسطة، وتدمير كافة منظومات الصواريخ، التي يتراوح مداها المتوسط ما بين 1000–5500 كيلومتر، ومداها القصير ما بين 500—1000 كيلومتر[3].

ووضعت المعاهدة التي ألغت فئة كاملة من الصواريخ يراوح مداها بين 500 و5000 كلم، حدّاً لأزمة اندلعت في الثمانينات بسبب نشر الاتحاد السوفيتي صواريخ إس.إس–20 النووية التي كانت تستهدف عواصم أوروبا الغربية. وأعتبر المصدر في الخارجية الروسية، بحسب ما نقلت عنه وكالة "ريا نوفوستي" الحكومية، أنّ واشنطن "اقتربت من هذه الخطوة على مدى سنوات عديدة من خلال تدميرها أسس الاتفاق عمدا وبالتدريج". وأضاف أنّ "هذا القرار يندرج في إطار السياسة الاميركية الرامية للانسحاب من الاتفاقيات القانونية الدولية التي تضع مسؤوليات متساوية على عاتقها، كما على عاتق شركائها وتقوّض مفهومها الخاص لوضعها الاستثنائي"[4].

---

(1)ستيف هولاند وأندرو أوزبورن: **أمريكا تنسحب رسميا من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى مع روسيا**، (وكالة رويترز للأنباء، بتاريخ 2019/8/2).

(2) **البنتاغون تطور صواريخ جديدة بعد الخروج من معاهدة الصواريخ مع روسيا**، (الجزيرة نت، 2019/8/2).

(3) **"ما هي معاهدة "القوى النووية المتوسطة" ولماذا تنسحب أمريكا"** (وكالة سبتيك الروسية 23 أكتوبر 2018).

(4) **واشنطن تنسحب من معاهدة نووية مع روسيا وموسكو تستنكر وتعتبر ان الولايات المتحدة "تحلم" بأن تكون هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم**، (جريدة رأي اليوم الإلكترونية، 21 أكتوبر 2018).

بحلول مايو/ آذار 1991، تم تنفيذ المعاهدة بشكل كامل، حيث دمر الاتحاد السوفيتي 1792 صاروخا باليستيا ومجنحا تطلق من الأرض، ودمرت الولايات المتحدة الأميركية 859 صاروخا. وتشير نصوص المعاهدة إلى أنها غير محددة المدة، ويحق لكل طرف منها الانسحاب بعد تقديم أدلة مقنعة للخروج، بحسب موقع "أرمز كنترول" الأميركي. ولفت الموقع إلى أن صواريخ "SS — 20" المتوسطة المتطورة، التي نشرتها روسيا كانت مصدر رعب للدول الغربية، لأن مداها يصل إلى خمسة آلاف كيلومتر وتتمتع بالدقة العالية في إصابة أهداف في أوروبا الغربية، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، كما يمكنها ضرب أهداف في ولاية ألاسكا الأميركية[1].

❖ **أسباب الخروج الأميركي المحتمل من المعاهدة**

وضعت إدارة الرئيس دونالد ترامب العديد من الأسباب والدوافع للخروج من الاتفاقية التي تحد من خطر الأسلحة النووية التكتيكية، وجاءت معظم هذه الأسباب بدوافع تتعلق بمستقبل الاستراتيجية الأميركية التي تحاول عدم التقيد بأي التزامات قانونية أو سياسية في سياق البحث عن استمرار الهيمنة الأميركية.
ويمكن رصد مجموعة من العوامل والأسباب التي قد تفسر الموقف الأميركي الأخير من المعاهدة، على النحو التالي[2]:

الضغط على روسيا: حيث قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بالتوقيع عام 1987 على معاهدة "القوى النووية متوسطة المدى" Intermediate Range Nuclear Forces treaty، والتي تُعرف اختصارًا .INF وذلك على خلفية المخاوف الأوروبية من خطورة صواريخ ss20 المتوسطة التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يمتلكها، وكانت قادرة على استهداف دول غرب أوروبا، نظرا لوجود قواعد عسكرية سوفيتية في بعض دول شرق أوروبا في ذلك الوقت.

محاصرة الصين: فعلى الرغم من إعلان ترامب أن قيام واشنطن بالانسحاب من المعاهدة يستهدف الضغط على روسيا، فإن قرار الرئيس الأميركي يتعلق كذلك بترسانة بكين النووية، خاصة أنها ليست طرفًا في المعاهدة. وتعد الأخيرة هدفًا محوريًا وربما الهدف الرئيسي من هذا الإعلان، في ضوء المخاوف الأميركية من التنامي الكبير في القوة العسكرية الصينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تنامي تأثير التيار المتشدد داخل الإدارة الأميركية: بعيدًا عن الأسباب الخارجية لإعلان الرئيس الأميركي عن نية بلاده الانسحاب من المعاهدة النووية مع روسيا، فهناك أسباب داخلية تتعلق بالدور المتعاظم لمستشار الأمن القومي الأميركي "جون بولتون" داخل الإدارة الأميركية، والذي تولى مهام منصبه في

(1) **"ما هي معاهدة "القوى النووية المتوسطة" ولماذا تنسحب أمريكا"** (وكالة سبتيك الروسية 23 أكتوبر 2018).
(2) محمود، صدفة، محمد، **تداعيات التلويح الأميركي بالانسحاب من المعاهدة النووية متوسطة المدى**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2018).

أبريل 2018، ويتخذ موقفًا متشددًا من الاتفاقيات النووية التي وقعتها بلاده مع روسيا، وهو يقود الاتجاه المنادي بالانسحاب من المعاهدة النووية، كما يطالب بعدم تجديد معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة – ستارت 2"، والتي وقعها البلدان عام 2010.

الضغط على الكونجرس الأميركي: حيث سعى الرئيس ترامب بإعلانه عن نية الانسحاب من المعاهدة النووية إلى توظيف ذلك في الداخل الأميركي، من خلال اكتساب المزيد من الشعبية والدعاية الانتخابية للحزب الجمهوري، خاصة أن الإعلان جاء قبل موعد إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر الجاري. كما يأتي إعلان ترامب متسقًا مع مساعيه الرامية إلى استعادة التفوق النووي الأميركي، حيث تجلت هذه المساعي بوضوح في "وثيقة الاستراتيجية النووية الأميركية" الصادرة عن وزارة الدفاع الأميركية في فبراير 2018، والتي أكدت على ضرورة تنويع الترسانة النووية الأميركية، بإنتاج الأسلحة النووية التكتيكية، خاصة المحمولة بحرا، إلى جانب خطة ترامب الطموح لإنشاء فرع سادس للجيش الأميركي يعرف بـ "قوة الفضاء" بحلول عام 2020.

❖ **الموقف الروسي من القرار الأميركي**

اعتبرت روسيا أنّ الولايات المتحدة "تحلم" بأن تكون هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم بقرارها الانسحاب من معاهدة حول الأسلحة النووية تربط بين واشنطن وموسكو منذ الحرب الباردة. ورأت الحكومية الروسية إنّ "الدافع الرئيسي هو الحلم بعالم أحادي القطب. "هل سيتحقّق ذلك؟ كلاّ". كما أنّ موسكو "نبّهت مرارًا علانيةً بمسار السياسة الأميركية نحو إلغاء الاتفاق النووي".

رأت موسكو أنّ واشنطن "اقتربت من هذه الخطوة على مدار سنوات عديدة من خلال تدميرها أسس الاتفاق بخطوات متعمّدة ومتأنّية". وأنّ "هذا القرار يندرج في إطار السياسة الأميركية الرامية للانسحاب من هذه الاتفاقيات القانونية الدولية التي تضع مسؤوليات متساوية عليها وعلى شركائها وتقوّض مفهومها الخاص لوضعها الاستثنائي"[1].

السفير الروسي في واشنطن "أناتولي أنطونوف"، أعتبر أن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة التخلص من الصواريخ النووية المتوسطة والقصيرة المدى، ستلحق ضررًا بنظام المعاهدات في مجال الأمن الاستراتيجي، يصعب إصلاحها. وقال "أنطونوف" للصحفيين: " انسحاب الولايات من هذه المعاهدة، يعني إن نظام المعاهدات في مجال الأمن الاستراتيجي سيعاني من ضرر جسيم قد يصعب إصلاحه". وأضاف: "سيبقى لدينا معاهدة واحدة مستقبلها غير واضح". وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن، قبل أيام،

(1) **روسيا تعتبر انسحاب ترامب من معاهدة الأسلحة النووية "حلما" بالهيمنة على العالم،** (موقع قناة فرنسا 24، 2018/10/21).

اعتزام بلاده الانسحاب من الاتفاقية التاريخية التي أنهت وجود الصواريخ النووية في أوروبا، واتهم روسيا بانتهاكها[1].

وزير الخارجية الروسي، "سيرغي لافروف"، أعلن أن بلاده مستعدة لتمديد معاهدة ستارت الخاصة بالصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى مع الولايات المتحدة. وقال لافروف: "نحن مستعدون للحوار مع واشنطن بشأن هذه المسألة وسنقوم بما يلزم لذلك، "روسيا مستعدة لاتخاذ تدابير عسكرية حال استمرار الانسحاب الأميركي من معاهدة الصواريخ"، وأضاف لافروف: "معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى تنص في حد ذاتها على الإجراءات التي تفترض إمكانية الانسحاب من هذه الاتفاقية". لكن هذه الإجراءات لم تطلقها الولايات المتحدة بعد".

الوزير الروسي أكد أن بلاده ستحدد موقفها من الاتفاقية بعد حصولها على معلومات رسمية من واشنطن. وأضاف: "سننتظر إيضاحًا رسميًا من طرف زملائنا الأميركيين، إذا كان "جون بولتون" – مستشار الامن القومي الأميركي السابق–مستعد للقيام بذلك فسنسمعه بالتأكيد، وبعدها سنقيم الوضع"[2]. وبحث أمين مجلس الأمن الروسي، "نيقولاي باتروشيف"، مع المستشار الأميركي للأمن القومي، "جون بولتون"، المعاهدة الروسية الأميركية حول الصواريخ، وسوريا وإيران وكوريا الشمالية ومحاربة الإرهاب. وقال مجلس الأمن الروسي إن اللقاء تناول قضايا الأمن الدولي والتعاون بين موسكو وواشنطن في هذا المجال[3].

صحيفة "وول ستريت جورنال" أفادت أن أجهزة أمنية ومخابراتية أميركية، أعربت عن قلقها من محاولات روسيا والصين وإيران وجماعات أجنبية للتدخل في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، والانتخابات الرئاسية في 2020. كما كشفت صحيفة "جارديان"، عن مبادرة جون بولتون، مستشار الأمن القومي "السابق"، لانسحاب بلاده من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية[4].

"جون بولتون"، أعتبر أن القول" بالانسحاب المحتمل للولايات المتحدة من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد أو جعل العالم أكثر خطورة، هو "مبالغة". وقال بولتون، في حوار مع BBC، ردًا على سؤال إن كانت الإجراءات الأميركية ستؤدي إلى سباق تسلح جديد: "لقد كنت هنا في موسكو منذ 17 عاما أثناء خروج الولايات المتحدة من اتفاق الدرع الصاروخي، ولقد سمعنا الكثير من هذه التصريحات". وأضاف مجيبًا عن سؤال إن كان يتفق مع موقف روسيا بأن

(1) موسكو: **خروج واشنطن من معاهدة الصواريخ ستلحق ضررا بالأمن الاستراتيجي**، (وكالة سبوتيك الروسية، 24 أكتوبر 2018)
(2) **روسيا مستعدة لتمديد معاهدة ستارت والحوار مع واشنطن بشأن هذه المسألة**، (وكالة سبوتيك الروسية، 22 أكتوبر 2018).
(3) **انسحاب أمريكا من المعاهدة قد يسبب تداعيات كارثية**، (وكالة سبتيك الروسية، 22 أكتوبر 2018).
(4) تقرير صحفي بعنوان: **الصحف العالمية اليوم واشنطن تستعد للانسحاب من معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى "إف بى آى"** (جريدة اليوم السابع المصرية، 20 أكتوبر 2018).

انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة سيجعل العالم أكثر خطورة: "لأنها تعكس حقيقة متغيرة، نحتاج البناء على الحقائق التي نعرفها"[1].

الخروج الأميركي من الاتفاقية أثار ردة الفعل الصينية، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، "هوا تشون ييِنغ"، قالت في مؤتمر صحفي، إن "الانسحاب من جانب واحد من المعاهدة له تأثيرات متعدد الأطراف"، مضيفة: "نحتاج أن نشير إلى أن الانسحاب من المعاهدة ولوم الصين هو خطأ تام. نأمل في أن تحظى الأطراف المعنية بالنتيجة التي تم التوصل إليها بشق الأنفس، وأن تتعامل مع القضايا المتعلقة بالمعاهدة من خلال الحوار والتشاور، وأن تعمل بحكمة بشأن الانسحاب من المعاهدة".

وجهة النظر الصينية ترى أن "المعاهدة ستظل تعهدًا مهمًا يعزز الاستقرار العالمي"، مضيفة: "كلنا نعلم أن معاهدة القوات النووية متوسطة المدى هي معاهدة توصلت إليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول السيطرة العسكرية ونزع السلاح خلال فترة الحرب الباردة. لقد مارست المعاهدة أثرًا مهمًا على تحسين العلاقات الدولية، ودفعت إلى نزع السلاح النووي والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. ولها معنى مهم جدًا اليوم أيضًا"، حسب قولها[2].

الصحف العالمية ركزت في تغطيتها على التداعيات السلبية لقرار الرئيس ترامب الخروج من اتفاقية الأسلحة النووية متوسطة المدى، وتناولت مخاطر عودة الحرب الباردة. كما ركزت أيضًا الصحف الأميركية في تغطيتها على تلك الأجواء التي تشبه الحرب الباردة بين القوات العظمى الثلاث، الولايات المتحدة وروسيا والصين، وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" نقلاً عن مسئولين أميركيين ودبلوماسيين أجانب أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنها تخطط للخروج من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى، ويعود ذلك جزئيا لتمكين الولايات المتحدة من مواجهة حشد الأسلحة الصينية في المحيط الهادي.

وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، فإن ترامب يتجه نحو إلغاء المعاهدة التي مضى عليها ثلاثة عقود، والتي انبثقت عن اجتماع الرئيس رونالد ريجان التاريخي مع الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف عام 1986، غير أن الصحيفة تقول إنه في حين اعتبرت المعاهدة فعالة منذ سنوات، فإن روسيا تنتهكها منذ عام 2014 على الأقل في تهديد دول أخرى[3].

وكان جون بولتون مستشار الأمن القومي "الثالث" في إدارة ترامب منذ أقل من عامين، قد أصدر توصية بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى عام 1987، والتي تقول الولايات المتحدة إن روسيا تنتهكها بتطوير صاروخ كروز جديد.

---

(1) بولتون: **لا أتفق مع روسيا بأن خروج واشنطن من معاهدة الصواريخ يجعل العالم أكثر خطورة**، (وكالة سبوتنيك الروسية، 23 أكتوبر 2018).

(2) **أول رد من الصين بشأن انسحاب أمريكا من معاهدة نووية مع روسيا**، (موقع قناة CNNبالعربي، 22 أكتوبر 2018).

(3) **الصحف العالمية اليوم واشنطن تستعد للانسحاب من معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى "إف بى آى"** (جريدة اليوم السابع المصرية، 20 أكتوبر 2018).

اقتراح بولتون واجهة معارضة شديدة من وزارتي الخارجية والبنتاجون الأميركيتين، لما يمثّله من اختراق حاد في سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية الأميركية، ما أدى إلى تأجيل اجتماع في البيت الأبيض، كان مقررًا لمناقشة مبادرة بولتون.

سعى بولتون، الذي اشتهرت حياته السياسية بمعارضة معاهدات الحد من التسلح، إلى التخلي عن الدور التقليدي لمستشاري الأمن القومي الأميركي، عبر اقتصار مهماتهم على التنسيق بين القيادة السياسية والوكالات الاستخبارية، إذ أصبح محركًا بارزًا للتغيير الجذري في داخل البيت الأبيض، وفقا للجارديان[1].

❖ تداعيات القرار على الأمن والاستقرار الدوليين

ترك قرار الولايات المتحدة الأميركية بالخروج من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، تداعيات خطيرة على الأمن الدولي، وعلى أمن القارة الأوروبية على وجهة الخصوص. انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من عدة اتفاقيات دولية كانت الإدارات الأميركية السابقة قد وقعت عليها، مثل اتفاقية "المناخ" واتفاقية الملف النووي الإيراني، ليأتي دور الانسحاب من الولايات المتحدة من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى الموقعة عم 1987، حيث أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن نية الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، فما هي تداعيات القرار الأميركي بالانسحاب من المعاهدة على أوروبا والأمن العالمي وسباق التسلح، فيما لو اتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرارا نهائيا وفعليًا من هذه المعاهدة، وكيف سيكون الرد الروسي، وهل يسير العالم إلى حرب باردة جديدة وسباق تسلح، وما الأسباب الحقيقية وراء إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب نيته الانسحاب من هذه المعاهدة؟

وزير الخارجية الألماني، "هايكو ماس" طالب الولايات المتحدة الأميركية بالنظر بعناية إلى عواقب خروجها من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى. وقال "ماس" في بيان، إنه "على مدى 30 عامًا كانت المعاهدة ركيزة أساسية لأمن أوروبا". وأضاف: "عادة ما كنا نحث روسيا على معالجة الاتهامات الخطيرة بخرقها الاتفاقية، نحن الآن نطالب الولايات المتحدة بالنظر بعناية إلى العواقب المحتملة من انسحابها". وقال مدير إدارة شؤون عدم الانتشار والرقابة على الأسلحة بوزارة الخارجية الروسية، فلاديمير يرماكوف، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، إن قيام الولايات المتحدة بنشر منصات إطلاق طراز "ام ــك 41" على أراضي رومانيا وبولندا يتعارض مع اتفاقيات التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى[2].

---

(1) **الصحف العالمية اليوم واشنطن تستعد للانسحاب من معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى "إف بى آى"** (جريدة اليوم السابع المصرية، 20 أكتوبر 2018).

(2) **عواقب خروج أمريكا من معاهدة الأسلحة النووية مع روسيا ما هي؟**، (موقع قناة العالم، بتاريخ 2 فبراير2018).

يثير الانسحاب الأميركي من المعاهدة النووية مع روسيا العديد من التساؤلات والشكوك حول مستقبل بعض المعاهدات الموقعة بين واشنطن وموسكو، مثل "اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية –ستارت 2"، والتي ينتهي العمل بها عام 2021. كما أن التلويح الأميركي يخلق المبررات لروسيا كي تمضي قدمًا في تطوير أسلحة نووية متطورة، ونشرها سواء في أوروبا أو آسيا، لتحقيق التوازن في مواجهة التحركات الأميركية المرتقبة لتطوير أنظمة جديدة للصواريخ[1].

وزارة الدفاع الأميركية أعلنت أنها ستسرع تطوير صواريخ جديدة بعد الخروج من معاهدة الحد من الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى مع روسيا، وأكد البيت الأبيض أنه ليس قلقًا من احتمال حدوث سباق تسلح. وقال وزير الدفاع الأميركي "مارك إسبير" في بيان "الآن وقد انسحبنا ستواصل وزارة الدفاع بقوة تطوير صواريخ أرض جو التقليدية، في رد على تحركات روسيا"، مضيفا أن الأميركيين باشروا عام 2017 أبحاثا حول منظومة الصواريخ هذه، مع البقاء في إطار معاهدة الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتابع الوزير أن هذه الأبحاث كانت ردًا على عدم تقيد روسيا بالمعاهدة منذ أيام الحرب الباردة، وقد تركزت الأبحاث على تطوير منظومة صواريخ "متحركة، تقليدية، أرض جو، وعابرة وباليستية"[2].

حلم بعالم أحادي القطب؛ يسعى ترامب من خلف إعلانه انسحاب واشنطن من المعاهدة الموقعة مع موسكو بشأن الأسلحة النووية المتوسطة وقصيرة المدى؛ هذا ما جاء في الرد الروسي، على اعلان الرئيس الاميركي الانسحاب من المعاهدة. الخارجية الروسية، أشارت إلى أن الولايات المتحدة توجهت منذ زمن بعيد وبصورة متعمدة، نحو خرق المعاهدة بتقويض أسسها، بل ان إعلان الرئيس الأميركي يأتي في سياق نهجه الخاص نحو الانسحاب من الاتفاقات الدولية التي تفرض عليها التزامات متكافئة وهو ما يضعف مفهوم الاستثنائية الأميركية. من جهته أكد برلماني روسي رفيع المستوى، أن موسكو سترد بخطوات عملية على واشنطن بعد انسحابها من المعاهدة الروسية الأميركية بشأن الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى[3].

بكل تأكيد المتضرر الأكبر من انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة، هي الدول الأوروبية، لأن 60 ألف من الصواريخ النووية كانت موجودة في أوروبا قبل المعاهدة، وبعد المعاهدة بقي منها 15 ألف صاروخا، وعودة هذه الصواريخ إلى أوروبا ستؤثر ليس فقط على الأمن الأوروبي، بل وعلى الأمن العالمي، لكن كل الاعتقاد أن الأوروبيين سيكونون ضد انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة، لأن الإبقاء بعمل المعاهدة تمنع انتشار السلاح النووي في العالم، ولكن يبقى الدافع الرئيس للانسحاب من المعاهدة هو بقاء العالم أحادي القطب.

---

(1) محمود، صدفة، محمد، **تداعيات التلويح الأميركي بالانسحاب من المعاهدة النووية متوسطة المدى**، مرجع سابق.
(2) **البنتاغون تطور صواريخ جديدة بعد الخروج من معاهدة الصواريخ مع روسيا**، (الجزيرة نت، 2 أغسطس2019)
(3) **عواقب خروج أمريكا من معاهدة الأسلحة النووية مع روسيا ما هي؟**، (موقع قناة العالم، بتاريخ 2 أكتوبر2018).

تفاقم الخلافات الأميركية – الأوروبية: حيث من المتوقع أن يسهم هذا الإعلان في تفاقم حدة الخلافات بين واشنطن وحلفائها في أوروبا، والتي أضحت لا تنحصر في قضايا التجارة الحرة وتغير المناخ، والبرنامج النووي الإيراني، بل تخطتها لتشمل القضايا المتعلقة بأمن أوروبا، وحلف شمال الأطلنطي "الناتو"، في ظل مطالب ترامب المتكررة لدول الحلف بزيادة إسهاماتهم المالية في ميزانيته[1].

الولايات المتحدة قلقة من نشر الصين صواريخ في قناة تايوان، وهذا سبب آخر من أسباب نية الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى". لا بد من التذكير بأن "دميتري بيسكوف" الناطق باسم الرئاسة الروسية قال في تصريح صحفي: "كما فهمنا فإن الجانب الأميركي قد اتخذ قراره وسيبدأ عملية الانسحاب من المعاهدة معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى في المستقبل القريب". وفي تعليقه على نية ترامب الانسحاب من هذه المعاهدة وخطر بداية سباق تسلح جديد، أضاف: "إنها نية خطيرة للغاية، وإعلان عن نية الدخول في سباق تسلح، الأمر الذي سيجعل العالم أكثر خطرًا. أما نحن فسنهتم بالمصالح الروسية والأمن القومي لروسيا". فهل نحن على أعتاب حرب باردة وسباق تسلح جديد[2]

صحيفة الأخبار اللبنانية اعتبرت أن انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من معاهدة الحد من الأسلحة النووية التكتيكية قد يؤدي لسباق تسلح جديد، وأكدت أن بابٌ جديد للنزاع بين الولايات المتحدة وروسيا، فتحه دونالد ترامب. هذه المرة عبر معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الموقّعة منذُ ثلاثة عقود، إذ أكد نية بلاده الانسحاب من الاتفاقية، بعد اتهامه موسكو بخرق بنودها، يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب منذ انتخابه قبل عامين الانسحاب من الاتفاقات الدولية[3].

من المنتظر أن تؤدي هذه الخطوة لتصاعد إضافي للتنافس الأميركي– الصيني، حيث شهدت العلاقات الأميركية –الصينية خلال الفترة الماضية العديد من الأزمات، فمنذ وصول الرئيس ترامب للحكم، تصاعد حدة التنافس التجاري بين البلدين، الذي وصل مرحلة الحرب التجارية.

التنافس العسكري مع الصين سيكون في مقدمة أولويات البنتاجون خلال السنوات القادمة، في ظل ما يثار بشأن سعي واشنطن لدفع بكين للانضمام إلى المعاهدة النووية مع روسيا، الأمر الذي يتطلب الدخول في مفاوضات ثلاثية روسية – أميركية – صينية للتوصل إلى صيغة جديدة، أو معاهدة جديدة في هذا الشأن، وهو ما سترفضه بكين، لأنه يقيد من قدرتها على تطوير الأسلحة النووية القصيرة والمتوسطة المدى. فقد أعلنت الصين أنها "لن تقبل أبداً بأي شكل من أشكال الابتزاز"، كما شددت على أنه من

(1) **عواقب خروج أمريكا من معاهدة الأسلحة النووية مع روسيا ما هي؟**، المرجع السابق.

(2) **لهذه الأسباب تريد الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى**، (وكالة سوبتيك الروسية، 20 أكتوبر 2018).

(3) **ترامب ينسحب من «المعاهدة النووية» مع روسيا: جولة جديدة من سباق التسلح؟**، (جريدة الأخبار اللبنانية، 22 أكتوبر 2018).

الخطأ أن تستشهد الولايات المتحدة بالمنافسة مع الصين كسبب للانسحاب من المعاهدة، محذرة من خطورة ذلك على الاستقرار العالمي[1].

محللون روس اعتبروا أن هناك تأثيرًا مرتقبًا لهذه الخطوة على الأمن الدولي والعلاقات الروسية الأميركية، التي تمرّ أصلاً بأكبر أزمة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي 1991 وانتهاء "الحرب الباردة" 1947 . 1991. في هذا الإطار، أشار الخبير بمركز بحوث قضايا الأمن التابع لأكاديمية العلوم الروسية، "قسطنطين بلوخين"، إلى أن "الانسحاب الأميركي من المعاهدة يرجع إلى مجموعة من العوامل، وفي مقدمتها التوجه نحو ردع روسيا والصين"، مقللاً في الوقت من نفسه من "أهمية القرار بالنسبة إلى موسكو". وأضاف "بلوخين" أنه "يعكس رفع الميزانية العسكرية الأميركية إلى 717 مليار دولار وتبني العقيدة النووية الجديدة، سعي الولايات المتحدة لردع روسيا والصين. إلا أن الاتفاقية في حد ذاتها التي كانت من أدوات الحرب الباردة باتت قديمة، في ظل تصميم أنواع أسلحة أخرى أكثر تطورًا مقارنة بعام 1987، وأصبحت هناك صواريخ عالية الدقة يمكن نشرها بحراً مثل توماهوك"[2].

القرار يثير القلق من التسلح والعودة لسياسات التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. وتتمثل أهم مظاهر هذه الضغوط في انتهاء معاهدة الحد من الأسلحة متوسطة المدى، التي لا يبدو أنها ستكون آخر الأضرار التي تلحق بالنظام الدولي، فقرار ترامب أثار العديد من المخاوف والانتقادات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بتسارع السباق المحمّوم في تطوير وإنتاج أسلحة نووية لدى المعسكرين الشرقي والغربي. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، شدد على أهمية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي وقعت خلال الحرب الباردة في اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، وفي ذات السياق أعربت ألمانيا عن أسفها لقرار ترامب بالانسحاب، مشيرة إلى ضرورة التشاور بين شركاء حلف شمال الأطلسي بشأن عواقب القرار الأميركي.

ادانت الصين الزج باسمها في أسباب انسحاب واشنطن من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى أمرًا خاطئًا تمامًا. وحسب مراقبين فإن ترامب بانسحابه غير المسؤول من المعاهدة قد وضع إرث معاهدة ريجان في مهب الريح. ووفقًا لمحللين قد يدفع الانسحاب من المعاهدة الصين إلى تطوير أسلحة نووية متوسطة المدى دون قيود، لاسيما أنها لم توقع على الاتفاق، مما سيؤدي إلى تبعات ضخمة على السياسة الدفاعية الأميركية في آسيا، لاسيما الصين التي يخوض ترامب ضدها حربًا تجارية. ويرى العديد من الخبراء أن خيار الاستمرار في المفاوضات في إقناع روسيا بالعودة للالتزام بالمعاهدة كان أقرب للمنطق

---

(1) محمود، صدفة، محمد: **تداعيات التلويح الأميركي بالانسحاب من المعاهدة النووية متوسطة المدى**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2018).

(2) القليوبي، رامي: **الانسحاب الأميركي من معاهدة الأسلحة: تمهيد لسباق نووي وتأجيج للتوتر مع موسكو**، (جريدة العربي الجديد، لندن، 27 أكتوبر 2018).

وأكثر نفعًا، لاسيما أن القرار الأميركي من شأنه أن يشحن الروس ويعقد الموقف ويهدد أمن المنطقة بأسرها[1].

هذا القرار في سوف يؤدي لإشعال سباق تسلح نووي جديد، حيث يمكن أن يمثل الانسحاب الأميركي من معاهدة الأسلحة النووية تحديًا خطيرًا للجهود الدولية المبذولة للحد من انتشار السلاح النووي، ويزيد القلق من اشتعال سباق تسلح نووي في آسيا والمحيط الهادي. وفي حال انهيار معاهدة الأسلحة النووية، وعدم تجديدها "معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة –ستارت 2"، سيشكل ذلك خطرًا كبيرًا على السلم والأمن الدوليين.

الانسحاب الأميركي من معاهدة الصواريخ مع روسيا، ومن قبلها الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، يزيد من فجوة الثقة لدى كوريا الشمالية تجاه واشنطن، كما يُضفي مزيدًا من الشكوك حول مصداقية الولايات المتحدة، وقدرتها على الالتزام بتعهداتها الدولية، وهو ما اتضح في تهديد بيونج يانج في الفترة الأخيرة باستئناف برنامجها النووي، إذا لم ترفع الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية عن البلاد[2].

خروج الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من الأسلحة النووية التكتيكية، يهدف للضغط على الصين للانضمام لاتفاقية ثلاثية الأطراف، تحد من تطلعات الصين بناء قدرات نووية استراتيجية، والحصول من روسيا على مكاسب في ملفات أخرى، مثل الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، ومن أجل ارسال رسائل لدول أوروبا بضرورة رفع ميزانية الدفاع لديها استعداد لدخول العالم في سباق تسلح جديد.

الواضح أن النظام العالمي في عهد ترامب لم يعد كما كان سابقًا، فهذه الخطوة سوف تطلق سباق تسلح تقليدي ونووي جديد، وستقود العالم والنظام الدولي للعودة إلى مرحلة من مراحل الحرب الباردة من جديد التي بدأت إرهاصاتها بالظهور من قبل تولي ترامب مقاليد الحكم في البيت الأبيض.

ثانيًا: الصين والتجارة الدولية زمن ترامب

في إطار سعي إدارة الرئيس دونالد ترامب مواجهة التفوق الاقتصادي النوعي للصين على الولايات المتحدة الأميركية، حيث أن الميزان التجاري يميل لصالح الصين، الأمر الذي تخشاه واشنطن أن يتحول التفوق الاقتصادي الصيني لتفوق سياسي وعسكري يحدّ من قدرة واشنطن على الهيمنة على النظام الدولي.

تشغل الازدواجية في السلوك الأميركي تجاه الصين بال الكثيرين حين يقرأون في مفردات الاستراتيجية الأميركية، التي تظهر رغبة أميركية شديدة تجاه التعاون مع الصين ولكنها في نفس الوقت مغلفة بعنجهية

(1) **هل يدق الانسحاب الأميركي من المعاهدة النووية طبول الحرب من جديد؟** (جريدة المواطن، 22 أكتوبر 2018).
(2) محمود، صدفة، محمد: **تداعيات التلويح الأميركي بالانسحاب من المعاهدة النووية متوسطة المدى**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2018).

عنيفة، وبين التشدد تجاه قضايا مهمة تفتعلها الولايات ضد الصين، نجدها كانت تسعى لدفع الصين إلى منظمة التجارة الدولية رغم شروطها المجحفة[1].

ففي سبيل منع أي قوة دولية أو إقليمية مزاحمة أميركا على زعامة العالم سياسيًا واقتصاديًا وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 23 مارس/ آذار 2018م، مذكرة رئاسية تفرض حزمة جديدة من التعريفات الجمركية على الواردات من الصين قد تصل قيمتها الى نحو 60 مليار دولار، وتحدّ الاستثمارات فيها ردًا على ما تراه واشنطن سنوات من انتهاك الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا من الشركات الأميركية.

وتحدّ التعريفة الجديدة من قدرة البضائع والشركات الصينية على المنافسة في الأسواق الأميركية، حيث يعتبر ترامب أن الإجراءات تهدف لمعاقبة الصين على "أعوام من السرقة الناعمة للاقتصاد الأميركي".

وقال البيت الأبيض إن الإجراءات الجديدة كانت ضرورية "لمواجهة المنافسة غير العادلة التي يفرضها الاقتصاد الصيني الخاضع للدولة على الاقتصاد الأميركي". وتشير المذكرة الرئاسية الى أن فرض الإجراءات الجديدة لن يتم إلا بعد فترة تشاور مع الصين، الأمر الذي سيعطي للصين مجالًا للتفاوض مع الجانب الأميركي ويخفف من خطر رد انتقامي مباشر من جانب بكين. وأشار البيت الأبيض كذلك إلى أن أعوامًا من المحادثات مع الصين لم تسفر عن أي تقدم[2].

عشية توقيع ترامب المذكرة أكد إنه طلب من الرئيس الصيني تخفيض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين بمقدار مئة مليار دولار فورًا، مشيرًا إلى أن العجز التجاري الإجمالي للولايات المتحدة يبلغ 800 مليار دولار. وقالت وزارة المالية الصينية إن الصين ستفرض رسومًا إضافية نسبتها 25% على 106 منتجات أميركية، من بينها فول الصويا والسيارات والكيماويات وبعض أنواع الطائرات والذرة، بالإضافة إلى منتجات زراعية أخرى. وبحسب بيان منفصل من وزارة التجارة الأميركية، فإن حجم المنتجات المستهدفة بالرسوم الجمركية بلغ خمسين مليار دولار في 2017[3].

الإدارة الأميركية أعلنت أنها أعدّت قائمة بسلع صينية تستورد منها الولايات المتحدة ما قيمته 200 مليار دولار سنويًا، وذلك بهدف فرض رسوم جمركية عليها بنسبة 10 في المائة اعتبارًا من سبتمبر 2018. وقال الممثل التجاري الأميركي، "روبرت لايتهايزر" إن واشنطن ستفرض رسومًا عشرة في المية على الواردات الصينية الإضافية. وستكون هذه الخطوة الأحدث في نزاع تجاري متصاعد بين أكبر اقتصادين في العالم.

الرئيس دونالد ترامب توعد بكين بإجراء انتقامي، بعدما ردت بالمثل على قائمة أميركية أولى شملت صادرات صينية إلى الولايات المتحدة بقيمة 34 مليار دولار فرضت عليها واشنطن رسوما جمركية بنسبة

---

(1) عبد الخالق، لهيب، **الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين إنهيارين**، (دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2003)، ص 253.

(2) **ترامب: 60 مليار من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين**، (موقع BBC بالعربي، بتاريخ 23 مارس2018).

(3) **الحرب التجارية" بين الصين وأميركا محطات وأرقام**، (الجزيرة نت، 6 أبريل2018).

25 في المائة. وقال ممثل التجارة الأميركية "روبرت لايتهايزر" إن قيمة السلع الواردة في القائمة الأولى تبلغ 50 مليون دولار سنويًا وليس 34 مليونا كما أُعلن سابقًا[1].

وأضاف "لايتهايزر" في بيان أن قرار إعداد قائمة ثانية اتخذ ردًا على الإجراء الانتقامي الذي لجأت اليه الصين بفرضها رسوما جمركية على صادرات أميركية، مشيرًا إلى أن القائمة الثانية تشمل سلعًا صينية تستورد منها الولايات المتحدة سنويًا ما قيمته 200 مليار دولار، أي أربعة أضعاف قيمة السلع الواردة في القائمة الأولى. ونقلت فرانس برس عن "لايتزر" في بيان إنه "نتيجة للإجراءات الانتقامية التي لجأت اليها الصين وعدم قدرتها على تغيير ممارساتها، فقد أمر الرئيس مكتب ممثل التجارة الأميركية بالبدء في آلية ترمي إلى فرض رسوم جمركية بنسبة 10 في المائة على واردات إضافية بقيمة 200 مليار دولار"[2].

الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة يميل لصالح بكين، التي تجاوز فائضها التجاري 375 مليار دولار في تبادلاتها مع واشنطن عام 2017، علما بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 600 مليار دولار عام 2016، وصلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام 2017 إلى 116.2 مليار دولار، بينما وصلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة إلى نحو 492 مليار دولار في العام نفسه. كما وصلت الاستثمارات المباشرة بين الصين والولايات المتحدة عام 2017 إلى ستين مليار دولار، يشار إلى أن حصة الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة بلغت نحو 46 مليار دولار، في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأميركية في الصين 14 مليار دولار. ويعود العجز التجاري بين البلدين إلى ارتفاع الواردات الصينية بوتيرة أسرع من الصادرات الأميركية إلى الصين. وتستورد الولايات المتحدة الألمنيوم والصلب والإلكترونيات والملابس والآلات من الصين، بينما تعتبر الصين أكبر مستورد لفول الصويا من الولايات المتحدة. وفي عام 2015 استوردت الصين من الولايات المتحدة منتجات زراعية بقيمة 20.3 مليار دولار، وفقا لوزارة الزراعة الأميركية[3].

(1) **واشنطن تصب الزيت على نار "أكبر حرب تجارية في التاريخ"** (موقع قناة سكاي نيوز عربية، 11 يوليو 2018).
(2) **واشنطن تصب الزيت على نار "أكبر حرب تجارية في التاريخ"** المرجع السابق.
(3) **الحرب التجارية" بين الصين وأميركا محطات وأرقام**، مرجع سابق.

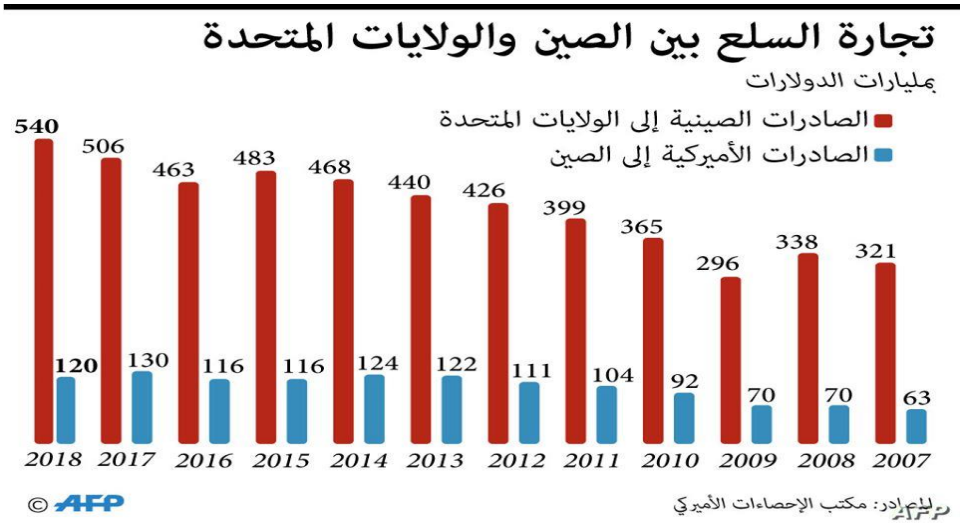

يظهر من الرسم البياني الخلل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين، الذي تحاول إدارة ترامب الحد منه، عبر الضغط على بكين لزيادة الواردات من الصين.

وتعد التعريفات، التي فرضها الرئيس دونالد ترامب على بعض الواردات نحو بلاده، وتتبعها إجراءات مماثلة على الأجهزة المنزلية والتجهيزات البيئية، من صميم الشعار الذي رفعه في الحملة الانتخابية، وهو "أمريكا أولا". وتبين الإحصائيات، منذ الحرب العالمية الثانية، أن نمو الاقتصاد العالمي مرتبط بحرية التجارة. ولكن يبدو أن أكبر اقتصاد في العالم لا يتبنى هذا الأسلوب، وتؤكد العديد من الدراسات أن الحمّاية الاقتصادية تؤدي في النهاية إلى تقليص فرص العمل وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك. يقول آدم سميث، أب اقتصاد السوق، إنه "من واجب معيل الأسرة أن يحرص على ألا يحاول صناعة شيء في البيت إذا كانت تكلفة صناعته أكبر من تكلفة شرائه". ويرى آدم سميث أن "تجارة" العائلات فيما بينها من أجل ضمان رفاهيتها تنطبق أيضا على الدول. ويؤكد أنصار هذه المفهوم على أن المطلوب هو المزيد من التجارة والمزيد من حرية التجارة[1].

(1) **أربعة أسباب جعلت ترامب يتمسك بالتعريفات على التجارة**، (موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2018/6/4).

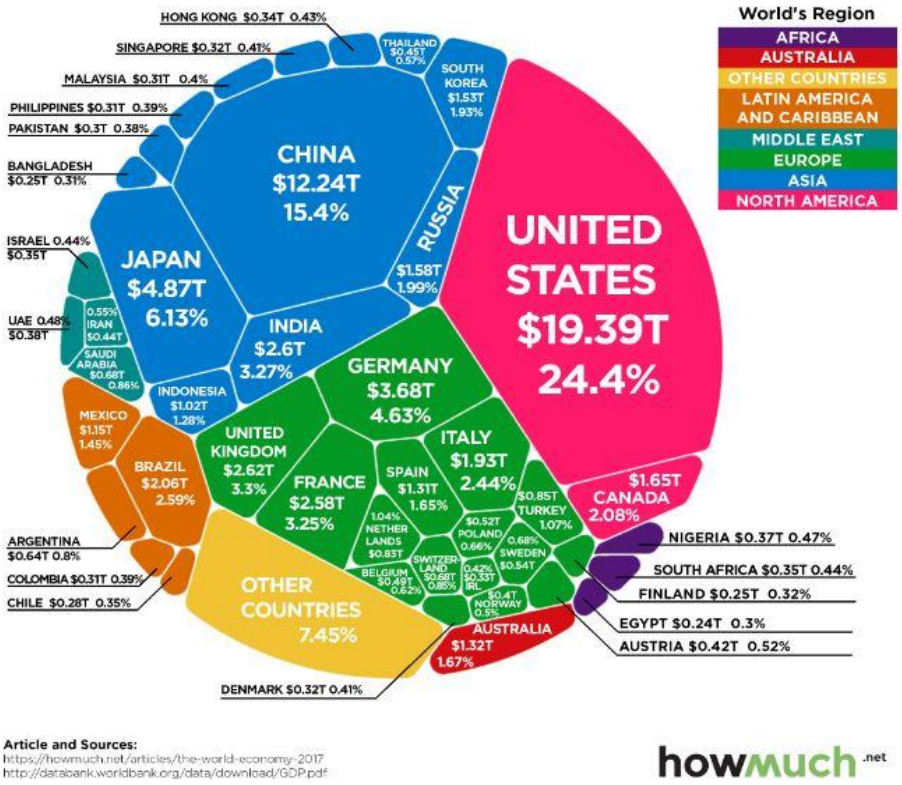

خريطة توزيع الاقتصاد العالمي.

الرئيس ترامب يرى أن حرية التجارة العالمية لم تكن أبدأ بهذه الطريقة، ويعتقد أنها كانت غير متوازية وفي صالح الاقتصاديات النامية على حساب الاقتصاديات الكبيرة، ما أدى لخسارة بلاده العديد من فرص التنافس أمام الاقتصاديات الأخرى، لذلك هو يسعى لعقد اتفاقيات دولية جديدة تأخذ في الحساب مصالح بلاده التي تضررت حسب الاتفاقيات القائمة.

خبراء الاقتصاد يعترضون على مبدأ "إذا ربحت أنت فلابد أنني سأخسر"، وتقول منظمة التجارة العالمية إن إجراءات الحماية الاقتصادية "تؤدي في النهاية إلى منتجين بلا فعالية يصنعون سلعا تجاوزها الزمن وغير جذابة، ينتهي الأمر إلى غلق المصانع وتسريح العمال على الرغم من الحماية والدعم". وتضيف أنه "إذا أخذت دول أخرى في العالم بهذه السياسات فإن النشاط في الأسواق العالمية سينكمش".

تأثير هذا الانكماش سلبيًا على الولايات المتحدة. ولكن الرئيس ترامب لا يهتم بالمخاطر الاقتصادية على المدى الطويل بقدر اهتمامه بحقائق المدى القصير، واعترفت منظمة التجارة العالمية، متأخرة ربما بان الأرباح من حرية التجارة "غالبا ما هي غير متساوية"، ويمكن أنها أدت إلى "ارتفاع الفوارق في المرتبات".

وقد مست هذه الظاهرة أكثر الأجور الضعيفة. ويركز الرئيس ترامب على الجانب السلبي في حرية التجارة على الرغم من أنه ضئيل أمام فوائدها العامة[1].

تداعيات الحرب الاقتصادية على التجارة الدولية

الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين قد يؤدي لاندلاع الحرب بين البلدين، وقد تبلغ من شِدَّة الدمار لكلا البلدين ولشرق آسيا وللعالم ما يُبديها غير مقبولة للعقل، إلا أنها ليست كذلك: فالصين والولايات المتحدة مختصمان على العديد من النِّزاعات الإقليمية التي قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية بينهما. ولدى كلا البلدين حشود كبيرة من القوات العسكرية التي تعمل متقاربة.

الأزمة الاقتصادية بين البلدين قد تتحول لأزمة عسكرية إذا وقعت حادثة أو احتدمت أزمة، فإن كليهما لديه حافز لضَرْب قوات العدو قبل أن تضربه، وإذا اندلعت الأعمال العدائية، فإن كليهما لديه وفرة من القوات، والتقنية، والقوة الصناعية، والأفراد؛ للقتال عبر مساحات شاسعة من الأرض، والبحر، والجو، والفضاء، وكذلك الفضاء الإلكتروني. ومن ثمَّ، إن الحرب الصينية الأميركية –قد تتجاوز كثيرًا النجاح والفشل عسكريًا: فالاقتصاد العالمي قد يهتز، والنظام الدولي بالمثل قد ينهار[2].

صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، طرحت هذا السؤال، في الوقت الذي أظهرت فيه الدولتين القليل من الاستعداد للتراجع على مدار الفترة الماضية. فبعد أن أعلن الرئيس ترامب في تغريده أوائل مارس 2018م، أن "الحروب التجارية جيدة، وسهل الانتصار فيها"، ردت الصين بعد أيام على ذلك في بيان قالت فيه إن "الصين ستقاتل حتى النهاية للدفاع عن مصالحها المشروعة بكافة الإجراءات الضرورية"[3]. بينما قال وزير التجارة الصيني، "تشونغ شان" إن الحرب التجارية مع الولايات المتحدة ستجلب كارثة للاقتصاد العالمي، في الوقت الذي زادت فيه انتقادات بكين لفرض واشنطن رسوم جمركية على المعادن في ظل مخاوف من أنها قد تلحق أضرارا بالاقتصاد العالمي. وقالت وكالة رويترز إنه بعد ضغط مارسه حلفاء الولايات المتحدة، فتحت واشنطن الباب أمام المزيد من الإعفاءات من رسوم جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب وعشرة % على الألومنيوم والتي أقرها الرئيس الأميركي الأسبوع الماضي. وحث الاتحاد الأوروبي واليابان، أمس الولايات المتحدة على منحهما إعفاءات من الرسوم الجمركية على المعادن، مع دعوة طوكيو إلى "سلوك متعقل"[4].

بالنظر إلى النزاعات والخلافات التجارية السابقة، مع الوضع في الاعتبار المواجهة الحالية، تظهر عدد من المؤشرات تقول إنه من المحتمل ألا يكون هناك حل قريب المنال في الأزمة القائمة. أحد الحلول هو

---

(1) تقرير صحفي بعنوان: **أربعة أسباب جعلت ترامب يتمسك بالتعريفات على التجارة**، (موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2018/6/4).

(2) David C Gompert, Astrid Stuth Cevallos**, War against China**, Published by Foundation, Santa Monica, California, (RAND Corporation, 2016), p 4.

(3) سلمان، أحمد: **إلى أين تتجه الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟** (جريدة التحرير المصرية، 4 أبريل 2018).

(4) الصين: **الحرب التجارية مع أمريكا ستجلب كارثة للاقتصاد العالمي**، (موقع مصراوي، 11 مارس 2018).

اللجوء لمنظمة التجارة العالمية، التي تعمل، نظريًا، على حل أو منع مثل هذه المواجهات التصعيدية، فمسؤوليها على علم بالمخاطر التي يثيرها مثل هذا الصراع، حيث أصدرت بيانًا قوي نسبيًا، بالمقارنة بردود أفعال المنظمات الأخرى التي حاولت أن تظهر نفسها، حيث قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، "روبرتو أزيفيدو"، بعد إعلان ترامب عن خطته المثيرة للجدل إن "الحرب التجارية ليست في مصلحة أحد"، مضيفًا أن منظمة التجارة العالمية "ستراقب الوضع عن كثب". لكن معظم النزاعات التجارية العادية قد تم حلها في الماضي، من خلال إجراءات تسوية المنازعات التي تتبعها منظمة التجارة العالمية، والتي تعتمد على إحالة الدول الأعضاء قضاياها إلى المنظمة من أجل التوصل لحل[1].

عزز إعلان ترامب للرسوم الجمركية المخاوف بشأن زيادة الحماية التجارية الأميركية، وهي المخاوف التي كانت سببا في اضطراب في أسواق المال العالمية خلال العام السابق في الوقت الذي يخشى فيه المستثمرون من أن خلافًا تجاريًا مدمرًا سيقوض التحسن المتزامن للنمو العالمي. وصدرت أكثر التهديدات صراحة حتى الآن عن قطاع صناعة المعادن الصينية، إذ حث الحكومة على الرد عبر استهداف الفحم الأميركي، وهو قطاع مركزي لقاعدة ترامب السياسية وتعهده الانتخابي باستعادة الصناعات الأميركية، ناهيك عن الولايات المتحدة أكبر مستورد للصلب في العالم، واشترت 35 مليون طن من الخام في 2017. ومن بين تلك الواردات شكلت كوريا الجنوبية واليابان والصين والهند 6.6 مليون طن[2].

ففي الوقت الذي لجأت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية لاتهام الولايات المتحدة، بفرض قيود تجارية بشكل غير عادلٍ على مدى الأشهر الأخيرة، لكن ترامب يبدو غير مستعد للانخراط في عملية تسوية النزاع في المنظمة.

صحيفة "الواشنطن بوست" أشارت إلى أن ترامب يقوض عمدًا شرعية تلك العملية، من خلال التأكيد أن خطة تعريفاته تستند إلى مخاوف متعلقة بالأمن القومي"، حيث تنص قواعد منظمة التجارة العالمية على أنه يمكن لإحدى الدول الأعضاء أن تطالب باستثنائها من التزاماتها التجارية في حالة تعرض أمنها القومي للخطر. هذا المنطق كان غير مستخدم منذ فترة طويلة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لأنهم كانوا مدركين للآثار المترتبة على إثارة النزاعات التجارية تحت إطار "الأمن القومي"، كما أنه يجعل منظمة التجارة العالمية لا معنى لها، من جانبه، دافع ترامب عن هذه الإجراءات، مشيرًا إلى أنها مهمة "للأمن القومي"، لأن الولايات المتحدة بحاجة إلى إنتاج المزيد من الفولاذ والألومنيوم[3].

---

(1) سلمان، أحمد: **إلى أين تتجه الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟** مرجع سابق.
(2) لصين: **الحرب التجارية مع أمريكا ستجلب كارثة للاقتصاد العالمي**، مرجع سابق.
(3) سلمان، أحمد: **إلى أين تتجه الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟** (جريدة التحرير المصرية، 4 أبريل 2018).

وكانت اتفاقيات الجات (GATT)[1] التي وقُعت في وقعت عام 1947، سمحت ببعض الاستثناءات المشروطة بالأمن القومي، وفي ظل تلك الاستثناءات سوغت الولايات المتحدة فرض المقاطعة ضد كوبا بأن هذه المقاطعة " إنما هي إجراءات اتخذت من الحرص على مصالح الولايات المتحدة الأمنية" كما تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لأي عضو أن يقوم بأي عمل براه ضروريا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية" ولكن هذا السماح مقصور على أشياء ثلاثة، هي : المواد النووية، وتجارة السلاح، والإجراءات التي تتخذ في حالة الحرب أو الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية[2].

السياسة الاقتصادية التي تسير عليها إدارة ترامب تعزز تنافسية القطاع الخاص وتخفيض النفقات الحكومية، وعليه فكان ملجأ كل من الصين والهند لدى منظمة التجارة العالمية الموكول إليها تحقيق أهداف الجات والمبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة الدولية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي.

لجأت كل من الصين إلى تلك الأداة التي أوصت بها منظمة التجارة العالمية، ألا وهى المفاوضات، من أجل التوصل إلى اتفاق مع الجانب الأميركي، لكن يبدو أن تمسك الرئيس الأميركي ترامب بقراراته بدد أي فرصة ممكنة للتوصل إلى اتفاق للنزاع التجاري، وبالتالي فشل فرص التسوية عن طريق المفاوضات، وفي المقابل هددت الصين والهند باتخاذ العديد من القرارات التي تضر بالمصالح الاقتصادية، ولكن الأمر لم يتعدى مرحلة التهديد، وهو ما دفع الجانب الأميركي إلى المضي قدماً في طريقه نحو تنفيذ حزمة القرارات التي يراها من جانبه تحقق مصالحه؛ وبالفعل تم فرض رسوم استيراد قدرت بنسبة 25% على جميع البضائع الواردة من الصين، و 20% على السلع القادمة من الهند، وبات الأمر ينذر باندلاع حرب تجارية تلوح في الأفق؛ لن يحمد عقباها إن نشبت[3].

صحيفة "واشنطن بوست"، لفتت إلى أنه مع عدم القدرة على الوصول إلى حل تفاوضي في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الضرر الاقتصادي والسياسي للنزاع بين الصين والولايات المتحدة سوف يزداد على الأرجح. بالنسبة إلى كل من القيادة الصينية وترامب، أصبح الإعلان عن فرض التعريفات المتبادلة، تمرينًا على استعراض العضلات بين القوتين السياسيتين. وأضافت أنه ما لم يتفاوض الطرفان على حل، لا يبدو أن هناك طريقة لتراجع أي منهما وحفظ ماء الوجه، وعلى المدى الطويل، قد تكون الاختيارات

---

(1) الجات GATT، هي اختصار عن اللغة الإنجليزية: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

(2) تشومسكي، نعون، وآخرون، **العولمة والإرهاب وحرب أمريكا على العالم السياسة الخارجية الأميركية وإسرائيل**، ترجمة حمزة المزيني، (مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2003)، ص 38.

(3) عاشور، رامي، وحسين، ثابت: **الرسوم الجمركية على واردات الصين والهند بداية الازمة الاقتصادية الأميركية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا، 2018).

المتاحة هو الاعتراف بالهزيمة وهو خيار غير محتمل. ويبقى الخيار الثاني وهو عقد اتفاق بين الدولتين لحفظ ماء الوجه، وهو الحل الأكثر احتمالا، خاصة إذا ما ارتفعت الكلفة الاقتصادية للخلاف[1].

التوترات بين البلدين أمر لا مفر منه! نتائج هذه التوترات ستخرج عن نطاق ما يسمى التحليل الجيوسياسي الأساسي، الذي يرتبط بالمبادئ الأساسية"، المدعمة بالمعوقات والمتطلبات الهيكلية، التي تحدد مسار السياسة الدولية. المبادئ الأساسية، تؤكد على سبيل المثال، أن الأوضاع في أوروبا في العام 1900، كانت تفيد بحتمية وقوع حرب.

لكنها لا تفسر سبب اندلاع الحرب في العام 1914، وليس في العام 1905 أو 1920. وهي أيضًا لا تفسر سلوك ألمانيا في الحربين العالميتين. أو رد فعل بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة على تحركات ألمانيا. وعلاوة على ذلك، وفقا للمبادئ الأساسية، طالما أن ثروة وقوة الصين ستستمر في النمو، فعلاقتها مع الولايات المتحدة ستتميز بروح المنافسة والصراع. لكنها لا تتنبأ بما إذا كانت الصين ستبدأ الحرب ضد الولايات المتحدة، أو أن بلدا سيتفق مع الآخر على المدى الطويل، أو أن الجانبين سيتوصلان إلى قاسم المشترك[2].

هنري كيسنجر في حواره مع صحيفة "الأتلانتيك الأميركية" يرى أنه على الرغم من كون ترامب لم يطرح وجهة نظر عالمية خلال حملته الانتخابية، لكنه يتحدث، دائما وبصفة عامة، على أنه بإمكانه حل المشاكل الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة عن طريق إبرامه لصفقة شاملة، من شأنها أن تعالج العديد من المشاكل الأخرى. ولكن من غير المحتمل أن يتمكن، في النهاية، من معالجة مسألة النظام العالمي.

ويؤكد "كيسنجر" إن للإرهاب تداعيات على آفاق النظام العالمي على المدى القصير على خلاف العلاقات مع الصين التي ستساهم في تشكيل أبعاد النظام العالمي على المدى البعيد. وأكد "في المستقبل ستكون الولايات المتحدة والصين من أكثر الدول نفوذًا وتأثيرًا في العالم، ولعل هذا ما نستشفه من سيطرتهما على الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن". لكن يجب الإشارة إلى أن كلا القوتين ستشهد جملة من التحولات الداخلية غير المسبوقة. وإذا أردنا أن نخطو إلى الأمام في سبيل تحقيق هذه الغاية، توجب علينا محاولة تطوير فهم مشترك لكيفية التعاون بيننا لتحقيق التوازن المرجو في العالم[3].

استراتيجية الولايات المتحدة تركز على الصين بسبب أن تفوقها العسكري وثقلها الاقتصادي ونفوذها السياسي، يعني أن قراراتها، أكثر من أي متغيرات خارجية أخرى، من شأنها أن تحدد مسار تصرفات الصين على المدى الطويل. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ليست مهتمة في بلدان مثل روسيا واليابان

---

(1) سلمان، أحمد: **إلى أين تتجه الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟** (جريدة التحرير المصرية، بتاريخ 2018/4/4م).

(2) **ستراتفور، زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، (موقع KATEHON، 2016).

(3) هنري كيسنجر: **يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**، حوار مع صحيفة الأتلانتيك الأميركية، نقلا عن نون بوست، 15 نوفمبر 2016).

والهند، ولكن بما أن الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية الأساسية التي تشكل سلوك الصين، فتحت لقادة البلد إمكانيات المناورة، فإن العامل الأهم في تحديد اختيارهم للاستراتيجية، سيكون الولايات المتحدة الأميركية.

الولايات المتحدة كونها الدولة الأقوى في النظام العالمي والأكثر حماية في التاريخ، لديها حرية في اختيار استراتيجيتها، أكثر من حرية البلدان الأخرى. ولفهم مستقبل الأمن في شرق آسيا، من الضروري تحديد الخيارات الاستراتيجية المتاحة للولايات المتحدة، وتقييم أثرها المحتمل على نمو الصين[1].

الحروب الاقتصادية والسياسية التي يخوضها ترامب في مواجهة الخصوم والحلفاء يمكن أن تؤدي إلى أزمات اقتصادية حادة، منها انكماش الاقتصاد العالمي نتيجة سياسة فرض الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين والهند وأوروبا، ففي حالة استمرار هذه الوضع يمكن أن تتحول الأزمات الاقتصادية إلى أزمات سياسية، خاصة في ظل التهور الذي يتعاطى به ترامب مع الحلفاء والخصوم.

المواجهة السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى تشغل الجدل الداخلي في الصين، بين تيار متشدد يدعوا لمواجهة الموقف الأميركي بكل قوة، وتيار يدعوا للبحث عن قواسم مشتركة مع واشنطن.

وفقاً للمشاورات الداخلية القائمة في الصين، يرى التيار المتشدد أن أمريكا تشهد فترة تراجع واضحة مما سيزيد فرص تفوق الصين عليها، يرون أن الفرصة متاحة، "لما لا إذا كنا نتمتع بالمقومات اللازمة لندخل في غمار حرب باردة". أما بالنسبة لوجهة النظر الثانية التي يمثلها الرئيس "شي جين بينغ" فإن المواجهة تعد مجازفة خطرة جدا لأن قيادة الصين لحرب باردة ضد الولايات المتحدة في هذا التوقيت بالذات؛ ستحول دون تحقيقها للأهداف الاقتصادية المرجوة. كما أن الدخول في حرب طاحنة مع تواجد أسلحة الدمار الشامل قد ينجر عنه كارثة بشرية تفوق في خسائرها ما تسببت فيه ويلات الحرب العالمية الأولى، ومن المحتمل ألا يكون هناك فائز أصلا. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السياسة المعاصرة تتطلب عمل الخصوم معا في إطار الشراكة والتعاون لتحقيق مصالح كلا الطرفين[2].

ركّزت الصين كل أهدافها على مسار إحداث نقلة نوعية هائلة عبر التنمية الداخلية والتحديث الاقتصادي بالشكل الذي يفتح للصين آفاقاً جديدةً للانعتاق من شرنقة المحاور العالمية والتوجه نحو تمتين البنية التحتية للدولة، ومن ثم يكون من اليسير عليها لاحقًا أن تنفتح على العالم الخارجي. إن لدى الصينيين قناعة راسخة بأن المتغيرات الهيكلية التي خلّفتها الحرب الباردة تتعارض مع فكرة انفراد قوة عظمى واحدة بالتحكم في قواعد اللعبة الدولية، فالعالم أصبح في زمن العولمة والاعتمادية، وفي ضوء تغير دوال القوة

(1) **ستراتفور، زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، (موقع KATEHON، 2016).

(2) هنري كيسنجر: **يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**، (حوار مع صحيفة الأتلانتيك الأميركية، نقلا عن نون بوست، 15 نوفمبر 2016)

بدخول مفردات جديدة إلى الحسابات الاستراتيجية العالمية، كل ذلك في ظل حقيقة بروز قوى عالمية تمتلك من المقومات الاقتصادية والتقنية ما يجعلها منافسًا محتملًا للولايات المتحدة، مع الإشارة إلى أن القوة الاقتصادية لتلك الدول من شأنها أن تثير رغبتها في تحسين قدراتها العسكرية في المستقبل وعلى نحو لا يسترعي الانتباه، لا سيما وهي تعتقد بضرورة أن تتجه الشؤون الاستراتيجية نحو التعددية[1].

صعود الصين كقوة اقتصادية على المسرح الدولي لا يقلق الولايات المتحدة الأميركية، لأن الصعود الصيني وبعض القوى الآسيوية الأخرى التي يتزايد نصيبها في الاقتصاد العالمي، لا يأتي على حساب الاقتصاد الأميركي كما يرى بعض علماء السياسة الأمريكان، إنما يأتي على حساب أوروبا واليابان اللتين تراجع نصيبهما في الاقتصاد العالمي.

المتفائلون بصعود الصين يتنبؤون بأنها ستحل محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي، وهو ما يعني أن الأخيرة ستواجه تحديات لوضعها الاقتصادي في المستقبل، ولكن حجم الاقتصاد المحض ليس مؤشرًا جيدًا على ميزان القوة النسبي في النظام الدولي. فالصين نفسها كانت أكبر اقتصاد عالمي في بداية القرن التاسع عشر، لكنها وقعت فريسة للأمم الأوروبية الأصغر منها. وحتى لو قفزت الصين لقمة الاقتصاد العالمي مرة أخرى، فسيواجه قادتها حتمًا مشكلات في النمو، ومن ثم سيكون من الصعب عليها أن تلحق بأمريكا وأوروبا من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[2].

تقييم النمط الاقتصادي لدى الصين من الناحية الاستراتيجية يعد تقييمًا للثورة المتكاملة فيها، والتي تتقاطع مع المسار السياسي بصورة متلازمة، ويمثل مسار هذه الثورة بأبعادها المترامية أصعب قضية مطروحة للنقاش في الأوساط السياسية والاستراتيجية الأميركية.

ولعل ما يجعل مسألة الصين ذات حساسية كبيرة بالنسبة للأميركيين، هو التفاعل الراهن في خِضَمّ الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، وذلك أن وجود الصين يشكل محورًا أساسيًا ضمن الحسابات الاستراتيجية الأميركية بشأن احتواء نظام كوريا الشمالية، والذي بدوره لا يُبالي حتى اللحظة بالمطالب الدولية لوقف مساعيه النووية والجلوس على طاولة المفاوضات. وعلى مدار العقود الماضية، كانت واشنطن تراهن على دور الصين في ترويض نظام بيونغ يانغ، في حين أبدت الصين محاولات حثيثة في التخفيف من حدة التصعيد بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة؛ إلا أنها لا تزال لم تمتلك القدر الكافي من الحركة في إطار منع الحرب الوقائية إذا ما أرادت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية في شبه الجزيرة الكورية[3].

الحرب الاقتصادية التي اشعلها ترامب مع الصين تبين إلى أي مدى هناك قلق أميركي من التفوق الاقتصادي الصيني الذي بلغ أكثر من 600 مليار دولار عام 2016، فرغم أن الحرب تأخذ بعد اقتصادي

(1) فيسفيس، نوح: **الصين والحرب من أجل الوجود، نظرة في محركات الهيمنة**، (مدونات الجزيرة، سبتمبر 2018).
(2) العربي، محمد، مسعد: **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012).
(3) فيسفيس، نوح: **الصين والحرب من أجل الوجود، نظرة في محركات الهيمنة**، (مدونات الجزيرة، سبتمبر 2018).

وتجاري إلا أنها لا تخفى الأبعاد السياسية والاستراتيجية الأخرى، فكل الدلائل والمؤشرات تقول إن الولايات المتحدة الأميركية سوف تدخل في صراع سياسي واقتصادي مع الصين خلال العقدين القادمين، فصعود الصين الاقتصادي ومنافستها الولايات المتحدة الأميركية على الهيمنة، سوف تقود لاندلاع حرب باردة جديدة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، صحيح أن الصين لا تريد الدخول في هذه المرحلة في صراع سياسي واقتصادي مع أمريكا وفق السياسة الناعمة التي تنتهجها، إلا أن صعود التيار القومي الأميركي وإعادة انتخاب ترامب لولاية ثانية يمكن أن تؤدي لاندلاع حرب بادرة جديدة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، فهل ستحدث هذه المواجهة؟

التجارة الدولية مع الحلفاء زمن ترامب

في إطار سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب في الحفاظ على مصالح بلاده السياسية والاقتصادية؛ قرر الرئيس ترامب الخروج من عدد من الاتفاقيات التجارية الدولية التي يرى أنها تحدّ من قدرة الاقتصاد الأميركي على النمو والتقدم، وتعطي منافسي الولايات المتحدة الأميركية العديد من المزايا التي تجعلهم قادرين على منافسة بلاده على الصعيد العالمي، فمنذ الحملة الانتخابية وعد ترامب بالخروج من عدد من الاتفاقيات أو إجبار الأطراف الموقعة عليها إعادة التفاوض من أجل تحقيق مصالح بلاده التي يرى أنها تأثرت بشكل كبير بفضل التوقيع على هذه الاتفاقيات.

الأوضاع العالمية الراهنة في ظل سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تحتاج بالفعل إلى مزيد من التحليل والحوار في محاولة لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة مخاطرها وآثارها الضارة على شعوب العالم، فتركيز ترامب الشديد على شعار "**أمريكا أولًا**" مع الحرص على استمرار الطابع الممركز المهيمن للولايات المتحدة على النظام الرأسمالي المعولم عموماً، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الفقيرة والمتخلفة أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات والشروط السياسية والفكرية والمادية الجديدة، للسياسات الليبرالية من خلال ركائزها الثلاث[1]:

- صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.
- منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع.
- الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على الجوانب الأساسية من العلاقات الرأسمالية العالمية، والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن 35 ترليون دولار.

تماشيًا مع السياسات الانعزالية التي انتهجتها إدارة ترامب على المستوي السياسي والاقتصادي والعسكري، خرجت إدارة ترامب بقرار من طرف واحد، أو هدد بالخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

أولًا: الخروج من اتفاقيات التجارية TPP /NAFTA

في سبيل الحفاظ على مصالح بلاده التجارية والاقتصادية قرر الرئيس ترامب الخروج من عدد الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلاده وعدد كبير من دول العالم، تحت مبررات

(1) الصوراني، غازي: **أثر سياسة الرئيس الأميركي ترامب على النظام العالمي**، (مركز حيد عبد الشافي الثقافي، غزة فلسطين، 18 يوليو 2018).

وحجج يرى فيها ترامب كرجل أعمال أن هذه الاتفاقيات جاءت على حساب الاقتصاد الأميركي الذي لأبد أن يستعيد عافيته بالتخلي عن أي عوائق سياسية وقانونية بغض النظر عن كون هذا التخلي سوف يؤثر على استقرار النظام الدولي من عدمه.

فقد وقع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب في 23 يناير/ كانون الثاني 2017، أمرًا تنفيذيًا تنسحب الولايات المتحدة بموجبه رسميًا من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ "TPP"، التي تجمع 12 دولة. وتعتبر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ "TPP" أكبر اتفاق تجاري عالمي في الـ 20 عاما الماضية، وتضم كل من أستراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والبيرو، وسنغافورة، والولايات المتحدة، وفيتنام. وتقتضي الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة واسعة بين 12 دولة، وبادرت إليها إدارة الرئيس الأميركي السابق، "باراك أوباما"، وجرى توقيع الاتفاقية في فبراير/ شباط 2016، ووصف ترامب قرار الانسحاب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ بأنه "شيء عظيم للعامل الأميركي". وبذلك يكون ترامب قد نفذ أحد تعهدات حملته الانتخابية [1].

انسحاب ترامب من الاتفاق فور وصوله لسدة الحكم بداية عام 2017، قد تسبب في انفراط عقد دول الاتفاقية التي عانت من أجل لم الشمل مرة آخري، وظلت في محاولات نجحت خلال مارس 2018 في إعادة تجميع نفسها وتوقيع اتفاقية إنعاش التجارة بينها تحت اسم جديد هو: "الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ"، حيث وقع وزراء الخارجية أو التجارة في أستراليا وبروناي وكندا وتشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام الاتفاق الذي أعادوا من خلاله التجارة فيما بينهم[2].

كما وقع ترامب أيضًا أمرًا بتجميد التوظيف بالهيئات الاتحادية، وآخر يحظر على المنظمات الأميركية غير الحكومية الداعمة للإجهاض تلقي التمويل الاتحادي. كما استهدف ترامب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA"، التي أبرمت بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا في العام 1994، وتهدف الاتفاقية لإزالة العوائق الجمركية بين الدول الثلاث وتعزيز الروابط الاقتصادية بينها، وتبادل الاستثمارات، وإنشاء سوق إقليمي موحد.

وكان ترامب قد تعهد في أثناء حملته الانتخابية بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية "NAFTA"، كي تحصل الولايات المتحدة على شروط أفضل. يرى خبراء في مجال التجارة وأكاديميون ومسؤولون حكوميون أن كندا والمكسيك ستسعيان بدورهما للحصول على امتيازات كبيرة، وإن من الصعب للغاية تغيير الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، الذي تنص عليه الاتفاقية. وتابعوا أن إعادة التفاوض ستستغرق عدة أعوام على الأرجح، كما اجتمع ترامب في البيت الأبيض، مع عدد من قيادات الشركات الأميركية الكبرى

(1) غيرالي، فريد: **الولايات المتحدة تنسحب من اتفاقية الشراكة عبر الهادئ**، (موقع قناة روسيا اليوم، بتاريخ 2017/1/23).
(2) دياب، محمود، سعيد: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستنناف الحرب التجارية** ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، (جريدة الاهرام الاقتصادي بتاريخ 2018/6/2).

بمختلف القطاعات، حيث وعد بخفض الضرائب، والأعباء التنظيمية على ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، وقال: "إن إدارته ستلغي اتفاقيات تجارة حرة لصالح التجارة العادلة"[1].

جهود إبرام هاتين الاتفاقيتين العملاقتين لإدارة أوباما كانت بمثابة جهود سياسية لبسط نفوذها من جديد. ولم تمانع الإدارة الأميركية حينئذ في التعاون المطلق مع المؤسسات عابرة الحدود الوطنية التي تمثل قوى الدفع الحقيقية وراء عملية العولمة وبسط نفوذ القوى التجارية الكبرى.

إلغاء ترامب لهذه الاتفاقات والمطالبة بعقد اتفاقيات ثنائية بعيدًا عن التعاون الإقليمي ومتعدد الأطراف لخدمة العامل الأميركي والفئة المتوسطة في أمريكا يمثل تناقضًا صارخًا لسياسات سابقيه. فهل يعنى ذلك انسحاب الولايات المتحدة من النظام متعدد الأطراف ووقف العمل بقواعده والالتزام بها؟ وما يخشاه الجميع هو العودة مرة أخرى إلى اللا نظام واللا قواعد أسوة بما عاشه العالم في فترة الكساد العالمي واتباع الدول ما عُرف بسياسات "إفقار الجار" والتعرض مرة أخرى لحروب تجارية طالت الجميع وفُقدت السيطرة تماما على النظام التجاري حينذاك[2].

وكان ترامب قد هدد في منتصف عام 2017م خلال خطابه في مدينة فينيكس بولاية أريزونا، إنه سوف يلغي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، واصفا إياها بالكارثة على الاقتصاد الأميركي، وبأنها أسوأ اتفاقية تجارة أبرمت في تاريخ الولايات المتحدة. كما انتقد ترامب الشراكة عبر المحيط الهادئ، مشيرًا إلى كونها تضر بالصناعة الأميركية، وأكد أن الاتفاقية حرمت العمال الأميركيين من وظائفهم، وانتقد معاهدة باريس المناخية، قائلا إن المواطنين الأميركيين لا يعرفون كيف كانت الظروف مريعة في تلك المعاهدة[3].

ترامب ينوي إعادة النظر في خروجه من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ التي كان قد أعلن انسحابه منها. وأعلن أثناء اجتماع مع سياسيين من ولايات زراعية عن قلقه من نشوب حرب تجارية، حسبما قال أعضاء بمجلس الشيوخ الأميركي أنهم قلقون من أن يتجه نحو معركة اقتصادية ضارة مع الصين، وذلك بعد أن فرض رسومًا على استيراد الصلب والألومنيوم، وتهديده بفرض ضرائب أخرى بمليارات الدولارات على سلع صينية، وعبر مزارعون يصدرون محاصيلهم عن القلق من أن العودة الآن إلى الاتفاقية ستجعل الولايات المتحدة في وضع أضعف من السابق مع المنافسين، وأصدر ترامب تعليماته إلى المسؤولين بدراسة إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بشروط واشنطن[4].

---

(1) غيرالي، **فريد: الولايات المتحدة تنسحب من اتفاقية الشراكة عبر الهادئ**، (موقع قناة روسيا اليوم، بتاريخ 2017/1/23).
(2) شاهين، ماجدة: **الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية**، (جريدة الشروق المصرية، 5 نوفمبر 2018).
(3) **ترامب ينوي إلغاء اتفاقية "نافتا"**، (SPUTNIK ARABIC، بتاريخ 2017/7/4).
(4) **ترامب يعيد النظر في "الشراكة عبر المحيط الهادئ" بعد انسحابه منها**، (موقع BBC عربي، بتاريخ 2018/4/13).

عودة إدارة ترامب إلى اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ التي انسحبت منها، لكي تكون سلاحًا ضد العملاق الصيني الساعي لافتراس الأسواق العالمية وافتقاد الولايات المتحدة السيطرة على السوق العالمية، ما يؤكد أن واشنطن تناور مع الصين، وكان وزير التجارة الأميركي قد قام بزيارة إلى بكين، لبدء جولة مفاوضات جديدة حول الحرب التجارية المتوقفة، أكد محللون أن تلك المفاوضات ما هي إلا مجرد مسكنات تمهيدًا لعودة الولايات المتحدة مرة آخري لاتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي، والتي كانت قد انسحبت منها في بداية عهد الرئيس دونالد ترامب، وذلك لمواجهة النفوذ والقوة الاقتصادية للصين[1].

الانسحاب الأميركي من الاتفاقيات التجارية يمكن أن يؤدي لحرب تجارية على غرار تلك التي قامت في الثلاثينيات والمعروفة بفترة الكساد العالمي، عندما بادرت الولايات المتحدة بزيادة التعريفة الجمركية وخفض قيمة عملتها لإخراج نفسها من الكساد الذي كان قد حل بها، وما كان لذلك سوى نقل العدوى إلى سائر الدول التجارية ووقوع الكارثة. وحدث ذلك أيضًا أثناء الأزمة المالية عام 2008/2007، التي ظهرت بادئ ذي بدء كأزمة عقارية في الولايات المتحدة ثم انتقلت العدوى إلى أوروبا وآسيا. ولم ينجُ منها في ذلك الوقت سوى القليلين الذين باتوا على هامش النظام المالي الدولى، بما يعنى أن سياسات الولايات المتحدة المنفردة كقوى عظمى؛ حتما لها تداعياتها وتأثيرها على الصعيد الدولى[2].

كل المؤشرات تؤكد أن سياسة إدارة ترامب الدولية سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي ترتكز على تحقيق مصالح الولايات المتحدة بدون الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى، الأمر الذي سوف يؤثر على حركة التجارة الدولية، ما قد يؤدي إلى كساد اقتصادي وأزمة اقتصادية حادة تؤثر على الاقتصاد العالمي، كما حدث خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون.

ثانيًا: التهديد بالخروج من اتفاقية التجارة الدولية WTO

هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أكثر من مرة بالخروج من اتفاقية التجارة الدولية، لكن ترامب تراجع وأكد أنه لا ينوي الخروج من منظمة التجارة الدولية، وأكد بأنه لا يخطط الخروج من منظمة التجارة العالمية، مشددًا على أن تكون المواقف تجاه الولايات المتحدة بمنظمة التجارة أكثر عدلاً، وقال "سنعيد التفاوض أو الخروج" من منظمة التجارة العالمية ونقل المكتب الصحفي للبيت الأبيض عن ترامب قوله: "لقد عوملنا معاملة سيئة للغاية في منظمة التجارة العالمية، هذا ليس عدلاً، يجب معاملة الولايات المتحدة بصدق أكبر، وأنا لا أتحدث عن الخروج من منظمة التجارة العالمية، وأعتقد أنه يجب حل النزاعات في منظمة التجارة العالمية بطريقة أكثر إنصافا"[3]. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قد أكد في أكثر

(1) تقرير بعنوان: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية** ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، (جريدة الاهرام الاقتصادي بتاريخ 2018/6/2).

(2) شاهين، ماجدة: **الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية**، (جريدة الشروق المصرية، 5 نوفمبر 2018).

(3) **ترامب: لا نريد الخروج من منظمة التجارة العالمية ولكن**، (موقع SPUTNIK ARABIC، بتاريخ 2018/6/30).

من مرة أن بلاده تدعم إصلاح المنظمات الدولية، بما في ذلك ومنظمة التجارة العالمية، "التي تعاملت بشكل غير عادل مع أمريكا".

الفجوة بين سياسات إدارة الرئيس ترامب عن سابقتها، حيث كان الرئيس الأميركي السابق أوباما مدركا لما افتقدته بلاده من قوى تأثيرية في إطار منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي حدا به إلى التوجه إلى ما سمى باتفاقيات التجارة الإقليمية العملاقة، على اعتبار أن التعاون الإقليمي بعيد عن المنظمة أصبح المجال الأقوى الذي سيعطى الغلبة والسيطرة مرة أخرى للولايات المتحدة.

نشأة منظمة التجارة العالمية (WTO World Trade Organization"" في منتصف التسعينيات أتاح الفرصة كاملة لبزوغ الصين والدول النامية الصاعدة للاندماج في النظام والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات كأعضاء جدد في نظام الحوكمة الدولية الذي دشنته المنظمة. هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول.

تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة كما في 1 آب/ أغسطس 2016. تهدف إلى الحيلولة دون استمرار القوى التقليدية في بسط نفوذها على النظام والسيطرة المنفردة بالقرار على نحو ما كان الوضع في نظام ومؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية. رغم أن الولايات المتحدة كانت المحرك الرئيسي وراء إنشاء المؤسسات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والمعروفة بالمثلث الحاكم للنظام الاقتصادي، وأضلاعه الثلاث هي الجات ومؤسستا "بريتون وودز"، والصندوق والبنك الدوليان. وجاءت منظمة التجارة العالمية كأول تغيير خارج نطاق هذا النظام[1].

ورغم تأكيد إدارة ترامب على عدم الخروج من منظمة التجارة الدولية، إلا أنها قدمت مشروع قانون إلى الكونجرس يسمح لواشنطن بتجاهل مبادئ منظمة التجارة العالمية.

حيث أفاد موقع "Axios"، الذي حصل على مسودة مشروع القانون، بأنه في حال تمت موافقة الكونجرس على ذلك، سيكون من حق الرئيس الأميركي فرض ضرائب من جانب واحد على البضائع المستوردة، دون الرجوع إلى الكونغرس، كما سيسمح ذلك للولايات المتحدة بتجاهل مبادئ منظمة التجارة العالمية.

واعتبر عضو في الكونجرس أنه في حال تصديق الكونجرس على مشروع هذا القانون فإن ذلك يعني بمثابة إعلان أمريكا الخروج من منظمة التجارة العالمية، وقال كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض، "لاري كودلو"، إن سياسة الولايات المتحدة، تتحدد وفقًا للمصلحة القومية، وليس حسب قواعد

(1) شاهين، ماجدة: **الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية**، (جريدة الشروق المصرية، 5 نوفمبر 2018).

منظمة التجارة العالمية. وجاء ذلك خلال تعليقه على فرض إدارة الرئيس دونالد ترامب، رسوما جمركية على واردات البلاد من الفولاذ والألومنيوم[1].

يرى ترامب والتيار القومي الجديد الشعبوي من خلفه في أمريكا إن التجارة الحرة كأحد أركان النظام الليبرالي العالمي تدمر الاقتصاد والمجتمع الأميركي، وتتركه ليس فقط عاطلاً عن العمل، بل مستهلكًا لبضائع الآخرين، ومساهمًا في إيجاد فرص عمل لهم.

وفي ظل عجز تجاري أميركي بلغ 502 مليار دولار في العام 2016 و745 مليار دولار في 2015، ذهبت إدارة ترامب باتجاه سياساتٍ حمائيةٍ بدأتها من خلال فرض رسوم وضرائب باهظة على الواردات من الدول التي تعاني من عجوز تجارية كبيرة معها، وهي على التوالي الصين وألمانيا والمكسيك تركيا، كما انسحبت من بعض اتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف 19 اتفاقية، وهدّدت بالانسحاب من بعضها الآخر، إذا لم تتم إعادة التفاوض عليها[2].

هذه السياسات التي تقوّض مبدأ التجارة الحرة سيكون لها تداعيات كبيرة على بنية النظام الليبرالي الدولي، كما أنها ستترك آثارًا عميقة على أكبر الاقتصادات في العالم، فالسياسات الحمائية تحدّ من النمو في الدول التي تعتمد على التصدير، وتتسبب في إغلاق المصانع، وفقدان الوظائف وصعود الشعبوية والنزعات القومية من نمط ما نشهده اليوم في أكثر دول أوروبا. ويترجم ذلك بوصول أحزاب تعكس هذا المزاج الشعبي القلق إلى السلطة، ويدعو أكثرها إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والانغلاق على الذات، ما يؤدي إلى تفكيك هذا الكيان الفوق –قومي، وعودة النزاعات إلى القارة العجوز، مع انهيار مبدأي الأمن الجماعي والأسواق المفتوحة، وقيام كل دولة بالبحث عن أمنها وازدهارها بشكل فردي، وهذا تمامًا ما يريده الرئيس بوتين[3].

التخبط والفوضى على الصعيد الداخلي في الولايات المتحدة الناجمة عن سياسات الرئيس الأميركي المنفردة والتي لا يعمل أحدٌ على تحسب عواقبها. فهل سيعكس هذا التخبط نفسه على الصعيد الدولي بتوجهات الرئيس الأميركي الضيقة والمزعومة بأنها تمثل خدمة للولايات المتحدة أولًا؟ مواقف الولايات المتحدة الانعزالية ورفضها للاتفاقيات العملاقة قد يكون له إيجابيات[4]:

أولًا: العودة إلى منظمة التجارة العالمية والنظام متعدد الأطراف.

---

(1) **مشروع قانون أمريكي يسمح لواشنطن بتجاهل مبادئ منظمة التجارة العالمية**، (موقع جريدة الدستور المصرية بتاريخ 2018/7/2).

(2) قبلان، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 29 يناير 2018).

(3) قبلان، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 29 يناير 2018).

(4) شاهين، ماجدة: **الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية**، (جريدة الشروق المصرية، 5 نوفمبر 2018).

ثانيًا: يعيد الفرصة من جديد لمشاركة الدول النامية في المفاوضات متعددة الأطراف على المستوى الأكثر شمولاً.

بعد ما قامت إدارة أوباما السابقة بتفريغ منظمة التجارة العالمية من دورها وشل عملية التفاوض بها، تأتي إدارة ترامب المعادية للاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يضع تحديات أمام التجارة الدولية، وفي ظل هذه السياسات أصبح النظام الاقتصاد الليبرالي مهدد بالانهيار، فالسياسات التي يتبعها الرئيس ترامب، سواء المتعلقة بالخروج من الاتفاقيات الدولية أو فرض رسوم جمركية على الواردات أو التهديد بالخروج من اتفاقية التجارة الدولية، سوف تؤدي للحد من نمو التجارة الدولية مع انهيار مبدأي الأمن الجماعي والأسواق المفتوحة، ما قد يدخل العالم في أزمة اقتصادية عالمية جديدة.

الفصل الثالث:
الشرق الأوسط زمن ترامب

- **الخروج من الاتفاق النووي مع إيران "أسباب وتداعيات"**
- **القضية الفلسطينية زمن ترامب "تحولات الموقف الأميركي"**
- **الأزمة الخليجية في عهد ترامب "ومستقبل أمن الخليج"**
- **قرار سحب القوات الأميركية من سورية "أسباب وتداعيات"**

الفصل الثالث:
الشرق الأوسط زمن إدارة ترامب
"تحولات الموقف الأميركي تجاه قضايا المنطقة"

منذ أن دخلت البيت الأبيض سعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط على أسس جديدة مختلفة تمامًا عن مقاربات الإدارات الأميركية السابقة، وخاصة مقاربة إدارة الرئيس السابق "باراك أوباما" التي عوّلت على الإسلام السياسي في سياساتها للمنطقة. لقد تبنت إدارة ترامب مقاربة جديدة تقوم على الحد من التمدد الإيراني في المنطقة والعودة إلى حلفائها التقليدين، وسرعة إيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال تبني رؤية جديدة لا ترتكز على قرارات الشرعية الدولية، أو مبدأ الأرض مقابل السلام؛ بل على تبني منظور اليمين الحاكم في إسرائيل التي ترتكز على السلام الاقتصادي والحكم الذاتي للفلسطينيين في إطار دولة إسرائيل الكبرى، لذلك صرح ترامب عند إعلانه القدس عاصمة لإسرائيل إن المقاربة القديمة لم تعد صالحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

مواقف إدارة ترامب جاءت عكس نظرية الارتباط التي صاغها هنري كسينجر. مفهوم الارتباط Linkage، وكان يعني به وجود ثمة علاقة ارتباطية بين القضايا الدولية والقضايا الإقليمية، وأن أي قضايا أو صراعات أو أزمات في منطقة من العالم تؤثر في مناطق أخرى. لذلك إذا طبقنا ذلك على الشرق الأوسط وصراعاتها سوف نتكشف بوضوح الطبيعية التبادلية، والتأثير المتبادل بنيهم بوضوح بصورة يصعب معها تناول قضية بمعزل عن تأثير القضايا الأخرى[1].

(1) شلبي، السيد، أمين: **نظرات في العلاقات الدولية**، (دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008)، ص 70.

خروج أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران:
أسباب وتداعيات

برز الدور الإيراني القوى والفاعل في منطقة الشرق الأوسط، منذ نهاية الحرب العراقية والإيرانية، وتعزز مع احتلال القوات الأميركية العراق عام 2003، فقد خلت الساحة الإقليمية لإيران بعد اسقاط نظام صدام حسين، الذي كان يشكل عامل توازن في ميزان القوى الإقليمي. إذ تعتبر إيران قوة إقليمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط لما تمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية تحاول توظيفها في بسط نفوذه الإقليمي معتمدة على الجانب المذهبي والامكانيات المادية التي تمتلكها، وتحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة هامة على الصعيد العالمي نظراً لما تمتلكه من قدسية دينية وموارد اقتصادية مما جعلها تلفت نظر جميع الدول إليها وبالأخص الدول الكبرى عامة والولايات المتحدة الأميركية.

كانت إيران جزءًا من المنظومة الامنية الأميركية في المنطقة حتى سقوط الشاه، ولكن رغم القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وايران، إلا أنها ساعدت أمريكا على احتلال العراق وافغانستان، ورغم ذلك هي الآن متهمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لدولها وزعزعة امنها واستقرارها الداخلي، خاصة العراق ودول الخليج العربي وسوريا ولبنان، ناهيك عن سعي ايران لامتلاك التكنولوجيا النووية من خلال برنامجها النووي الذي تعتبره الولايات المتحدة الأميركية والغرب بانه برنامجا ذو دوافع عسكرية تسعى ايران من خلاله الى امتلاك السلاح النووي، مما يمكنها من فرض نفوذها كقوة نووية اقليمية على منطقة الشرق الاوسط وتحقيق طموحات[1].

أولًا: قرار الخروج من الاتفاق النووي

في الواقع إنّ الشرق الأوسط هو المسألة الوحيدة في السياسة الخارجيّة التي تتقارب فيها وجهات نظر ترامب وفريق الأمن القومي التابع له. وجاءت هذه الرؤية بناءً على توافق ساحق في المجتمع الاستراتيجي، الذي يسيطر عليه المحاربون العسكريّون القدامى من مختلف الحروب الإقليميّة، على أنّ الكثير من المشاكل التي تشهدها المنطقة يمكن أن تُعزى إلى إيران وعلى ضرورة مواجهة طهران واحتوائها. ويعتقد البعض أيضًا أنّ إسرائيل تحتاج إلى تأمين حمايتها مهما كان الثمن[2].

(1) موسى، أحمد، كاظم: **السياسة الخارجية الأميركية حيال إيران بعد عام 2003 وافاق المستقبل**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، العراق 2012)، ص 14.

(2) Shruti Godbole **: Changing nature of international order and the role of US**, (The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018)

بناءً على هذه الرؤية برزت اتجاهات أميركية خليجية بضرورة تحجيم الدور الإيراني في المنطقة بعد ما تجاوزت الخطوط الحمراء وبدأت في تهديد دول الخليج والمصالح الأميركية في المنطقة، خاصة أن الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى لم يحدّ من تطلعات إيران الإقليمية كما أرادت إدارة أوباما. فمنذ الحملة الانتخابية يتخذ الرئيس ترامب مواقف سلبية من الاتفاق، حيث اعتبره كارثة على مصالح بلاده، ويعطي المجال لإيران لامتلاك القنبلة النووية وتهديد جيرانها.

لقد نفذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب تهديده بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران وأعلن انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض عقوبات على طهران، بالرغم من المحاولات الأوروبية لإقناعه بالعدول عن هذا القرار.

وصف ترامب في كلمة له في البيت الأبيض الاتفاق بـ"الكارثي"، وأضاف "إذا سمحت باستمرار هذ الاتفاق سيصبح هناك سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط"، مؤكداً أن "الاتفاق لم يحد من أنشطة إيران لزعزعة الاستقرار ودعم الإرهاب في المنطقة"، وكان ترامب قد مدّد تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران بداية العام بموجب الاتفاق النووي، والذي يلزمه باتخاذ قرار حول تمديد تخفيف العقوبات كل أربعة أشهر. لكن الرئيس الأميركي كان قد اشترط "موافقة" من الأوروبيين من أجل "تصحيح الثغرات الكبيرة" في الاتفاق قبل 12 أيار/مايو2018م، المهلة الأميركية المقبلة لاتخاذ القرار حول تمديد تعليق العقوبات على إيران[1].

بناء على الاتفاق النووي مع إيران، رفعت الولايات المتحدة عقوبات كانت قد فرضتها ضد طهران، وذلك قبل تولي "ترامب" السلطة، وخلال حملته الانتخابية، هاجم ترامب هذا الاتفاق ووصفه بالأسوأ في تاريخ أمريكا وأكد أنه سينسحب منه حال فوزه، وهو ما حدث بالفعل.

ففي كلمة متلفزة ألقاها في البيت الابيض: يوم 2018/5/8م أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، واصفا إياه بانه "كارثي"، وأعاد العمل بالعقوبات على إيران، متهما إيران بانها "تكذب" في شأن ملفها النووي، وأضاف بعد لحظات، سأوقّع أمرًا رئاسيا للبدء بإعادة العمل بالعقوبات الأميركية المرتبطة بالبرنامج النووي للنظام الإيراني، وأكد أنه سنفرض أكبر قدر من العقوبات الاقتصادية، ونبّه الرئيس الاميركي إلى أن كل بلد يساعد إيران في سعيها إلى الأسلحة النووية يمكن ان تفرض عليه الولايات المتحدة ايضا عقوبات شديدة"[2].

وحدد وزير الخارجية الأميركي في مقالة له التهديد الذي تمثلها إيران للولايات المتحدة وحلفائها، نشرت دورية الشئون الخارجية Foreign Affairs"" وأشار إلى أن التزام الرئيس ترامب بأمن الأميركيين، ورفضه

(1) حسين، محي الدين: **ترامب ينفذ تهديده وينسحب من الاتفاق النووي** ماذا بعد؟ (موقع DW الألماني، بتاريخ 2018/5/8).
(2) المصدر، ميسون: **الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: مواقف دولية وإقليمية**، (مركز رؤية للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين 2018)، ص 26.

للاستخدام غير الضروري للقوة العسكرية، واستعداده للتحدث مع الخصوم، كل ذلك وفر إطارًا جديدًا لمواجهة الأنظمة الخارجة عن القانون مثل إيران. وتحدث "بومبيو" في مقالته عن تاريخ نشر النظام الإيراني منذ الثورة الإسلامية في عام 1979 للدمار وعدم الاستقرار في المنطقة، والذي لم ينته مع خطة العمل الشاملة المشتركة. وعن عيوب الاتفاق النووي، سرد بومبيو المبررات نفسها التي استند إليها ترامب في الانسحاب منه في الثامن من مايو 2018م، ومنها أنه لم يكبح الطموح الإيراني لامتلاك سلاح نووي، ولم يحد من نشاط النظام المزعزع للاستقرار في أفغانستان، والعراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، وغزة، حيث لا تزال طهران تزود الحوثيين بالصواريخ التي تطلق على المملكة العربية السعودية، وتجند شبابًا أفغانا، وعراقيين، وباكستانيين للقتال في سوريا. ويشير المسئول الأميركي إلى أن ترامب انسحب من الصفقة النووية لأنها لا تحمي مصالح الأمن القومي الأميركي، أو حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، ولأنها لم تدفع إيران للتصرف كدولة عادية[1].

ثانيًا: دوافع القرار الأميركي وأسبابه

فور انتهاء ترامب من إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، أعلن مستشاره للأمن القومي "جون بولتون" إعادة العمل بالعقوبات الاميركية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ستسري فورًا على العقود الجديدة، موضحًا أن أمام الشركات الاجنبية بضعة أشهر للخروج من إيران، وأوضحت وزارة الخزانة الاميركية أن العقوبات المتصلة بالعقود القديمة الموقّعة في إيران ستسري بعد فترة انتقالية من 90 الى 180 يومًا، وتابع ترامب في خطابه أن إيران تستحق حكومة أفضل، مؤكدًا إن مستقبل إيران ملك لشعبها، وأن الإيرانيين يستحقون أمة تحقق أحلامهم وتحترم تاريخهم". ويوحي هذا الكلام بوجود نية أميركية باستهداف النظام الإيراني نفسه[2].

وكان وزير الخارجية الأميركي، "مايك بومبيو"، وهو المدير السابق للمخابرات الأميركية **(CIA)** أكد أن إبرام الولايات المتحدة اتفاقًا نوويًا جديدًا مع إيران وتطبيع العلاقات معها يتوقف على تلبية السلطات الإيرانية للمطالب التي تضعها واشنطن، وطرح "بومبيو"، خلال كلمة علنية أولى له بعد توليه منصب وزير الخارجية ألقاها في واشنطن وكرسها لقضية إيران، طرح قائمة من 12 مطلبًا وضعتها الولايات المتحدة أمام الحكومة الإيرانية كشرط لتطبيع العلاقات. وأوضح بومبيو أن هذه المطالب هي[3]:

- وقف تخصيب اليورانيوم وعدم القيام بتكرير بلوتونيوم، بما في ذلك إغلاق مفاعلها العامل على الماء الثقيل.

---

(1) عبد المعطي، عمرو: **مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي يكتب عن استراتيجية إدارة ترامب لمواجهة إيران**، (مجلة السياسات الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 25 أكتوبر 2018).

(2) **"ترامب ينسحب من الاتفاق النووي الإيراني"** (موقع جريدة الحياة بتاريخ 9-5-2018).

(3) سلمان، رفعت: **وزير الخارجية الأميركي: 12 طلبا أمام إيران مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن**، (موقع قناة روسيا اليوم، نقلا عن المصدر: تاس + وكالات، 21 مايو 2018).

- تقديم تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البعد العسكري لبرنامجها النووي والتخلي بشكل كامل عن القيام بمثل هذه الأنشطة.
- منح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى كل المواقع في البلاد.
- وقف نشر الصواريخ الباليستية والتطوير اللاحق للصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية.
- إخلاء سبيل كل المحتجزين من الولايات المتحدة والدول الحليفة والشريكة لها، الذين تم توقيفهم بناء على اتهامات مفبركة أو فقدوا في أراضي إيران.
- التعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها.
- سحب جميع القوات، التي تخضع للقيادة الإيرانية، من سوريا.
- وقف تقديم الدعم التنظيمات الإرهابية"، الناشطة في الشرق الأوسط، بما في ذلك "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس"، وحركة "الجهاد الإسلامي"، ووقف الدعم العسكري للحوثيين في اليمن، ولحركة "طالبان" و"الإرهابيين" الآخرين في أفغانستان، وعدم إيواء مسلحي "القاعدة".
- وقف "دعم الإرهاب" بواسطة قوات "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني.
- التخلي عن لغة التهديد في التعامل مع دول مجاورة لها، كثير منها حلفاء للولايات المتحدة، بما في ذلك الكف عن التهديدات بالقضاء على إسرائيل والهجمات الصاروخية على السعودية والإمارات. التخلي عن تهديد عمليات النقل البحرية الدولية، وقف الهجمات السيبرانية.

كما تعهّد وزير الخارجية الأميركي يوم الأحد 2018/8/5م بأن الولايات المتحدة سوف "تطبّق العقوبات" التي أعادت فرضها على إيران بعد انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية. وأكد أنه لن يكون بإمكان حكومة إيران شراء الأوراق النقدية الأميركية، كما أن عقوبات واسعة سيتم فرضها على الصناعات الإيرانية، بما في ذلك صادراتها من السجاد، وأكد "بومبيو" إن تصعيد الضغط على طهران يرمي الى "إبعاد النشاطات الإيرانية الخبيثة"، مضيفا إن الإيرانيين "غير سعداء بفشل قيادتهم في تنفيذ الوعود الاقتصادية التي قطعتها لهم، وستفرض كذلك تم فرض عقوبات على قطاع الشحن وبناء السفن في إيران، في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر وتجدد العقوبات المفروضة على التحويلات المالية لقطاع النفط والبتروكيماويات مع الشركات الحكومية الإيرانية، والعقوبات المفروضة على البنوك الأجنبية للعمل مع البنك المركزي الإيراني، والعقوبات المفروضة على تأمين الخدمات المالية والتأمين، وكذلك العقوبات ضد قطاع الطاقة الإيراني[1].

رغم تأكيد إيران أنها تنفذ الاتفاق الدولي وتفكك برنامجها النووي إلا أن الرئيس الأميركي ترامب وإدارته يقولون إن إيران لم تلتزم بروح الاتفاق، وهو ما يعتبرونه عدم التزام به. كان وزير الخارجية

(1) بومبيو: **البيت الأبيض يعلن اليوم الاثنين إعادة فرض عقوبات على إيران**، (وكالة أمد للإعلام، 6 أغسطس 2018).

الأميركي السابق "ريكس تيلرسون" وآخرون قد قالوا إن إيران لم تساهم إيجابيًا في السلام والأمن بالمنطقة والعالم، وهو أمر متضمّن في مقدمة الاتفاق، وأشاروا إلى أنها لا تزال تدعم مجموعات مسلحة مثل (حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية حماس ومليشيات في سوريا واليمن)، كما أنها استمرت في تجاربها على الصواريخ العابرة للقارات، وهو أمر يؤرّق الأمم المتحدة، رغم أن هذه التجارب لا تمثل انتهاكا للاتفاق[1]. ويعود قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي لعدة أسباب أهمها، ما يلي[2]:

- فشل جهود الوسطاء الأوروبيين في التوصل إلى صيغة تفاهم ترضى الطرفين الإيراني والأميركي، ورفض إيران تلبية مطالب الرئيس الأميركي حول مخاوفه من بنود الغروب وبرنامج التجارب الصاروخية الباليستية وخرق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231.
- التوصل إلى اتفاق ضمني مع الشركات الأوروبية باستثنائها من العقوبات المحتملة والسماح لها في إطار سقف محدد لمواصلة الاستثمار في السوق الإيرانية، والتزام ترامب بأمن حلفائه وشركائه الخليجيين الذين يرون أن إيران استثمرت الاتفاق للتوسع والتمدد الاستراتيجي في الإقليم وتمول وتدعم الجماعات المسلحة والانفصالية.
- التنسيق الأميركي الروسي الضمني حول الانسحاب الذي يصب في صالح موسكو على المدى القريب ويخدم استراتيجية واشنطن حول لجم النفوذ الإيراني في المنطقة، إضافة للضغط الإسرائيلي المتواصل على الإدارة الأميركية وتقديم أدلة على عدم حسن النوايا الإيرانية بخصوص البرنامج النووي.

الرد الأوروبي على القرار الأميركي لم يتأخر كثيرًا، الدول الأوروبية التي وقعت ثلاث دول منها على هذا الاتفاق، وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أكدت على تمسكها بالاتفاق، خاصة وأنه يحقق مصالح اقتصادية للدول الأوروبية. وقال بيان صادر عن دول الاتحاد الأوروبي أنها ستظل ملتزمة بالاتفاق طالما ألتزمت به إيران. أما في إيران نفسها، فقد قام أعضاء في البرلمان الإيراني بحرق العلم الأميركي ونسخة من الاتفاق النووي، فيما قال على لارجاني، رئيس البرلمان الايراني، أن إيران ستواصل تطوير برنامجها الصاروخي رغم اعتراض واشنطن. كما هدد الرئيس الايراني حسن روحاني بإعادة تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع [3].

التصعيد الفعلي بين أميركا وإيران لم يبدأ فقط عندما أعلن ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران، وفرض عقوبات عليها بسبب ما اعتبره مساعي إيرانية لامتلاك أسلحة نووية فهو منذ الحملة

(1) **أسئلة وأجوبة عن تداعيات الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي**، (الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2017).
(2) **أبو النور، محمد، محسن، 10 أسباب ترجح انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران اليوم**، (جريدة اليوم السابع المصرية، 2018/5/8).
(3) **هل يؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني على الدول العربية؟** (موقع BBCبالعربي، نشر بتاريخ 2018/5/8).

الانتخابية، لكنه زاد من حدة الخلافات بين الجانبين، فقد رفضت إيران قرار ترامب وأعلنت تمسكها بالاتفاق النووي، الذي لم تنسحب منه الدول الأخرى الموقعة عليه وهي الصين وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، لكنها لوحت بحقها في استئناف تخصيب اليورانيوم، إذا لم تفلح الدول الموقعة على الاتفاق في الحفاظ على بنوده، بعد انسحاب واشنطن. من جانبه هدد قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري في الخامس من يوليو 2018م بأن قواته مستعدة لإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة العالمية، وذلك بعد إعلان أمريكا فرض عقوبات اقتصادية على إيران تؤدي إلى حرمانها من تصدير النفط إلى العالم[1].

ثالثًا: الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران

الخروج الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران يندرج في سياق الاستراتيجية الأميركية للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، التي اعتبرت أن إسرائيل "ليست مصدرا للنزاع في الشرق الأوسط"، إنما هو "التطرف الإرهابي الإسلامي الآتي من إيران". واعتبرت الاستراتيجية أنه "على مدار عقود كان الحديث عن أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو المحور الأساسي الذي منع تحقيق السلام في المنطقة، إلا أن اليوم يتضح أن التطرف الإرهابي الإسلامي الآتي من إيران قادنا لندرك أن إسرائيل ليست مصدرا للنزاع في الشرق الأوسط، وأن دولا أظهرت إمكانيات التعاون المشترك مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية"[2].

سياسة الإدارات الأميركية التابعة للحزب الجمهوري أصبحت تأخذ سمة التطرف اليميني الذي التقى بالتطرف اليميني الإسرائيلي، فأنتج إطلاق يد إسرائيل في المنطقة، وإجبار العرب بالاعتراف بواقع إسرائيل الجديد، فعلى الدوام تبنت كل الإدارات الأميركية سياسيات واحدة تجاه إسرائيل، وعناصرها ثابته، ويمكن تلخيصها في يلي[3]:

- إسرائيل جزء من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.
- حماية أمن واستقرار إسرائيل باعتباره قاعدة متقدمة للغرب في المنطقة.
- منح التأييد المطلق لإسرائيل، وهو ليس تأييد نخبوي بل تأييد شعبوي.

الدور الإسرائيلي في دفع ترامب للخروج من الاتفاق النووي كان عامل حاسم في تبني إدارة ترامب هذا السلوك، فمن اللحظة الأولى لتولي ترامب دفع نتنياهو بكل ثقله في التأثير على قرار ترامب وسياسه أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بهدف الاستفادة من التحولات في المواقف العربية من إسرائيل لتحقيق هدفين الأول مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، والثاني تصفية القضية الفلسطينية.

(1) **خطة أميركية لغزو إيران من 3 خطوات، وكالة نيوز نقلا عن ناشونال إنترست**، (وكالة سبوتنيك، 2018/7/9).
(2) مجادلة، محمود: **استراتيجية ترامب للأمن القومي: "إسرائيل ليست مصدرا للنزاع"**، (موقع 48، 2017/12/18).
(3) عبد الخالق، لهيب: **الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين مرحلتين**، (الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2003م)، ص 113.

الجديد في الأمر أن الأمريكان والإسرائيليين يؤمنون أن إيران هي العدو الرئيسي في المنطقة وأن الاتفاق النووي أظهر ضعفًا، ولم يؤد إلا إلى تعزيز التوسع الإيراني. قبل تنصيب ترامب في البيت الأبيض اتخذ نتنياهو الخطوة الجريئة في إرسال يوسي كوهين رئيس الموساد، إلى واشنطن بهدوء. وقد أطلع كوهن "ماكل فلين" مستشار ترامب الأسبق للأمن القومي على التهديد الإيراني، في محاولة لضمان أن الحكومتين ستتماشيان بشكل وثيق في نهجهما[1].

كما نقلت وكالة "أسوشيتد برس" عن مسؤولين في إدارة ترامب، أن "الشركاء سيعملون على محاربة الأيديولوجيا المتطرفة، وسيدعون الزعماء في منطقة الشرق الأوسط للعمل المشترك لمحاربة التطرف الإسلامي والعنف"، وأن الاستراتيجية التي سيعلن عنها ترامب ستتضمن "تشجيع الازدهار والاستقرار السياسي"' وزعم مقال رئيسي نشرته مجلة "نيويوركر" عن وجود عملية من خلالها "يخطط الرئيس ترامب فيها لمحاربة إيران – وترك الفلسطينيين وسنوات أوباما من ورائهم" [2].

منذ الحملة الانتخابية يتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب موقف سلبي من سياسة إيران في المنطقة، ويعتبر أن هذه السياسة تهدد مصالح أمريكا وحلفاها في المنطقة، ففي المؤتمر الصحفي الذي أعقب القمة الإسلامية الأميركية في الرياض قال وزير الخارجية الأميركي" ريكس تيلرسون" إن الولايات المتحدة تنسق الجهود لمواجهة طموحات إيران التوسعية في اليمن وسوريا.

وشدد على أن الصفقات الدفاعية الأميركية والاتفاقيات ستمكن السعودية من التصدي للنفوذ الإيراني والإرهاب، مشيرًا إلى أن واشنطن ستعمل على تعزيز التعاون الدفاعي مع السعودية تنفيذا للرؤية الاستراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة[3].

وزير الخارجية الأميركي السابق "تيلرسون"، كان قد أكد "إن السياسة الأميركية الجديدة تجاه إيران تشتمل على تغيير النِّظام وقال إن الولايات المتَّحدة تُقِرّ بالدور الذي تلعبه إيران في زعزعة الاستقرار في المنطقة ودعمها وتصديرها الميليشيات في سوريا والعراق واليمن، بخاصَّة حزب الله، وإن الولايات المتَّحدة ستتّخذ إجراءات للردّ على إيران وفرض إجراءات إضافية ضدّ الأفراد الداعمين وغيرهم، موضحًا أن الولايات المتَّحدة ستعرض باستمرار الأسس الموضوعية من وجهة نظر دبلوماسية دولية، لوضع الحرس الثوري الإيرانيّ على قائمة المنظَّمات الإرهابية"، وقال إن سياسة الولايات المتَّحدة اتجاه إيران تؤكد على ضرورة تراجع إيران عن خُطَط الهيمنة والاستغناء عن الآمال والقدرات النووية، والعمل على دعم عناصر داخل إيران من شأنها أن تؤدّي إلى انتقال سلميّ للنظام[4].

---

(1) **مع توتر العلاقات بين ترامب وعباس، خط هاتفي رديء يلخص سوء التواصل بينهما**، (موقع تايمز أوف إسرائيل، 2018).
(2) **مع توتر العلاقات بين ترامب وعباس، خط هاتفي رديء يلخص سوء التواصل بينهما**، المرجع السابق.
(3) **اتفاق سعودي أمريكي على "مواجهة طموحات إيران التوسعية"**، (موقع روسيا اليوم، 2017/5/23).
(4) **تيلرسون يدعو إلى تغيير النِّظام في إيران**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الأمارات العربية 2017).

وحول الموقف من البرنامج النووي الإيراني، صرح ترامب مرارًا وتكراراً خلال حملته الانتخابية بأنه سيقوم بعمل "تعديلات جذرية" على الاتفاق النووي الإيراني الذي تم في 2015 بعد سنوات من المفاوضات المستمرة، حيث إن اعتراضه يأتي من النتائج التي حققتها إدارة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته باراك أوباما في هذا الملف، والتي يرى ترامب أنها "مهينة" للولايات المتحدة و"تضعها في موقف ضعيف" أمام أحد أكبر أعدائها، طبقا لما نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية. وقال مستشار ترامب، وليد فارس، لشبكة "CNN" إن ترامب يعتزم مراجعة الاتفاقية بشكل كامل، ثم إرسالها للكونجرس للتصويت عليها، ثم مطالبة الإيرانيين بعمل بعض التعديلات وإنه سيكون هناك محادثات حول تلك الاتفاقية[1].

ويرى الرئيس ترامب إنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، حيث بدأ تارةً أنه مستعدّ للتراجع عن الاتفاق، وتارةً أخرى يعتبر التراجع عنه استراتيجية سيئة، حيث يؤكد إنه سيوقف البرنامج النووي الإيراني "بأي وسيلة ضرورية". كما ويؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق على ما يفترض، وأعرب ترامب عن دعمه الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي، حيث يؤيد ترامب التحالف الوثيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ويؤيد أيضًا الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران[2]. ويحدد ترامب ثلاث نقاط للتعامل مع الملف الإيراني وهي[3]:

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها. فإيران تمثل خطرًا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة السعودية العربية؛ وتدعم تنظيمات إرهابية كحزب الله في لبنان وحماس في غزة.
- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي، على حد وصفه، فلابد من إلغاء الاتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأميركية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر. وعلى أقل تقدير فلابد من وضع محددات بخصوص الاتفاق تضمن وضع إيران تحت المساءلة بشكل تام ويعزز من عدم محاولة إيران اختبار أسلحتها والذي لم ينص الاتفاق على منعه.
- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

(1) صالح، كريم، **ترامب يواجه معركة لتعديل الاتفاق النووي الإيراني بشروط جديدة**، (موقع العين، 11 نوفمبر 2017).
(2) جاءت هذه الأراء ضمن برنامج من وشطتن عبر قناة الجزيرة، بعنوان: **كيف ستكون السياسة الخارجية الأميركية بعد أوباما؟**، (الجزيرة نت بتاريخ 2016/5/3).
(3) سليمان، يمني: **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة 2016).

قبيل الخروج من الاتفاق النووي أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم 13 أكتوبر 2017م استراتيجية بلاده الجديدة لمواجهة إيران، التي كشف عنها بلغة أكثر حدة وهجومية، التي تتضمن أربعة محاور أساسية، هي[1]:

المحور الأول: العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده.

المحور الثاني: محاربة تمويل "الإرهاب" عبر فرض مزيد من العقوبات.

المحور الثالث: معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال إنها "تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملاحة".

المحور الرابع: حرمان إيران من أي وسيلة تقودها لامتلاك السلاح النووي.

لامست هذه الاستراتيجية أربعةَ ملفات أساسية قديمة حديثة، هي: "الدور الإقليمي" و"دعم الإرهاب" و"البرنامج الصاروخي" و"السلاح النووي". كما تناول ترامب –في سياق هجومي–موضوعين مهمين هما الحرس الثوري الإيراني والاتفاق النووي.

رابعًا: الموقف الإيراني وتداعيات القرار على الاقتصاد الإيراني

الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني أكد إن خروج الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق الدولي من طرف واحد أثبت أنها لا تلتزم بالتعهدات والاتفاقيات الدولية!، ونظرًا لكون إيران تخوض حروبا بالوكالة ضد السعودية في كل من سوريا واليمن، فإن هناك مخاوف من أن الانسحاب من الاتفاق ربما يدفع إيران الى ان تنخرط بصورة أكبر في سياسات عدائية في عدة ملفات بالمنطقة.

على الجانب الآخر شهدت الفترة الأخيرة تبادلا للتهديد والوعيد بين مسؤولين إيرانيين وإسرائيليين، خاصة بعد هجوم اتهمت إسرائيل بشنه على قاعدة عسكرية في سوريا، يخدم فيها عسكريون إيرانيون وأدت وفقا لتقارير، إلى مقتل عدد من هؤلاء العسكريين، في حالة إقدام طهران على ضرب تل أبيب، وفي ظل كل هذا التوتر يخشى كثيرون من أن يزيد الانسحاب من الاتفاق النووي من المخاطر القائمة بالفعل لاندلاع حرب بين البلدين ربما يتسع نطاقها في الشرق الأوسط[2].

إدارة ترامب تهدف من خلال قرار الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات جديدة على طهران ممارسة مزيد من الضغوط الاقتصادية على طهران عبر تصفير صادرات النفط الإيرانية، ما يدفعها للقبول

(1) عنبري، صابر: **استراتيجية ترامب في مواجهة إيران الشكل والمضمون**، (الجزيرة نت، بتاريخ 2017/10/15)

(2) **هل يؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني على الدول العربية؟** (موقع BBCبالعربي، 8 مايو2018).

بالدخول في مفاوضات جديدة لعقد اتفاق دولي جديد، يشمل إضافة ملف الصواريخ البالستية والتمدد الإيراني في المنطقة، وزيادة الفترة الزمنية للاتفاق.

جاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران؛ لتبدأ مرحلة جديدة من العقوبات على إيران وتحجيم دورها في المنطقة. وبحسب المراقبين فإن الاتفاق النووي فشل في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وأدى إلى استغلال إيران للمنافع الاقتصادية من رفع العقوبات لنشر الفوضى في المنطقة؛ ما أدى إلى زيادة التهديد الإيراني للمجتمع الدولي[1].

وبمجرد الإعلان عن القرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاق قفزت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ 2014 م، كما يقول بنك "جيه. بي. سي إنرجي": أنه نتوقع أن نرى هبوطًا حادًا في مشتريات النفط الخام الإيراني من جميع الأطراف على مدى الفترة القادمة، فبمجرد أن تصل أسواق الخام إلى ذروة النقص الموسمي للمعروض، وتتباين التقديرات من 200 ألف برميل يوميًا تشكل في الأساس امتثالًا رمزيًا من بعض حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، إلى خفض ملحوظ لوارداتهم من الخام الإيراني إلى أكثر من مليون برميل يوميًا.

بنك "جيه.بي.سي إنرجي" يرى أنه من المرجح أن تفقد السوق إمدادات إيرانية بحوالي 500–700 ألف برميل يوميًا على مدى الأشهر المقبلة[2]. بنك "جولدمان ساكس" يرى أيضا إن الإعلان بشأن إيران، وارتفاع المخاطر الجيوسياسية في دول أخرى رئيسة منتجة للنفط، مثل: السعودية، وفنزويلا، يهدّدان بفقدان المزيد من الإنتاج في الوقت الذي تستنزف فيه المخزونا". ويرى بنك "جولدمان" أن توقعاته أن يصل سعر البرميل من خام القياس العالمي مزيج برنت إلى 82.5 دولار في فصل الصيف "في منحنى صعوديًا". ويقدّر جولدمان أن فقدان 500 ألف برميل يوميًا من الإمدادات الإيرانية حتى نهاية العام سيدعم الأسعار بنحو 6.2 دولار للبرميل[3].

العقوبات الأميركية الجديدة على طهران تسعى من خلالها إدارة ترامب لتصفير صادرات النفط الإيرانية لإجبار طهران على الرضوخ للمطالب الأميركية؛ وهي أدت لتداعيات سلبية سريعة على الاقتصاد الإيراني، بعد انسحاب عدد من الشركات العالمية من السوق الإيرانية، نتج عنها شل حركة البنك المركزي الإيراني وحظر التعامل مع الشركات التابعة للحرس الثوري، مع احتمالات حتمية بتدهور إضافي لسعر صرف العملة "التومان" مع اقترابه من 8 آلاف وحدة مقابل الدولار.

(1) **الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي بداية جديدة لتحجيم إيران**، (موقع المواطن، 9 مايو2018).
(2) **ما تداعيات انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران على أسواق النفط؟** ، (موقع أرم، نقلا عن رويترز، 9 مايو 2018).
(3) **ما تداعيات انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران على أسواق النفط؟** المرجع السابق.

ففي نهاية خطابه قال الرئيس ترامب إن قرار العقوبات الأميركية الجديدة سيشمل الدول المتعاونة مع إيران، وقال إن "أمريكا ستوقع عقوبات على الدول التي تتعامل مع إيران"، معنى ذلك أنه يريد القول للشركات الأوروبية: "عليكم الاختيار بين السوق الأميركية 400 مليون نسمة أو السوق الإيرانية 80 مليون نسمة. وهذه الفقرة كانت دالة ومؤثرة على الاقتصاد الإيراني لأنها أسفرت عن فشل أوروبي في تجنيب الشركات الأوروبية العقوبات الأميركية، وهو الأمر الذي كانت تسعى إليه أوروبا في الأسابيع الأخيرة بعد أن فشلت في ثنى ترامب عن قرار الانسحاب من الاتفاق. وبالتالي فإن صيغة تأمين مصالح الشركات الأوروبية في طهران وفق تسوية مشروع "الإجراءات المتقابلة" الذي أقره الاتحاد الأوروبي في عام 1996 لتأمين تجارة أوروبا مع هافانا وطهران، لم تنجح[1].

الرئيس حسن روحاني استطاع في رئاسته الأولى أن يحافظ على سعر الصرف عند 000.36 ريال لكل دولار عام 2013. وعندما أعيد انتخابه عام 2017 كان الدولار يساوي 000.40 ريال. إلا أن سعر الصرف الرسمي هبط إلى 836.43 ريالاً لكل دولار، علمًا أن السعر في السوق السوداء داخل مدينة طهران يصل إلى حوالي 000.60 ريال.

هبوط الريال الإيراني وتراجع القوة الشرائية للعملة داخل الأسواق الإيرانية، سوف يؤدي لارتفاع معدلات التضخم. وتشير أرقام التضخم إلى أنه ارتفع بنسبة 13.7%، خلال شهر مايو/أيار من هذا العام نفسه. وقد كان معدل الارتفاع، في شهر يونيو/ حزيران، بنسبة 10.1% في قطاع الإسكان والمرافق العامة، و16.8% في الأطعمة والمشروبات، و17.6% في قطاع النقل. وبسبب هذه الارتفاعات التي ستزداد في شهر يوليو/ تموز، فقد وصلت احتجاجات كثيرة على ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع الدخول عن مواجهة النمو السريع في الأسعار، وتعالت أصوات داخل الجمهورية الإسلامية بالاهتمام بالوضع الداخلي، بدلاً من الإنفاق المتزايد على الحروب والمماحكات الدولية والإقليمية خارج إيران[2].

الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة الموقف الأميركي الجديد تجاه إيران ترتكز على أساس عدم الدخول في مواجهة مفتوحة مع إدارة ترامب في الوقت الحالي، وامتصاص أثار العقوبات الاقتصادية ومحاولة التغلب عليها، والخروج من الاتفاق النووي بهدوء، وتوجيه ضربات نوعية لحلفاء الولايات المتحدة ونقلات النفط في مياه الخليج للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها وإحداث أزمة في أسعار النفط العالمية تجبر إدارة ترامب على تغيير سياساتها تجاه إيران، وانتظار خروج ترامب من البيت الأبيض وعودة الديمقراطيين لترميم الاتفاق النووي.

(1) أبو النور، محمد، حسن: **تداعيات ما بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي** (جريدة اليوم السابع المصرية، 8 مايو2018).
(2) العناني، جواد: **الاقتصاد الإيراني واحتمالات التهدئة في المنطقة**، (جريدة العربي الجديد 2018).

خامسًا: مستقبل الأزمة بعد اغتيال سليماني

قرار الرئيس ترامب بالخروج من الاتفاق النووي أدى إلى زيادة حدة التوتر في منطقة الخليج، بعد أن قامت إيران باستخدام ورقة مضيق هرمز واستهداف الوجود العسكري في الخليج للضغط على الولايات المتحدة ودول أوروبا لتخفيف العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

إغلاق مضيق هرمز ومنع حركة التجارة في الخليج العربي والبحر الأحمر من خلال استهداف ناقلات النفط في المياه الدولية، كما حدث مع بعض السفن التجارية مثلت أوراق القوة في يد الجمهورية الإسلامية للتعامل مع الضغوط الأميركية، فقد أعلن قائد القوات البحرية في الجيش الإيراني، الأميرال "حسين خانزادي"، أن بقاء مضيق هرمز مفتوحًا مرتبط بتأمين المصالح الإيرانية، داعيا المجتمع الدولي إلى تنفيذ التزاماته تجاه طهران[1].

الضغوط التي حاولت إدارة ترامب ممارستها على النظام الإيراني لدفعه لتقديم تنازلات تتعلق بسياسة إيران التوسعية، وإعادة فتح ملف الاتفاق النووي، دفعت إيران للقيام بسلسة من العمليات النوعية والخفيفة (لدغ الدبابير) للوجود الأميركي في المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة.

أمام هذه السياسة كانت الخيارات لدى إدارة ترامب للتعامل مع إيران متعددة مثل الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، أو تشديد العقوبات ضد البنك المركزي والصادرات النفطية وإجبار الشركات العالمية على تقليل مشترياتها من طهران، فقد أفادت وكالة "أسوشيتد برس" بأن هناك خيارات أخرى بشأن العقوبات وتشمل عقوبات ضد 400 شركة إيرانية وأفراد وقطاعات أعمال مختلفة[2].

من بين الخيارات الأخرى أيضا ما أطلق عليه محللون "الخيار النووي" ويكمن في إعادة فرض جميع العقوبات ضد طهران دفعة واحدة. يرى خبراء أن أكثر ما يميز الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" منذ توليه السلطة هو عدم إمكانية التكهن بخطواته المرتقبة، ولكن هناك خطوات محتملة يمكن أن يتخذها "ترامب" بعد الانسحاب من الاتفاق النووي، من بين تلك الاحتمالات ذهاب "ترامب" إلى الأمم المتحدة ومطالبة الجهات الدولية بفرض عقوبات ضد طهران الأمر الذي من شأنه تفاقم الأمر[3].

بعد سلسة متواصلة من الهجمات الإيرانية سواء في مياه الخليج أو في العراق أو المنطقة عبر استهداف مصافي النفط ونقلاته في المياه الدولية، قررت الولايات المتحدة الأميركية الانتقال من مرحلة ردة الفعل للفعل عبر تصفية رجل إيران الأول في المنطقة، ومسؤول ملف التوسع والتمدد الفارسي في المنطقة.

(1) روحاني: **لا نسعى لتوتير الوضع لكننا لن نتخلى عن صادراتنا النفطية**، (موقع قناة روسيا اليوم، 31 يوليو 2018).
(2) **ماذا بعد إعلان "ترامب" انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني؟**، (موقع أرقام، 9 مايو 2018).
(3) **ماذا بعد إعلان "ترامب" انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني؟**، مرجع سابق.

الأزمة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران أخذت منحى خطير، بعد أن قامت الولايات المتحدة باغتيال قائد فليق القدس الجنرال "**قاسم سليماني**"، رجل إيران الأول في المنطقة، والمشرف على أذرع إيران المتعددة في المنطقة العربية، فقد قامت الولايات المتحدة في الأول من يناير 2020 باغتيال سليماني رفقة عدد من قادة الحرس الثوري ومليشيات الحشد الشعبي في العراق، ردًا على استهداف إيران القوات والسفارة الأميركية في العراق بصواريخ خفيفة. الحادث شكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات المتوترة بين البلدين، فمنذ زمن بعيد لم تصل العلاقة بين الطرفين حد المواجهة العسكرية المباشرة.

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، أن الجيش الأميركي قتل اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وذلك بتوجيه من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. جاء ذلك في بيان للبنتاغون، ودرج فيه: "بتوجيه من الرئيس، اتخذ الجيش الأميركي عملًا دفاعيًا حاسما، لحماية الأميركيين في الخارج عبر قتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني المصنف كمنظمة إرهابية بالولايات المتحدة الأميركية". وأضاف البنتاغون: "الجنرال سليماني كان منخرطًا بصورة نشطة بتطوير خطط لمهاجمة دبلوماسيين وجنود أميركيين في العراق والمنطقة، الجنرال سليماني وفيلق القدس مسؤولان عن مقتل مئات الأميركيين وقوات التحالف وجرح الآلاف الآخرين." وأردف البنتاغون في بيانه: "الجنرال قاسم سليماني وافق على الهجوم الذي استهدف السفارة الأميركية في العراق هذا الأسبوع. الضربة كانت تهدف لردع أي خطط هجوم مستقبلية لإيران. الولايات المتحدة الأميركية ستستمر باتخاذ كل الخطوات الضرورية لحماية مواطنيها ومصالحها أينما كانت حول العالم"[1].

اغتيال قاسم سليماني وقادة الحشد الشعبي جاء ردًا على قُتل ثلاثة جنود من التحالف الدولي في العراق، أميركيان وبريطاني، وأصيب 12، في قصف صاروخي استهدف قاعدة تستضيف قوات أميركية وبريطانية في منطقة التاجي شمال العاصمة العراقية بغداد. وقالت مصادر عسكرية أميركية إن القتلى الأميركيين هم جندي ومتعاقد مع الجيش الأميركي، ولم تكشف أسماء القتلى بعد.

ففي عملية نوعية قد تقلب المنطقة رأسًا أعلنت عنها وزارة الدفاع الأميركية –بتوجيه من الرئيس الأميركي دونالد ترامب – بتنفيذ ما أسمته "بالعمل الدفاعي الحاسم لحماية الأميركيين في الخارج"، حيث اغتالت الجنرال الإيراني قاسم سليماني. وقتل قائد فيلق القدس مع أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي الشيعية العراقية القوية في الهجوم الذي وقع على سيارة كانت تقلهما في بغداد منذ فترة طويلة

(1) **البنتاغون يؤكد قتل الجيش الأميركي للواء قاسم سليماني**، (CNN عربي، 3 يناير 2020).

استقر النزاع بين الولايات المتحدة وإيران على حدود معينة لم يتجاوزها الطرفان. لكن منذ وصول دونالد ترامب إلى السلطة تغيرت الكثير من الأمور حتى قرر الرئيس الأميركي تجاوز الخطوط الحمر مصدراً أمراً بتصفية سليماني. فلم اتخذ هذا القرار[1].

ألقت حادثة اغتيال الولايات المتحدة الأميركية الجنرال قاسم سليماني بظلالها على المشهد الدولي والإقليمي بعد تصاعد حدة التصريحات الإيرانية المهددة بالانتقام للجنرال سليماني، الأمر الذي جعل المنطقة والعالم تحبس أنفاسها خشية اندلاع مواجهة عسكرية، لكن طبيعة الرد الإيراني أزالت كل التخوفات من المواجهة العسكرية وفتحت الباب أمام إمكانية التوصل لاتفاق جديد للبرنامج النووي الإيراني. خاصة أن الملف النووي الإيراني مازال يتصدر المشهد الإقليمي والدولي، ويحتل المركز الأول في أَجِنْدة المباحثات الدولية والإقليمية[2].

لم يكن حصار السفارة الأميركية هو السبب الحقيقي لهذا التحرك الأميركي، فهو مجرد القشة التي قسمت ظهر البعير الإيراني في العراق. فقد شعرت الولايات المتحدة لأول مرة أنها محاصرة في أكبر وأحصن سفارة للولايات المتحدة بالعالم، عندها فقط شعرت أمريكا أنه لأبد من موقف حاسم ضد أذرع إيران، التي توغلت في العراق وسوريا ولبنان، والتفّت لتسيطر على أكثر من نصف اليمن. كانت هناك هدنة، بل وتحالف بين الطرفين في العراق والدول المحيطة بإيران منذ 2001 وحتى اليوم، تخللتها بعضُ المناوشات، إلا أنها حافظت على صلابتها وقوتها ضد الأعداء المشتركين. وبما أن سليماني كان هو قائد قوات القدس الحرس الثوري وهي المكلفة من مرشد الثورة علي خامنئي بإدارة عمليات الحرس الثوري الخارجية العسكرية، وفي بعض الأحيان يتعدى دورها للعمل السياسي وتغيير أوراق اللعبة. فقد كان لها الدور الرئيسي في أي تعاون مع الولايات المتحدة أو أي جهة خارجية في محيط إيران[3].

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، أطلق أكثر من 109 صواريخ كاتيوشا على مواقع توجد فيها قوات أميركية في العراق. ويقول التحالف إن الجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران تنفذ الهجمات. ثم جاءت عملية قتل الولايات المتحدة للجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني في مطار بغداد في الثالث من يناير/كانون الثاني 2020. كان ردُّ إيران بعد خمسة أيام بهجوم صاروخي على قواعد توجد فيها قوات أميركية في العراق، وأدت تلك الهجمات إلى اعتماد قواعد أمنية جديدة في جميع قواعد التحالف التي تضم قوات أميركية في العراق[4].

---

(1) **مقتل سليماني. لماذا غيرت أمريكا قواعد اللعبة مع طهران؟**، (موقع W D، 3 يناير 2020).

(2) صالح، جوان محمود، والمدهون، خالد جمال: **احتمالات التوصل لاتفاق نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران بعد اغتيال قاسم سليماني**، (مركز د. حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية، غزة فلسطين 2020)، ص 1.

(3) أنصاري، جهاد: **تاريخ طويل من التفاهم والتعاون. قاسم سليماني. لماذا اغتالت أمريكا حليفها السري في العراق؟**، (نون بوست، 5 يناير 2020)

(4) **قاسم سليماني: ما مستقبل القوات الأميركية في العراق بعد مقتله؟**، (BBCعربي، 6 يناير 2020).

حادثة اغتيال سليماني وقادة الحشد الشعبي فتحت أبواب جديدة من الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائها في المنطقة، التي عملت على الرد بطرق مختلفة، الرد الرسمي كان عبر إطلاق مجموعة صواريخ بالستية على القواعد الأميركية في العراق بدون إحداث قتلى أو إصابات في الأرواح، في مقابل الرد غير الرسمي عبر أذرع إيران المختلفة التي تحاول إيران استخدامها في إطار حرب الوكالة التي تشنها على الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، مثل استهداف شركة أرمكوا السعودية، كبر شركات النفط في العالم.

التصعيد الأميركي الإيراني في منطقة الخليج جاء بعد تصريحات إيران التي هددت بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وتهديد الولايات المتحدة بعواقب وخيمة في حالة المسّ بحرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز. ما جعل مجلة "ناشونال إنترست" الأميركية تقول إن الولايات المتحدة تسير على ذات الطريق الذي سلكته لغزو العراق، في المواجهة مع إيران. ربما يسير دونالد ترامب على خطى الرئيس الأميركي الأسبق "جورج بوش" ويقرر غزو طهران، بحسب تقرير سابق لـ "ناشونال إنترست"، التي أشارت إلى وجود أصوات تطالب بشن حملة عسكرية ضد طهران، لتغيير نظام الحكم، وأن تلك المساعي يمكن أن تقود لحرب كبرى تتطلب حشد أميركا لقواتها في المنطقة بأعداد وعتاد هائل لمواجهة الجيش الإيراني في حرب شاملة[1].

الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكعادته المتقلبة عرض حوار "غير مشروط" مع إيران، وفي الزمان والمكان اللذين تحددهما الأخيرة؟ سؤال يشغل اهتمام الأوساط السياسية والإعلامية، والحقيقة أن ثمة أجواء "انفراج" يستشعرها المراقبون، تخيم فوق العلاقات بين طهران وواشنطن، بعد أن ساد الاعتقاد بأن الدولتين ذاهبتان إلى مواجهة شاملة، في أعقاب الكشف عن "شروط بومبيو"، تلك الشروط التي سبق وأن وصفت بأنها "صك إذعان" و"إعلان حرب" من قبل العديد من المراقبين والمحللين في المنطقة، بالنظر لما تضمنته من مطالب لا تنتهي إلا بإنهاء أية فاعلية قتالية أو ردعية للبرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين، وتقليم أظافر طهران الإقليمية وتقليع أنيابها، من أفغانستان حتى لبنان، مرورا بالعراق وسورية واليمن[2]. الأسباب التي دفعت ترامب لطرح الحوار مع طهران، لقطع الطريق على تدخل روسيا مجددًا في الأزمة، وتحقيق مكاسب سياسية وجواستراتيجية، وفشل جهوده إدارته تمرير صفقة القرن، وعودة التوتر مع كوريا الشمالية عقب القمة الأميركية الكورية.

رغم تصاعد حدة المواجهة بين الطرفين، إلا أن الطرفين لا يرغبون في الوصول لنقطة اللا عودة،

---

(1) **خطة أميركية لغزو إيران من 3 خطوات**، (وكالة نيوز نقلا عن ناشونال إنترست – سبوتنيك، 9 يونيو2018).

(2) الرنتاوي، عريب: **مبادرة ترامب للحوار مع إيران الأسباب، الفرص والعوائق**، (موقع قناة الحرة، 5 أغسطس 2018).

ترامب كان يراهن على التصعيد مع إيران وفق استراتيجية حافة الهاوية، ما يسهل عليه التمهيد لعمل عسكري مباشر بذريعة منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، كما أن إيران تجنبت الوقوع في الفخ الأميركي، أو خسارة الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، بإعلان استعدادها للمضي في التزاماتها بغض النظر عن الانسحاب الأميركي، فهو اتفاق دولي لا يقتصر على واشنطن وحدها، مقابل أن يتعهد الأوروبيون بألا يلحقها أضرار اقتصادية جراء إعادة العمل بالعقوبات الأميركية. بعد الانسحاب الأميركي، يقوموا بالمراهنة على الاقتصاد أكثر من السلاح لتطويع الموقف الإيراني، أو تغيير النظام كله بتحريض إسرائيلي[1].

بملاحظة قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يتضح أن سياساته تقوم على الاستمتاع بتحيير خصومه وأعوانه على حد سواء، خاصة حول القرارات الكبرى ذات الجدل المحتدم، لأن الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران وضع إيران ودول أوروبا أمام خيارات صعبة، تتمثل في البحث عن ألية دولية لضمان استمرار الاتفاق مع أوروبا، وعدم تعرض الشركات الأوروبية للضرر نتيجة العقوبات الأميركية، نهيك عن الصعوبات تواجهها أوروبا مع إدارة ترامب فيما يتعلق بالقضايا الأخرى.

الخروج الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات كبيرة على الاقتصاد الإيراني في محاولة لتصفير صادرات النفط الإيرانية زاد حدة التوتر في منطقة الخليج، خاصة مع بروز أعمال انتقامية محدودة تستهدف نقلات النفط في مياه مضيق هرمز للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها لتخفيف حدّة العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من تحديات كبيرة.

لكن على الرغم تصاعد حدّة المواجهة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران إلا أن تطور الأحداث وصولًا للمواجهة العسكرية الشاملة كان أمرًا مستبعدًا؛ كون أن الإدارات الأميركية المتعاقبة كانت ومازالت تستخدم الورقة الإيرانية لضمان بقاء دول الخليج في المنظومة الأميركية من جانب واستمرار تدفق السلاح الأميركي للمنطقة من جانب آخر، ما يؤكد صعوبة الذهاب باتجاه حسم المعادلة كما حدث مع العراق في العام 2003، لأن ذلك لا يخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، عبر بقاء الورقة الإيرانية كعامل من عوامل عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

(1) حمدتو، حنان: **"الشناوي" يكشف تداعيات انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني**، (جريدة المصريون، 10 مايو 2018).

القضية الفلسطينية زمن الرئيس ترامب

"تحولات الموقف الأميركي تجاه قضايا الصراع"

منذ أن دخلت إدارة ترامب البيت بدأ الانحياز الأميركي الفج من قبل الرئيس وأركان إدارته أكثر وضوحًا تجاه إسرائيل من السابق، فعلي الرغم من أن السياسة الأميركية كانت منحازة بطبيعتها تجاه إسرائيل؛ إلا أن إدارة ترامب كسرت كل الخطوط الحمراء في تعاملها مع القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتبنت رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف في التعامل مع القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية، القائمة على أساس مأسسة الوضع القائم الذي استطاعت إسرائيل فرضه خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، لذلك جاءت ما يعرف بصفقة القرن متجانسة مع موقف اليمين الديني الكامل في إسرائيل والرافض لقيام دولة فلسطينية بين البحر والنهر، والتعاطي مع الفلسطينيين في إطار الحقوق المدنية والاقتصادية.

أولًا: رؤية إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية

منذ البداية عملت إدارة ترامب على تبني رؤية جديدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تقوم على أساس تبني رواية اليمين الديني المتطرف في إسرائيل كأساس للحل السياسي، وكأساس لطرح رؤيتها للتوسط بين الطرفين فيما يعرف بصفقة القرن، التي يراد من خلالها إنهاء قرن من الصراع، عبر تثبيت الوضع القائم الذي استطاعت إسرائيل تحقيقه خلال فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، سواء عبر سياسة الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية أو عبر سياسة فصل غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية لضرب إمكانية قيام دولة فلسطينية مترابطة وقابلة للحياة.

رؤية إدارة ترامب في التعامل مع القضية الفلسطينية أنطلقت من محاولة تفكيك ما يشار إليه منذ العام 1967 بنظرية الربط" بين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ما يؤكد أن هذه "الاستراتيجية" هي في حقيقتها محاولة ترويج لعدم أهمية القضية الفلسطينية وأن على الفلسطينيين الاستسلام للأمر الواقع، فيما إسرائيل دولة طبيعية يجب دمجها بالمنطقة للمساعدة في حل المشاكل الأمنية، مع تجاهل ما تقوم به في توسيع رقعة الاستعمار "الاستيطان" على امتداد الوطن التاريخي الفلسطيني[1].

إن من "أهم" ما قدمه الرئيس ترامب في "استراتيجيته" إعلانه عن الأولويات الأميركية الحقيقية، وبالتالي، في الشق الخاص بالشرق الأوسط تحديدًا، جاءت قضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي في ذيل هذه

(1) عبد الرحمن، أسعد: **لا مكان لفلسطين في استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، (وكالة معا الإخبارية، 13 يناير 2018).

الأولويات. الحديث عن "الاستراتيجية" تصدر الإعلام في إسرائيل بسبب جملة واحدة في الاستراتيجية وهي: "على مدار عقود كان الحديث عن أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو المحور الأساسي الذي منع تحقيق السلام في المنطقة، إلا أن اليوم يتضح أن التطرف الإرهابي الإسلامي الآتي من إيران قادنا لندرك أن إسرائيل ليست مصدرًا للصراع في الشرق الأوسط، وأن دولًا أظهرت إمكانيات التعاون المشترك مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية". وفي ذلك، يقول "افرايم غانور" الكاتب الإسرائيلي في صحيفة "معاريف": "إن أهمية الاستراتيجية التي عرضها الرئيس ترامب تحت عنوان "إسرائيل ليست مسؤولة عن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط"، أكبر من تصريح الرئيس بالاعتراف بالقدس كعاصمة إسرائيل"[1].

تم التركيز في الاستراتيجية على إيران والجماعات الارهابية، ومساعدة الشركاء وحمايتهم مقابل تشجيعهم على إصلاح أوضاعهم الداخلية، وزيادة مساهمتهم في التكلفة المادية للتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فيوجد فقط إشارتان، واحدة أساسية والثانية عابرة. الإشارة الأساسية هي أن اسرائيل ليست السبب وراء الاضطرابات الإقليمية، بل هي إيران والجماعات الإرهابية. والدليل على ذلك أن هناك تقاربًا بين العديد من دول الإقليم مع إسرائيل حاليا. أما الإشارة العابرة فهي أن الإدارة الأميركية ستبقى ملتزمة بالمساعدة وتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن على أساس قبول الطرفين، ما يعني أن لإسرائيل الحق النهائي في هندسة التسوية التي ترغب بها. يجب ألا يُتوقع من إدارة ترامب القيام بأية بادرة معقولة تجاه القضية الفلسطينية، بل يجب الاستعداد لإمكانية قيام هذه الإدارة بمحاولة جادة لفرض رؤيتها المنبثقة عن الرؤية الإسرائيلية لفكفكة الصراع من خلال تسوية قادمة تحمل عنوان "السلام الإقليمي"[2]. وهو ما جرى عبر محاولة إدارة ترامب تسويق ما يسمى "بصفقة القرن".

ثانيًا: القرارات الأميركية تجاه قضايا الحل النهائي

على مدار الأعوام الأولى من عمر إدارة ترامب أتخذ الرئيس دونالد ترامب العديد من القرارات ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية، لصالح اليمين الإسرائيلي المتطرف، هذه القرارات لها تداعياتها على أمن واستقرار المنطقة والعالم، خاصة أن القضية الفلسطينية تعتبر قضية جوهرية، والمساس بها وبحقوق الشعب الفلسطيني يمكن أن يؤدي لتداعيات خطير على الساحة الدولية. **من أهم هذه القرارات، ما يلي:**

(1) عبد الرحمن، أسعد: **لا مكان لفلسطين في استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، مرجع سابق.
(2) الجرباوي، علي: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون**، (وكالة سما الاخباري نقلا عن جريدة الأيام، يناير 2018).

قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

لم يكن قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف فقط لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي اعتبرت جلها أن القدس الشرقية ضمن الأراضي العربية المحتلة، بل شكل أيضًا تهديد للأمن والاستقرار الدوليين، حيث أدى القرار لموجة عنف جديدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تمثلت في إطلاق مسيرات العودة والعنف الإسرائيلي الممارس ضد المظاهرات التي أدت لاستشهاد أكثر من 300 فلسطيني وجرح الآلاف، وهو ما اعتبر تهديدًا للأمن والاستقرار الدوليين، ما جعل مجلس الأمن والجمعية العامة يعقدان الكثير من الاجتماعات لمناقشة تداعيات القرار الأميركي.

وكان الرئيس ترامب قد اعترفت، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب في الذكرى السبعين لإعلان قيام إسرائيل [1]. ومثل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل نقطة تحول في الموقف الأميركي تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، بل شكّل تغييرًا استراتيجيًا في الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية على وجه التحديد وخاصة تجاه مدينة القدس، التي اعتبرت أمريكا على مدار العقود الماضية مدينة متنازع عليها تخضع لمفاوضات المرحلة النهائية.

منذ دخوله البيت الأبيض سعى الرئيس ترامب للظهور بمظهر الرئيس التاريخي للولايات المتحدة الأميركية القادر على اتخاذ القرارات السياسية المصيرية التي تحافظ على المصالح الوطنية الأميركية، لذلك أكد ترامب من البيت الأبيض إنه يرى أن هذا التحرك يصب في مصلحة الولايات المتحدة ويسعى لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين[2]. وبرزت مبررات أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية في أمريكا وبتوقيت القرار منها التحديات الداخلية التي تواجه إدارة ترامب خاصة في موضوع التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية، ما يمكن اعتبار هذا الاعتراف بمثابة رشوة سياسية من ترامب للوبي اليهودي في أمريكا لمساعدته على الخروج من هذه الأزمات الداخلية والخارجية، كما يمثل هذا الأمر محاولة من ترامب لإرضاء اليمين الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل، قبل طرح أمريكا ما بات يعرف "صفقة القرن" المنتظرة.

وجاءت خطوة الرئيس ترامب لكي تحقق الحلم الصهيوني في نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها عاصمة "لإسرائيل"، وجاء هذا القرار تنفيذًا لقانون أميركي صدر قبل 22 عام، عندما تبني الكونجرس قانونًا في عام 1995 يلزم الإدارة الأميركية بنقل سفارتها للقدس، لكي يرضي اللوبي اليهودي في الولايات

(1) تقدير موقف بعنوان: **جولة كوشنير و"صفقة القرن": هل ثمة "صفقة" حقًا؟** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة، 2018، ص 1.

(2) تقرير صحفي بعنوان: **ترامب يعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل،** (موقع BBCبالعربي، بتاريخ 2017/12/6).

المتحدة الأميركية، فقد تعهد أمام الإيباك خلال حملته الانتخابية بالعمل على تنفيذ قانون نقل السفارة من تل أبيب للقدس، والاعتراف بها عاصمة موحدة "لإسرائيل"[1].

مسؤولون أميركيون قالوا إن هذه المقاربة الأميركية الجديدة هي اعتراف بحقيقتين: "تاريخية قائمة على أن المدينة تعتبر عاصمة دينية للشعب اليهودي، وأخرى حالية باعتبارها مركزًا للحكومة الإسرائيلية"، حسب تعبيرهم، ومن جانبه، أكد وزير الخارجية الأميركي السابق "ريكس تيلرسون" أن الولايات المتحدة ستبدأ فورًا في تطبيق قرار نقل سفارتها إلى القدس، وأضاف أن قرار ترامب "يجعل الوجود الأميركي متلائما مع الواقع؛ لأن البرلمان الإسرائيلي والمحكمة العليا والرئاسة وأجهزة رئيس الحكومة الإسرائيلية هي في القدس[2].

يرى ترامب أن "إسرائيل" هي الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة، ولأبد من العمل على تأمين مصالحها وأمنها القومي، فالتعامل مع "إسرائيل" كأمر ثانوي أو يأتي فيما بعد لا يجب أن يستمر كما هو الحال في عهد أوباما وكلنتون، وطبقا لما أشار إليه ترامب أمام مؤتمر الإيباك، فقد تعهد تجاه "إسرائيل" بثلاث أمور رئيسية، مراجعة إجراءات التعامل مع إيران وتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، ومعارضة تسوية سياسية بين "إسرائيل" والفلسطيني نلاقها تكافي الإرهاب الفلسطيني بدلًا من مواجهته، ونقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف ب"إسرائيل" كدولة يهودية[3].

الرفض الدولي والإقليمي الذي صاحب قرار ترامب تجاه القدس، سواء في جلسة مجلس الأمن الدولي أو عبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو خلال اجتماع الجامعة العربية والقمة الإسلامية يؤكد إلى أي حد وصلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول العالم في ظل حكم ترامب، فخلال جلسة مجلس الأمن أكدت معظم الدول الأعضاء في المجلس على رفض الموقف الأميركي تجاه القدس باعتباره موقف مخالف لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد جلها اعتبار مدنية القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخضع لقواعد القانون الدولي، ولا يجب التقرير مصيرها إلا في إطار المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

---

(1) أبو زيد، علاء: **التحول في السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب**2016-2019 رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس فلسطين 2019، ص 106

(2) تقرير صحفي بعنوان: **ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها**، (فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م).

(3) سليمان، يمني: **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة تركيا، 2016م)، ص 5.

يحمل القرار الذي اتخذه ترامب تجاه القدس مخاطر كبيرة دفعت بالبعض إلى وصف القرار بأنه انقلاب على السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، نتيجة لما يمكن أن يحدث برفض واسع للسياسة الأميركية، كما أن هذا القرار يمكن أن يؤثر على مصالحها الحيوية في المنطقة، كذلك أدى القرار لحدوث اضطرابات أمنية في الأراضي الفلسطينية والمحيط الإقليمي، كما أنه عمق الشعور المعادي للسياسة الخارجية الأميركية لدي الرأي العام العربي والإسلامي[1].

جاء قرار إدارة ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية لها مخالف لكل الشرائع والمواثيق الدولية، وينطوي على تحول استراتيجي في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية ومنظومة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أنه جاء مخالف لكل ثوابت السياسة الأميركية السابقة تجاه الصراع وجهود التسوية، فقد ضرب القرار بعرض الحائط بكل جهود التسوية والدور الأميركي في المنطقة، وجعل الولايات المتحد شريك لإسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية.

قرار تصفية قضية اللاجئين

عملت إدارة الرئيس دونالد ترامب على شّطب قضية اللاجئين كما اعتقدت انها شطبت قضية القدس من على طاولة المفاوضات لتسهيل الوصول لاتفاق يرضى عنه اليمن الإسرائيلي، من أجل تحقيق هذه الغاية وضعت إدارة ترامب أربع محددات لتصفية قضية اللاجئين وهي[2]:

- تصفية الأونروا: من خلال تجفيف المنابع المالية عنها، لذلك أوقفت إدارة ترامب تمويل الأونروا بشكل كامل وحتى يتحول دورها من المانح للمانع.
- إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني: لإنهاء أحقية اللاجئين بالعودة وإسقاط حقهم بالرعاية الدولية وهي نفس الغاية المرتبطة بإنهاء الأونروا.
- نقل ملف اللاجئ الفلسطيني إلى المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة: بعد تصفية الأونروا وتقليص عدد اللاجئين.
- تسوية الواقع الإنساني للاجئين من خلال مشاريع اقتصادية: بهدف دمجهم وتوطينهم.

كشفت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، في 4 من آب/ أغسطس 2018م، أن إدارة ترامب بدعم من صهره ومستشاره جاريد كوشنير، وأعضاء في الكونغرس، يعملون على إنهاء وضعية "لاجئ" لملايين الفلسطينيين من أجل وقف عمل وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين أونروا. ونقلت المجلة، عن مسؤولين

(1) أبو زيد، علاء: **التحول في السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب**2016-2019 رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس فلسطين 2019، ص 113.

(2) زقوت، علاء: **هل بإمكان الادارة الأميركية إنهاء عمل الاونروا وتصفية قضية اللاجنين**، (مركز رؤية للدارسات والأبحاث، فلسطين، 2018).

أميركيين وفلسطينيين لم تكشف عنهم أن تلك المساعي تهدف إلى "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وأضافت أن هناك مشروعي قانون، على الأقل يتم طرحهما في الكونغرس حاليًا من أجل دفع هذه المسألة؛ وقالت المجلة إنها حصلت على رسائل بريد إلكتروني تداولها كوشنير مع مسؤولين بالإدارة الأميركية، دعا فيها صراحة، إلى "ضرورة وقف عمل الأونروا[1].

عندما أعلنت الإدارة الأميركية في شهر يناير/ كانون ثاني من 2018م تخفيض دعم الأونروا بـ 65 مليون دولار من أصل حزمة الدعم المقررة للأونروا كانت ردة فعل اللاجئين الفلسطينيين سلبية تجاه هذا القرار. ليس من أجل حاجتهم لهذا المبلغ بقدر ما تعكس هذه الخطوة تخوفاتهم من سياسة الإدارة الأميركية الجديدة تجاه قضيتهم بشكل عام، وخاصة ضمن ما بات يعرف ب "صفقة القرن"، خاصة إن لهذه التخوفات ما يبررها، فالرئيس الأميركي قد أعلن قبل أسابيع قليلة اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل دون أن يعترف بأي حق للفلسطينيين فيها، في سابقة لم يقدم عليها أي من الرؤساء السابقين.

لكن على الرغم من هذه التخوفات من "صفقة القرن" الأميركية فيما يتعلق باللاجئين إلا أن نظرة متفحصة على سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تنبئ أن تغيرًا كبيرًا قد حدث عليها خلال السبعين سنة الماضية أي منذ النكبة الفلسطينية عام ٤٨ وصولا إلى الوقت الحالي. أي أنه وحتى قبل إعلان ترامب عن خطته الجديدة فإن السياسة الأميركية تجاه اللاجئين كانت سلبية جدا وخاصة في العقود القليلة الماضية[2].

وكانت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية كشفت عن رسائل البريد الإلكتروني الداخلية لمستشاري البيت الابيض، التي دعا فيها جاريد كوشنير صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكبير مستشاريه إلى "بذل جهد صادق لعرقلة" وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة لصالح الفلسطينيين. ووفقًا للمجلة فقد حاول كوشنير التخلص بهدوء من وكالة الإغاثة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة التي وفرت الغذاء والخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين لعقود، وفقًا لرسائل البريد الإلكتروني الداخلية التي حصلت عليها الخارجية فيما بعد. وتأتي مبادرة كوشنير وفقا للمجلة في إطار حملة أوسع نطاقًا من جانب إدارة ترامب وحلفائها في الكونغرس لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين في المنطقة وإخراج قضيتهم من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين[3].

وسبق أن نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية في 30 من تموز/ يوليو2018م، عن عضو في الكونغرس الأميركي يسعى لسن قانون جديد يعتبر عدد اللاجئين الفلسطينيين 40 ألفاً فقط من أصل 5.9 مليون لاجئ مسجلين في وكالة أونروا. ويهدف العضو في مجلس النواب "داغ لمبورن" عن الحزب الجمهوري،

(1) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، (موقع دينا الوطن، 2018/9/9).
(2) شكري، عرفات: **ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين في "صفقة القرن"؟** (مدونات الجزيرة، 16 مارس 2018).
(3) **الكشف عن خطة كوشنير لانهاء قضية اللاجئين والقضاء على الأونروا "بصمت "** (وكالة سما الإخبارية، 4 أغسطس 218).

إلى تخفيض الدعم الأميركي لوكالة "أونروا"، عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني بمن تشردوا خلال النكبة فقط واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة. ويقول عضو الكونغرس: إن خلفية القانون الجديد مرتبطة بالاختلاف في تعريف الأمم المتحدة بين اللاجئ الفلسطيني، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير أونروا. ويكمن الفرق، بحسب مزاعم عضو الكونغرس "لمبورن"، في أن تعريف اللاجئ من غير الفلسطينيين ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيين صفة اللجوء. وتنسب الصحيفة لمصادر في الكونغرس أن العدد سينحصر فقط في أربعين ألف لاجئ منذ حرب 1948، وهو رقم غير واقعي قليل جدًا مقارنة بمعطيات الأونروا[1].

رئيس وزراء بريطانيا الأسبق "جوردن براون"، عارض الموقف الأميركي، بالقول "عرضت إدارة ترامب عددًا من التبريرات الخيالية غير المقنعة لقرارها تجاه الأونروا. على سبيل المثال، تزعم الإدارة أن دولًا أخرى كان ينبغي لها أن تدفع المزيد لفترة طويلة. ولكن حتى لو كان ذلك صحيحًا، فإنه لا يبرر الإلغاء المفاجئ لكل أشكال الدعم. أطفال اللاجئين الفلسطينيين يعانون بالفعل من الحرمان الشديد. وإذا لم تحصل الأونروا على الدعم الذي تحتاج إليه، فسوف يدفع هؤلاء الأطفال ومجتمعاتهم ثمنا أكثر ضخامة. قدمت إدارة ترامب اقتراحًا يقضي بتقييد حق العودة من خمسة ملايين فلسطيني إلى بضع مئات من الآلاف، ولكن في الرد على ذلك، يُقال إن ممارسة تعريف أحفاد اللاجئين بوصفهم لاجئين تتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق اللاجئين، كما تتماشى مع حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني والنهج الذي تتبناه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[2].

الأمين العام لجامعة الدول العربية، "أحمد أبو الغيط"، قال خلال الجلسة الخاصة لمناقشة أزمة وكالة غوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين، "أونروا"، على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب، إنه لا يخفى على أحد أبعاد التحدي الذي يمثله القرار الأميركي بوقف تمويل الوكالة، مشيرًا إلى أنه يوجد بعد إنساني مباشر لأزمة "أونروا "المالية يتعلق بحياة الملايين من الفلسطينيين، تعليمًا وصحةً وعملًا، وهو بعدٌ لابد أن نُعنى به ونُفكر في كيفية التعاطي معه من واقع مسئوليتنا الجماعية وتضامننا الأكيد سواء مع اللاجئين أنفسهم، أو مع الدول العربية التي تستضيفهم.

وأضاف أن هناك بعدًا سياسيًا أخطر للقرار الأميركي لا يغيب عن إدراكنا جميعًا، فالحجج التي ساقتها الإدارة الأميركية لتبرير قرارها تنطوي على معنى خطير، إذ تضرب الأساس القانوني والأخلاقي الذي قامت عليه قضية اللاجئين. وتابع: "أحد المسئولين الأميركيين قال في معرض الدفاع عن القرار "سنكون أحد المانحين إذا قامت أونروا بإصلاح ما تفعله إذا غيرت بشكل فعلي عدد اللاجئين إلى عدد دقيق سنُعيد النظر في شراكتنا لهم". وأكد الأمين العام أن الهدف النهائي هو إعادة تعريف صفة اللاجئ، بقصرها

(1) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، (موقع دينا الوطن، 9 سبتمبر 2018)
(2) براون، جوردن: **إيقاف دعم الأونروا هل يجب اعتبار أبناء اللاجئين لاجئين؟** (مدونات الجزيرة، 12 سبتمبر 2018).

على الجيل الأول، في تطابق كامل مع الرؤية التي طالما كررتها إسرائيل منذ 1948، وهو التحدي الأول أمامنا أن نحافظ على التفويض الممنوح للأونروا"[1].

وأشار "أبو الغيط" إلى أننا نحتاج إلى خطة دبلوماسية محكمة للحفاظ على التأييد العالمي القائم بالفعل لـ"أونروا" ودورها، وبحيث يبقى الموقف الأميركي معزولًا ومرفوضًا نحتاج إلى العمل على توسيع دائرة المساهمات الدولية في أونروا، حتى لو جاءت هذه المساهمات في صورة مبالغ قليلة فالمعنى السياسي هنا ينطوي على أهمية بالغة، وله دلالة كبيرة. وأكد أن العامل الرئيسي الذي يعزز الموقف الدبلوماسي العربي في مواجهة الآخرين يتمثل في التزامنا كدول عربية بسداد الحصص كاملة في "أونروا "بل والعمل على زيادة المساهمات بشكل معتبر وبصورة تقنع الآخرين بأننا نتولى أمور أنفسنا ونتحمل المسئولية عن قضايانا العادلة، قبل أن نطالب الآخرين بالإسهام والمشاركة[2].

قطع المساعدات عن الأونروا

بعد أشهر من قرار تقليص المساعدات، قررت الإدارة الأميركية في 3 أغسطس/ آب 2018م، قطع كافة مساعداتها المالية لوكالة أونروا. وفي بيان لها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، "هيذر ناورت"، إن واشنطن قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات لـ أونروا بعد الآن. وأضافت أن الولايات المتحدة حذرت سابقًا من أنها "لن تتحمل القسم الكبير من هذا العبء بمفردها"، بعد مساهمتها الأخيرة، بأكثر من 60 مليون دولار، في كانون الثاني/ يناير 2017. واعتبر الفلسطينيون ذلك القرار "تصعيدًا أميركيًا خطيرًا ضد الفلسطينيين يهدف لشطب حق العودة،

وإغلاق قضية اللاجئين".

إدارة ترامب عملت على تقليص المساعدات المقدمة للأونروا في 16 من كانون الثاني/ يناير 2018م، حيث بدأت واشنطن في تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، حيث جمّدت نحو 300 مليون دولار من أصل مساعدتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والبالغة حوالي 365 مليون دولار. وتسبب ذلك الإجراء بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها وكالة أونروا أصلاً، ما تسبب باتخاذ إدارة الوكالة عدة قرارات أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. واعتبرت أونروا هذه الأزمة المالية بفعل تقليصات واشنطن لدعمها هي الأكبر في تاريخها. يذكر، أن أونروا تأسست بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، لتقديم المساعدة والحماية لحوالي 5 ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن، سورية، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

(1) "أبو الغيط": **الهدف من وقف تمويل "أونروا؛ هو إعادة تعريف صفة اللاجئ**، (جريدة الدستور المصرية، 11 سبتمبر 2018).
(2) أبو الغيط": **الهدف من وقف تمويل "أونروا؛ هو إعادة تعريف صفة اللاجئ**، المرجع السابق.
(3) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا تسييس صارخ للمساعدات الإنسانية، كما يهدد القرار بإضافة المزيد من الوقود إلى واحد من أكثر الصراعات قابلية للاشتعال في العالَم، ويعرض للخطر مستقبل نصف مليون طفل وشاب فلسطيني. إلى جانب الحد بشكل كبير من قدرة الأونروا على تسليم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، سوف يهدد نقص الموارد أيضًا الاستقرار الهش في الضفة الغربية، وغزة، وسوريا، ولبنان، والأردن. "خسارة هذه المنظمة كفيلة بإطلاق العنان لسلسلة لا يمكن السيطرة عليها من ردود الأفعال". فسوف يُدفَع بالأطفال من الفصول الدراسية التابعة للأونروا إلى الشوارع[1].

نقل السفارة الأميركية للقدس

بعد نحو 5 شهور من قرار واشنطن الأول، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، نقلت الولايات المتحدة الأميركية سفارتها فعليًا من تل أبيب إلى المدينة في 14 من أيار/2018م. وقال ترامب في خطابٍ لاحق، إن نقل سفارة بلاده إلى القدس "يُزيح ملف القدس من أي مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية". وأثار ذلك القرار غضب الحكومات العربية والإسلامية والأجنبية، كما تسبب بموجة احتجاجات في قطاع غزة ارتكبت إسرائيل خلال مواجهتها العديد من المجازر بحق المتظاهرين السلميين راح ضحية إحدى تلك المجازر 62 فلسطينيًا في يوم واحد، فيما سقط المئات في مجملها[2].

قطع كامل المساعدات للسلطة الفلسطينية:

في 2 آب/ أغسطس2018م، قال رئيس الوزراء الفلسطيني السابق "رامي الحمد الله"، في تصريحات خلال مؤتمر صحافي بمدينة رام الله، إن الإدارة الأميركية قررت وقف كل المساعدات المقدمة للفلسطينيين. ويشمل ذلك القرار "المساعدات المباشرة للخزينة وغير المباشرة، التي تأتي لصالح مشاريع بنية تحتية ومشاريع تنموية". وفق الحمد الله. واستكمل قائلًا: "أخبرونا رسميًا أن المساعدات ستتوقف، المساعدات المباشرة توقفت أساسًا ولم يدخل أي دولار أميركي إلى الخزينة منذ شهور، فيما المساعدات الأخرى، إما أوقفت فورا أو يجري وقفها، وهناك مشاريع لن يتم تجديدها بمجرد انتهائها". وأصدر البيت الأبيض بيانًا، جاء فيه أن واشنطن أعادت توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم[3].

إدارة الرئيس ترامب قررت إعادة توجيه مساعدات مالية كانت مخصصة إلى السلطة الفلسطينية، لاستخدامها في مشاريع أخرى، حسبما أعلن مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية. وقررت الولايات المتحدة إعادة توجيه أكثر من 200 مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادي كانت مخصصة في عام

(1) براون، جوردن: **إيقاف دعم الأونروا هل يجب اعتبار أبناء اللاجئين لاجئين؟** (مدونات الجزيرة، 12 سبتمبر 2018).
(2) **قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية**ـ (أمد للإعلام، 10سبتمبر 2018).
(3) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

2017 للضفة الغربية وغزة، ليتم استخدامها الآن في مشاريع أخرى، وفقاً للمسؤول الكبير بوزارة الخارجية الأميركية. وقال المسؤول الأميركي إن القرار "بتوجيه من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قمنا بإجراء مراجعة للمساعدات الأميركية المقدمة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، لضمان إنفاق هذه الأموال بما يتفق مع المصالح الوطنية الأميركية وتوفير قيمة لدافعي الضرائب الأميركيين". ونتيجة لهذا الأمر، وبتوجيه من ترامب "سوف نعيد توجيه أكثر من 200 مليون دولار في شكل دعم اقتصادي للسنة المالية 2017، إلى مشاريع في أماكن أخرى ذات أولوية قصوى"، حسب المسؤول الأميركي(1).

وحتى عام 2012، كان متوسط الدعم الأميركي للموازنة للفلسطينيين بين 250 –300 مليون دولار، وفق بيانات الميزانية الفلسطينية. بلغ الدعم الأميركي للموازنة الفلسطينية عام 2017م، 75 مليون دولار، و80 مليون دولار في 2016 وقرابة 100 مليون دولار في 2015. ويبلغ متوسط الدعم السنوي الأميركي لفلسطين خلال السنوات العشر الماضية منذ 2008، نحو 600 مليون دولار ووصل في بعض الأعوام إلى 800 مليون دولار، موزعة على الخزينة وأونروا ومؤسسات أهلية محلية(2).

وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأميركية تستخدم المساعدات للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني كورقة ضغط للعودة للمفاوضات، فقد أكد ترامب أن الفلسطينيين لن يحصلوا على الأموال إلا إذا عادوا إلى المفاوضات مرة أخرى، كما أكد كوشنير صهر ترامب والمسؤول عن الصفقة الأميركية أن سبب قطع المساعدات عن الفلسطينيين يعود كونهم شوهوا صورة الإدارة الأميركية.

دائما ما تستخدم الولايات المتحدة الأميركية ورقة "المساعدات" كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها من خلال قطع هذه المساعدات لبسط نفوذها على العديد من البلاد، ولكنها غالبًا ما تفشل في النهاية في الوصول إلى ما تريده باستخدام هذا النهج. فمنذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، دائمًا ما يلوح ويهدد بهذه الورقة، فلم يخف ترامب موقفه الرافض للمساعدات التي تقدمها بلاده للدول الأجنبية منذ بداية حملته الانتخابية، وجاءت فلسطين في مقدمة الدول التي تعرضت لهذا الابتزاز الأميركي حيث دائمًا ما كان يهدد ترامب، بقطع المعونات المالية للفلسطينيين، متهما إياهم بأنهم "لم يقدروا هذه المساعدات". وكتب ترامب في إحدى تغريداته عبر "تويتر": "واشنطن تعطي الفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنويًا ولا تنال أي تقدير أو احترام، الفلسطينيون لا يريدون حتى التفاوض على اتفاقية سلام طال تأخرها مع إسرائيل"(3).

---

(1) **قرار أمريكي بشأن مساعدات كانت مخصصة للضفة الغربية وغزة بأكثر من 200 مليون دولار**، (موقع CNN عربي، 24 أغسطس 2018).

(2) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

(3) **قطع المعونات عن فلسطين «ابتزاز» أمريكي لتحقيق مآرب سياسية**، (جريدة التحرير المصرية، 25 أغسطس 2018).

الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب كان ماضٍ بكل رعونة وحماقة في العبث بالشرق الأوسط المركزية، والقضية الفلسطينية. فترامب غريب الأطوار كان يتعامل مع حقوق الشعب الفلسطيني، وقرارات الأمم المتحدة، وكذلك قواعد القانون والعرف والبروتوكول الدولي باستخفاف واستهانة وحماقة. لقد حاول تحطيم أساسات القضية الفلسطينية، بدم بارد كأنه يسدد فاتورة الوعود الانتخابية التي التزم بها تجاه اللوبي اليهودي، تلك الوعود التي كانت الجسر الذي نقله من دنيا المال والصفقات والنساء والفضائح وبرامج التلفزيون إلى المكتب البيضاوي[1].

السفير الفلسطيني السابق في واشنطن حسام زملط، أعتبر أن قرار إلغاء أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات المخصصة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو "ابتزاز سياسي" يثبت أن الإدارة الأميركية "معادية للسلام". زملط قال "هذه الإدارة تقوّض عقودًا من الرؤية والالتزام الأميركيين في فلسطين. بعد القدس والأونروا تأتي هذه الخطوة لتؤكد تخلّيها عن حلّ الدولتين وتبنّيها الكامل لأجندة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المعادية للسلام"، مؤكدًا أن "استخدام المساعدات الإنسانية والتنموية سلاحًا للابتزاز السياسي لن يجدي نفعا"، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتورة "حنان عشراوي"، وصفت القرار الأميركي بالسلوك اللا أخلاقي" وغير المسؤول. وقالت عشراوي: "أثبتت الإدارة الأميركية أنها تستخدم أسلوب الابتزاز الرخيص لتحقيق مآرب سياسية، ولكن الشعب والقيادة الفلسطينية لن يخضعا للإكراه والتهديد، كما أن الحقوق الفلسطينية ليست برسم البيع أو المقايضة"[2].

وقف دعم مستشفيات القدس:

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في 7 أيلول/ سبتمبر 2018م عن حجبها 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها كمساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها 6 مستشفيات. وتُقدم المستشفيات العاملة في القدس الشرقية، خدمات طبية للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة. وبعض الخدمات الطبية المتوفرة في مستشفيات القدس، غير متوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل علاج الأورام والعيون. وحذّر مسؤولون طبيّون في المستشفيات الفلسطينية من نتائج "كارثية جرّاء ذلك القرار الأميركي"[3].

(1) نجم الدين، نبيل: **ترامب إذ يعبث بقضية الشعب الفلسطيني**، (جريدة الحياة اللندنية، 14 سبتمبر 2018).
(2) **قطع المعونات عن فلسطين، ابتزاز أمريكي لتحقيق مآرب سياسية**، (جريدة التحرير المصرية، 25 أغسطس 2018).
(3) **قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية.** (أمد للإعلام، 2018/9/10).

إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن:

قبيل أيام من إغلاق مكتب المنظمة كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية أن إدارة ترامب تعتزم، إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وقالت الصحيفة: إنها اطلعت على نص لمشروع قرار، سيعلن عنه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون. وجاء في مشروع القرار، أن "الولايات المتحدة ستقف دائمًا مع صديقتها وحليفتها إسرائيل"، وأن "المكتب بعثة منظمة التحرير لن يبقى مفتوحًا طالما يواصل الفلسطينيون رفض البدء بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل"[1].

وبالفعل أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في بيان إنها ستغلق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وقال الأمين العام لمنظمة التحرير "صائب عريقات" في بيان سبق الإعلان الأميركي إن القرار الأميركي "تصعيد خطير" هذا التصعيد الخطير يشير إلى أن الولايات المتحدة تريد تفكيك النظام العالمي لحماية الجرائم الإسرائيلية في حق شعب فلسطين وأرضها وفي حق الأمن والسلام في باقي المنطقة، وفتحت منظمة التحرير وهي الممثل المعترف به دوليًا للشعب الفلسطيني مكتبا لها في العاصمة الأميركية عام 1994م، وقال بيان وزارة الخارجية الأميركية إن "منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي خطوة لدعم البدء في مفاوضات مباشرة وجادة مع إسرائيل" وأدان "رفض" الفلسطينيين خطة السلام الأميركية التي لم يعلن عنها بعد[2].

وكانت الخارجية الأميركية قد هددت قبل عام بإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير إذا استمرت السلطة الفلسطينية في دفع محكمة العدل الدولية إلى التحقيق فيما قالوا إنه خرق إسرائيلي للقوانين والأعراف الدولية في معاملة الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وتقدمت السلطة الفلسطينية رسميا للمحكمة الجنائية الدولية في مايو/ أيار 2018 بطلب فتح تحقيق كامل في "الجرائم الإسرائيلية" قائلا إن لديه أدلة شاملة وقاطعة[3].

أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الراحل الدكتور "صائب عريقات"، أعلن أن الإدارة الأميركية، أبلغتهم رسميًا بقرارها إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن. وقال صائب عريقات في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية وفا: "تم إعلامنا رسميًا بأن الإدارة الأميركية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن عقابًا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، وستقوم بإنزال علم فلسطين في واشنطن العاصمة"[4].

---

(1) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.
(2) **الخارجية الأميركية تعلن إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن**، (موقع BBCبالعربي، 10 سبتمبر 2018).
(3) **الخارجية الأميركية تعلن إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن**، مرجع سابق.
(4) **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

ألمانيا علقت على قرار الولايات المتحدة الأميركية بإغلاق مكتب منظمة "التحرير الفلسطينية" في واشنطن، مشيرة إلى أنه يقوض حل الدولتين. وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية إن قرار الولايات المتحدة إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن سيصعب الوصول إلى حل الدولتين. الخارجية الأميركية تعلن عن إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وأضافت: "نظرا لغياب التواصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الوقت الراهن، فإننا نشعر بالقلق من أن تسبب هذه الخطوة الأميركية الجديدة الأحادية الجانب مزيدا من التشدد في المواقف وتصعب استئناف المحادثات بشأن حل الدولتين"[1].

جاءت خطوة إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سياق العقوبات السياسية والاقتصادية التي حاولت إدارة ترامب فرضها على الشعب الفلسطيني لدفع القيادة الفلسطينية للقبول بخطة السلام التي كانت تريد من خلال إدارة ترامب إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أسس تراعي المصالح الإسرائيلية وتفضي لوجود شرق أوسط جديد.

إعلان صفقة القرن

بعد طول انتظار وتأجيل متكرر أعلنت إدارة ترامب ما يعرف "بصفقة القرن" بعد أن مررت العديد من السياسات التي مهدت الأرضية لطرح الشق السياسي منها، عبر القرارات العديدة التي تم رصدها في سياق الكتاب.

الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أكد في مؤتمر صحفي عقد في البيت يوم 28 يناير 2020، برفقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إنه بموجب خطته لتصفية الحقوق الفلسطينية المعروفة إعلاميًا بـ"صفقة القرن"، ستبقى القدس "عاصمة إسرائيل غير القابلة للتجزئة"، فيما أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن "واشنطن ستعترف بالمستوطنات كجزء من إسرائيل"، وأن الاحتلال الإسرائيلي سيفرض السيادة "على غور الأردن والمستوطنات ومناطق أخرى" في الضفة الغربية، بموجب خطة ترامب.

الرئيس ترامب أكد أن الدولة الفلسطينية المستقبلية لن تقوم إلا وفقًا "لشروط" عدة بما في ذلك "رفض صريح للإرهاب"، وتابع أنه يمكن أن تكون هناك "عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية"، لكن الخطة تظهر أن "العاصمة" ستكون في كفر عقب والجزء الشرقي من شعفاط وفي أبو ديس، وهو ما أكده نتنياهو بأن أبو ديس ستكون "عاصمة" الدولة الفلسطينية. وتابع ترامب أن واشنطن "مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراض محتلة" لم يحددها[2].

حاول ترامب خلال المؤتمر الصحفي لتمرير الأهداف التي يحاول من خلال تحقيق السلام كما يزعم ترامب، فقد صرح خلال المؤتمر الصحفي "إننا نخطو خطوة كبيرة باتجاه السلام وأن الشعب الفلسطيني

(1) ألمانيا: **إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن يقوض حل الدولتين**، (وكالة سبوتيك الروسية، 14 أغسطس 2018).
(2) **دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"**، (موقع عرب 48، نشر 28 يناير 2020).

يستحق فرصة لتحسين مستقبله". إن "رؤيتي تقدم فرصة رابحة للجانبين، حل واقعي بدولتين يعالج المخاطر التي تشكلها الدولة الفلسطينية على أمن إسرائيل". وأضاف أن الدولة الفلسطينية المستقبلية" لن تقوم إلا وفقًا "لشروط" عدة بما في ذلك "رفض صريح للإرهاب"، ويمكن أن تكون هناك "عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية"، وأن الولايات المتحدة ستقيم في نهاية المطاف سفارة لها هناك. واقترح تجميد البناء الإسرائيلي لأربع سنوات في المنطقة المقترحة للدولة الفلسطينية. وتابع الرئيس الأميركي إن إسرائيل تخطو خطوة كبيرة نحو السلام، وأن "القدس ستظل عاصمة غير مقسمة لإسرائيل". وتابع أن واشنطن "مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراض محتلة" لم يحددها[1].

سريعا أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفضه للخطة المقترحة قائلا: "رفضنا خطة ترامب منذ البداية ولن نقبل بدولة دون القدس". وأكد عباس أن خطة ترامب "لن تمر وستذهب إلى مزبلة التاريخ". ووضعت الخطة، التي وصفها البعض بـ "صفقة القرن"، تحت إشراف جاريد كوشنير، صهر الرئيس دونالد ترامب، وتهدف الخطة لتسوية أحد أطول الصراعات في العالم[2].

السفير الفلسطيني لدى بريطانيا، "حسام زملط"، أكد أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، "قتل إمكانية التوصل إلى حل عبر التفاوض". وقال زملط في حوار مع مذيعة CNN، "بيكي أندرسون"، أن خطة السلام قتلت إمكانية التوصل إلى حل عبر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مشيرًا إلى أنها تدفع إسرائيل نحو "الفصل العنصري". وأضاف: "ما سمعته للتو كوميديا سياسية من الدرجة الثانية، هذا سيرك سياسي"، في إشارة إلى المؤتمر الذي عقده ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وفي معرض رده على وعود ترامب بالازدهار الاقتصادي، قال السفير الفلسطيني لدى لندن: "إذا ما أعتقد أن باستطاعته أن يقدم لنا رشوة وأن يشتري حقوقنا، نحن لسنا للبيع، الطريق الوحيد لتحقيق السلام هو حصول الفلسطينيين على حقوقهم"، على حد تعبيره[3].

خبراء أكدوا فشل دبلوماسية ترامب في فرض السلام، وهو ما ينتج عنه تهديد لديمقراطية إسرائيل، والإضرار بمصداقية الولايات المتحدة، وانعدام فرص خلق دولة فلسطينية مستقلة. وعن توقيت إعلان الخطة، أجمع الخبراء أنها ليست إلا محاولة للالتفاف على متاعب وأزمات ترامب الداخلية مع محاكمته وبدء موسم الانتخابات الأميركية. واعتبر الخبراء أن توقيت طرح الخطة يمثل من ناحية أخرى محاولة لدعم حظوظ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الانتخابية، حيث تجري إسرائيل انتخابات برلمانية، للمرة الثالثة خلال أقل

---

(1) **ترامب يكشف عن تفاصيل "صفقة القرن" للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين**، (موقع قناة D W الألمانية، نشر 28 يناير 2020).

(2) صفقة القرن: **ترامب يعلن خطته للسلام ويقول إنها "ربما تكون فرصة أخيرة" للفلسطينيين**، (موقع BBC بالعربي، شر 28 يناير 2020).

(3) **أول رد فلسطيني على تفاصيل "صفقة القرن": سيرك سياسي ونحن لسنا للبيع**، (موقع CNN بالعربي، 28 يناير 2020).

من عام، بعد ثلاثة أسابيع. ويرى بعضهم أن هذا يعد دليلا آخر على أن ترامب يضع مصالحه الشخصية الضيقة قبل مصالح الأمن القومي الأميركي.

وجاء إعلان خطة السلام الأميركية بعد اتخاذ إدارة ترامب خطوات غير محسوبة منها[1]:

- قرر ترامب بطريقة فردية نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في ديسمبر/كانون الأول 2017، ورد الفلسطينيون بمقاطعة الإدارة ووقف اللقاءات الرسمية مع الجانب الأميركي.
- حجزت إدارة ترامب مبلغ 65 مليون دولار في أغسطس/آب 2018 من الأموال المخصصة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، وكان لهذا القرار نتائج سلبية للغاية على لبنان والأردن اللذان يستضيفان أعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين.
- وفي أبريل/نيسان 2019 رفض وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو التأكيد أن حل الدولتين يعد أحد ركائز سياسة بلاده في الشرق الأوسط، وقال "نحن نعمل مع أطراف عدة على طرح رؤية لسلام الشرق الأوسط".
- ثم جاء مؤتمر البحرين الاقتصادي في يونيو/حزيران 2019 الذي هدف لجمع أموال لدعم الفلسطينيين ولتحسين الظروف المحيطة بعملية السلام. في حين قاطعه الفلسطينيون، واستخفت به إسرائيل، وفشل المؤتمر في جمع الأموال المستهدفة.
- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أعلنت إدارة الرئيس ترامب تغيير السياسة الأميركية في وصف المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية بغير شرعية. ودعمت الخطوة الأميركية وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بنيته ضم بعض أجزاء الضفة الغربية.

"مارتن إنديك"، مساعد الخارجية السابق للشرق الأوسط ومبعوث عملية السلام، أكد "إن تصميم ترامب على إعلان صفقة القرن قبل انتخابات إسرائيل ودون طرف فلسطيني، دليل على أنها ليست خطة للسلام بل هي لعبة هزيلة من بدايتها لنهايتها". وأضاف إنديك "طرح الخطة يضمن فشلها، ورفض الفلسطينيين يقتلها ولن تستطيع أي حكومة إسرائيلية قبول شيء كهذا قبل الانتخابات"[2].

ويضعف من أهمية طرح "صفقة القرن" إعلان الجانب الفلسطيني رفض أي خطة يطرحها الجانب الأميركي حتى دون الحاجة للنظر لتفاصيلها. كما أنه لا يمكن النظر للإعلان المنتظر لخطة السلام دون الأخذ في الحسبان أنه لا توجد حكومة منتخبة في إسرائيل تجرؤ على الموافقة على خطة سلام شاملة قبل إجراء

(1) **خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة**، (الجزيرة نت 28 يناير 2020).
(2) **خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة**، (الجزيرة نت 28 يناير 2020).

الانتخابات البرلمانية الثالثة في أقل من عام. حيث وصف ترامب خطّته بأنها "فرصة تاريخية" للفلسطينيين لكي يحصلوا على دولة مستقلة، مضيفًا "قد تكون هذه آخر فرصة يحصلون عليها". وقال الرئيس الأميركي إن "الفلسطينيين يعيشون في الفقر والعنف، ويتم استغلالهم من قبل من يسعون لاستخدامهم كبيادق لنشر الإرهاب والتطرف".

ترامب عبر عن "إعجابه بشكل كبير بما حققته إسرائيل"، فيما ادعى أن خطته "توفر فرصة للفلسطينيين والإسرائيليين ضمن حل الدولتين وهي مختلفة عن خطط إدارات أميركية سابقة". وشدد ترامب على أن نتنياهو "قال لي إنه جاهز لتبني خطتي للسلام كأساس للتفاوض؛ وبوسعي القول إن زعيم "كاحول لافان" بيني غانتس قبلها أيضا". وفيما بيّن ترامب أن خطته للسلام تتألف من 80 صفحة 50 منها تتطرق إلى الخطة السياسية، و30 تتعلق بالشق الاقتصادي وهي "الأكثر تفصيلا" على الإطلاق، وأضاف ترامب "سنساعد الفلسطينيين من أجل الوصول إلى استقلالهم ولمواجهة تحديات التعايش السلمي"، مشددًا على أن "الصفقة ستسمح بوضع حد لأنشطة حماس والجهاد الإسلامي". وخاطب ترامب عباس قائلا "إذا اخترت السلام فسنكون إلى جانبك في كل مراحل هذا الدرب"، وأضاف أن "القدس هي مدينة مفتوحة وحان الوقت لتصحيح خطأ عدم الاعتراف الإسلامي بإسرائيل عام 1948"[1].

الرئيس ترامب حاول تصوير خطتها على أنها تمثل توزان بين المطالب الفلسطينية والإسرائيلية، رغم أن تفاصيل الخطة تؤكد أنها جاءت منسجمة مع رؤية اليمين الديني المتطرف الحاكم في إسرائيل، والذي يحاول تثبيت وضع الاستيطان وقضم الأرض الفلسطينية لسحاب الرواية الإسرائيلية، على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أن إعلان الصفقة جاء في وقت قريب من إجراء الانتخابات التشريعية في إسرائيل للمرة الثالثة على التوالي لتقديم دعم سياسي لحزب الليكود ونتنياهو الذي حاول استثمار الخطة لتحقيق نصر سياسي في جولة الانتخابات.

المفاوض الأميركي السابق "آرون ديفيد ميلر" يرى أن طرح صفقة السلام قبل أسابيع من ثالث انتخابات إسرائيلية في أقل من عام واحد ودون أي اعتبار لموقف الفلسطينيين يأخذ الدبلوماسية الأميركية لمستوى جديد من السقوط". وأضاف ميلر "ستفشل صفقة القرن، إدارة ترامب أساءت تقدير أهمية الطرف الفلسطيني في الصراع". ويقول إيلان غولدبرغ، مدير برنامج الشرق الأوسط بمعهد الأمن القومي الأميركي الجديد، "إن خطة السلام تهدف لتوجيه الأنظار بعيدًا عن محاكمة ترامب بمجلس الشيوخ، وتمهيد الطريق أمام

(1) **دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"**، (موقع عرب 48، نشر 28 يناير 2020).

إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو، كما أنها تهدف لجعل حلم ديفيد فريدمان، سفير ترامب في إسرائيل، حقيقة بضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل"[1].

وجاء في بيان للرئاسة الأميركية أن "الرؤيا تنص على دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وتولي إسرائيل مسؤولية الأمن في منطقة غرب نهر الأردن". وصرّح بأن "الفلسطينيين يستحقون حياة أفضل بكثير".

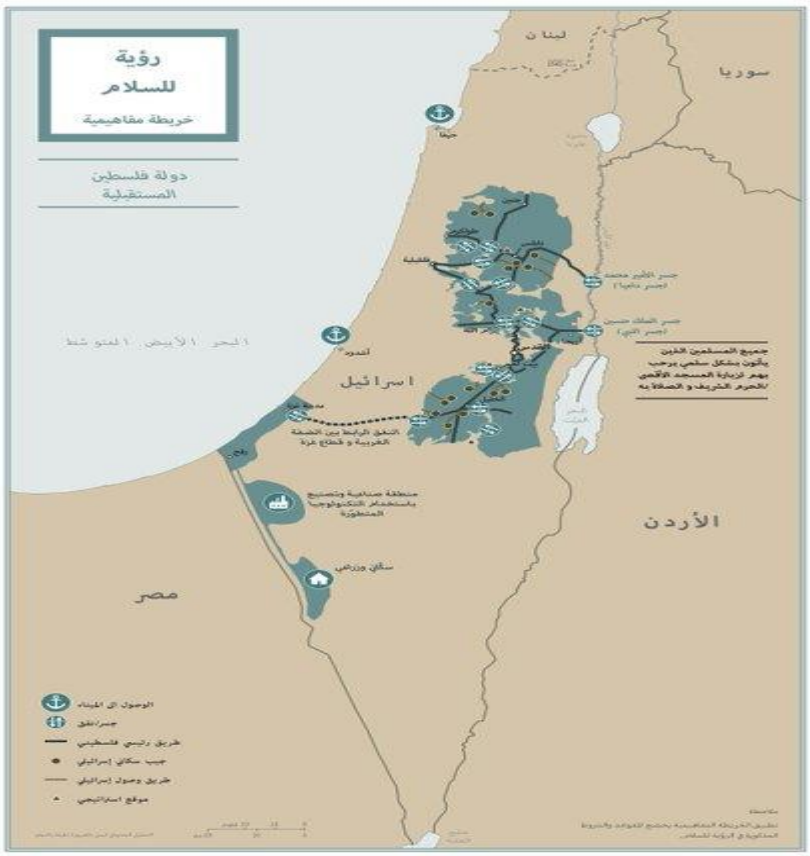

هذه الخريطة تظهر إلى مدى جعلت خطة " صفقة القرن" الأراضي الفلسطينية جزر معزولة، تحيط بها المستوطنات من كل جانب، حيت علمت إدارة ترامب بالتعاون مع حكومة اليمين الديني المتطرف على عدم إخلاء أي مستوطن من مكانه، في محاولة منها لتثبيت الوضع القائم.

وكان ترامب قد كشف عن صورة الخريطة عبر صفحته الرسمية على موقع تويتر، تظهر خريطة "دولة فلسطين" وعاصمتها أجزاء من القدس الشرقية. وكتب الرئيس الأميركي في التغريدة باللغة العربية: "هذا ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية بعاصمة في أجزاء من القدس الشرقية"، على حد تعبيره. وكان

(1) **خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة**، (الجزيرة نت 28 يناير 2020).

قد وعد ترامب الفلسطينيين بدولة مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية، كما قال إن خطته ستقدم لهم استثمارات بقيمة 50 مليار دولار من أجل بناء مستقبل أفضل لهم[1].

ترتبط الصفقة الكبرى التي أعلن عنها الرئيس ترامب في بداية العام 2020، والتي تعرف بصفقة القرن أو العصر بالسعي للوصول لثلاث أهداف رئيسية[2]:

الهدف الأول: استكمال بناء الدولة العبرية اليهودية الكبرى، التي تمتد من نهر الأردن للبحر المتوسط، وتضم كافة أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الموحدة كعاصمة لها.

الهدف الثاني: تصفية ما تبقى من كيان فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ودمج ما يمكن دمجه في دولة الأردن، وما يتبقى يمكن دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، مع إعطائهم بعض الحقوق المدنية المحلية البسيطة.

الهدف الثالث: بقاء قطاع غزة بعيد مركز التأثير الفلسطيني في سياق الانقسام، حيث لا يمثل قطاع غزة أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، لكن تنظر إسرائيل للقطاع باعتباره مصدر تهديد في ظل القنبلة الديمغرافية التي يمكن أن تفجر في أي لحظة.

الموقف الأميركي في التعاطي مع القضية الفلسطينية، ومجموعة القرارات الأخيرة التي اتخذتها إدارة ترامب سواء عبر نقل سفارتها لمدينة القدس وسط رفض عالمي والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل أو القرارات بوقف المساعدات للأونروا أو السلطة الفلسطينية تكون واشنطن فقدت دورها كوسيط في عملية السلام، حيث إن نائب الرئيس الأميركي "مايك بينس" الذي زار المنطقة مرتين عقب القرار، لم يلتق أي مسؤول فلسطيني.

الانحياز الأميركي الواضح والصريح لإسرائيلي عبر تبني الرؤية اليمينية الإسرائيلية المتطرفة كأساس لحل القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي له تداعيات كبيرة وخطيرة على الأمن الاستقرار الدوليين، فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يزيد من مظاهر العنف والإرهاب في المنطقة، فعلى الدوام تم استغلال القضية الفلسطينية من قبل الجماعات المسلحة لتبرير اعملها العدوانية. فقد أدت القرارات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية خاصة تجاه القدس لفتح جولة تصعيد بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل،

(1) **بعد الإعلان عن "صفقة القرن" ترامب ينشر خريطة "دولة فلسطين" المستقبلية**، (موقع CNN بالعربي، 28 يناير 2020).

(2) جويدة، حمزاوي: **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأميركية اتجاه القضية الفلسطينية** قراءة في السياسة الخارجية الأميركية الجديدة للرئيس ترامب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة سطيف، الجزائر 2018، ص 102.

فقد أدت هذه القرارات لانطلاق مسيرات العودة التي أدت لمقتل وجرح العديد من الفلسطينيين، مما زاد حدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ثالثًا: التحوّلات الاستراتيجية في الموقف الأميركي

حدّثت على الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وقضايا الحل النهائي على وجه التحديد خلال فترة ترامب مجموعة من التحوّلات الاستراتيجية التي يمكن رصدها في سياق العرض التالي:

التحول للحل الاقتصادي

جاءت ورشة المنامة كتعبير عن التحوّلات الاستراتيجية في الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية وقضايا الحل النهائي، عبر الانتقال الفج من الحل السياسي للحل الاقتصادي على أساس رؤية السلام الاقتصادي الذي يتبناها اليمين المتطرف في إسرائيل منذ سنوات للهروب من استحقاقات عملية السلام، وقيام دولة فلسطينية على حدود 1967، كأساس للتسوية العادلة وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، عبر الحديث عن الازدهار مقابل السلام.

وجاءت ورشة البحرين التي استضافتها العاصمة البحرينية "المنامة" كتعبير عن السلام الاقتصادي كأساس لحل القضية الفلسطينية من جانب، والبحث عن نظام شرق أوسطي جديد من جانب آخر، تكون فيه إسرائيل لاعب أساسي على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، عقب استبدال الصراع العربي الإسرائيلي بالصراع مع إيران، وتصوير إيران والجماعات الإرهابية كخطر يجب على جميع الدول التكاتف لمواجهته على كافة المستويات في إطار "ناتو عربي" يضمن إسرائيل ودول الاعتدال العربي، المبدأ الذي يجب على أساسه يتم التعامل مع المسألة الفلسطينية وفق المقاربة الأميركية الجديدة، التي ترتكز على السلام الاقتصادي كبديل عن الحل السياسي.

قامت الخطة الأميركية من " السلام من أجل الازدهار على مجموعة من المبادئ والتصورات التي تسعي لتطوير الاقتصاد الفلسطيني لتكون الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بديلة عن الحقوق السياسية، فقد نصت الوثيقة على مجموعة من المبادرات والأهداف، هي كتالي:

المبادرات:

- إطلاق العنان للاقتصاد الفلسطيني
- تحسين التعليم الفلسطيني
- تعزيز الحوكمة والخدمات الحكومية

بالنظر لهذه المبادرات نجد أنها تسعى لتطوير الاقتصاد الفلسطيني وفق ضخ استثمارات عديدة تقدر بحوالي 27 مليار دولار على عشرة سنوات، لكي تزيد مستوى الدخل الفردي، بحيث يكون الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بديلة عن الحقوق السياسية.

أهداف خطة السلام الاقتصادي

- زيادة الصادرات الفلسطينية لكي تساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي بدل 17% في الوقت الحالي.
- ضمان التوفر المستمر للكهرباء بأسعار ميسورة.
- مضاعفة إمدادات المياه الصالحة للشرب.
- تحسين الخدمات المعلوماتية الانترنت، ونظم المعلومات.
- زيادة حصة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الفلسطيني لكي يصل 8% بدل 1%.

الخطة الأميركية التي نوقشت في المنامة " الازدهار من أجل السلام"، والتي تضمنت ثلاث فصول وأربعين صفحة، تسعى لتحسين الاقتصاد الفلسطيني بدون أفق سياسي، واستبدال الحل السياسي بالرفاهية الاقتصادية لشعب يعيش تحت احتلال، مع دمج إسرائيل في سوق شرق أوسطية جديدة، تكون فيه إسرائيل رأس حربة، على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني.

مؤشرات التحوّل الاستراتيجي في الموقف الأميركي

على الرغم من كون الإدارات الأميركية السابقة كانت تميل دائمًا لتبني الموقف الإسرائيلي في نظرتها لعملية السلام والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، الأمر الذي كان يعبر عنه دائما "بالانحياز" الأميركي الدائم والثابت "لإسرائيل"، سواء في أوقات السلم أو الحرب، باعتبار أن أحد أهم مرتكزات السياسية الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم على أساس ضمان أمن واستقرار إسرائيل، كثابت من ثوابتها على مختلف مراحل تطور السياسية الخارجية الأميركية تجاه المنطقة خلال 70 عام الماضية، إلا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب كسرت هذه المعادلة وجنحت جنوحًا كبيرًا تجاه تبني مواقف اليمين المتطرف في إسرائيل بصورة كلية في مقاربتها الجديدة للتعامل مع المسألة الفلسطينية، ونظرتها ورؤيتها للحل الذي تحاول تمريره ضمن ما يعرف "بصفقة القرن".

التحول الاستراتيجي في الموقف الأميركي الجديد الذي جاءت به إدارة ترامب يفرض العديد من التحديات على القيادة والشعب الفلسطيني بكل اطيافه، كون الموقف الأميركي في ظل إدارة ترامب شهد تحولاً استراتيجيًا في المواقف الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، هذا التحوّل في الموقف الأميركي يمكن الاستدلال عليه من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية:

المؤشر الأول: الانتقال من الحل السياسي للحل الاقتصادي القائم على أساس الازدهار الاقتصادي كبديل عن الحل السياسي. فإدارة ترامب تبنت المقاربة الاقتصادية كمدخل لحل المسألة الفلسطينية، كبديل عن الحل السياسي القائم على أساس الحرية والاستقلال من الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا الأمر تبني كامل لمشروع اليمين الإسرائيلي الذي نظر له رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيمين نتنياهو عند عودته للسلطة مرة ثانية في العام 2009، كون أن هذا المشروع الذي يرتكز على استبدال الحل السياسي بالتعاون والتبادل التجاري بين الفلسطينيين والعرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ضمن إطار شرق أوسط جديد، وما جاءت به خطة السلام من أجل الازدهار وورشة البحرين خير تطبيق لهذه الرؤية.

المؤشر الثاني: الانتقال من مبدأ حل الدولتين إلى مبدأ حل الدول الواحدة، أي نفي لإمكانية قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 عاصمتها القدس الشريف، والانتقال من منطق الاستقلال والحرية للشعب الفلسطيني لمنطق الحكم الذاتي تحت السيادة الإسرائيلية في إطار دولة إسرائيلية واحدة ما بين البحر النهر، مع العودة لمنطق الوصاية العربية، وفق المقاربة الأميركية الجديدة التي تعمل على أساس مأسسة الوضع الراهن الذي استطاعت إسرائيل تثبيته خلال فترة الاحتلال منذ عام 1967 وحتى الوقت الراهن.

هذا التحوّل في الموقف الأميركي تجاه أسس عملية السلام ومبدأ حل الدولتين جاء متوافق مع رؤية اليمين الإسرائيلي التي لا ترى أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، لذلك قال كوشنير قبل أسابيع "الفلسطينيون غير جدرين بحكم أنفسهم" وفي هذا تعبير على انتقال الموقف الأميركي تجاه المسألة الفلسطينية من منطق الحقوق السياسية لشعب تحت الاحتلال وحقه في الاستقلال والحرية وفق مبدأ حق تقرير المصير الذي أكدت عليه الجمعية لعامة للأمم المتحدة في أكثر من قرار لصالح الشعب الفلسطيني، لمبدأ الحكم الذاتي، أي العودة إلى ما قبل نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، التي جسدت الكينونة الوطنية في إطار حق تقرير المصير.

المؤشر الثالث: الانتقال من الحل المتفق عليه؛ للحل المفروض، الموقف الأميركي في التعامل مع القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية انتقل من الحلول المتفق عليها في إطار مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام إلى منطق الحلول المفروضة على الجانب الفلسطيني، مستغلة حالة الضعف الفلسطيني الذي تسبب بها الانقسام الفلسطيني، وحالة الضعف والهوان والعربي، والتحوّلات في البيئة الاستراتيجية العربية وبروز الصراع مع إيران على حساب الصراع العربي الإسرائيلي.

هذا التحوّل في الموقف الأميركي عبر الانتقال من الحل المتفق عليه إلى الحل "المفروض" عبرت عنه إدارة ترامب عبر العديد من القرارات التي اتخذتها خلال العامين الماضيين، والتي تهدف من خلالها

لشطب قضايا الحل النهائي من على طاولة المفاوضات، لتسهيل الحل "المفروض" أميركيا وإسرائيليًا على العرب والفلسطينيين، مستغلة بذلك حالة الضعف العربي والفلسطيني، بدأ من قرار نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مرورًا بقرار وقف تمويل الأونروا لشطب قضية اللاجئين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، فكل هذه القرارات كانت ومازالت تهدف لفرض الحل الأميركي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن.

لا شك أن التحوّلات الاستراتيجية في الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية وأسس عملية السلام، وفق المقاربة الأميركية الجديدة التي تقوم على أساس مأسسة الوضع القائم الذي استطاعت إسرائيل تثبيته خلال فترة احتلالها للأرض الفلسطينية منذ عام 1967م وحتى الآن، تجعل من الولايات المتحدة الأميركية شريك لإسرائيل في احتلالها للأرض الفلسطينية وليس وسيطًا لعملية السلام، –إن كان هناك مازالت عملية سلام–، الأمر الذي يفرض على الشعب الفلسطيني بكل قواه وقيادته العديد من التحديات المصيرية في مواجهة هذا التحوّل والتغول في الموقف الأميركي تجاه حقوقنا ومكتسبتنا الوطنية.

التحوّلات الاستراتيجية في الموقف الأميركية تجاه الحقوق الفلسطينية ومحاولتها ضرب أسس القضية الفلسطينية، عبر مجموعة من القرارات تسعى من خلالها لتثبيت الوضع القائم، الأمر الذي يفرض على الجميع الخروج من نفق الانقسام الفلسطيني البغيض، والاتجاه نحو ترميم الوحدة الوطنية الفلسطينية، والاتفاق على برنامج وطني واستراتيجية شاملة لمواجهة الموقف الأميركي، على أن تنطلق من تحصين الجبهة الداخلية الفلسطينية وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني كضرورة وطنية تفرضها خطورة اللحظة التاريخية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في ظل إصرار إدارة ترامب شطب هويته السياسية حقوقه الوطنية.

الأزمة الخليجية والسورية في زمن ترامب

اتسم الموقف الأميركي في عهد ترامب تجاه الأزمة السورية والخليجية بالتخبط والعشوائية وعدم الثابت على استراتيجية واحدة، بل انتقل الموقف الأميركي من هذه الأزمات من النقيض إلى النقيض في بعض الفترات، عبر دعم طرف من أطراف المعادلة على حساب الطرف الآخر، أو اتخاذ قرارات غير مدروسة تلقي بتداعياتها على مجمل الأوضاع في المنطقة، مثل قرار ترامب سحب القوات الخاصة الأميركية من سورية.

الأزمة الخليجية مسارات وتداعيات

تفجر الأزمة الخليجية بين قطر والدول الأربع السعودية، ومصر، والأمارات، البحرين ساهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار الذي يشهدها النظام الدولي، بعد ما عصفت الأزمة بمجلس التعاون الخليجي، وساهمت في إحداث حرب سياسية وإعلامية بين الطرفين، مازالت صداها مستمرة حتي الوقت الراهن، إضافة إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب لعبت دور سلبي في استمرار الازمة الخليجية، من خلال مواقفه المتناقضة الذي صدرت من أركان الإدارة الأميركية حول دعم موقف الدول الأربع تارة وتأييد الموقف القطري تارة أخرى، فقد شن الرئيس ترامب هجوم قوي ضد قطر بينما كان وزير خارجيته السابق تيلرسون يؤيد الموقف القطري.

أولًا: أسباب الأزمة الخليجية

اندلعت الأزمة الحالية بناء على نقل تصريحات عن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني انتقد فيها "العداء" العربي تجاه إيران. وقالت قطر إن قراصنة وراء نشر هذه التصريحات على وكالة الأنباء الرسمية للدولة. وقد أعربت السعودية، المنافس الرئيس لإيران، غير مرة عن مخاوفها بشأن طموحات طهران الإقليمية. واتهم البيان السعودي الدوحة "بدعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف" وهي منطقة ذات غالبية شيعية تقع شرقي السعودية. كما اتُهمت قطر بدعم المتمردين الحوثيين في اليمن. وشددت الدوحة التي شاركت في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن على أنها "تحترم سيادة الدول الأخرى ولا تتدخل في شؤونها الداخلية"[(1)].

الأسباب الحقيقية لتفجر الأزمة الخليجية لا تعود فقط لتصريحات أمير قطر بغض النظر عن صحتها وعدم صحة هذه التصريحات، فالخلافات في وجهات النظر بين قطر من جانب ودول الخليج ومصر من جانب آخر يعود تاريخها لسنوات ماضية، منذ أن برز الدور القطري الفعال في كثير من أزمات المنطقة، الأمر الذي أزعج دول الجوار وخاصة السعودية التي اعتبرت الأمر بمثابة تجاوز للخطوط الحمراء.

(1) أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، (موقع BBC عربي، بتاريخ 25 يوليو2017).

لقد أثارت رغبة قطر في رسم مسار مستقلّ لسياساتها الخارجية مواجهةً بينها وبين المملكة العربية السعودية، ولاسيما في السياسات إزاء مصر وسورية وبعض المناطق الأخرى الخلاف بين البلدين، وقد أضرّ ذلك بالقدرة الخارجية لهذين البلدين الخليجيين، وزاد من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، سبب الخلاف الرئيسي يعود لدعم قطر جماعة الإخوان المسلمين، إذ ترتبط الدوحة منذ فترة طويلة بعلاقات إيديولوجية مع جماعة الإخوان، وكانت تعتقد أن من المرجح أن تهيمن الجماعة على المشهد السياسي الجديد في البلدان التي تمرّ في فترة تحوّل. لكن التحول في المشهد المصري عقب عزل مرسي وسقوط الإخوان المسلمين زاد من حدة الخلافات، فعلى عكس الموقف السعودي دعمت قطر الإخوان السملين في مصر واتخذت موقف سلبي من نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، ما دفع الرياض إلى زيادة الضغط على الدوحة لتغيير مسارها[1].

ثانيًا: الموقف الأميركي من الأزمة

التناقض الأميركي في المواقف والتصريحات حول الأزمة الخليجية ما بين الرئيس ترامب وأركان إدارته ساهم في تعقيد الأزمة، فينما هاجم الرئيس ترامب قطر في أكثر من تغريده، حاول وزير الخارجية الأميركي السابق تيلرسون التخفيف من حدة الأزمة.

لا يختلف اثنان في أن النظرة الدولية تجاه دول الخليج العربي قبل الأزمة ليست كما بعدها، لا سيما الأميركية منها، والتي كانت تتعامل معها كمظلّة جامعة واحدة. فقد كان واضحاً التباين في المواقف الأميركية المتعلقة بأزمة حصار قطر، ففي وقت عبر مسؤولون أميركيون عن صدمتهم بقرار قطع دول خليجية العلاقات مع الدوحة، غرّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في يونيو الماضي، قائلاً: "إن دولاً خليجية قالت إنها ستعتمد نهجًا حازمًا ضد تمويل التطرّف، وكل الدلائل تشير إلى قطر!!". الأزمة الخليجية سبقتها بأيام زيارة تاريخية لترامب إلى السعودية، أسفرت عن توقيع اتفاقيات مختلفة بقيمة 400 مليار دولار، وقمة إسلامية –أميركية، حيث أجلست السعودية قادة الدول الإسلامية أمام ترامب، الذي حاضر فيهم لنحو 30 دقيقة عن محاربة الإرهاب وكيف يكون الإسلام المعتدل[2].

السكرتير الصحافي باسم البيت الأبيض "شون سبايسر"، كان أكثر صدقًا ووضوحًا من وزير الخارجية الأميركي السابق "ريكس تيلرسون" عندما وصف الخلاف القطري مع الدول الأربع، بأنه "مسألة عائلية يجب عليهم حلها"، وأضاف "هذا شيء هم يريدونه ويجب عليهم أن يحلوه بأنفسهم"، ورفض الرد على سؤال يتعلق بإغلاق محطة الجزيرة. هذه اللغة المريبة التي يتحدث عبرها المستر سبايسر تعكس موقفًا تقليديًا أميركا لا يتغير في النزاعات التي تكون أمريكا طرفًا فيها، القول بأن الازمة الخليجية هي "مسألة عائلية" يشكل "تسطيحًا" لها، بل تحريضًا على اتخاذ خطوات أكثر تشددًا، ونأيا بالنفس ولو شكليًا عن

(1) الخطيب، لينا، دراسة بعنوان: **سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج**، (مركز كارنغي للسلام، 11سبتمبر2014).
(2) حاتم، عبد الله، **كيف تبتزّ الولايات المتحدة دول الخليج في خضمّ الأزمة؟**، (موقع الخليج أون لاين، 2017).

كل ما يمكن ان يترتب عليها من تبعات، هذه ليست خلافًا بين زوجين، يتم حله من خلال تدخل أهل الخير، للإصلاح بينهما، اللهم إلا إذا كان المتحدث باسم البيت الأبيض الأميركي واثق من حدوث "طلاق بائن" بين قطر وخصومها الخليجيين[1].

وكان وزير الخارجية الأميركي السابق "تيلريسون" قد فشل بعد جولة مكوكية بين العواصم الخليجية في تحقيق اختراق في الأزمة بين حلفاء بلاده، فقد عاد إلى بلاده، في منتصف يوليو/ تموز 2017م، بعد جولة مكوكية في منطقة الخليج استمرت أربعة أيام وشملت السعودية والكويت وقطر. ويبدو أن المسؤول الأميركي، الذي لم يدل ولو بتصريح واحد بعد لقاءاته مع نظرائه والمحادثات التي أجراها مع قادة الدول المعنية بالأزمة في المنطقة، عاد بخفي حنين إلى واشنطن.

فلم يصدر عنه ما يشير إلى قرب حدوث انفراجه في الأزمة بين الدوحة وكل من القاهرة والرياض وأبو ظبي والمنامة. ولربما كان أهم إنجاز حققه تيلرسون في المنطقة، من وجهة النظر الأميركية، هو التوقيع على مذكرة تفاهم مع قطر للتعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه. وقال تيلرسون إن المذكرة ثمرة "أسابيع من المباحثات المكثفة بين خبراء البلدين وتنص على إجراءات جدية لتعزيز التعاون بين البلدين وتبادل المعلومات حفاظا على أمن دول المنطقة وأمريكا"[2].

ثالثًا: تداعيات الأزمة على الأمن الإقليمي والدولي

ألقت الأزمة الخليجية بتداعياتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، في ظل تصاعد حدتها، وتمسك كل طرف من أطرافها الرئيسية بمواقفه، فقد أدت الأزمة إلى تحديات كبيرة أمام الأمن الإقليمي، في إطار مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر ركيزة أساسية للأمن والاستقرار في المنطقة، واشنطن كانت أكثر العواصم المستفيدة من الخلاف في البيت الخليجي، مبيعات سلاح للطرفين، لعب على تناقضات الخلاف، كون أن كل طرف من أطراف الخلاف كان ومازال يريد جلب الولايات المتحدة بثقلها الكبيرة في صفه.

يقول "محمد الشرقاوي"، أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسن في واشنطن، إنه "مع تصدّع الوفاق الخليجي مباشرة بعد القمة الإسلامية –الأميركية في الرياض مع الرئيس ترامب، سارعت بعض الدول في المنطقة إلى تبنّيها الولايات المتحدة بمثابة الأخ الأكبر ذي العضلات القوية والنفوذ اللامتناهي، وأنه الحليف المناصر والقاضي العادل في آنٍ معاً"[3].

وأكد الشرقاوي أن جغرافية الخليج أضحت مجدّدًا رقعة تمحيص وتحريك المؤشرات بين خبراء الاستراتيجية الأميركية لتقديرات الربح والخسارة، بعد أن وضع ترامب أصبعه على الميزان، في يونيو، لصالح الموقف السعودي –الإماراتي، في حين ظل وزير الخارجية الأميركي السابق تليرسون متمسكًا بالحياد، وشجع

(1) عطوان، عبد الباري: **الموقف الأميركي من الازمة الخليجية "متذبذب"**، (جريدة رأي اليوم الدولية، 2017).
(2) تقرير صحفي بعنوان: **الدور الأميركي في الأزمة الخليجية: تباين أم تبادل أدوار؟** (موقع BBCعربي، 2017).
(3) حاتم، عبد الله: **كيف تبتزّ الولايات المتحدة دول الخليج في خضمّ الأزمة؟**، (موقع الخليج أون لاين، 2017).

عواصم المنطقة على الحوار وتجاوز الخلاف". ويبدو –بحسب الشرقاوي–أن أزمة الخليج ومؤتمر الرياض جسّدًا أول تطبيق عملي لفلسفة تطويع السياسة الخارجية لتعزيز القومية الاقتصادية الأميركية، في ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ هي أولًا وضع العلاقات الخليجية الأميركية على مسارات أحادية مع كل عاصمة على حدة، وتجاوز دبلوماسية التعامل الجماعي مع مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي متكامل بعضوية الدول الست[1].

منطقة الشرق الأوسط بكاملها تمر بمرحلة تغيرات دراماتيكية في العقود الأخيرة، وأحيانًا لا يمكن فهم هذه المتغيرات في وقتها، وتعتبر المنطقة الأكثر غموضاً ومفاجأت خلال العقود الأخيرة، ووفقًا لتقرير استراتيجي إسرائيلي، مر بالشرق الأوسط عدة تحولات استراتيجية هامة منها[2]:

أولًا: انتقال محور الصراع في المنطقة من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي الى الخليج العربي، حيث حدثت في منطقة الخليج؛ حرب العراق–إيران، وحربي الخليج، وهذا التغيير مرتبط بمتغيرين أقل أهمية وهو أن معظم رؤساء الدول العربية تبنوا فكرة حل النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق السياسة وليس عن طريق الحرب.

ثانيًا: يمر العالم العربي في حالة ضعف مستمر، ليس لديه القدرة على معالجة المشاكل الجماعية بقواه الداخلية الذاتية، أو بالمشاكل المهمة والأكثر أهمية التي تقف في وجهه، إضافة إلى إن الدول العربية تعاني مشاكل داخلية، حتى الدول الأخرى مشغولة في مشاكل داخلية.

ثالثًا: في ظل هذا الوضع المهترئ للدول العربية فإن جدول الأحداث في الشرق الأوسط يتم تحديدها بواسطة دول غير عربية وهي: إيران، تركيا، والى حد ما إسرائيل.

رابعًا: القضية الفلسطينية مازالت تشغل بال إسرائيل والفلسطينيين وعدة قوى عالمية ودولية وعربية، في نهاية سنوات التسعينات كان واضحا أن هذه القضية تخطو باتجاه الحل، لكنها دخلت الى طريق مغلق، الذي خلف "انتفاضة الأقصى" وكنتيجة لهذه التعقيدات تتصعب الأجهزة الاستخباراتية من تحديد هل سيؤدي هذا الطريق المسدود لحل أو لإحداث عنف أو لاستمرار الوضع الراهن.

على أثر الأزمة تعيش منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير تحولات دراماتيكية مؤثرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأصبحت في مثابة نقطة جذب استراتيجية للصراعات والتنافرات الدولية، فالصراع الدولي بين الشرق والغرب وضع ثقله فيها حيث التصادم الأميركي –الروسي، الذي يمثل صراع أقطاب كلاسيكيًا على صعيد سلم الهرمية الدولية. ومن جهة أخرى، هو صراع قوى إقليمية مندفعة تطمح الى الريادة والقيادة

(1) ا حاتم، عبد الله: **كيف تبتزّ الولايات المتحدة دول الخليج في خضمّ الأزمة؟**، (موقع الخليج أون لاين، 2017).
(2) العبادي، السعيد: **الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل**، (موقع نون بوست، بتاريخ 25 مايو2014).

على حساب القوى الإقليمية الأخرى، إضافة إلى تحولات داخلية شابت المشهد الإقليمي من خلال التغيرات الاستراتيجية التي عصفت بالدول الشرق أوسطية نتيجة انحلالات داخلية وإرهاصات خارجية محيطة بها. ويمكن إجمال أهم التغيرات الكبرى التي عصفت بالشرق الأوسط على الشكل الآتي[1]:

- اشتعال الحروب والصراعات الدولية: نتيجة التغيرات الديناميكية في الهيكلية الدولية التي شكلت على إثرها اندفاعاً للقطبين الدوليين، روسيا والولايات المتحدة، نحو المواجهة غير المباشرة في المنطقة.
- دخول المنطقة في دائرة حروب الوكالة: فحصيلة انهيار منظومة التوازن الإقليمي الذي دفع بعض القوى الإقليمية الى ممارسة دور جيواستراتيجي كبير على حساب العمق الاستراتيجي لبعض القوى الإقليمية، والذي أثر في شكل سلبي في معادلة الأمن الإقليمية.
- **انهيار الدولة الوطنية:** عمد الصراع الإقليمي بين القوى الإقليمية المتناحرة إلى تفكيك أواصر التلاحم الاجتماعي بين مكونات الدولة الشرق أوسطية.
- انهيار الحدود والتقسيمات الإدارية لبعض الدول: فقد أدى الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة الى فقدان السيطرة على بعض المناطق المحلية، والى إنشاء كانتونات ودويلات داخل الدولة الواحدة، فالعراق يعاني من هذه المشكلة، فضلاً عن سورية واليمن وليبيا وتركيا، إضافة الى بعض الدول المرشحة لهذا الوضع.
- الهجرة الدولية والتغييرات الديموغرافية: أنتجت الصراعات والحروب في المنطقة ملايين المهاجرين الذين اتجهوا الى الدول الإقليمية، خصوصًا تركيا وأوروبا، ما سبّب إرباكاً في العلاقات التركية
- انهيار الأمن الداخلي لبعض دول الشرق الأوسط: فالأمن يشكل ركيزة من ركائز استقرار الدول وقوتها الخارجية
- المضاربات النفطية والصراع على إمدادات الطاقة: فمعظم بلدان الشرق الأوسط تعاني أزمات اقتصادية نتيجة ارتباط اقتصاداتها في صورة مباشرة بالنفط والغاز.

جاءت الأزمة الخليجية كتعبير عن سرعة التحولات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمنطقة تشهد مرحلة عدم استقرار عميقة، وفي هذا السياق، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية تقريرًا تحليليًا، قالت فيه إن الأزمة ستؤدي لتغيير السياسات والتحالفات في الشرق الأوسط، في ظل إصرار قطر على البقاء خارج دائرة النفوذ السعودي، وصمودها أمام الحصار الذي فرض عليها.

وقالت الصحيفة، في تقريرها، "إن الأزمة التي هزت منطقة الخليج العربي، وورطت الولايات المتحدة، وتهدد الآن بالامتداد نحو تركيا وإيران، يجب العودة إلى الوراء لفهم جذورها وأسبابها". وذكرت الصحيفة "إن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني منذ توليه الحكم في سنة 1995، حاول وضع حد للهيمنة السعودية

(1) زياد، على: **التحولات الكبرى في الشرق الأوسط**، (جريدة الحياة اللندنية، 28 يناير 2017).

على الجار القطري، واعتبر أن الدوحة لن تحقق الأمن القومي إلا في حال تغيرت علاقتها بالرياض". وأكدت الصحيفة "أن البعض اعتقدوا أن الاستراتيجية القطرية ستنهار سريعا، بعد أن فرض عليها بعض جيرانها الخليجيين حصارا مطبقا الماضي، ولكن قطر أثبتت أن لديها حلفاءها هي أيضا، ولذلك فإن هذا الصراع سيتواصل، وستنجم عنه تغييرات، وستكون له تبعات أخرى"[1].

كما نشرت صحيفة "البايس" الإسبانية تقريرًا؛ تحدثت فيه عن الخلاف الدبلوماسي الذي نشب بين دول الخليج العربي والذي يهدد توازن القوى في الشرق الأوسط. وقالت الصحيفة، في تقريرها "إن الصراعات التي يشهدها الشرق الأوسط قد ازدادت تعقيدًا على خلفية التفجيرات التي هزت طهران. كما أن النزاع الحاد بين في الخليج يلعب دورًا جوهريًا في خضم كل هذه التجاذبات".

ذكرت الصحيفة أنه وعلى الرغم من أن الأمرين غير مرتبطين بشكل مباشر، إلا أنها تنضوي تحت مظلة تصاعد التوتر بين القوتين الإقليميتين، إيران والسعودية، حيث أن دعم ترامب للمملكة قد دفع بالحرب مع إيران خطوة إلى الأمام". وقالت الصحيفة إنه يجب عدم إظهار اللامبالاة تجاه الوضع القائم في المنطقة أو الاستهانة به، حيث تهدد هذه الأزمة بزعزعة التوازن الهش لمختلف القوى في الشرق الأوسط، وبشكل غير سلمي[2].

فشل إدارة ترامب في حل الأزمة الخليجية بين الدول الأربع وقطر عبر إيجاد حل للأزمة بين الدول واستمرار الازمة وتصاعدها يهدد الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج والامن الدولي، خاصة في ظل تصاعد حدة الأزمة والمناوشات الإعلامية واعتراض الطائرات المدنية ما يضع الأمن الدولي والإقليمي أمام تحديات كثيرة، فمنطقة الخليج من أهم مناطق النفوذ الحيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية والعالم لما تحتويه من ثروات طبيعة وممرات بحرية، إضافة لكون المنطقة مشتعلة منذ سنوات بسبب سياسات الإدارات الأميركية السابقة، ما يجعل من استمرار الأزمة الخليجية عامل تهديد للأمن والاستقرار الدوليين.

(1) تقرير صحفي، بعنوان: **نيويورك تايمز: هكذا تعيد أزمة قطر تشكيل تحالفات المنطقة**، (موقع عربي 21، بتاريخ 2017/7/14).
(2) تقرير صحفي، بعنوان: **البايس: نتائج عكسية لحصار قطر وإيران الرابح الأبرز**، (موقع عربي 21، بتاريخ 2017/7/11).

قرار سحب القوات الأميركية من سورية أسباب وتداعيات

تتسم قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالتناقض حيال عدد من الملفات الداخلية والخارجية، من أهمها الملف السوري، ومن بين أبرز تلك التناقضات تعزيزه جهود بلاده العسكرية في ذلك البلد رغم مطالبته النأي بالنفس عما يحدث هناك حين كان مرشحًا للرئاسة، ثم طالب أكثر من مرة بسحب القوات الأميركية من سورية.

لقد ترك قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب قواته الخاصة من سورية تداعيات كبيرة على الداخل الأميركي، فالقرار جاء تعبير عن النزعة الفردية التي باتت تحكم سلوك ترامب في صنع السياسات الأميركية على المستوى الداخلي والخارجي، بعد عامين فقط على توليه مقاليد الحكم في ظل حدوث تغيرات بنيوية كبيرة داخل إدارته شملت العديد من المناصب العليا، التي لم يتبقى منها سوى نائب الرئيس والأخرى تم استبدالها أكثر من مرة.

أولًا: قرار الانسحاب من سورية والعودة عنه

الوجود العسكري الأميركي في سورية ليس بالعدد الكبير، فهو ما بين ألفين إلى ثلاثة ألاف جندي في سورية، معظمهم من القوات الخاصة، ويتولون تدريب القوات الكردية، ومحاربة التنظيمات الإرهابية عبر عمليات نوعية. وهم يتركزون في منطقتين: في شمال شرق الدولة، في الجيب الكردي؛ وفي الجنوب الشرقي، في منطقة التنف، معبر الحدود مع العراق وعلى مسافة غير بعيدة من الحدود مع الاردن واسرائيل. لكنه كان يمثل ضمانة لأطراف كثيرة، كانت ترى فيه ضرورة للحد من التمدد الروسي والإيراني في سورية، وهو جاء في سياق الاستراتيجية الأميركية التي أعلنت عنها إدارة أوباما لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش في العراق وسورية، عقب تمدد التنظيم بشكل كبير عقب الانسحاب الأميركي من العراق.

بدأت القوات الأميركية عملياتها البرية في سورية أواخر العام 2015، حيث وصل عدد من عناصر الوحدات الخاصة إلى مناطق في شرق وشمال البلاد، لتشكيل تحالف مع ميليشيات محلية وفصائل معارضة للنظام، ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". ازداد عدد القوات الأميركية بشكل تدريجي في سورية اعتبارا من 2016 ليصل تعدادها رسميًا إلى 2000 جندي يتمركزون في قواعد عسكرية بمناطق شرق وشمال البلاد حسب ما كشفت عنه "صحيفة نيويورك تايمز"، أن أبرز هذه القواعد هو مطار "الرميلان" بمحافظة الحسكة في شمال شرق سورية قرب الحدود مع تركيا والعراق. المطار موجود في منطقة تضم عددًا من الآبار النفطية، تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية تجمع قوات عربية وكردية التي تشكل أحد أهم عناصر التحالف العسكري الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". وإلى جانب هذا المطار تنتشر القوات الأميركية في خمس مواقع رئيسة أخرى في هذه المنطقة الغنية بالنفط، والواقعة في

محيط نهري دجلة والفرات. بينها قاعدة "الشدادي الواقعة" بين محافظتي الرقة ودير الزور، وقرب نهر الخابور، ما يكسبها أهمية استراتيجية خاصة، عدا عن قربها من الحدود السورية العراقية، ما يمنحها القدرة على قطع خطوط إمداد التنظيم بين الطرفين. وتضم هذه القاعدة مهبطا للطائرات المروحية ومعسكرا للتدريب [1].

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يوم الأربعاء 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018م، عزمه سحب القوات الأميركية من سورية، في خطوة بدت مفاجئة للعديد من المراقبين. وقال ترامب إن القوات الأميركية نجحت في هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية"، ولم تعد هناك حاجة لبقائها هناك. ترامب كان يؤمن بنظرية الركوب بالمجان، لا يريد تحمل تكلفة القوات الأميركية التي تحارب تنظيم داعش في حين تستفيد روسيا وإيران من هذا الأمر، لذلك فضل الانسحاب لتحمل الأطراف الأخرى تكاليف محاربة داعش.

في ذات اليوم نشرت كل من صحيفتي "واشنطن بوست" و "وول ستريت جورنال" أن ترامب أمر بانسحاب سريع" للقوات من سورية. وذكرت جورنال أن "الولايات المتحدة بدأت على الفور في نقل عدد قليل من جنودها من سورية، وستقوم بسحب 2000 جندي بأسرع وقت ممكن، خلال الأسابيع القليلة المقبلة". وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض "سارة ساندرز": "تلك الانتصارات على داعش في سورية لا تشير إلى نهاية التحالف العالمي أو حملته. بدأنا إعادة القوات الأميركية إلى الوطن مع انتقالنا إلى المرحلة التالية من هذه الحملة"[2].

لكن ترامب عاد وتراجع قليلًا عن قراره بسحب قواته فورًا من سورية عقب العاصفة التي اندلعت في واشنطن نتيجة قراره المفاجئ بسحب القوات الأميركية، وأوضح ترامب: "لم أقل أبدأ سريعًا أو بطيئا... قال أحدهم لأربعة أشهر، لكنني لم أقل ذلك أيضا"، بحسب شبكة "CNN" الأميركية. وأضاف: "نحن نخرج من سورية. انظر نحن لا نريد سورية"، ليستكمل بعدها بالحديث عن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قائلا عنه: "لقد تخلى عن سورية قبل سنوات عندما لم ينتهك الخط الأحمر" وبدأ في الأيام القليلة الماضية أن ترامب يتراجع عن الانسحاب السريع للقوات وأكد أن العملية ستكون بطيئة. كما أبلغ السناتور الجمهوري البارز ليندزي غراهام الصحفيين بعد لقاء مع ترامب بأن الأخير ملتزم بضمان عدم اشتباك تركيا مع قوات "وحدات حماية الشعب" الكردية عقب انسحاب القوات الأميركية من سورية [3]. جاءت هذه التصريحات بعد خبر نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، أكدت فيه نقلاً عن مصادر انسحاب القوات الأميركية في موعد أقصاه أربعة أشهر، قبل أن يعلن دونالد ترامب، أن "الخروج من سورية أمر محتوم، يجب أن يتم بذكاء،

(1) **الوجود الأميركي في سوريا: المقرات العسكرية وتداعيات الانسحاب المرتقب**، موقع قناة فرنسا 24 ، 21 ديسمبر2018)
(2) **انسحاب ترامب من سوريا من "خروج فوري" إلى "التراجع الكبير"** (موقع سكاي نيوز عربي، 7 يناير 2019)
(3) **ترامب يفاجئ الجميع بحقيقة ما وجده في سوريا وسبب الانسحاب**، (وكالة SPUNTUIK الروسية، 2019).

ودون تحديد مدة زمنية له" أن موقف ترامب "غير متبلور"، إذ أكد ضرورة الدعم الأميركي للمسلحين الأكراد ومحاربة فلول "داعش"، دون أن يوضح إمكانية حدوث ذلك مع تمسكه بالانسحاب، ما يجعل تصريحه الأخير وكأنه يتراجع عن موقفه السابق، وربما يرجع ذلك إلى الانتقادات التي طالت القرار الأميركي بالانسحاب من سورية، وفقا لمراقبين[1].

مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون أكد إن انسحاب قوات بلاده من سورية يخضع لشروط، وفي ذلك إشارة إلى أن الولايات المتحدة قررت التدرج في الانسحاب. وأضاف بولتون، خلال زيارة إلى إسرائيل وتركيا، إنه يسعى للحصول على ضمانات تركية على أن يكون الأكراد شمالي سورية في مأمن، وأن تندحر بقايا تنظيم الدولة الإسلامية هناك. وقد تعرض الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى انتقادات شديدة بسبب قرار سحب قوات بلاده من سورية. وقال ترامب، في منتصف ديسمبر/ كانون الأول، عن القوات الأميركية في سورية: "سيعودون جميعًا، وسيعودون فورًا"، معلنا "هزيمة" تنظيم الدولة الإسلامية في سورية. وبحسب مسؤول أميركي، فإن القوات الأميركية أعطيت مهلة 30 يومًا للخروج من سورية [2].

قرار ترامب يتناقض مع ما قاله كبار مسؤولي الأمن القومي الأميركي الآخرين للعالم قبل أشهر إذ قال في أغسطس 2018م وزير الدفاع الأميركي المستقيل جيمس ماتيس "إن القوات الأميركية ستبقى حتى يتم إحراز تقدم على المسار السياسي". وقال أيضًا مستشار الأمن القومي جون بولتون في سبتمبر: "لن نغادر طالما أن القوات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية والتي تشمل وكلاء ومليشيات إيرانية". وكما أكد وزير الخارجية مايك بومبيو في خطاب له في أكتوبر / تشرين الأول إن هدف هزيمة الدولة الإسلامية "انضم إليه الآن هدفان متعاضدان آخران: حل سلمي للصراع و "إزالة جميع القوات المدعومة من إيران؛ وإيران من سورية" سوف ينظر التاريخ إلى ذلك باعتباره أحد أكثر الخطوات الاستراتيجية غباءًا قبل التفاوض". "من أجل الحصول على نتيجة دبلوماسية ناجحة، يجب أن يكون لديك خيار عسكري ووجود عسكري"[3].

الإعلان المفاجئ عن القرار والعودة عنه أو في أحسن الأحوال تأخير تنفيذه بصورة متدرجة وضع إدارة ترامب في موقف محرج، فالإعلان عن القرار عبر "تغريدة" لترامب أثار جدل كبير داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها حول آليه اتخاذ القرار والإعلان عنه في إدارة تبدو مختلفة في كل شيء عن الإدارات الأميركية السابقة.

---

(1) عبد الخالق، دينا، **بعد 15 يوما هل تراجع ترامب عن وعوده بالانسحاب من سوريا؟**، (جريدة الوطن المصرية، 3يناير20019).
(2) **الحرب في سوريا: انسحاب القوات الأميركية "يخضع لشروط"** (موقع BBCعربي، 6 يناير 2019).
(3) Josh Rogi**, Trump undermines his entire national security team on Syria**, (December 19,2018, the Washington post)

ثانيًا: أسباب القرار وتداعياته على الداخل الأميركي

ترك قرار ترامب المفاجئ سحب قواته الخاصة من سورية تداعيات مثيرة على المشهد السياسي الأميركي، كان أقلها تقديم وزير الدفاع استقالته، وظهور إرباك في السياسية الخارجية الأميركية، ففي الوقت الذي يحاول ترامب الضغط فيه على إيران لوقف تمددها في المنطقة يعلن بشكل مفاجئ سحب قواته من أهم مناطق الصراع في المنطقة.

كان ضغط "الحزب الديمقراطي" على الإدارة الحالية، بهدف الحصول على إيضاحات حول الاستراتيجية العسكرية الأميركية في سورية قد يكون أحد أسباب القرار، فقبل صدور نتائج الانتخابات النصفية والتي أدت إلى فوز الأكثرية الديمقراطية بمجلس النواب. قال الرئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب إن "الإشراف على العمليات العسكرية الحساسة" سيكون أولوية قصوى". وخلال جلسة استماع أمام اللجنة، انعقدت في تشرين الأول 2018، وجه النائب الديمقراطي سيث مولتون انتقادات لمساعد وزير الدفاع روبرت كارم، حول التصريحات التي أدلى بها جون بولتون بشأن إيران، وقال مستشار الأمن القومي إن عودة الجنود من سورية ستتم بعد مغادرة إيران. النائب الديمقراطي جيمي بانيتا قال في حديثه لمجلة "أتلانتيك" "إن قرار توسيع المهمة العسكرية الأميركية في سورية إلى ما بعد هزيمة الدولة الإسلامية هو خارج نطاق القانون" وأضاف قائلاً "لم يأذن الكونغرس باستخدام القوة ضد إيران"[1].

أشار تقرير لمجلة "أتلانتيك" إلى مستقبل القوات الأميركية في سورية بعد ما ستتمكن من هزيمة "تنظيم داعش"، لاسيما مع سيطرة "الحزب الديمقراطي"، المعارض للتواجد العسكري الأميركي في سورية، على أغلبية مجلس النواب الأميركي، خلال الانتخابات النصفية، مما يعرض خطة إدارة دونالد ترامب لضغوطات كبيرة بهدف تقديم استراتيجية أفضل لمحاربة إيران. ويرى التقرير، وجود أسباب يمكن أن تطرح لاستمرار التواجد الأميركي. حيث من الممكن أن يؤدي الإيفاء بالوعود العسكرية، إلى دفع عناصر "قسد" إلى محاربة نظام الأسد وقد يشجع المملكة العربية السعودية على تقديم دعم مالي للمناطق المتضررة من سيطرة "داعش" ومساعدتها على الاستقرار. كما يعتقد العديد من المسؤولين الأميركيين أن نشر القوات الأميركية سيزيد من قوة الولايات المتحدة على طاولة المفاوضات التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية في سورية[2].

صحيفة "واشنطن بوست" نشرت مقالًا تحليليًا لمراسلتها "كارين دي يونغ"، علقت فيه على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب القوات الأميركية من سورية، مشيرة إلى أنه أدهش المستشارين والحلفاء. وتبدأ الكاتبة مقالها، " بالإشارة إلى ما قاله الرئيس في نيسان/ أبريل 2018م: "أريد عودة الجنود، أريد عودتهم سريعا"، إلا أنه تم إقناع الرئيس في أيلول/ سبتمبر بتغيير موقفه، ووافق على بقاء حوالي 2000

(1) خياط، جلال، **أتلانتيك: هذه التحديات التي ستواجه ترامب في محاربة إيران بسوريا**، (موقع أوربت نت، 6 ديسمبر 2018).
(2) خياط، جلال، **أتلانتيك: هذه التحديات التي ستواجه ترامب في محاربة إيران بسوريا**، المرجع السابق.

جندي في سورية لأجل غير محدد، وليس حتى هزيمة تنظيم الدولة، بل حتى التأكد من خروج القوات الإيرانية التي تدعم بشار الأسد. وتشير دي يونغ إلى أن ترامب جعل الرؤوس تدور داخل حكومته والعالم في عندما ناقض نفسه، لافتة إلى أنه اتخذ قراره في اجتماع عقده مع كبار مستشاريه، وبحضور وزيري الخارجية والدفاع، اللذين لم يوافقا على القرار[1].

كما هو الحال مع معظم قرارات سياسة ترامب، هناك الكثير من الارتباك وسوء الفهم، والتفاصيل لا تزال غير واضحة. لكن لا شك في أن "جيمس جيفري"، الممثل الأميركي الخاص لمشاركة سورية، أعلن منذ أيام قليلة عن استراتيجية متعارضة تماما لقرار ترامب بسحب القوات! وفي عرض قدمه في المجلس الأطلسي في واشنطن، قال جيفري إن الولايات المتحدة ستبقى في سورية إلى أن يتم تحقيق ثلاثة أهداف: ضمان الهزيمة الدائمة " لداعش"، وتقليص النفوذ الإيراني، وتحقيق حل سياسي للأزمة. "الاستراتيجية هي استخدام هذه الروافع المختلفة، ورافعة كل هذه القوات العسكرية لضمان حقيقة أن الكثير من الأراضي والعديد من الموارد الأكثر قيمة مثل النفط والغاز ليست في أيدي النظام"، ومنع نظام الأسد وروسيا وإيران من تحقيق نصر كامل بشروطهما[2].

المديرة التنفيذية لمركز الأمن الأميركي الجديد، والمساعدة السابقة لوزير الخارجية لشؤون أوروبا ويوروشيا فيكتوريا نولاند، علقت على قرار الرئيس دونالد ترامب سحب القوات الأميركية من سورية. بالقول إن "هذا القرار منح رئيس النظام السوري بشار الأسد وتنظيم الدولة والكرملين وطهران هدية عام جديد لا تقدر بثمن، فضمن هذا القرار تخريب الإنجازات العسكرية هناك كلها، والقضاء على أوراق النفوذ والقوة التي ربما كانت في يد وزير الخارجية مايك بومبيو والمبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري لتحقيق تسوية سياسية في سورية، تسوية تخدم أهداف الإدارة الأميركية، وتحد من عودة تنظيم الدولة، وتقلل من تأثير إيران"[3].

ترامب وقع في المصيدة ذاتها التي وقع بها الرئيس "باراك أوباما" عندما انسحب من العراق عام 2011، لذلك فأن قرار ترامب يعني تدهور الأوضاع الأمنية مع عودة تنظيم الدولة، واستقواء إيران، وهو ما سيدفع أمريكا للعودة إلى سورية لكن بكلفة عسكرية أكبر، وفي ظروف أخطر مما لو بقيت القوات في سورية".

وتؤكد "ويوروشيا فيكتوريا نولاند" المديرة التنفيذية لمركز الأمن الأميركي الجديد أن "كل شيء في هذا القرار الزئبقي من الرئيس يهدد مصالح الأمن القومي كما يفهمها ترامب؛ لأن تنظيم الدولة لم يهزم، فقبل ستة أشهر قدرت البنتاغون عدد المقاتلين له في سورية والعراق بما بين 20 ألف مقاتل إلى 30 ألفا،

(1) **Trump's decision to withdraw US troops from Syria startles aides and allies**, (December 19,2018, the Washington post).

(2) Josh Rogi**, Trump undermines his entire national security team on Syria**, (December 19,2018 , the Washington post)

(3) Victoria Nuland, **In a single tweet, Trump destroys US policy in the Middle East,** (December 19,2018 , the Washington post)

فالتنظيم وإن خسر مواقعه وأراضيه إلا أن المقاتلين يختبئون في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية في الشرق وفي أحياء إدلب، وعندما تخرج القوات الأميركية سيقوم التنظيم باتخاذ ثلاث خطوات: إعلان النصر على القوات الأميركية الكافرة، وشحن بطارية التجنيد في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وضخ مقاتلين جدد إلى شرق سورية، وسيخرج من مخابئه لاستعادة مناطق شرق سورية من قوات سورية الديمقراطية التي دعمتها الولايات المتحدة"[1].

صحيفة نيويورك تايمز قالت إن استقالة وزير الدفاع الأميركي "جيم ماتيس" الذي خضعت خبرته واستقراره على نطاق واسع لتوازن رئيس لا يمكن التكهن بتصرفاته، جاءت احتجاجًا على قرار الرئيس ترامب بسحب القوات الأميركية من سورية ورفضه التحالفات الدولية. وكان ماتيس قد قال مرارًا وتكرارًا لأصدقائه ومساعديه خلال الأشهر الأخيرة، إنه ينظر إلى مسؤوليته عن حماية قوات الولايات المتحدة التي يبلغ قوامها 1.3 مليون جندي، والتي تستحق التنازلات اللازمة بصفته وزير دفاع لرئيس زئبقي. وقال مسؤولون إن السيد ماتيس ذهب إلى البيت الأبيض بكتاب الاستقالة التي كتبت بالفعل، ولكنه رغم ذلك قام بمحاولة أخيرة لإقناع الرئيس بالتراجع عن قراره بشأن سورية، وهو ما أعلنه ترامب في اليوم التالي لقراره حول اعتراضات كبار مستشاريه[2].

كما انتقد السناتور الجمهوري "ليندسي غراهام"، أحد أنصار ترامب، قرار الانسحاب واصفا إياه بأنه "خطأ كبير يشبه أخطاء أوباما". وحث غراهام الرئيس الأميركي على "الاستماع إلى نصيحة عسكرية صحيحة عندما يتعلق الأمر بالانسحاب من سورية ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية"، مضيفا أن الانسحاب من سورية هدف مشترك لكن "متى وكيف". وعلى جانب الحلفاء، لم تنتقد الحكومة البريطانية قرار الانسحاب صراحة، لكنها قالت إن "تنظيم "الدولة الإسلامية" ما زال يشكل تهديدًا على الرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه في الأيام الأخيرة. وانتقدت قوات سورية الديمقراطية، الحليف السوري الأبرز للولايات الأميركية في حربها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، قرار الانسحاب الأميركي، في بيان قالت فيه إن القرار "سيؤثر سلبا على حملة مكافحة الإرهاب، وسيعطي للإرهاب وداعميه ومؤيديه زخما سياسيا وميدانيا وعسكريا للانتعاش مجددا، للقيام بحملة إرهابية معاكسة في المنطقة"[3].

السيناتور "مارك وارنر" من ولاية فرجينيا، –أكبر ديمقراطي في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ–، كتب على حسابه في تويتر: "هذا أمر مخيف". ووصف السيناتور بن ساس، جمهوري من نبراسكا، استقالة وزير الدفاع بأنه "يوم حزين بالنسبة لأميركا لأن الوزير ماتيس كان يقدم النصيحة التي يحتاج الرئيس إلى

(1) Victoria Nuland, **In a single tweet, Trump destroys US policy in the Middle East**, (December 19,2018 , the Washington post)

(2) Helene Cooper, Jim Mattis**, Defense Secretary, Resigns in Rebuke of Trump's Worldview** , (December20,2018 The New York Times)

(3) تقرير صحفي بعنوان: **سوريا: ماذا بعد إعلان ترامب سحب القوات الأميركية؟**، (21 ديسمبر 2018م موقع BBC بالعربي).

سماعها". كانت رسالة استقالة السيد ماتيس هي أكثر الاحتجاجات حدة والأكثر شعبية من داخل إدارة ترامب بسبب رفض الرئيس للتحالفات والعلاقات التي عززت الأمن الأميركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما كانت أول استقالة بشأن قضية رئيسة تتعلق بالأمن القومي من قبل عضو بارز في مجلس الوزراء منذ عام 1980، عندما استقال سايروس فانس كوزير للخارجية. غادر السيد فانس بسبب قرار الرئيس جيمي كارتر بمحاولة إنقاذ الرهائن الأميركيين في إيران، والتي اعتبرها السيد فانس غير حكيمة وانتهت بمأساة[1]. لقد أثبت السيد ترامب مرة أخرى، بالنسبة له ولعالمه، أنه لا توجد سياسة أميركية أو التزام أجنبي محصن ضد نزواته. ادعى السيد ترامب أن الدولة الإسلامية قد هزمت، لكن هذا ليس رأي إدارات الدفاع والدولة. لا يزال الآلاف من المقاتلين الجهاديين في سورية ويسيطرون على رقع الأراضي في وادي الفرات، إن الانسحاب الأميركي سيعطي المتطرفين فرصة لإعادة تشكيلهم، كما فعلوا في العراق في أعقاب الانسحاب الأميركي السابق لأوانه الذي أمر به الرئيس باراك أوباما[2].

ترك قرار الرئيس ترامب بسحب قواته من سورية صدى كبير داخل الولايات المتحدة الأميركية بسبب معارضة وزيري الخارجية والدفاع للقرار. القرار أظهر بشكل جلي مدى التخبط والتناقض في المواقف والتصريحات والاستراتيجيات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط في داخل البيت الأبيض، فتوقيت سحب القوات وطريقة الاعلان عن ذلك عبر "تغريدة" كتبها الرئيس ترامب في توتير واستقالة وزير الدفاع رفضًا لهذا القرار توضح الطريقة التي تدار بها السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب.

ثالثًا: تداعيات القرار على الصراع داخل سورية

لا شك أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب قواته من سورية جاء ضد مصالح أطراف كثيرة داخل سورية وخارجها، في مقدمتهم الأكراد ونزعتهم الانفصالية، لكنه بالتأكيد صب القرار في صالح أطراف أخرى، ترى في الوجود الأميركي في شمال سورية معطل لتحركاتها السياسية والعسكرية، مثل تركيا وروسيا اللتان رحبتا بالقرار على الفور، لكن القرار ترك تداعيات كثيرة وكبيرة على الصراع في سورية وعلى أطراف المعادلة.

على الرغم أن الاستراتيجية الأميركية في سورية جاءت بعد انتقادات مكثفة لغياب الرؤية المتماسكة من الإدارة بشأن ما تريد تحقيقه، وفي بداية رئاسته مدح ترامب لأنه قام بإطلاق صواريخ كروز ضد قواعد عسكرية للنظام، بعد استخدام الأخير السلاح الكيماوي ضد شعبه". لكن رؤية الإدارة ظلت متعكرة، خاصة فيما يتعلق بالموقف من رئيس النظام السوري بشار الأسد، الذي اقترح ترامب اغتياله، وفي ظل استمرار الرئيس في الحديث عن ضرورة جلب القوات الأميركية من سورية. تم التوافق على الاستراتيجية رغم

(1) Helene Cooper, Jim Mattis**, Defense Secretary, Resigns in Rebuke of Trump's Worldview** (December20,2018, The New York Times).

(2) **This is not the way to leave Syria, December** (19,2018 the Washington post).

موقف الكونغرس المتشكك تجاهها، وكانت هناك آمال بالتحرك نحو خطة سلمية، وتحديد أثر إيران، التي باتت تعاني من أثر العقوبات الأميركية القاسية، ومن هنا ساد اعتقاد أنها لن تجد مفرًا إلا الاستسلام للمطالب الأميركية، والانسحاب من سورية[1].

فتح القرار الأميركي صراع على مثلث مدينة "منبج"، التي انتزعتها قوات كردية تدعمها الولايات المتحدة من داعش عام 2016، وهي تشكل بؤرة للتوتر بين واشنطن وأنقرة. فقد أدى القرار إلى سرعة ترك جميع الأطراف لملأ الفراغ، وعقب إعلان الانسحاب الأميركي الوشيك تصاعد التوتر بشأنها، وعززت تركيا قواتها على الحدود التركية السورية، وأكد الجيش السوري استعاده دخول منبج شمالي حلب استجابةً لدعوة من وحدات حماية الشعب الكردية لحماية الأهالي الأكراد من تهديدات تركية محتملة خاصة مع انسحاب الوحدات التركية منها للتفرغ لمحاربة داعش والجماعات "الإرهابية" شرق الفرات ومناطق أخرى. وأكدت روسيا هذه الأنباء ورحبت بها في حين نفتها القوات الأميركية في سورية وشككت بها تركيا واعتبرها أردوغان مجرد "حرب نفسية[2].

وتسيطر "قوات سورية الديمقراطية" المدعومة من التحالف الدولي على نحو ثلث مساحة سورية الواقعة في مناطق شرق نهر الفرات بعد استعادتها من قبضة تنظيم "الدولة الاسلامية". كما تسيطر على نحو 90 في المئة من الثروة النفطية بالإضافة إلى 45 في المئة من إنتاج الغاز. وهذه لمحة عن أبرز الثروات والمنشآت الواقعة في تلك المنطقة والتي قد تكون سببا لفصل جديد من القتال بين أطراف الصراع في سورية[3].

وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار" قال إن المسلحين الأكراد شرقي الفرات في سوريا "سيدفنون في خنادقهم في الوقت المناسب"، وذلك بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بدء الانسحاب الكامل لقواته من سوريا. ونقلت وكالة الأناضول الرسمية للأنباء عن أكار قوله: "أمامنا الآن منبج وشرقي الفرات. نعمل بشكل مكثف على هذه المسألة". وذكرت تركيا أنها ستشن عملية عسكرية قريبا ضد وحدات حماية الشعب التي تسيطر على تلك المناطق شمالي سورية[4].

ولكن ترامب حذر تركيا، من "كارثة اقتصادية" في حال شنت هجومًا ضد الأكراد بعد انسحاب القوات الأميركية من سوريا، بالتزامن مع دعوته الأكراد إلى عدم "استفزاز أنقرة". على لسان وزير خارجيتها، مولود شاووش أوغلوا، على "تغريدة" الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، التي توعد فيها بتدميرها اقتصاديا،

---

(1) **Trump's decision to withdraw US troops from Syria startles aides and allies**, December (19,2018, the Washington post).

(2) **تداعيات الانسحاب الأميركي من سورية واتفاق روسي تركي وأزمة بسبب "أسلحة" الأكراد**، (موقع رصيف، 22 ديسمبر 2018).

(3) **أحدث التطورات بعد إعلان الجيش السوري دخول قواته مدينة منبج شمالي سوريا**، (28 ديسمبر 2018 موقع BBC عربي).

(4) **بعد "الانسحاب الأميركي" تركيا تتوعد أكراد سوريا "بالدفن"** (20ديسمبر 2018، موقع سكاي نيوز عربية).

مشيرة في الوقت ذاته إلى قبول ضمني لخيار المنطقة الآمنة في شمال سوريا الذي طرحه، ونقلت وكالة "رويترز" عن شاووش أوغلوا قوله "إنه لا شيء يمكن أن يتحقق عن طريق تهديد تركيا اقتصاديًا"، مضيفا أن بلاده تعمل "ما هو مطلوب للحفاظ على السلام ومنع الانتهاكات في إدلب". واعتبر أن "تغريدة" ترامب جاءت في سياق "سياسات داخلية في الولايات المتحدة"، مؤكدا أنه "لا ينبغي للشركاء الاستراتيجيين أن يتواصلوا عبر شبكات التواصل الاجتماعي"[1].

انسحاب الوحدة العسكرية الأميركية من سورية، يعني أن قوات سورية الديمقراطية التي تسيطر الآن على ضفة الفرات اليسرى، ستبقى من دون دعم واشنطن. في غضون ذلك، تنوي تركيا السيطرة ليس فقط على منبج، إنما كردستان السورية بأكملها. وتصر دمشق على أن تسلم قوات سورية الديمقراطية المناطق الغنية بالنفط في الضفة اليسرى إلى الحكومة السورية وتنسحب طواعية إلى الشمال، وعندئذ يضعها الجيش العربي السوري تحت حمايته. وهذا يعني أن سورية، وروسيا التي تدعمها، ستدخلان حتما في حرب مع تركيا. رغم أن الخبراء يستبعدون أن تُقدم دمشق وموسكو على هذه الخطوة. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى قوات سورية الديمقراطية الآن عوائد كبيرة من آبار النفط، يصعبها التخلي عنها[2].

صحيفة "واشنطن بوست" قالت في افتتاحيتها في اليوم التالي لقرار ترامب أن هذه ليست الطريقة المثالية للخروج من سورية. لقد أدى التحرك المفاجئ لرئيس الولايات المتحدة إلى إخراج القوات الأميركية من سورية إلى إضعاف العديد من أهداف السياسة الخارجية التي دافع عنها. ووعد الرئيس بإنهاء مهمة تدمير الدولة الإسلامية، لكن الانسحاب سيترك آلاف المقاتلين في مكانه. فعلى الرغم من تعهد ترامب بتراجع تمدد إيران في الشرق الأوسط، إلا أن قراره سيسمح لقواتها بالركود في البلاد التي تشكل حجر الزاوية في طموحات طهران. ووعد بحماية إسرائيل، لكن هذه الأمة سوف تترك الآن لمواجهة التكتل من قبل إيران ووكلائها على طول حدودها الشمالية. لقد طور كبار مستشاري الأمن القومي للرئيس وتوصلوا إلى استراتيجية للحفاظ على الوجود الأميركي في سورية إلى أن كان تنظيم الدولة الإسلامية خارج نطاق الانتعاش، وسحبت إيران قواتها –وهي خطة كانوا يدافعون عنها حتى هذا الأسبوع[3].

بعد قرار الانسحاب لن يكون لدى القوى السورية الديمقراطية الكردية، التي تسيطر على الرقة، خيار سوى إبرام صفقة مع النظام، وإعادة المنطقة الشمالية الشرقية الغنية بالموارد إلى سيطرة الأسد. كما ستضطر القوات العربية المحلية التي تعمل مع الولايات المتحدة إلى تبديل الجوانب من أجل البقاء، "تشارلز ليستر"، زميل معهد الشرق الأوسط قال: "إنه لأمر مؤسف أن يتخلى حلفاؤنا الرئيسيون على الأرض، الذين أراقوا الدماء وآلاف الأرواح من أجل قتالنا ضد داعش، بشكل جيد وحقيقي". كانت نظرية إدارة ترامب حتى

(1) **تركيا ترد على تهديد ترامب و"توافق" على اقتراحه**، (13 يناير 2019 موقع قناة سكاي نيوز عربية).
(2) **كذبة الانسحاب الأميركي من سوريا**، (28 ديسمبر 2018 موقع روسيا اليوم).
(3) **This is not the way to leave Syria**, (December 19,2018 the Washington post)

الآن هي أن نظام الأسد وروسيا وإيران سيحتاجان إلى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للمساعدة في دفع تكاليف إعادة إعمار سورية، لمساعدة اللاجئين على العودة، وبالتالي إعطاء الغرب بعض النفوذ. لقد كانت السياسة الأميركية في سورية خاطئة منذ البداية، وهي مزيج من الانخراط غير المخلص، والدبلوماسية المتعطشة والوعود المتعثرة[1].

القرار الأميركي جاء لصالح تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تشعر بارتياح كبير إزاء هذا التطور الجديد: ترامب يغادر سورية دون هزيمة الدولة الإسلامية بالكامل، بغض النظر عما يدعي العكس. لا تزال المنظمة تحتفظ بأرض على الحدود العراقية السورية. وعلى الرغم من خروجها من مدينة "حاجين"، مازالت المنظمة تضم ما يقرب من 15 ألف عضو في سورية، وهي مشغولة بإعادة تنظيمها في ضوء التطورات الجديدة. الميليشيات الكردية هي وحدها الآن. خلال السنوات الثلاث الماضية، تم حمايتهم وتدريبهم وتسليحهم من قبل الجيش الأميركي في جيب مقام في شمال شرق سورية. لكن بدون المدافعين الأميركيين، يواجه الأكراد الآن تهديدات بغزو من الجيش السوري إلى الجنوب والجيش التركي إلى الشمال[2].

خروج القوات الأميركية من شمال سورية يعني أن "تنظيم الدولة سيقاتل الوحدات الكردية، ما يعني دوامة جديدة من الدم، فيما ستواصل إيران شحناتها العسكرية عبر سورية، ما سيدخل إسرائيل وطيرانها العسكري، وعند هذه النقطة ستتظاهر روسيا بأنها وسيط السلام القادر على صناعة صفقات مع إسرائيل والأردن وتركيا، وفي هذه الخطوة يكون بوتين قد حقق حلمه بإعادة الهيمنة الروسية على الشرق الأوسط.

في هذا السياق علقت "نولاند" المديرة التنفيذية لمركز الأمن الأميركي الجديد، "قائلة إن "الدبلوماسية الأميركية ماتت بطريقة حزينة من خلال تغريدة، وسيجد جيفري الممثل الأميركي "السابق" لسورية نفسه أمام معضلة جديدة بعدما حققه من نجاحات، مثل تخفيض التوتر في إدلب، ومحاولة الدفع بخطة أميركية لكتابة الدستور، ولو خرجت القوات الأميركية فلن يستمع حلفاء أمريكا له؛ لأنهم سيكونون مشغولين بالدفاع عن أنفسهم ضد إيران وتنظيم الدولة". وترى: "قبل فترة انتقد ترامب سلفه على قرار سحب القوات من العراق عام 2011، وعودته في عام 2014، ونشرت الولايات المتحدة في العراق 5200 جندي بكلفة يومية تقدر بـ 13.6 مليون دولار، وكان يجب أن ينظر لألفي جندي في سورية على أنهم ورقة ضمان من كلفة أسوأ لسورية والعالم وميزان القوة"[3].

انعكس قرار الانسحاب الأميركي من سورية بصورة سريعة ومباشرة على الصراع داخل سورية، فهو منح تركيا حرية التحرك في شمال سورية لضرب أي تواجد للأكراد في جبهة الشمال، ما قد يمهد لفتح صراع

(1) Josh Rogi**, Trump undermines his entire national security team on Syria**, (December 19,2018 , the Washington post)

(2) سمدار بيري، **الفائزين والخاسرين في الشرق الأوسط الجديد**، (20 ديسمبر 2018 يديعوت احرونوت).

(3) Victoria Nuland, **In a single tweet, Trump destroys US policy in the Middle East**, (December 19,2018 the Washington post).

تركي كردي جديد الرابح منه النظام السوري وداعش، كما أنه سوف ينعكس على التسوية السياسية وقدرة المعارضة على فرض حلول سياسية مرضية في مفاوضات الاستانة أو جنيف بعد أن فقدت أمريكا أوراق القوة.

رابعًا: تأثير القرار الأميركي على الأطراف الدولية والإقليمية

كثيرة هي التداعيات الدولية والإقليمية التي ترتبت على قرار الرئيس ترامب الانسحاب من سورية، سواء على الصراع داخل سورية وخاصة حلفاء الولايات المتحدة الأميركية وعلى وجه التحديد الأكراد الذي كان الوجود الأميركي بمثابة المظلة السياسية لتوسعهم السياسي أو الجغرافي، أو على الأطراف التي تحاول الحفاظ على مصالحها في سورية، وخاصة إسرائيل التي رات في الانسحاب الأميركي تهديد لمصالحها الاستراتيجية.

ترك قرار الرئيس دونالد ترامب سحب قواته من سورية تداعيات كبيرة على أطراف الصراع خارج سورية. صحيفة نيويورك تايمز رأت إن القرار الأميركي بالانسحاب من سورية قد يهز الشرق الأوسط، وقالت القرار سارع فجأة إلى تخريب الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، مما مهد الطريق أمام إيران لتوسيع نفوذها عبر المنطقة، تاركا إسرائيل وحدها في مواجهة إيران، وبينت –رغم صغر القوات الأميركية–إلا أن القرار له عواقب بعيدة المدى في حرب معقدة، مما يترك الحلفاء يكافحون للتعامل مع الخصوم، وجشعهم. كما أن تركيا وإيران وحكومة الرئيس السوري بشار الأسد ستستفيدان أيضًا من فوائد فورية هائلة من الانسحاب الأميركي[1].

خطوة سحب القوات في حال تحقيقها ستكون خطأ قاتلاً وستترك المنطقة للاعبين سيدخلونها في دوامة أكثر حدة وتعقيدًا من الفوضى العارمة، كما يرى "كيرستن" كاتب صحفي بمؤسسة DW، خبير في شؤون الشرق الأوسط–الذي علق على القرار بالقول" بغض النظر عن رأينا بالرئيس الأميركي ترامب، فإنه يتقن لعبة شغل بال المراقبين.

خطوة أخرى في مجال سياسة ترامب العشوائية كان قرار سحب القوات الأميركية من سورية، إذ أنه في حال تحققه سيكون اعترافًا بأن السياسة الأميركية في سورية إلى اليوم لم تحقق الكثير، إذا أردنا أن نكون متحفظين في التعبير. سيكون الأمر–وقبل كل شيء –خطوة أخرى باتجاه فقدان أمريكا لأهميتها الجيواستراتيجية في المنطقة. وبالنسبة للشرق الأوسط ستكون الخطوة باهظة الثمن، على عكس ما حصل عام 2003، عندما غزت الولايات المتحدة العراق استنادًا على أكاذيب وقحة، وبفعلتها تلك لم تُدخل العراق وحده فقط في كارثة كبيرة، بل كل المنطقة[2].

(1) David M Halbfinger, **American Withdrawal From Syria Shakes Up the Middle East**, December20, 2018 , The New York Times

(2) كيرستن كنيب، **هل الانسحاب الأميركي من سوريا فكرة في محلها؟،(2018**، موقع WD).

عبد الرحمن الراشد رأى في "البيان" الإماراتية أن "تراجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الانسحاب من سورية نتيجة طبيعية لفشل القوى الإقليمية في النظر إليه كمشروع سلام هناك". ويضيف الكاتب أن القوى الإقليمية تعاملت مع قرار الانسحاب على أنه "انسحاب المهزوم" ويقول: "العراق حليف واشنطن أظهر ارتباكًا وتراجعًا أمام ضغوط طهران.

بينما تركيا سارعت لتقديم تنازلات لروسيا وإيران، وكذلك ميليشيا الكرد السورية قسد، المحسوبة على واشنطن، مالت لدمشق وإيران، في وقت زادت فيه طهران شحناتها العسكرية إلى أرض المعركة" ويورد الكاتب أن "وزراء ترامب اعتمدوا لغة قوية للتعويض عن لغة الانسحاب الانهزامية السابقة. جون بولتون حذر الأتراك بأنه لا انسحاب لقوات بلاده من سورية إلا إذا تعهدت تركيا بعدم القيام بأي خطوة في سورية من دون إذن واشنطن، وحذرها من استهداف المقاتلين الأكراد. لغة أميركية اعتبرت أنقرة أن فيها عجرفة لكنها لم تتجرأ على تحديها".[1]

تداعيات الانسحاب تبدو جلية على فواعل النظام الإقليمي الأساسيين من غير العرب، كإسرائيل، وتركيا وإيران، إضافة إلى روسيا، وهو سيعيد خلط أوراق محدَّدة بصرف النظر عن نهاياتها الفعلية والعملية، وهي في مطلق الأحوال ستحرك المياه الراكدة في موازين القوى الإقليمية في المنطقة، لجهة محاولة كل طرف إعادة رسم قواعد اشتباك جديدة لمصلحته، وهو أمر ليس بالضرورة أن يمر بوقائع وظروف هادئة[2].

القرار يصب في صالح تركيا، ففي المكالمة الحاسمة التي جرت قبل اعلان ترامب سحب قواته من سورية سأل ترامب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: إذا سحبنا قواتنا، هل بوسعكم القضاء على داعش؟ فأجاب أردوغان بأن القوات التركية قادرة على إنجاز المهمة. ليبلغه ترامب على الفور: "إذن عليكم القيام بذلك". وقال ترامب لجون بولتون: "ابدأ العمل لسحب القوات الأميركية من سورية".

وبفعل الإعلان الأميركي عن الانسحاب، ظهرت وقائع ومواقف متعددة الاتجاهات ورسائل وإشارات، كان أولها الدفع الأميركي باتجاه تسليم الواقع السوري الشمالي إلى تركيا، ما يعني أن ثمة خلط أوراق جديدة تتعلق بالعامل التركي وإعادة تموضعه في الأزمة السورية، وهذه المرة تحديدًا في الورقة الكردية، وسبق أن أعلنت تركيا التحضير لعمليات عسكرية وازنة ستكون تداعياتها المباشرة على الوضع الكردي تحديدًا، وحيازة أوراق جديدة ضاغطة في أي مقترحات حلول مستقبلية[3].

القرار يقدم لإيران خدمة كبيرة، حيث ستتقدم للمناطق التي ستتركها الولايات المتحدة، وقد تأمر طهران مقاتليها ومن حزب الله، الموجودين في الجنوب والغرب، للتحرك نحو الشرق، فقبل ثلاثة أشهر كان مستشار الأمن القومي جون بولتون يتحدث عن بقاء أميركي طويل حتى تخرج القوات الإيرانية والموالية

(1)صحف عربية: **ماذا وراء قرار الانسحاب الأميركي من سوريا؟**، (8 يناير 2019، موقع BBC عربي).
(2) حسين، خليل، **تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، (7 يناير 2019، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية).
(3) حسين، خليل، **تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، المرجع السابق.

لها، إلا أن الرئيس دعا "بتغريدة" لتعميق وجودها العسكري والاقتصادي والسياسي على قطعة مهمة من الشرق الأوسط، وستسيطر إيران على مناطق النفط في دير الزور، بشكل يسمح لها بتمويل السيطرة على الأراضي"[1].

الطرف الإيراني، وأن عدت طهران الانسحاب نوعًا من أوراق سياسية وأمنية رابحة بالنسبة إليها، إلا أن الانسحاب لا يعتبر مؤثرًا واضحًا وحاسمًا لجهة العمليات العسكرية والأمنية، فالقوات الأميركية ما زالت متواجدة عمليًا في العراق وتركيا علاوة على قواعدها وأساطيلها المنتشرة في غير مكان من العالم. وهي قادرة عمليًا وفعليًا على تنفيذ عملياتها من خارج الأراضي السورية، وهي بطبيعة الأمر أقل كلفة معنويًا من التواجد المباشر واحتمال تحملها خسائر بشرية في حال الاصطدام المباشر[2].

موسكو رحبت بقرار الانسحاب واصفة إياه بالخطوة الصحيحة وأنه "يفتح آفاقا للتسوية السياسية في سورية". لكن موسكو أثارت شكوكًا حول الجدية الأميركية، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة أعربت منذ سنوات عن نيتها الانسحاب من أفغانستان لكنها مازالت موجودة حتى الآن. وكان النظام السوري قد طالب مرارا بضرورة خروج القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي السورية بشكل غير شرعي ودون موافقة الحكومة السورية، مؤكدًا أن هذا الوجود "عدوان موصوف واحتلال ينتهك ميثاق ومبادئ الامم المتحدة". كما دعت الحكومة السورية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى إدانة ما وصفتها "الجرائم التي يرتكبها تحالف واشنطن بحق المدنيين في مناطق شمال شرق سورية"[3].

ستستفيد موسكو من القرار، فبعد سنوات من التظاهر بالتفاوض على حل سياسي مع واشنطن للأزمة، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيتجاهل أي محاولات من مبعوثي ترامب؛ لأن واشنطن لا تملك قوات عسكرية على الأرض، وسيواصل الكرملين دعمه للأسد وتوطيد سيطرته على سورية كلها حتى 2021، وتنظيم انتخابات لرئيس جديد، ولن تقوم موسكو بتوسيع وجودها في سورية فقط، بل ستعمل أيضا على تقديم دعم تكتيكي للقوات الإيرانية على الأرض، وهي التي تقوم الآن بأعمال الأمن في غرب سورية، وقد تسمح لطهران بتقسيم الغنيمة من دير الزور وربما حصلت على الغنيمة كلها"[4].

في مقابل الاستفادة الروسية الإيرانية التركية هناك قلق كبير لدي حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين والمحليين، نشرت صحيفة "جورنال دو ديمونش" الفرنسية تقريرًا سلطت فيه الضوء على قلق فرنسا من قرار دونالد ترامب بسحب كامل القوات الأميركية من سورية، خاصة وأن قرار الرئيس الأميركي يخالف موقف فرنسا من هذا الملف.

---

(1) Victoria Nuland**, In a single tweet, Trump destroys US policy in the Middle East**, (December 19,2018 the Washington post)

(2) حسين، خليل، **تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، 7 يناير 2019، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية

(3) تقرير صحفي بعنوان: سوريا: **ماذا بعد إعلان ترامب سحب القوات الأميركية؟**،21 ديسمبر 2018م موقع BBC بالعربي

(4) Victoria Nuland, **In a single tweet, Trump destroys US policy in the Middle East**, (December 19,2018 the Washington post).

وقالت الصحيفة في تقريرها إن دونالد ترامب أعلن عن هذا القرار في "تغريدة" جاء فيها: "لقد هزمنا تنظيم الدولة، وهو السبب الوحيد لوجود القوات الأميركية في سورية خلال رئاستي". في الإطار ذاته، أفاد مسؤول أميركي، لوكالة فرانس برس، أن "الانسحاب سيكون بصفة تامة" "وفي أسرع وقت ممكن". ومنذ حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 2016، خطّط دونالد ترامب لسحب القوات الأميركية من الأراضي السورية، من جانبه، ومنذ وصوله إلى قصر الإليزيه، حاول نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ثنيه عن ذلك[1].

تداعيات القرار على إسرائيل تبدو كبيرة، فقد ذكر الموقع الاستخباراتي الإسرائيلي "ديبكا"، أن الانسحاب الأميركي من سورية سيكون له مشاكل كثيرة على إسرائيل، إذ ستصبح في مواجهة مباشرة مع كل من إيران وحزب الله اللبناني في سورية. وأورد الموقع أن الجبهة الشمالية لإسرائيل باتت تواجه مباشرة كل من إيران و"حزب الله"، وبأنه رغم إعلان الرئيس ترامب لأكثر من مرة الانسحاب من سورية.

الموقع الاستخباراتي الإسرائيلي رأى أن إعلان الإدارة الأميركية الانسحاب الكامل من سورية يبدو أنه سيكون حقيقيًا وفعليًا، وهو ما يعني أن حركة السير بين إيران وسورية، عبر العراق، ستصبح أكثر سهولة ويسر، وسينقل السلاح الإيراني مباشرة إلى سورية و"حزب الله"، دون أي اعتراض. وزعم الموقع أن الانسحاب الأميركي سيمنح إيران الانتصارات، الواحد تلو الآخر، وبأن "حزب الله" سيكون له نتائج جيدة بدوره، من جراء هذا الانسحاب المفاجئ[2]. فثمة تخوّف وتوجّس ظاهرين لدى القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، إذ تعتبر الانسحاب خسارة مدوية، وذات صلة بقضايا استراتيجية متعلقة بأمنها القومي، وهذا ما أوحى به رئيس الحكومة "الإسرائيلية" بنيامين نتنياهو بُعيد لقائه بوزير الخارجية الأميركي بومبيو في البرازيل، حيث خفّف هذا الأخير من التداعيات المحتملة للانسحاب الأميركي، مجدداً دعم العلاقات الاستراتيجية مع "إسرائيل"، ومحأولًا تفهم الهواجس "الإسرائيلية" لجهة الوجود الإيراني في سورية، ذلك في ظل سعي إسرائيل الحثيث لإعادة رسم قواعد اشتباك جديدة في سورية، بعد إسقاط الطائرة الروسية وإعادة موسكو آنذاك لخلق قواعد اشتباك كانت إسرائيل مرتاحة لها قبلاً. وفي أي حال من الأحوال لن تترك واشنطن تل أبيب بالنظر لعضوية واستراتيجية العلاقات البينية، وبالتالي فإن الانسحاب لن يغير بطبيعة الالتزام الأميركي تجاه إسرائيل[3].

عيران ليرمان" المساعد السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومساعد مدير "مركز يروشليم للدراسات الاستراتيجية"، والضابط السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، رأى أن بلاده "ستبكي لأجيال" بسبب قرار ترامب، فهذا القرار سيوفر بيئة تسمح لإيران بتعزيز وجودها في سورية وانهيار الوجود

(1) ميلاد، بسمة، **لماذا يثير قرار ترامب بسحب قواته من سوريا مخاوف فرنسا؟**، (20 ديسمبر 2018، موقع عربي 21).
(2) **موقع استخباراتي إسرائيلي يكشف تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، (20 ديسمبر 2018، وكالة SPUTNIK الروسية).
(3) حسين، خليل، **تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، (7 يناير 2019، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية).

الكردي في شمال شرق سورية يعني إفساح المجال أمام إيران وتركيا لتكريس وقائع على الأرض، بما يتناقض مع مصالح تل أبيب وواشنطن، وأن ما يدلل على الخطورة الكامنة في الانسحاب من سورية، يكمن في معارضة كل من كبار المسؤولين في إدارة ترامب نفسها، لاسيما وزيري الخارجية والدفاع، مايك بومبيو وجيمس ماتيس، ومستشار الأمن القومي جون بولتون، ورأى أن الأمل أن يتمكن ترامب من إقناع دول عربية بتجنيد قوة للتمركز في المناطق التي كانت تتواجد فيها القوات الأميركية، من أجل الحيلولة دون تحقق المخاطر المتوقعة من قرار الانسحاب الأميركي.

الجنرال، "غيورا إيلاند" صاحب مشروع الحل الإقليمي، رأى أن "الروس والإيرانيون هم المستفيدون من قرار سحب القوات الأميركية من سورية، وقال إن قدرة إسرائيل على التأثير على قرار الرئيس دونالد ترامب صغيرة جدا. ورأى أن القرار له علاقة باتفاق مع تركيا، حيث سيشتريون أنظمة أميركية وليست أنظمة دفاعية روسية، ومن ثم ستفعل تركيا ما تريده من الأكراد، لكن هذا جزء من افتقارها للسياسة، الآن الأميركيون غير ملتزمين بأي شيء، من المستحيل فهم ما سنخرج منه[1]. شمعون شيفر الكاتب في صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية رأى أيضًا أن قرار ترامب بسحب قواته يشير إلى انعطافه خطيرة في مكانة اسرائيل في الساحة الاقليمية. فهذا القرار المتسرع كفيل بإن يأتي على حساب إسرائيل.

التقييم الإسرائيلي للانسحاب الأميركي من سورية رأى إن ترامب ترك إسرائيل تواجه مصيرها، وأكد أن إسرائيل لم تتدخل بشكل كامل في الحرب الاهلية في سورية واعتمدت على أن يضمن الأميركيون المصالح الاسرائيلية حين تنتهي الحرب. أما الان فيبدو أنه من المحتمل أن يكون ترامب قد أخطأ؛ سورية آخذة في الانقسام بين اعداء اسرائيل. كلهم يجلسون الان حول الطاولة كي يقسموا الكعكة السورية – ولا يوجد هناك أحد يحرص على مصالح إسرائيل، المظلة الاستراتيجية للأميركيين ضعفت أيضا على المسرح الدولي. صحيح أن أياً من صانعي السياسة الإسرائيليين في الدفاع لا يعتمدون على الجنود الأميركيين للقتال من أجلنا، ولكن لا شك في أن الدولة اليهودية تمتعت بإعلام أعدائنا بأنه في حالة الطوارئ، تقف أرض الحرية معنا[2].

أما "يوسي ميلمان" الكاتب في "صحيفة هآرتس"، قال إذا كان الحديث يدور أن الأميركيين سيسحبون قواتهم من سورية صحيحا وسيحصل بالفعل!، فان هذا سيشكل ضربة قاسية للسياسة الاسرائيلية. لكن صحيفة" معاريف" الإسرائيلية رأت القرار الأميركي يخدم إسرائيل لكنه يحررها من أي حسابات لها علاقة بأمن الجنود الأمريكان في سورية، وأكدت أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب القوات الأميركية من سورية ليس هو نزوة رئيس؛ وإنما دليل على فهمه الاستراتيجي العميق ويأتي لصالح اسرائيل.

---

(1) **انسحاب الولايات المتحدة من سوريا: "ركزت إسرائيل على نقل السفارة والآن لا يلتزم الأميركيون بأي شيء"**، (22 ديسمبر 2018، صحيفة معاريف العبرية).

(2) شمعون شيفر، **الولايات المتحدة تغادر إسرائيل لخوض معاركها وحدها**، (20 ديسمبر 2018 صحيفة يديعوت احرونوت).

ترامب يدرك الواقع الاستراتيجي في سورية على وجه الخصوص، مؤكدة أن هذا أيضًا ليس قرارًا معاديًا لإسرائيل، ولكنه شهادة على صداقة الرئيس الحقيقية مع دولة إسرائيل ويأتي لصالحها. وأكدت الصحيفة أن سحب القوات الأميركية من سورية لصالح اسرائيل ويثبت أن ترامب مدافع كبير عن اسرائيل، معللة ذلك بان أكثر من 2000 كوماندوز أميركي لن يستطيعوا حماية أنفسهم في حال نشوب حرب حقيقية وسيصبحون رهائن بيد إيران، خاصة ان سورية تقع بين محور العراق ولبنان وإيران مما سيجعل مهمتم صعبة[1].

وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو حاول طمأنة إسرائيل قائلا "إن قرار ترامب بشأن الانسحاب من سورية لن يغير من طبيعة العلاقة الخاصة بين الدولتين. بومبيو جدد التزام بلاده بحماية إسرائيل والتعاون معها لوقف ما وصفه بـ "العدوان الإيراني". وأثناء لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في البرازيل على هامش تنصيب الرئيس البرازيلي الجديد، وأضاف المسؤول الأميركي أن "الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش مستمرة، وجهودنا لمواجهة العدوان الإيراني مستمرة، والتزامنا باستقرار الشرق الأوسط وحماية إسرائيل مستمر بنفس الطريقة التي كان عليها قبل القرار"، حسب تعبيره. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قال قبيل لقائه بومبيو إن "هناك الكثير من القضايا التي علينا مناقشتها. سنناقش التعاون المكثف بين إسرائيل والولايات المتحدة، المسائل التي ترتبت على القرار الأميركي بشأن سورية"[2].

من الواضح أن قرار ترامب سيجعل من إسرائيل منصة لمواجهة مباشرة مع إيران وسورية و"حزب الله" معا، تل أبيب ستكون في وضع استراتيجي عسكري جديد في الجبهة الشمالية لها. وأن عملية درع الشمال" أمام "حزب الله"، التي بدأت في الرابع من الشهر الجاري، ستكون مجرد عملية عسكرية هامشية، وأن إسرائيل عليها الاستعداد لعملية عسكرية أكبر لمواجهة التمدد الإيراني في سورية.

إسرائيل التي كانت تأمل في أن يمنع الوجود الأميركي في سورية إيران من استكمال ممرها إلى البحر، يجب أن يكون لها واقع جديد. مايكل هرتسوغ، وهو زميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومسؤول دفاع إسرائيلي سابق قال معلقاً على القرار الأميركي: "هذا يتركنا وحدنا في الساحة مع الروس". "نحن وحدنا في المعركة ضد إيران في سورية." وبينما ينتقل القرار الأميركي عبر المنطقة، ستضطر العديد من الدول إلى إعادة تقييم علاقاتها.

(1) كارولين غليك، **سحب القوات الأميركية من سوريا يخدم إسرائيل**، (22 ديسمبر 2018، صحيفة معاريف العبرية).

(2) Pompeo: **The withdrawal from Syria will not affect our support for Israel**, (2019, made for minds DW)>

إسرائيل سوف تحاول استمالة روسيا ضد إيران، وتركيا تلعب ضد روسيا والولايات المتحدة من بعضها البعض، وتوازن سورية بين الأكراد ضد تركيا، من بين آخرين. كان الوجود الأميركي في سورية مثيرا بشكل خاص لإيران، ومنع الميليشيات المدعومة من إيران من العبور إلى سورية من العراق[1].

صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية رأت أن انسحاب القوات الأميركية من سورية هو علامة طريق تهدد بتغيير ميزان القوى الاقليمي وخلق واقع جديد على الارض، واقع ليس بالضرورة محسن لإسرائيل.

الرابحون: إيران وروسيا الخاسرون: اسرائيل والاكراد، إيران هي الاخرى كسبت كسبًا كبيرًا، فتواجدها في الأراضي السورية سيتسع الان ليشمل المناطق الأميركية. إسرائيل بقيت وحدها، فبلا التواجد الأميركي قرب الحدود الشمالية، فقدت اسرائيل مصدر ردع هام ومساعدة عسكرية محتملة في حالة التصعيد الإقليمي، بوتين هو الآخر سجل إنجازاً إضافياً: رغم أنه لم تسجل صدامات عنيفة بين الجيش الروسي والأميركي في السنوات الثلاثة الأخيرة، تبقى روسيا، إلى جانب إيران، القوة العسكرية المركزية في المنطقة[2].وتبقى الجهة الرئيسية المعنية بالموضوع وهي سورية، الأكثر استفادة وإن كانت معنوية بالدرجة الأولى، فهي تعتبر الخطوة ورقة رابحة في ظل التنافس الأميركي –الروسي الساخن في الساحة السورية، وهو أمر من شأنه تعزيز فرصها في التسويات المحتملة القادمة للكثير من الملفات الداخلية. كما بدأ الأمر مترافقًا مع إشارات قوية وذات طابع تنفيذي لعودة سورية إلى الحضن العربي مجددًا عبر العديد من الوقائع الحاصلة سابقًا. ما يعزز فرص إعادة ترتيب البيت العربي، ومحاولة إعادة ترميم النظام الإقليمي العربي الذي تأثر بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بفعل الحراك العربي في غير دولة[3].

لا شك أن تركيا وروسيا والنظام السوري هما أكثر المستفيدين من قرار سحب القوات الأميركية من سورية، لكن تظل إسرائيل والأكراد أكثر الأطراف تضررًا من قرار الرئيس ترامب سحب قواته من سورية، فهي كانت تعول على هذا الوجود كضمانة لأخذ مصالح إسرائيل في عين الاعتبار عن حدوث أي تسوية سياسية، والتي من أهمها إخراج الحرس الثوري وقوات حزب الله من سورية، ما يعني أن إسرائيل يمكن أن تزيد من استهدافها للوجود الإيراني في سورية خلال الفترة القادمة، لضمان عدم استقرار هذا الوجود بشكل دائم، ما قد يؤدي لاندلاع مواجهة عسكرية بين الطرفين خلال الفترة المقبلة.

---

(1) David M Halbfinger, **American Withdrawal from Syria Shakes Up the Middle East**, (December20, 2018, the New York Times)

(2) **سمدار بيري، الفائزين والخاسرين في الشرق الأوسط الجديد**، مرجع سابق.

(3) حسين، خليل، **تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، مرجع سابق.

الفصل الرابع:

أمريكا والنظام الدولي في زمن كورونا

- **اضطرابات الوضع الداخلي الأميركي في ظل كورونا**
- **التداعيات الجيوسياسية للفيروس**
- **التداعيات الاقتصادية والمالية**
- **مستقبل الوحدة الأوروبية في ضوء جائحة كورونا**
- **تحديات الهيمنة الأميركية في ضوء جائحة كورونا**

الفصل الرابع:
أمريكا والنظام الدولي في زمن كورونا
بين التراجع الأميركي والصعود الصيني

ألقت جائحة كورونا (كوفيد19) بتداعيات جديدة على النظام الدولي، في ظل عديد السياسات التي اتخذتها إدارة ترامب على المستوى الدولي، والتي أثرت بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الدوليين، لقد دخلت الولايات المتحدة والعالم أزمة جديدة بعد تفشي وباء كورونا (COVID-19)، فقد أجبر الفيروس دول العالم على إغلاق حدودها واتباع سياسة انعزالية في محاولة للحد من تأثير الوباء على الصحة العامة.

الجائحة كشفت عن عدة مشاكل تتعلق بطريقة إدارة الرئيس ترامب للأوضاع الصحية والاقتصادية على المستوى الأميركي والدولي، فقد كشفت الجائحة عن فشل ذريع للولايات المتحدة تحت إدارة ترامب في العاطي مع الوباء بعد أن تحولت أمريكا خلال شهور قليلة للدولة رقم واحد في عدد الإصابات والوفيات، كما أن تخلى الولايات المتحدة عن مساعدة باقي العالم في مواجهة الفيروس واتباع سياسة الخلاص الفردي منح الصين القدرة على التفوق عليها على المستويات المحلية والدولية، بعد أن اتبعت الصين سياسة الإغلاق الكامل داخليًا وسياسة اليد الممدودة عالميًا في مواجهة الفيروس.

في هذا الفصل سوف تناقش الدراسة مستقبل النظام الدولي في ضوء التحديات التي فرضتها جائحة كورونا سواء على الولايات المتحدة الأميركية داخليًا وخارجيًا، أو على بنية النظام الدولي والتجارة الدولية.

إدارة ترامب وجائحة كورونا
"بين أولوية الصحة العامة أم المكاسب الانتخابية"

كشفت جائحة تفشي وباء كورونا عن حجم التحديات والمشاكل التي تعاني منها إدارة ترامب على المستوى الداخلي والخارجي في ظل السياسات التي تتبعها هذه الإدارة لكيفية التعاطي مع الوباء، خاصة أن انتشار الفيروس جاء في عام الانتخابات الرئاسية للولاية الثانية لترامب، كما كشفت عن حجم التحديات التي يواجها النظام الدولي في ظل السياسات التي اتبعتها الدول للحد من انتشار الوباء، هذه المشاكل طرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل ترامب السياسي، وقدرة إدارته على مواجهة الفيروس، في ظل الانهيار الاقتصادي الذي حدث بسبب إجراءات الإغلاق.

أولاً: ماهية الأزمة

وضعت أزمة تفشي فيروس كورونا (COVID-19) المستجد الولايات المتحدة أمام تحديات جديدة، خاصة في ظل النزعة القومية التي جاء بها ترامب وإدارته للساحة الدولية خلال ولايته الأولى، حيث يتبني ترامب خطاب قومي شعبوي لا يعطي للتعاون الدولي أي اهتمام بل دائمًا ما يضع مصالح بلاده أولًا. فقد وضع الانتشار السريع لفيروس كورونا COVID-19 الأمن الإنسان والصناعي والاقتصاد العالمي والنظام الدولي بكل مكوناته أمام اختبار وتحدي جديد في ظل الارتفاع المتزايد في أعداد الإصابات في الكبيرة في العالم أجمع وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، بعد أن تجاوزت أعداد القتلى في ايطاليا خلال 24 ساعة الماضية 450 حالة وفاة بسبب الفيروس.

واجه العالم فيروس تاجي مرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة نوع 2، (SARS-COV-2)، ويشار إليه ."كوفيد-19". وبدأ اكتشاف الفيروس، كان في نهاية العام2019، في مدينة ووهان الصينية، بإصابة 44 شخصًا بداية، وبعد 3 أشهر أعلنت منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة عالمية بعد وصول الحالات إلى أكثر من 120 ألف حالة مُصابة، في 116 دولة[1].

تم تحديد المرض المعروف الآن باسم (coved -19) لأول مرة في شهر ديسمبر من العام 2019، في مدينة ووهان الصينية. وهو يشبه إلى حد كبير مرض السارس، الذي اندلع قبل ثمانية عشر عامًا، كانت الأرض الأكثر تكاثرًا للفيروس التاجي الجديد هي سوق الحيوانات الحية. يعتقد العلماء أن الفيروس مثل السارس، وفيروس نقص المناعة البشرية، والإيبولا. هو مرض حيواني ينتقل من الحيوانات الثديية التي

(1) عبد الوهاب، علي: **التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا**، (المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2020) ص 1.

تستضيف البشر، وسرعان ما شق الفيروس التاجي طريقه إلى كل زاوية وشق في هذا الكوكب تقريبًا[1]. تشير الدراسات التي أُجريت حتى يومنًا هذا إلى أن الفيروس الذي يسبب مرض كوفيد-19 ينتقل في المقام الأول عن طريق ملامسة القُطيرات التنفسية، وعن طريق الهواء [2].

الفيروس الذي بدأ انتشاره من الصين في نهاية العام 2019، لم يكن أحد يتوقع سرعة انتشاره بهذه الطريقة المخيفة التي أجبرت العالم على العزلة لأول مرة في تاريخ البشرية، فرغم بشاعة الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تجبر العالم والإنسانية على فرض قيود على حركة السفر والتنقل في داخل الدول وبين الدول وبعضها، وهذا ما يؤكد صعوبة التحدي الجديد الذي يمثله الفيروس بالنسبة للأمن الإنساني والنظام الدولي ككل في العقد الثالث من الألفية الثالثة[3].

فرض فيروس كورونا على العالم والولايات والمتحدة تحديات جمّة، على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كون أن الجائحة أجبرت دول العالم أجمع على غلق حدودها، وفرض قيود على حركة الأفراد والبضائع، بالإضافة أن الوباء أدى لوفاة الألاف حول العالم في وقت قصير جدا.

ثانيًا: أسلوب تعامل إدارة ترامب مع الجائحة

منذ بداية الأزمة حاول ترامب تجاهلها لعدم اتخاذه قرارات تؤدي لمشاكل وأزمات اقتصادية تؤثر على فرص إعادة انتخابه، فهو رجل اقتصادي ويتعامل مع الأحداث والأزمات بمنطق الصفقات، لكن الأحداث والتطورات وسرعة انتشار الوباء في العالم والولايات المتحدة أجبرته على إغلاق البلاد.

بعد طول انتظار سمته التخبط والفوضى والنكران، أضطر البيت الابيض للتعامل مع تفشي وباء "كورونا"، واتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية للوقاية منه، وذلك في اليوم التالي لإعلان "منظمة الصحة الدولية" الوباء بتصنيفه جائحة تهدد البشرية جمعاء. وتراجع عقب ذلك منسوب الاهتمامات اليومية بالانتخابات التمهيدية للحزبين الديموقراطي والجمهوري، وتتالت نداءات الغاء التجمعات والمهرجانات الحزبية، ولا زالت تطبيقات الإجراءات الاحترازية سمة الحياة اليومية التي افتقدت حالتها الطبيعية وتوقفت معظم وسائل النقل الأرضية والجوية أسوة ببعض البلدان المنكوبة مثل إيطاليا[4].

---

(1) David Remnick: **How the Coronavirus Shattered Trump's Serene Confidence** (The NEWYRKER, March 22, 2020).

(2) **عدد الوفيات في العالم بسبب فيروس كورونا يتخطى الـ 8000 حالة**، (جريدة اليوم السابع المصرية، 18 مارس 2020).
(3) أبو كريم، منصور: **التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا**، (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا 2020).

(4) American Research Centers Weekly Report 20-20-20-03 – (Weekly Report Center for American and Arab Studies, March 23, 2020).

تحرك إدارة ترامب لمواجهة الفيروس جاءت متأخرة رغم تحذيرات وكالات الأمن الأميركية التي حذرت الإدارة من احتمال تفشي الوباء في الولايات المتحدة، لقد تلقى مكتب مجلس الأمن القومي المسؤول عن تتبع الأوبئة تقارير استخبارية في أوائل يناير تتنبأ بانتشار الفيروس إلى الولايات المتحدة، وفي غضون أسابيع كان يرفع خيارات مثل إبقاء الأميركيين في منازلهم من العمل وإغلاق المدن، لكن الرئيس ترامب لم يكن يرى ضرورة لاتخاذ مثل هكذا إجراءات بإمكانها أن تضر بالانتعاش الاقتصادي.

على الرغم من إنكار السيد ترامب ظهرت مذكرة في 29 يناير 2020، التي أعدها مستشاره التجاري، "بيتر نافارو"، والتي توضح بتفاصيل مذهلة المخاطر المحتملة لوباء فيروس كورونا: ما يصل إلى نصف مليون حالة وفاة وتريليونات الدولارات من الخسائر الاقتصادية[1]. وكدليل على التخبط الذي ساد إدارة ترامب في كيفية التعاطي مع الفيروس نشرت مجلة "بوليتيكو" تقريرًا للصحافيين (نهال توسي ودانيال ليبمان ودان دياموند)، يقولون فيه إنه قبل تسلم دونالد ترامب الرئاسة بسبعة أيام فإن مستشاريه واجهوا اختبارًا لمثل هذه الحالات.

مجلة "بوليتيكو" حصلت على وثائق من الاجتماع لتحاول تشكيل صورة كاملة عن ذلك الاجتماع المغلق، الذي كان ربما أكثر تمارين نقل السلطة تفصيلًا في التعامل مع وباء محتمل، وفرض على كبار المسؤولين من الطرفين مواجهة رد فعل الحكومة كاملة للأزمة، وأخبر فريق ترامب بأنهم قد يواجهون بعض التحديات، مثل نقص في أجهزة التنفس والعقاقير المضادة للفيروسات والضروريات الطبية، والأهمية القصوى للتنسيق وتوحيد التفاعل على المستوى القومي مع الأزمة.

ويذكر التقرير بأن ثلثي الممثلين عن إدارة ترامب الذين حضروا ذلك الاجتماع لم يعودوا يخدمون في الإدارة، وقال مسؤولون سابقون في إدارة أوباما بأن التغييرات الكثيرة التي حصلت في إدارة ترامب قد تكون أحد الأسباب التي جعلت الإدارة تتعامل بصعوبة مع الوباء الحقيقي الذي تواجهه الآن[2].

جاء التحرك العملي الأول لترامب في 31 كانون الثاني/ يناير 2020؛ إذ أصدر قرارًا بحظر دخول معظم الأجانب الذين زاروا الصين مؤخرًا إلى الولايات المتحدة. لكن الحظر لم يشمل الأميركيين الذين كانوا يسافرون إليها. ومع تفاقم المشكلة وإصابة مزيد من الأميركيين بالفيروس، ظل ترامب يتعامل مع الأزمة كأن رئاسته وشخصه هما الموضوع الرئيس، كما واصل التقليل من حجم الخطر الذي يمثّله الوباء، مخافة حصول انهيار اقتصادي يضعفّ حظوظه الانتخابية.

---

(1) **Eric Lipton, David E :He Could Have Seen What Was Coming: Behind Trump's Failure on the Virus.** (New York Times. April 11, 2020).

(2) NAHAL TOOSI, DANIEL LIPPMAN and DAN DIAMOND**: Before Trump's inauguration, a warning**:('The worst influenza pandemic since 1918'k, 16-3-2020).

أهدرت ادارة ترامب الوقت، بدلًا من العمل على تطوير إجراءات أشدّ صرامة لاحتواء الفيروس وإبطاء انتشاره. وكان في إمكانها رفع جاهزية الحكومة الفدرالية وتنبيه الولايات إلى ضرورة رفع جاهزيتها، كما كان في وسعها أن تدفع إلى التعجيل في صناعة أدوات الوقاية، وتجهيز المعدات اللازمة للكشف عن المرض، وزيادة نسبة الفحوصات، وصناعة أجهزة التنفس، وحثّ الأميركيين على اتخاذ الاحتياطات اللازمة أمامه، هذا فضلًا عن تعليق السفر من دول أخرى وإليها، وإخضاع القادمين إلى الولايات المتحدة إلى فحوصات طبية مشددة[1].

بسرعة كبيرة انتقلت الولايات المتحدة الأميركية من رصد أول إصابة بفيروس كورونا الجديد على أراضيها في نهاية كانون الثاني/يناير 2020 إلى إعلان حصيلة رسمية، تفوق المئة ألف إصابة، ما يجعل هذا البلد يحتلّ المرتبة الأولى في العالم في عدد الإصابات بوباء "كوفيد-19"، ففي بداية أزمة انتشار الوباء، اتُّهم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالتقليل من خطورته، بتأكيده، خلافًا لرأي مسؤولي الصحة، أنّ انتشار الفيروس محليًا ليس أمرًا "محتومًا". ومع توالي الإصابات، أولًا في ولايتي واشنطن وكاليفورنيا (غرب)، بدأ البلد عاجزًا عن رصد الأشخاص الذين كانوا على تواصل مع المصابين بشكل فعّال، لعدم توافر الفحوص على نطاق واسع لكشف الإصابات بالفيروس[2].

صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية كشفت عن أن خطة وضعتها الحكومة الفيدرالية لمكافحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) القاتل، تشير إلى أن الوباء سيستمر 18 شهرًا أو أكثر، وقد يتضمن "موجات" متعددة. وجاء ذلك بحسب خطة الحكومة الفيدرالية للاستجابة للوباء السرية، والتي سربتها الصحيفة المذكورة، على الرغم من أنه وضعت علامة على المستند تؤكد أن هذه الوثيقة "للاستخدام الرسمي فقط وليس للتوزيع العام أو الإصدار".

وحذرت الوثيقة المكونة من 100 صفحة، والمؤرخة في 13 مارس/آذار 2020، من النقص المستمر في وسائل المكافحة، إذ إن "النقص في المنتجات قد يحدث، مما يؤثر على الرعاية الصحية، وخدمات الطوارئ، وعناصر أخرى من البنية التحتية الحيوية". ووفق الوثيقة "يشمل هذا أيضاً النقص الحاد المحتمل في المستلزمات التشخيصية والطبية (بما في ذلك معدات الحماية الشخصية والمستحضرات الصيدلانية)، والتوظيف في بعض المواقع"[3].

---

(1) **كورونا أميركا: أكبر تحدٍ لترامب وفرص فوزه في الانتخابات**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة 2020).

(2) **لماذا تسجل الولايات المتحدة أكبر عدد من إصابات كورونا؟**، (جريدة العربي الجديد، 28 مارس 2020).

(3) تقرير أميركي سري: **كورونا سيستمر 18 شهراً**، (جريدة العربي الجديد، 18 مارس 2020).

في وسط هذه الإجراءات سعى ترامب إلى سرعة الانتهاء من الأزمة لعودة تنشيط القطاع التجاري، بهدف تقليل التداعيات الاقتصادية، حيث قال ترامب للصحفيين يوم الثلاثاء 24 من مارس 2020، إنه يهدف إلى إعادة فتح "أجزاء كبيرة من البلاد" قبل عيد الفصح، مع أن المسؤولين الصحيين نصحوا أي شخص غادر نيويورك مؤخرًا بوضع نفسه في الحجر الذاتي لمدة أسبوعين.

ترامب كان يعتبر دون أي دليل أن الإغلاق الكامل للبلاد: "سيؤدي إلى المزيد من الوفيات أكثر من الفيروس التاجي نفسه". وأعلن في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض: "آمل أن نتمكن من القيام بذلك إلغاء الإغلاق بحلول عيد الفصح. أعتقد أن ذلك سيكون أمرًا رائعًا لبلدنا". وأفصح إنه اختار عيد الفصح "لأنني اعتقدت للتو أنه وقت جميل، وجدول زمني جميل، إنه يوم عظيم". لكن الموعد النهائي الذي حدده ترامب لفتح الإغلاق عيد الفصح يتعارض بشكل صارخ مع التدابير في المملكة المتحدة والهند وبلدان أخرى[1].

جائحة كورونا عندما وصلت إلى أميركا كشفت عن عمق تدهور الحالة الداخلية للبلاد التي استُنزفت في الصراعات الخارجية، فقد أظهرت للعيان مدى تقهقر ليس فقط كفاءة النظام الصحي المتهالك نتيجة حجب الأموال اللازمة لتطويره على مدى سنوات عديدة، وإنما تخلُّف البنى التحتية بمجملها في البلاد، وخصوصًا إذا ما قورنت بالتقدم المتحقق في بلدان أخرى في العالم. كما وبيّنت مدى اتساع الفجوة في المداخيل بين الطبقات والأعراق، وفشل الدولة في ردم الهوّة نتيجة تحكم نظام ماليّ يعاني من اختلالات بنيوية جوهرية، في ظل ديْن قومي متعاظم لم يعد بالإمكان السيطرة عليه، ونظام سياسي معطوب بانقسام عميق، ونزعة عنصرية انغلاقيه تتفشى في البلاد[2].

لمواجهة الأزمة عقد كبار الخبراء الأميركيين، بدعوة من مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية مؤتمرًا ضم خبراء من دول أخرى عبر دائرة تلفزيون مغلقة، لتداول الآراء وسبل العلاج والإعداد للطوارئ والتقديرات حول أعداد الضحايا الأميركيين المرئية، انطلاقاً من فرضية انتشار الفايروس وإجراءات مواجهته. خلص اللقاء إلى تقدير علمي يصل إلى إصابة ما بين 160–214 مليون أميركي بفايروس كورونا وقد يمتد انتشاره لبضعة أشهر وربما سنة كاملة؛ بينما قدرت عدد وفياته بين 200،000 إلى 1.7 مليون شخص، حسب نيويورك تايمز 13 آذار مارس 2020. وذهب أخصائي مراكز السيطرة CDC بالقول إن عدد الذين ينبغي معاينتهم وعلاجهم في المستشفيات قد يتراوح بين 2.4 مليون – 21 مليوناً. أما المأساة الكبرى فهي في عدد الأسرة اليسير التي تستطيع المستشفيات الأميركية استيعابها، 925،000، وفق

(1) الغارديان: **ترامب يعاند الخبراء الصحيين ويتعامل بعقلية التاجر مع كورونا**، (أمد للإعلام، 25 مارس 2020).
(2) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

الاحصائيات والبيانات المتوفرة والخاضعة لإشراف مراكز السيطرة بالمحصلة النهائية[1]. من الواضح أنّه كلما كبرت الأزمة، زاد الوضوح حول الارتباك والتردد والعشوائية التي تتعامل بها إدارة ترامب مع أزمة تفشي وباء كورونا على المستويات الداخلية والخارجية، في ظل النجاح الذي تحققه الصين داخلياً وخارجياً [2].

بهذا المعنى، كشفت جائحة كورونا عن الخلل الأكثر توضيحًا لرئاسة دونالد ترامب، أعلن ترامب الحرب على "الفيروس الأجنبي"، وألقى باللوم على الصين أولًا ثم الاتحاد الأوروبي لنشره، وأصّر على أنه يحمل "مخاطر منخفضة للغاية" للأميركيين.

بدت النغمة العسكرية والقومية الصارمة للخطاب مخيفًا وجاهلًا وغير كافية تمامًا في الوقت الذي تنقلب فيه البلاد بشكل جذري، مع توقف السفر، وإغلاق أماكن العمل والمدارس، والمستشفيات تستعد للتأثير. لم يتم احتواء "الفيروس الأجنبي" أو إغلاقه من خلال حظر السفر الأوروبي، الذي أعلنه الرئيس، أكثر من حظر السفر إلى الصين، الذي كان قد أصدره في السابق[3].

الارتفاع الكبير في أعداد الضحايا والإصابات، جعل المسؤولين الأميركيين يؤكدون أنّ بلدهم "دولة في حالة حرب"، ترامب قدم نفسه كرئيس دولة في حالة حرب ضد ما وصفه بالعدو غير المرئي، قائلا إنه "موقف صعب جدًا جدًا".[4] كما حذر ترامب في الأول من أبريل الحالي من السيناريو الأسوأ في قادم الأيام، وقال: "أيام صعبة" تنتظر الأميركيين في غضون الأسبوعين المقبلين، تزامنًا مع تفاقم أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في البلاد، حيث اقتربت أعداد الإصابات من نصف مليون إصابة مع ارتفاع نسبي في أعداد الوفيات.

عندما كان تأثير الفيروس التاجي لا يزال يتركز بشكل كبير في الصين، كان السرد السائد هو أن بكين كانت مرة أخرى "الرجل المريض في آسيا" الجديد. الآن، يبدو أن الموضوع هو أن الفيروس التاجي يظهر مدى سوء القوة والقوة النسبية لأمريكا. بعد عام 2008، أدى هذا التصور إلى زيادة رغبة الصين في تحدي الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في بحر الصين الجنوبي، وفي المؤسسات الدولية، لا شك أن

(1) **American Research Centers Weekly Report March 16, 2020 Weekly** (Report Center for American and Arab Studies, March 16, 2020).

(2) أبو كريم، منصور: **تجارب عالمية لمواجهة تفشي فيروس كورونا بي**ن:(الإغلاق والانفتاح وتفضيل الاقتصاد، وعدم الاكتراث)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2020)، ص 7.

(3) Susan B Glasser: **A President Unequal to the Moment** (The NEWYRKER, March 12, 2020).

(4) المنشاوي، محمد: **المعركة ضد كورونا. قرارات ترامب في ميزان رؤساء الحرب الأميركيين**، (الجزيرة نت، 7 أبريل 2020).

الفيروس التاجي سوف يحفز الجهود الصينية الجديدة لتحل محل القيادة الأميركية في الشؤون العالمية وتشويه سمعتها[1].

بفضل تداعيات الجائحة وضعت الولايات المتحدة تحت وطأة انتشار فيروس كورونا بين مواطنيها، مُوقِعًا بينهم أكبر عددٍ من الإصابات والوفيات في العالم حتى الآن. وفي لهاثٍ محموم، ولكنْ مضطرب، حاولت أميركا السيطرة على هذا الانتشار. ولكن تأخرها بالاستعداد من جهة، وتآكل قدرة جهازها الصحي على التكيّف والمواجهة بسرعة وفاعلية وكفاءة من جهة ثانية، لم يمكنّها من ذلك، بل كشف عن وهنٍ لم يكن متوقعًا من الدولة العظمى التي تتربع على قمّة الهرمية الدولية، والتي كان من المفترض أن تقود العالم في محاربة هذا الوباء[2].

فرضت أزمة تفشي وباء كورونا تحديات إضافية أمام إدارة الرئيس ترامب دونالد ترامب، خاصة في ظل رفض ترامب وإدارته فرض الإغلاق الكامل على الولايات المتحدة في بداية انتشار الفيروس خشية الدخول في أزمة اقتصادية تؤثر على فرص نجاحه في الانتخابات الرئاسية. لقد حاولت إدارة ترامب تغليب الاقتصاد على الصحة عبر رفض الإغلاق الكامل وتجاهل الخطر القادم من انتشار الفيروس وتحذيرات وكالات المخابرات الأميركية، فصعدت الولايات المتحدة للمرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات، إذ وصل مجموع الإصابات الكلي في الولايات المتحدة إلى عدة ملايين كما أن الأعداد الكلية مرشحة للزيادة بقوةّ في ظل الانتشار السريع للفيروس في الولايات المتحدة، ما يؤكد فشل سياسة إدارة ترامب في التعامل مع الأزمة بعد ما حاولت الجمع بين الاقتصاد والصّحة في دولة مترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة.

ثالثًا: مصير ترامب في ضوء أزمة كورونا

قضت جائحة كورنا على مستقبل الرئيس ترامب السياسي، في ضوء التحديات الاقتصادية الهائلة، والارتفاع الكبير في أعداد الإصابات والوفيات بعد ان أصبحت الولايات الدولة رقم واحد على مستوى العالم في اعداد الإصابات والوفيات، بالإضافة للتحديات الاقتصادية والصحية التي تعاني الولايات المتحدة.

فقد تصاعد حدة الجدل في الولايات المتحدة في طريقة مواجهة الأزمة من قبل إدارة ترامب، هاجم "جو بايدن" و"بيرني ساندرز" خلال مناظرة ثنائية بينهما، في سياق حملة الانتخابات التمهيدية للحزب

(1)Hal Brands, **Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order**, (Bloomberg.com, March 2020).

(2) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

الديمقراطي في الولايات المتحدة، طريقة إدارة الرئيس دونالد ترامب في مواجهة فيروس كوفيد-19 كورونا. واعتبر بايدن أنه من الضروري إعلان "الحرب" على الفيروس، و"القيام بما هو أكثر بكثير مما فعله هذا الرئيس"، في إشارة الى ترامب. من جهته، اتهم ساندرز ترامب بتقويض عمل الخبراء، وقال إنه ينبغي إسكات "هذا الرئيس الآن"، في إشارة إلى ترامب[1].

يسمح النظام الانتخابي الأميركي بتجديد النظام السياسي وتحديد الوجهة المستقبلية للبلاد كل أربع سنوات، ما فتح الإمكانية لمراجعة المسار السابق وتعديل الاتجاه، وخاصة فيما يتعلق بتحديد التوجهات المتعلقة بالسياسة الخارجية. المرونة والمراجعة والقدرة على التعديل هي مواصفات تميّز النظم الديمقراطية عن النظم التوتاليتارية (السلطوية أو الديكتاتورية). لذلك توجد دائماً احتمالية يمكن معها لأميركا أن تستخلص العبر وتتمكن من تعديل المسار.

لقد راقب العالم أجمع الانتخابات الرئاسية الماضية بكثير من الاهتمام، لأن في نتائجها كانت أحد أهم مفاتيح تحديد الاتجاه، فإما إطالة شيخوخة هذه الدولة العظمى على قمة الهرمية الدولية لعقدين أو ثلاثة، أو تسارع انحدارها عنها في بضعة أعوام[2]. شكلّ التعامل اللازم والمتأخر مع الفيروس مظاهر الحياة وانكشاف ضعف البنية الصحية الأميركية، فضلًا عن فقدان مئات الآلاف من الأميركيين وظائفهم. وتتوقع بعض التقديرات أن تصل نسبة العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة إلى أكثر من 20 في المئة. وقد ترتفع أكثر، في حال استمرت الأزمة إلى ما بين 12 و18 شهرًا كما تشير بعض الجهات المختصة. وإذا ما عجزت إدارة ترامب عن منع انهيار الاقتصاد ومعالجة مشكلة البطالة الفادحة التي ستترتب على هذه الجائحة، فإن هذا سيحرم ترامب من ورقته الأقوى في معركة الانتخابات الرئاسية، ألا وهي الاقتصاد[3].

لقد أصبح واضحًا للجميع، عدا الموالون ضيقو الأفق أن واشنطن قد أساءت رد فعلها المبدئي. إن أخطاء المؤسسات الرئيسية، من البيت الأبيض ووزارة الأمن الداخلي إلى مراكز مكافحة الأمراض واتقائها CDC، قد قوضت الثقة في قدرة وكفاءة إدارة الولايات المتحدة للوضع. كما أدت البيانات التي أدلي بها الرئيس دونالد ترامب سواء كانت تلك الصادرة عن المكتب البيضاوي أو التغريدات على موقع تويتر إلى بث الارتباك ونشر الشكوك بشكل كبير[4].

---

(1) **بايدن وساندرز ينتقدان طريقة إدارة ترامب لملف وباء كوفيد-19**، (موقع يورو نيوز، 16 مارس 2020)

(2) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

(3) **American Research Centers Weekly Report March 16**, 2020 Weekly (Report Center for American and Arab Studies, March 16, 2020).

(4) **هل تتسبب أزمة فيروس كورونا في إعادة تشكيل النظام العالمي؟** (مجلة فورين أفيرز، ترجمة أحمد ليثي، مركز الإنذار المبكر، الأمارات العربية المتحدة 2020).

معظم الرؤساء التي حدثت في فتراتهم الأزمات لا يعيد انتخابهم، فقد خسر فورد أمام كارتر بعد أزمة النفط عام 1973، وخسر كارتر أمام ريغان في أزمة النفط الثانية عام 1979، وخسر بوش أمام كلينتون بعد غزو الكويت حسب الاقتصادي "نوريل روبيني" –الذي تنبأ بانهيار 2008– في مجلة دير شبيغل. هذه الندوب وهذه الذاكرة تترك الشعور بأن الولايات المتحدة لن تكون زعيمة العالم بعد الآن، ويقول "فيديريكو شتاينبرج"، المحلل الرئيسي في معهد إلكانو الملكي: "للمرة الأولى في تاريخها، تخلت القوة العالمية الكبرى عن قيادة المعركة الصحية والاقتصادية بينما تستجيب الصين بحملة شديدة لتحسين صورتها العامة"[1].

الأخبار المزيفة ونظريات المؤامرة هي فيروسات انتهازية، ولم يكن هناك نهاية لأسابيع عديدة لانتشارها. " كتب رون بول، المرشح الجمهوري السابق للرئاسة "يجب على الناس أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان هذا" جائحة "التاجي يمكن أن يكون خدعة كبيرة، مع الخطر الفعلي للمرض مبالغ فيه بشكل كبير من قبل أولئك الذين يسعون إلى الربح –ماليًا أو سياسيًا – خلال هذه الفترة الخطيرة كشفت مجموعة من الاستطلاعات أن الجمهوريين، على وجه الخصوص، يثقون بمعلومات ترامب بشأن الفيروس أكثر من "وسائل البث العرجاء". أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة (Marist College–NPR–PBS) أن أكثر من نصف هذه المجموعة يعتقدون أن الخطر "ينفجر عن النسبة". إن الجهود التي بذلها ترامب لتقليل التهديد على الصحة العامة تمسكت بسرعة بين "القاعدة" [2].

انتقدت سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي السابقة لإدارة أوباما، طريقة إدارة ترامب لأزمة كورونا، وأشارت إلى جلسة 2017 باعتبارها واحدة من العديد من الأمثلة على جهود إدارة أوباما لمساعدة خليفتها على الاستعداد لمثل هذا التحدي. كما انتقدت فريق ترامب لتفكيك قسم الأمن الصحي والدفاع البيولوجي في مجلس الأمن القومي الذي كان يمكن أن يلعب دورًا رائدًا في تنظيم رد الولايات المتحدة على الجائحة العالمية. وكتبت رايس "بدلاً من الاستجابة للتحذيرات، واحتضان التخطيط والمحافظة على الهياكل والميزانيات التي تركتها له، تجاهل الرئيس خطر حدوث جائحة". دافع مستشار ترامب السابق للأمن القومي جون بولتون، الذي أشرف على حل قسم الأمن الصحي العالمي وقسم الدفاع البيولوجي في مجلس الأمن القومي، عن ذلك باعتباره عملية ترشيد ضرورية"[3].

---

(1) العدوي، بدر: هكذا سيكون شكل الاقتصاد الذي سيعقب جائحة كورونا، (مدونات الجزيرة، 8 مايو 2020).

(2) David Remnick: **How the Coronavirus Shattered Trump is Serene Confidence** (The NEWYRKER, March 22, 2020).

(3) NAHAL TOOSI, DANIEL LIPPMAN and DAN DIAMOND**: Before Trump's inauguration, a warning: 'The worst influenza pandemic since** (1918'k, 16-3-2020).

في حالة COVID-19، حذر علماء الأوبئة وخبراء الصحة الآخرون من خطر تفشي وباء فيروسي لعقود، بما في ذلك منذ العام 2019. لكن ذلك لم يمنع الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الادعاء بأن الأزمة كانت " غير متوقعة "، وهي قضية "لم يعتقد أحد أنها ستكون مشكلة على الإطلاق". وبالمثل، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، الرئيس جورج دبليو بوش خطأ أكد أنه "لم يكن هناك أحد في حكومتنا، على الأقل، وأنا لا أعتقد أن الحكومة السابقة التي يمكن أن نتصور تحلق الطائرات في المباني على مثل هذا نطاق واسع[1]."

مثلت جائحة فيروس كورنا المستجد التهديد الأكبر التي قوضت فرص إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ويبدو أن هذه الأزمة كانت العامل الحاسم في تحديد نتيجة الانتخابات الرئاسية، وربما التشريعية في الولايات المتحدة. فقد ساهم رد فعل ترامب الأوّلي المستخف بالوباء، ثم الاستجابة المرتبكة والمتأخرة لإدارته في التعامل مع تفشيه، في انهيار أسواق الأسهم المالية[2]. مع الانتشار السريع للجائحة دخلت رئاسة دونالد ترامب في الولايات المتحدة في نقطة اللّا عودة، إذ خسر الانتخابات الرئاسية أمام المرشح الديمقراطي "جو بايدن"، وهو داعم نموذجي، ودون تحفظ أو ندم، للمؤسسة ذاتها التي تسببت أخطاءها المتكررة في وضع رجل الأعمال النيويوركي في البيت الأبيض عام 2016[3].

من الواضح أن ردة الفعل العشوائية لإدارة ترامب وطريقة التعامل مع الجائحة على المستوى الداخلي، وتفضيل الاقتصاد على الصحة قضت على فرص إعادة انتخابه مرة أخرى. فبلا شك أضافت جائحة كورونا تحديات جديدة لإدارة ترامب على المستويات الداخلية والخارجية، بعد الأداء المتواضع التي ظهرت عليه هذه الإدارة في طريقة التعاطي مع الجائحة، الأمر الذي أثر على فرصة إعادة انتخابه، خاصة أنه قابل منافس ديمقراطي قوي (جون بايدن) يتمتع بخبرة سياسية طويلة، ولدية قناعات مختلفة تمامًا عن قناعات ترامب الشخصية والسياسية.

(1) JEFFREY FRANKEL**: Foreseeable Unforeseeables** , (Project Syndicate. Mar 27, 2020).

(2) **كورونا أميركا: أكبر تحدٍ لترامب وفرص فوزه في الانتخابات**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة 2020)، ص 1

(3) **جائحة كورونا قد تعيد تشكيل النظام العالمي**، (موقع عرب 48، 20 مارس 2020).

النظام الدولي وجائحة كورونا

"التداعيات الجيواستراتيجية والاقتصادية"

من الصعوبة بمكان حصر الأضرار الإنسانية والسياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية العالمية جرّاء انتشار فيروس كورونا، ولكن يمكن التأكيد على أنها ربما تكون خسائر غير مسبوقة، ونطاقها يشمل بقاع المعمورة كافة. فمع بروز أزمة انتشار فيروس كورونا أصبحت التحديات القادمة من الطبيعية لا تقل خطورة من التحديات القادمة من البشر، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة مواجهة الفيروس، بعد أن ضرب الوباء قطاع الصحة والتجارة والنقل الجوي، والتعليم والرياضة، والسياحة والنقل والموصلات، حتى بات العالم أشبه بجزر معزولة، فالخسائر الأولية لتقدر حسب البنك الدولي بملايين من المليارات من الدولارات، ففي الوقت الحالي يشهد العالم أكبر تحدي، وهو انتشار وباء "فيروس كورونا"، الذي لم يعد مجرد فيروس، بل أصبح قضية صحية واقتصادية، من المرجح أنه تؤثر على النواحي الإنسانية والسياسية والاقتصادية بصورة تجعل تداعياتها تستمر طويلاً.

تنزع الأنظمة العالمية إلى التغير بشكل تدريجي في البداية ثم تنقلب الأمور فجأة، ففي عام 1956، عرّى التدخل الفاشل في السويس النفوذ البريطاني ووضع نهاية لسيطرة المملكة المتحدة كقوى عظمى. واليوم، على صناع السياسة الأميركيون أن يعرفوا أن جائحة فيروس كورونا قد تمثل لحظة السويس" مرة أخرى إذا لم تنهض الولايات المتحدة لتتحمل مسؤولياتها.

قبل عقد من الزمن حددت الولايات المتحدة الأميركية نوعين من التحديات الدولية التي يجب العمل بشكل جماعي على مواجهتها، وأكدت إدارة الرئيس باراك أوباما متغيرين في إطارهما العام يمثل تهديد للأمن والاستقرار الدوليين، الأول التحدي الإنساني الصادر عن البشر، ويشمل كل ما يتعلق بالإرهاب والأمن العالمي، وانتشار الجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر والجوع، وانتهاك حقوق الإنسان، والحريات العامة، إضافة للمتغيرات التي تتعلق بمنافسة الفواعل الدولية الأخرى لواشنطن على الساحة الدولية. أما التحدي الثاني يتمثل في الكوارث الطبيعية، الكوارث الطبيعية والزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات والاحتباس الحراري، وعلى الرغم أنها تمثل تحديًا اقتصاديًا وبيئيًا للدولة، إلا انها تعد أقل تهديدًا من التحدي الأول، كون ن التحدي الإنساني له أهداف مضرة مختلفة عن التحديات الطبيعية[1].

(1) العمار، منعم، صاحي، والرفيعي، على، محمد: **المتغيرات المؤثرة في استخدام الولايات المتحدة القوة الناعمة بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (مجلة قضايا سياسية، العدد 42، جامعة النهرين، العراق 2015)، ص 38-39.

أولاً: التداعيات الجيوسياسية للجائحة

كل المؤشرات والتقديرات تؤكد أن العالم أصبح أمام كارثة إنسانية حقيقية تفرض على المجتمع الدولي تحديات كبيرة في كيفية مواجهة التداعيات الخطيرة للفيروس، فهذا الارتفاع الجنوني في أعداد الإصابات والوفيات يفرض على العالم تحديات كبيرة، فسرعة انتشار المرض وحجم الخسائر البشرية، تشكل تحدي وجودي ليس للنظام الدولي فحسب بل للبشرية أجمع. وبات السؤال الجوهري كيف سوف يتعامل العالم مع هذا التحدي الوجودي الجديد؟

تسببت الكارثة الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، في انشغال العديد من دول العالم بكيفية مواجهة الوباء، وأصبح الشغل الشاغل للقادة هو كيفية السيطرة على الأزمة، وهو ما قد يكون له تأثير إيجابي على الصراعات بين الدول، حيث ازدادت الدعوات لوقف الخلافات والتفرغ لمواجهة عدو جديد للبشرية.

بعد تفشي الوباء وانتشاره أطلق عليه مصطلح "جائحة" بمعنى أن هذا الوباء يصل إلى مراحل متقدمة من التفشي، في إشارة إلى شدة خطورته وسرعة اِنتشاره وتنقله من منطقة إلى أُخرى ومن إنسان إلى آخر، ويعتمد مقياس تلك التسمية على نسبة عدد البلدان التي أُصيبت بالوباء، ونسبة أعداد الأشخاص المصابين، ونسبة أعداد الوفيات، ونسبة أعداد الناجين، والمدة التي تفشى فيها الوباء، والعامل الزمني لِانتشار الوباء. بالمفهوم الأعم والأشمل فأن "الجائحة" تُصيب مختلف مجالات الحياة بالشلل والضرر التام الماديّ والمعنويّ وعلى المدى القصير والبعيد، تضُر "الجائحة" بِالإنسان بشكل مباشر وبكل ما يرتبط به. يقصد بذلك المصطلح المُستحدث المسمى بـ "الجائحة" حدوث أضرار كبيرة بالإنسانية بشكل مباشر، وبكافة المجالات الاِقتصادية، والاِجتماعية، والسياسية المرتبطة بالإنسانية، مِمَا يُسبب كارثة عالمية، وأحد أشكالها هو التعطيل التام لِمختلف وسائل النقل كالمطارات، والموانئ، والقطارات واِحداث أضرار واسعة في مجالات أُخرى، وكذلك تعطيل كل ما هو مرتبط بالمجتمعات كالتعليم، والتصنيع، والأنشطة البشرية بمختلف أنواعها، مِمَا يُسبب الكثير من الخسائر في كافة مناحي الحياة، بِمَا فيها خسائر بالأرواح في مُعظم بلدان العالم[1].

أصاب فيروس ملايين من الأشخاص شخص حول العالم، وأدى لوفاة ألاف آخرين، حول العالم. وتحتل الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وأوروبا الصدارة من حيث عدد الوفيات بالفيروس.

(1) أبو عيطة، سائد، حامد: **مفهوم "الوباء" ومفهوم "السلاح البيولوجي" في قاموس الأمن الدولي**، (جريدة النهاء اللبنانية، 16 مارس 2020).

من المؤكد أن الفيروس التاجي سوف يغير السياسات العامة، سواء داخل الدول أو فيما بينها. إن سلطة الحكومة هي التي تحولت المجتمعات –حتى الليبراليين – إن نجاح الحكومة النسبي في التغلب على الوباء وآثاره الاقتصادية سيؤدي إلى تفاقم أو تقليص القضايا الأمنية والاستقطاب الأخير داخل المجتمعات. في كلتا الحالتين عادت الحكومات للواجهة بقوة. تظهر التجربة حتى الآن أن السلطويين أو الشعبويين ليسوا أفضل في التعامل مع الوباء. والواقع أن الدول التي استجابت في وقت مبكر وبنجاح، مثل كوريا وتايوان، كانت ديمقراطية –وليست تلك التي يديرها قادة شعبويون أو سلطويون[1].

لقد فرض الوباء وسرعة انتشاره على العالم عزلة داخلية وخارجية، حتى أن مهمة الجيوش الوطنية الأولى أصبحت محصورة في فرض الإقامة الجبرية على السكان داخل البيوت منعًا للاحتكاك بهدف تقليل الإصابات بعد أن عجزت الطاقة الاستيعابية لقطاع الصحي عن استيعاب المصابين.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قبل ثلاثين عامًا، أصبح النظام الرأسمالي متحكمًا بصورة شبه تامة في العالم، وتركزت معظم موارد الكوكب بين أيدي أقل من 1% من سكانه، فماذا تخبرنا كارثة فيروس كورونا عن مدى فاعلية هذا النظام في حمايتنا من هذا الوباء العالمي؟، من أخطر ما قد تؤدي إليه أزمة كورونا الحالية تقويضها أو تهديدها، أركان النظام الدولي الحالي "الدولي الحالي، وهذا سيناريو أصبح واردًا بدرجات معقولة.

سيدخل عام 2020 كتب التاريخ كسنة لم تكشف فقط عن فشل في الصحة العامة، ولكنها تشير أيضًا إلى حقبة من الركود الجيوسياسي ولحظة سقوط النعمة للنظام النيوليبرالي في القرن الجديد. يمكن الآن تقليل مخاطر الصحة العامة غير المتوقعة، وتضع الأزمة عيوب أوقاتنا القصيرة النظر والاستغلالية والفردية في بؤرة التركيز نحن في عصر من التمييز الفيروسي المفروض ذاتيًا بين الذات والآخر في البيئات الاجتماعية المريحة وأماكن العمل والتجمعات العامة وحتى في الكنائس والمساجد والمعابد[2].

يبدو من غير المحتمل إلى حد كبير في هذا السياق أن يعود العالم إلى فكرة العولمة المفيدة للطرفين التي حددت أوائل القرن الحادي والعشرين. وبدون حافز لحماية المكاسب المشتركة من التكامل الاقتصادي العالمي، فإن بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تم إنشاؤها في القرن العشرين ستتدهور بسرعة.

(1) Shivshankar Menon: **This Pandemic Can Serve a Useful Purpose,** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).

(2) Mohammed Cherkaoui: **The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism** – Part 1, (Al-Jazeera Center for Studies, 03/19/2020).

وسيتطلب الأمر عندئذٍ انضباطًا هائلاً للقادة السياسيين للحفاظ على التعاون الدولي وعدم التراجع إلى المنافسة الجيوسياسية العلنية[1].

هذا الوباء سيقوي الدولة ويعزز القومية، ستتبنى الحكومات بجميع أنواعها إجراءات طارئة لإدارة الأزمة، وسيكره الكثيرون التخلي عن هذه السلطات الجديدة عند انتهاء الأزمة. سوف تسرع COVID-19 أيضًا من تحول السلطة والنفوذ من الغرب إلى الشرق. وقد استجابت كوريا الجنوبية وسنغافورة بشكل أفضل، وكان رد فعل الصين جيدًا بعد أخطاءها المبكرة. كانت الاستجابة في أوروبا وأمريكا بطيئة وعشوائية بالمقارنة، مما زاد من تشويه هالة "العلامة التجارية" الغربية. ما لم يتغير هو الطبيعة المتضاربة بشكل أساسي للسياسة العالمية[2].

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، "ستيفان م. والت"، قال إن الجائحة ستقوي هيمنة الدول وتعزّز توجهاتها القومية، مضيفًا أن جميع أنواع الحكومات والأنظمة ستتبنى إجراءات طارئة لإدارة الأزمة تمنح السلطات سيطرة أكبر لن تتخلى عنها بسهولة. واعتبر "والت" أن الأمر "الثابت" الوحيد، هو أن تجاذبات القوى العالمية وتنافسها لن يتغير، ولن يستهل فيروس كورونا "عصرًا جديدًا من التكافل العالمي"، شأنه شأن الأوبئة التي اجتاحت العالم في الماضي. وسينخفض ما وصفه بـ"العولمة المفرطة" مع تحول الناس نحو اللجوء لحكوماتهم التي ستسعى مستقبلًا إلى سد الثغرات التي واجهتها خلال الوباء بسبب العولمة[3].

العالم فقد ثقته بالعولمة والتجارة الدولية. اتفاقيات التجارة الحرة لم تعد تجدي نفعًا في ظل تحديات الواقع التي فرضها الوباء خلال شهور قليلة، جائحة COVID-19 لن تغير بشكل أساسي الاتجاهات الاقتصادية العالمية فحسب؛ بل سوف تسرع من التغيير الذي بدأ بالفعل: الانتقال من العولمة التي تركز على الولايات المتحدة إلى العولمة التي تتمحور حول الصين، في ظل الصعود الصيني الكبير والتراجع الأميركي الواضح.

تشير جميع المؤشرات، أن مستقبل الاقتصاد العالمي يبدو معقدًا، لأنه لا أحد يعرف ما ستكون حصيلته البشرية أو الاقتصادية النهائية. وفي هذا الصدد، يتنبأ "كينيث روجوف"، أحد كبار الاقتصاديين في القرن

(1)Robin Niblett: **The End of Globalization as We Know It, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic**, (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).
(2) Stephen M. Walt: **A World Less Open, Prosperous, and Free,** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).

(3) **ما شكل العالم بعد كورونا؟** (ترجمة موقع عرب 48، 4 أبريل 2020).

الحادي والعشرين، بأننا نتجه نحو ركود عالمي عميق، لم يلاحظ مثله منذ الكساد الكبير، على الرغم من أن سرعة المغادرة ستعتمد على كيفية تطور الفيروس واستجابة النظام الصحي. ولكن، حتى في أحسن الأحوال، فإن الوضع صعب بالنسبة للأسواق الناشئة. حيث إنها قبل الأزمة، كان تواجه بالفعل دين خارجي مرتفع للغاية (بين اليوم ونهاية العام المقبل، يجب على البلدان النامية أن تواجه، وفقًا للأمم المتحدة، سداد 2.7 تريليون دولار من الديون) ونمو تنازلي، مما سيؤدي هذا إلى انهيار العديد من الدول[1].

فداحة الوباء وسرعة انتشاره وعدم وجود لقاح حتى الآن ولا ينتظر التوصل إليه قبل عام أو عام ونصف – بحسب السلطات الصحية المحلية والدولية – تمثل عبئاً هائلاً على الأنظمة الصحية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ما يطرح تساؤلات حول دور الحكومات في تلك الأنظمة في توفير الرعاية الصحية الجيدة لجميع المواطنين، بعد أن سيطر القطاع الخاص والشركات العملاقة التي تهدف لتحقيق الربح بالأساس وتقدم خدماتها لمن يقدر على دفع الثمن[2].

فكرة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي لا يرحم تتعرض للانتقاد طوال الوقت، فيروس كورونا ووضع الرأسمالية في فوهة المدفع، بحسب تعبير "مايك ديفيس" مؤلف كتاب "عالم الأحياء الفقيرة" في مقال له بعنوان "أزمة كورونا وحش تغذية الرأسمالية". يركز ديفيس على النظام الرأسمالي المتوحش في الولايات المتحدة الأميركية.

التحديات الصحية والعواقب الاقتصادية لفيروس كورونا قد تكون مدمرة بجانب أنه من الصعب التنبؤ بالعواقب الجيوسياسية الناتجة عن الفيروس والتي ستكون ذات إثر طويل الأمد[3]، لم يقف فعل كورونا على التأثير في قيم العمل والتضامن الدولية الخاصة بمواجهة الصراعات الدولية والإقليمية والتوازنات العالمية.

على المدى القصير، ستعطي الأزمة الوقود لجميع المعسكرات المختلفة في النقاش الغربي حول الاستراتيجية الكبرى، سوف يرى القوميون والمناهضون للعولمة، والصقور الصينيون، وحتى الأمميون الليبراليون، أدلة جديدة على إلحاح وجهات نظرهم. بالنظر إلى الضرر الاقتصادي والانهيار الاجتماعي الذي يتكشف، من الصعب رؤية أي شيء آخر غير تعزيز الحركة نحو القومية، وتنافس القوى العظمى،

(1) العدوي، بدر: **هكذا سيكون شكل الاقتصاد الذي سيعقب جائحة كورونا**، (مدونات الجزيرة، 8 مايو 2020).
(2) **كيف أسهمت الرأسمالية المتوحشة في تفشّي كورونا؟ قد نكون وصلنا لنهايتها**، (عربي بوست، 23 مارس 2020).
(3) سليمان، نرمين: **50 مليار دولار خسائر فيروس كورونا**، (جريدة أخبار اليوم المصرية، 13 مارس 2020).

والفصل الاستراتيجي، وما شابه. ولكن مثلما حدث في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، قد يكون هناك أيضًا تيار معاكس أبطأ، نوع من الأممية المتشددة المشابهة لتلك التي بدأها فرانكلين روزفلت وعدد قليل من رجال الدولة الآخرين قبل الحرب وأثناءها[1].

متوقع أن تجد العديد من البلدان صعوبة في التعافي من الأزمة، مع ضعف الدولة وأصبحت الدول الفاشلة سمة أكثر انتشارًا في العالم. من المرجح أن تساهم الأزمة في التدهور المستمر للعلاقات الصينية الأميركية وإضعاف التكامل الأوروبي. على الجانب الإيجابي، يجب أن نرى بعض التعزيز المتواضع لإدارة الصحة العامة العالمية. ولكن بشكل عام، فإن الأزمة المتأصلة في العولمة ستضعف بدلاً من أن تزيد من رغبة العالم وقدرته على التعامل معها[2]. ويعكس فشل المجتمع الدولي في معالجة المشاكل البيئية والصحية مثل تغير المناخ وفيروس كورنا الحاجة إلى إصلاح في المؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو حتى إنشاء مؤسسات جديدة، ذات توجه عالمي بارز، قادرة على إدارة ومعالجة الحالات التي تنطوي على قضايا مصطلح. يشير ظهور قوى جديدة وقضايا عالمية إلى هذا المسار، من أجل تجنب التوترات في النظام، ولذلك فإننا نواجه فترة انتقالية يتميز فيها النظام الدولي بخصائص ما، بعد سوف ويواجه العالم إمكانية اندلاع التوترات والصراعات والحروب، ولكن هناك حاجة غير مسبوقة للتعاون[3].

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأكاديمية ناصر العسكرية، "طارق فهمي"، يرى أن أولويات العالم ستختلف بعد الانتهاء من أزمة كورونا، حيث سيكون الوباء بمثابة (تقويم جديد) للعالم، فهناك عالم ما قبل "كورونا"، وعالم ما بعد "كورونا"، وستكون هناك نظرة جديدة لقضايا الإرهاب والتطرف الدولي، ومواجهة التنظيمات الإرهابية. ترتيب الأولويات.

سيعاد ترتيب الأولويات في النظام العالمي الجديد، وسنرى تسويات منقوصة للصراعات، وتسويات شبه منقوصة، ليست كاملة، وربما يستبق القانون الدولي الإنساني، الدولي العام، قضية الإنسان هي التي سيكون لها الأهمية في هذا التوقيت على أي محور آخر، وسيكون التركيز بالأساس على عدم ضخ المليارات إلى التنظيمات الإرهابية في مناطق كثيرة من العالم، وتوجيهها إلى مجالات أخرى[4].

---

(1) G. John Ikenberry**: Democracies Will Come out of Their Shell**, (Foreign Policy, 20 , March2020).

(2)Laurie Garrett; **A Dramatic New Stage in Global Capitalism**, (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).

(3) Joana Castro Pereira: **Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system**. Revisit Brasilia de Political International.

(4) كورونا: **يرسم ملامح الصراعات ويعيد تشكيل موازين القوى في العالم**، تحرير سارة عبد المنعم، مركز الرؤية، 31 مارس 2020)، متاح: https://bit.ly/2QZ6HUw

أدى الدفع نحو النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة إلى زيادات كبيرة في الثروة لأعداد كبيرة من الناس في جميع أنحاء العالم. ولكن على الرغم من المكاسب الضخمة في الناتج الاقتصادي العالمي، هناك أدلة على أن أنظمتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحالية تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، بدلاً من الحد منها. تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث أيضًا إلى أن التفاوت المتزايد في الدخل هو سبب العلل الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتراوح من الاستهلاك المنخفض إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وتضر برفاهنا الاقتصادي في المستقبل[1].

ومن الأمور التي ما زالت مجهولة في هذا المضمار كيفية تأثير الأزمة الحالية على تصاعد المشاعر القومية التي نشهدها منذ سنوات عدة. فقد يؤدي انتشار الوباء إلى التأكيد على الطبيعة المترابطة لعالمنا المعاصر، مما يؤدي بدوره إلى المزيد من التعاون – بما في ذلك تبادل المعلومات – عند انتشار أي وباء جديد، من ناحية أخرى، قد يؤدي ذلك إلى أن تُغلق الدول حدودها وتنغلق على نفسها، مما يزيد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجمع المعلومات لمعرفة ما تقوم به أو تخفيه الدول الأخرى أو أي تطورات قد تنجح في تحقيقها[2].

عوضًا عن اللجوء إلى رفع درجة التعاضد والتعاون داخل "الأسرة الدولية"، لوحظت سيطرة نظرية "الخلاص الفردي"، فأغلقت الدول حدودها، وهرول الأفراد إلى وضع أيديهم على ما يمكن الوصول إليه لإشباع حاجاتهم الأساسية. لقد كرست الردود الدولية في التعامل مع كورونا مبدأ الفردانية في التعامل مع الصراعات، فلم يتم إيجاد آليات عمل وتعاون بين التكتلات الدولية المختلفة، لمواجهة الخطر الذي يداهمها جميعاً[3].

فرضت جائحة كورونا تحديات جيوسياسية على النطاق العالمي، بعد أن ضرب الفيروس كافة مناحي الحياة، وأحدث شلل شبه تام في الاقتصاديات الكبرى، وأدى إلى تداعيات إنسانية وصحية واقتصادية

---

(1) **What are the 10 biggest global challenges?(** the World Economic Forum. 21 Jan 2016) https://bit.ly/2UTX4Hz

(2) غوردون كوريرا: **فيروس كورونا: كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟**، (موقع BBC عربي، 3 أبريل/ نيسان 2020)، متاح: https://bbc.in/2Ra1s4o

(3) فرحات، إبراهيم: **في أثر كورونا على واقع الصراعات الدولية**، (جريدة العربي الجديد، 30 مارس 2020) متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2UuJpIf

وسياسية عانت منها معظم دول العالم، مما كان يتطلب قيادة دولية لمواجهة الفيروس بدل الدخول في صراعات لا فائدة منها سوى مزيد من التدهور السياسي والاقتصادي.

التحدي الذي فرضة الانتشار السريع لفيروس كورونا COVID-19 كان يتطلب قيادة أميركية أكثر واعيًا بأهمية التعاون الدولي في مواجهة هذا التحدي الوجودي الذي فرضة الفيروس أفضل من وجود رئيس يخرج كل يوم على العالم بمؤتمرات متناقضة، الأمر الذي عجل ببروز مؤشرات على تحولات جيواستراتيجية كبيرة.

ثانيًا: التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة

الانتشار السريع لفيروس كورونا ضرب الاقتصادات الكبرى والصغرى، وأدى إلى تباطؤ النمو العالمي، فأزمة كوفيد 19، بشرت بقواعد جديدة في العلاقات التجارية وعادات استهلاكية جديدة.

التداعيات الاقتصادية لانتشار الفيروس لا يمكن حصرها بسهولة، فمن المتوقع أن يدخل الاقتصاد العالمي أزمة جديدة مع استمرار تصاعد الأزمة، التقديرات الأولية كانت ترى أن الاقتصاد العالمي سوف يتكبد خسائر تفوق 160 مليار دولار بسبب فيروس كورونا، لتصبح بذلك أكبر خسارة يسببها وباء في العصر الحديث، وهي تتجاوز بواقع أربعة أضعاف ما سببه فيروس "سارس" الذي اجتاح الصين سنة 2003، ووفق "بلومبرج" قدرت خسائر الفيروس، وقتئذ، بنحو 40 مليار دولار وأدى المرض إلى خفض مساهمة الصين في إجمالي الناتج المحلي العالمي بقرابة 170 %[1]. لكن التداعيات الكبيرة واغلاق الأسواق الكبرى، وانهيار أسعار النفط أكدت أن الأرقام أكبر من ذلك بكثير.

فيروس كورونا المستجد لم يخلق ركودًا عالميًا؛ بل يسرعه ببساطة، فالاقتصاد العالمي كان في حالة هشّة قبل تفشّيه، إذ أنه عانى من الفقاعات المالية والديون الاستهلاكية الضخمة؛ وعند مراقبة ردود الفعل العالمية على الوباء، نلاحظ انتشار فيروس آخر بالتوازي مع "كوفيد-19"؛ وهو إعادة تأميم عالمية لجميع السياسات النيوليبرالية تقريبًا، بما في ذلك حرية الحركة، ومساعدة حكومية للشركات والعمال، لم يكن بالإمكان التفكير بها حتى في ما مضى؛ ربما نشهد اقتراب نهاية مشينة لأربعة عقود من سياسات السوق الحرة الاقتصادية، والعولمة غير المقيدة، وانتشار اللّا مساواة وخفض الضمان الاجتماعي. وفي حين أنه تم تجاهل الدروس المستفادة من الأزمة المالية لعام 2008 بشكل متعمد ولا يغتفر، فإن فعل الأمر ذاته مع دروس 2020 ليس خيارا[2].

---

(1) **خبراء: 160 مليار دولار خسائر تكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة فيروس كورونا**، جريدة اليوم السابع المصرية، 3 فبراير 2020، متاح على الرابط التالي: http://bitly/2UmjfWV

(2) **جائحة كورونا قد تعيد تشكيل النظام العالمي**، (موقع عرب 48، 20 مارس 2020).

المفوض المعني بالصناعة في الاتحاد الأوروبي "تيري بريتون"، أكد إن التكتل يتجه هذا العام صوب انكماش اقتصادي بنسبة تتراوح بين 5% و10% بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. وفي مقابلة مع تلفزيون "فرنسا 2"، قال بريتون: "اليوم، في الاتحاد الأوروبي، نتجه صوب (ركود) بنسبة خمسة بالمئة إلى عشرة بالمئة، وإذا لم تتحسن الأمور وإذا شهدنا ذروة ثانية (للتفشي)، قد تتفاقم الأمور". وأضاف: "كل شيء يتوقف على سرعة التعافي الاقتصادي. ما زلنا في خضم الجائحة وسنتعلم العيش معها لعدة أشهر". وأشار إلى أنه متفائل بأن قادة الاتحاد الأوروبي سيتمكنون في نهاية المطاف من وضع تفاصيل صندوق طارئ حجمه تريليون يورو[1].

حسب التقديرات الصينية الاقتصاد الصيني سوف يتراجع إلى أقل من 2% كمعدل للنمو العام خلال العام 2020، كما أن التجارة مع الولايات المتحدة سوف تتراجع بنسبة 18%، والتجارة مع الاتحاد الأوروبي سوف تتراجع بنسبة 10%، والتجارة مع اليابان سوف تتراجع بنسبة 8%، ما يعني تراجع في النتاج الإجمالي العالمي بنسب كبيرة.

حسب العديد من الاقتصاديين، فمن المحتمل أن تستغرق معظم الاقتصادات سنتين إلى ثلاث سنوات لتعود إلى مستويات الإنتاج التي كانت عليها قبل الوباء. على الرغم من وجود أرقام أخرى أكثر أهمية تشير إلى أن يكون 40% إلى 70% من السكان البالغين مصابين بالفيروس في غضون عام، حسب تصريح "مارك ليبسيتش"، عالم الأوبئة في جامعة هارفارد، لصحيفة "وول ستريت جورنال". وعموما، تخضع الحقيقة الاقتصادية لقوانين الجذب الخاصة بها، حيث سيتعين على الشركات الكبرى إعادة التفكير في مكان وكيفية إنتاجها. ويتوقع "سيزار سانشيز غراندي"، مدير التحليل والاستراتيجية في Ahorro Corporacio، أنه "بمجرد انتهاء الأزمة، ستكون هناك إعادة تصنيع في أوروبا والولايات المتحدة، بسبب المشاكل في سلاسل التوريد التي تعاني منها العديد من الشركات حاليًا"[2].

الواقع أن كارثة كورونا لم تعرّ فقط الأنظمة الصحية العامة في الدول الرأسمالية، بل طرحت تساؤلات تتعلق أيضاً بأوضاع العاملين في الشركات العملاقة التي تأثر نشاطها وهنا نتحدث تقريبًا عن جميع المجالات، باستثناء القطاع الصحي وصناعة الدواء، وقد شهد قطاع السياحة والطيران انهياراً تاماً تقريبًا، فماذا سيحدث لملايين العاملين الذين إما فقدوا وظائفهم بالفعل أو يواجهون هذا الخطر؟

(1) بريتون: **الاتحاد الأوروبي يتجه صوب انكماش اقتصادي هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية**، (أمد للإعلام، 24 أبريل 2020).

(2) العدوي، بدر: **هكذا سيكون شكل الاقتصاد الذي سيعقب جائحة كورونا**، (مدونات الجزيرة، 8 مايو 2020).

خلافاً للأزمة الماليّة العالميّة–2008، والتي كانت في معظمها صدمة طلب كلّي سالب كبير، فإنّ الركود القادم على الأرجح سيكون بسبب صدمات عرض كلّي سالب ودائم، نابعة من التجارة الأميركية الصينيّة وحرب التكنولوجيا. أمّا محاولة التراجع عن الأضرار من خلال تحفيز مالي ونقدي مفتوح وبدون نهاية ف لن تكون خياراً. نيويورك_ هناك ثلاث صدمات عرض كلّي سالب من الممكن أن تستدعي ركوداً عالميّاً في 2020. جميعهنّ تعكسن عوامل سياسيّة تؤثّر على العلاقات الدوليّة، اثنتين منهما تقع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية في مركزهما. أضف إلى ذلك، أنّ أيّاً منهنّ تصلح معها الأدوات التقليديّة لسياسات الاقتصاد الكلّي لمواجهة للتقلّبات[1]. تواجه الرأسمالية اليوم ثلاث أزمات كبرى على الأقل أدت الأزمة الصحية الناجمة عن الوباء إلى إشعال الأزمة الاقتصادية بسرعة مع عواقب غير معروفة حتى الآن على الاستقرار المالي، وكل هذا يتم على خلفية أزمة مناخية لا يمكن معالجتها من خلال "العمل كالمعتاد"[2].

الجائحة سوف تضيف تنافسًا جديدًا بين الصين والولايات المتحدّة للهيمنة على الصناعات المستقبليّة: الذكاء الصناعي والروبوتات وتكنولوجيا الجيل الخامس وغيرها. كما أدرجت الولايات المتحدة عملاق تكنولوجيا الاتصالات الصيني (هواوي) في "لائحة الشركات،" وهي لائحة تضم الشركات الأجنبيّة التي تمثّل تهديداً قوميّاً على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من حصول شركة هواوي على بعض الإعفاءات المؤقتة التي تخوّلها الاستمرار باستخدام المكوّنات الأميركية، إلّا أنّ إدارة ترامب أعلنت الشروع في إدراج 46 من الشركات التابعة لهواوي في اللائحة[3].

يتزامن انتشار الوباء أيضًا مع وصول الحرب التجاريّة السياسيّة بين الولايات المتحدة الأميركيّة والصين مستويات جديدة في العام الماضي؛ اندلاع أزمة هاواوي والجيل الخامس، والصراع الدبلوماسي الحقوقي على القوانين العالميّة التي تنظم الحقوق الملكيّة والفكريّة وبراءات الاختراع، والحروب الاقتصاديّة والتجاريّة المختلفة بين الدولتين، أو ربما بين محورين معولمين[4].

---

(1) NOURIEL ROUBINI :**The Anatomy of the Coming Recession**, (Project Syndicate. Aug 22, 2019).

(2) MARIANA MAZZUCATO**: Capitalism's Triple Crisis, (**Project Syndicate. Mar 30, 2020).

(3) NOURIEL ROUBINI :**The Anatomy of the Coming Recession**, (Project Syndicate. Aug 22, 2019).

(4) عامر، علي: كورونا. **أطروحتان في الفلسفة وفي الاقتصاد!**، (موقع ضفة ثالثة، 21 مارس 2020).

وزير المالية الفرنسي كان قد صرح بأن بلاده ستتخذ كافة الإجراءات غير التقليدية لضمان عدم انهيار الشركات الفرنسية الكبرى، ومنها تأميم تلك الشركات لتعود إلى ملكية الدولة، فهل تكون تلك هي الخطوة الأولى على طريق تهذيب الرأسمالية أو حتى القضاء عليها بعد أن توحشت لهذه الدرجة؟[1].

تقرير بمجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية إن الولايات المتحدة قد تواجه عاصفة اقتصادية محتملة، يمكن أن تدفع البلاد إلى حالة من الركود، كلما ظهرت انعكاسات تفشي فيروس كورونا. ورجح كاتب التقرير "دانييل ديفيس" أن يكون فيروس كورونا والاضطراب الاجتماعي الذي يمكن أن يسببه على المدى القريب لملايين الأميركيين؛ خطيرًا وشديدًا. وأضاف التقرير أنه في حين أن الأمور قد تزداد على المدى القريب، فإن المخاطر التي قد تتعرض لها البلاد على المدى البعيد من المحتمل أن تكون أسوأ بكثير[2].

الحكومة الأميركية أعلنت عن قرارات ضخ مئات المليارات لإنقاذ الشركات الكبرى، ثمرة لسلسلة اجتماعات عقدها كبار مسؤولي الشركات مع البيت الأبيض وقيادات الكونغرس من الحزبين. يثبت مركز النظام الرأسمالي العالمي أن حلول أزماته البنيوية متضمنة في وصفات النظام الاشتراكي النقيض: بتعزيز دور الدولة المركزية ليس في توجيه العجلة الاقتصادية برمتها فحسب، بل في تسخير الأموال العامة من دافعي الضرائب والشرائح الدنيا والمتوسطة لإنقاذ حفنة من كبريات عصب الاقتصاد الرأسمالي؛ أسوة بما فعله الرئيس السابق باراك أوباما خلال الأزمة المالية لعام 2008[3].

صندوق النقد الدولي أعلن أن وباء كوفيد-19 يدفع بالاقتصاد العالمي في اتّجاه ركود عميق عامي 2021/2020، متوقعًا تراجع الناتج العالمي بنسبة 3%. وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد سيكون بإمكان الاقتصاد العالمي تحقيق انتعاش بنسبة 5.8% في 2021 إذا تم احتواء الفيروس وعادت الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها. ولتقريب حجم الخسارة قال الصندوق "خسارة الاقتصاد العالمي توازي حجم اقتصادي ألمانيا واليابان". وتوقّع التقرير انكماش الاقتصاد الأميركي بنسبة 5.9%، لكنه توقّع في الوقت ذاته تعافيه العام المقبل مع نمو نسبته 4.7%، وذكر الصندوق أن الاقتصاد العالمي قد يخسر 9 تريليونات دولار خلال عامين بسبب كورونا[4].

---

(1) **كيف أسهمت الرأسمالية المتوحشة في تفشّي كورونا؟ قد نكون وصلنا لنهايتها،** (عربي بوست، 23 مارس 2020).

(2) تقرير: **هذه الخسائر المتوقعة للاقتصاد الأميركي بسبب كورونا،** (الجزيرة نت، 13 مارس 2020).

(3) **American Research Centers Weekly Report 20-20-20-03** –(Weekly Report Center for American and Arab Studies, March 23, 2020)

(4) صندوق النقد: **9 تريليونات دولار خسائر الاقتصاد بسبب كورونا** (موقع قناة العربية نت، 14 أبريل 2020).

وبعيدًا عن الأضرار التي تكبدتها كل دولة على حدة، نجد أن المؤسسات والوكالات الاقتصادية الدولية قد اتفقت على خسائر مبدئية سيسببها تراجع معدّلات النمو والطلب العالمي الناجم في الأساس عن تراجع متوقع ومنطقي لمعدل النمو الصيني، بؤرة الانتشار الرئيسة للمرض، لا سيما أن العملاق الصيني يستحوذ بمفرده على 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة. وقد صرّحت وكالة أونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن صادرات الصين انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في فبراير/شباط الماضي فقط، وهو ما يكلّف دولاً أخرى وصناعاتها حوالي 50 مليار دولار، بل إن رقم 50 مليار، وطبقاً لمديرة قسم التجارة الدولية في "أونكتاد" باميلا كوك هاميلتون، هو رقم أوليّ وقد يكون "تقديراً متحفظا"[1].

كما أعلن خبراء اقتصاد تابعون للأمم المتحدة أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي الناجم عن فيروس كورونا الجديد قد تصل إلى "انخفاض قدره 50 مليار دولار" في صادرات الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم، خلال شهر فبراير/شباط وحده.

رئيسة قسم التجارة الدولية والسلع التابعة للأونكتاد، "باميلا كوك–هاميلتون"، أكدت إن من بين الاقتصادات الأكثر تضررًا مناطق مثل الاتحاد الأوروبي 15.5 مليار دولار والولايات المتحدة 5.8 مليار دولار واليابان 5.2 مليار دولار. وأضافت المسؤولة الاقتصادية الأممية أنه بالنسبة لاقتصادات "الدول النامية التي تعتمد على بيع المواد الخام" فإن الشعور بهذه الأضرار "مكثف جدا"[2].

تفشي فيروس كورونا كبد شركات الطيران في الصين وبقية آسيا مليارات الدولارات حتى أواخر فبراير/شباط 2020، قبل أن تتوسع الخسائر لتشمل عددًا من أكبر شركات الطيران الأميركية والأوروبية. جميع شركات الطيران العالمية أصبحت تعاني من معضلة إلغاء الحجوزات بسبب الفيروس، بدءًا من شركة "كانتاس" و"كاثي باسيفيك" في آسيا، وصولا إلى "لوفتهانزا" الألمانية والخطوط الجوية الفرنسية "كي أل أم"، وحتى الخطوط الجوية المتحدة والخطوط الجوية الأميركية في الولايات المتحدة.

شركة جيفريز فايننشال غروب المحدودة أعلنت إنه في ظل التراجع المفاجئ في الطلب العالمي، من المتوقع أن تنخفض حركة النقل الجوية التجارية بنسبة 8.9% هذا العام، وأضافت أن هذا الانخفاض سيكون الأكبر وفق البيانات المتاحة على مدى 42 عاما. ونقل تقرير بلومبيرغ أيضا عن يو تشانفو، الشريك في شركة رولاند بيرغر الاستشارية في بكين، قوله "يواجه هذا القطاع أكبر تحد لها في تاريخ الطيران الحديث"[3]. رئيسة المجلس العالمي للسفر والسياحة غلوريا غيفارا، قالت في مقابلة، يوم 14

(1) ذكر الله، أحمد: **فيروس كورونا والاقتصاد الدولي: هل نحن مقبلون على كساد عالمي؟**، (موقع TRTعربي، 11 مارس 2020).
(2) **"50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا – تقرير أممي**، (موقع الأمم المتحدة، 4 مارس 2020).
(3) **كورونا بلومبيرغ ترصد خسائر قطاع الطيران بالعالم**، (الجزيرة نت، 14 مارس 2020).

مارس 2020، إن وباء كوفيد-19 سيؤدي إلى خسائر، بقيمة 22 مليار دولار، لقطاع السياحة العالمي، مع تراجع نفقات السياح الصينيين. وأوضحت، في مقابلة مع صحيفة ألموندو الإسبانية: "أجرينا حسبة أولية قدرت أن هذه الأزمة ستكلف القطاع على الأقل 22 مليار" دولار. وتابعت أن "الحسبة بنيت على خبرة أزمات سابقة، مثل سارس أو إنفلونزا الخنازير، ومرجعها الخسائر الناجمة عن إلغاء الصينيين سفرهم في هذه الآونة"[1].

الفيروس نجح بالفعل في تسجيل أول ضرباته في صناعة الطيران، حيث تعرضت شركة" فلاي بي"، أكبر شركة طيران محلية في بريطانيا، لضغوط مالية قبل بدء انتشار العدوى، وانهارت في نهاية المطاف في الخامس من مارس/آذار 2020، في ظل تراجع الطلب، كما تولى المسؤولون الحكوميون في الصين مسؤولية قيادة شركة "هاينان" للطيران هذا الشهر بعد أن وقعت ضحية حظر السفر الجماعي.

خسارة الاقتصاد العالمي 113 مليار دولار من العائدات العالمية في العام 2020 تمثل انخفاضا بنسبة 19% مقارنة بالعام 2019. وتتجلى أبرز التحديات التي تواجهها هذه الصناعة في الصين، التي سوف تتحمل خطوطها الجوية أكثر من ثلث الضربة التي من المتوقع أن يتعرض لها الاتحاد الدولي للنقل الجوي على صعيد عائدات الصناعة[2]. في ظل استمرار الأزمة رجّحت العديد من الوكالات الاقتصادية ومراكز الأبحاث التابعة للأمم المتحدة أن يتجمد النمو الاقتصادي العالمي بنهاية عام 2020، إذا استمر انتقال فيروس كورونا بنفس السرعة إلى معظم دول العالم. حيث توقّع خبراء وكالة "بلومبرج" أن يكون العام الحالي الأسوأ منذ الركود العالمي الذي بلغ ذروته في عام 2009، وأن يفقد الناتج العالمي حوالي 2.7 تريليون دولار بنهاية 2020، وذلك على فرض استعادة الاقتصاد العالمي عافيته بحلول الربع الأخير من نفس العام، وسيكون الوضع أكثر سوءاً في حال عدم تحقق تلك الفرضية[3].

أما في المنطقة العربية التي تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة قبل انتشار المرض، إلى جانب العدد المتزايد من الضحايا والإصابات، والعبء الهائل على القطاع الصحي، ستعاني المنطقة العربية من خسائر فادحة في الوظائف نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك بحسب موجز صدر عن الإسكوا مقدّمًا التقييم الاقتصادي الأول لكلفة هذا الوباء العالمي على المنطقة.

وجود احتمالية قد تؤدي لتدهور العجز المالي في المنطقة العربية من 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العام 2020 إلى 10 بالمئة خلال العام 2021. وبين أن الشركات بالمنطقة العربية تكبدت

---

(1) **فيروس كورونا يكبد السياحة العالمية خسائر بالمليارات**، (موقع قناة سكاي نيوز عربية، 27 فبراير 2020).

(2) كورونا بلومبيرغ ترصد خسائر قطاع الطيران بالعالم، (الجزيرة نت، 14 مارس 2020).

(3) ذكر الله، أحمد: **فيروس كورونا والاقتصاد الدولي: هل نحن مقبلون على كساد عالمي؟**، (موقع TRTعربي، 11 مارس 2020).

خلال الربع الأول من العام الحالي خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، وهو ما يعادل 8 بالمئة من إجمالي ثروة المنطقة[1]، فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقلّ عن 42 مليار دولار. وهذا الرقم مرشح للارتفاع نتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الكبير الناجم من إغلاق مؤسسات القطاع العام والخاص منذ منتصف الشهر الجاري. وكلّما طالت فترة الإغلاق التام، ازدادت الكلفة المترتبة على اقتصادات المنطقة. ومن المرجّح أن تخسر المنطقة أكثر من 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافًا لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، من المتوقع أن تتأثر فرص العمل في جميع القطاعات[2].

كما خفضت وكالة "كابيتال إيكونوميكس" البحثية توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 0.5% ليصبح 2% فقط نتيجة للأزمة. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الاقتصادات الأقوى في المنطقة قد تمتص الصدمات المؤقتة لأسعار النفط، فإن اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد قد تثبط النمو الاقتصادي[3]، ويظهر تقييم الإسكوا أيضًا أن فيروس كورونا قد أدّى إلى انخفاض في أسعار النفط، ازداد حدّةً نتيجة هبوط الأسعار، ما كلّف المنطقة حوالي 11 مليار دولار من إيرادات نفطية صافية في الفترة الممتدة من كانون الثاني الماضي إلى منتصف الشهر الجاري. ويتوقع أن تزداد هذه الخسائر في الأسابيع المقبلة مع توقف التجارة والنقل من حول العالم. وتكبّدت الشركات في المنطقة في الفترة نفسها خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 8 في المئة من إجمالي رأسمالها السوقي[4].

وفي إحصائية أخرى تقدر خسائر الاقتصاد العربي جراء جائحة كورونا بما يقارب 323 مليار دولار. وفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن صندوق النقد الدولي، الذي توقع أيضا حدوث انكماش باقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 3.3 بالمئة بفعل مكافحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

من الواضح أن الدول العربية سواء تلك المصدرة للنفط أو المستوردة، تأثرت سلبا وطالتها أضرار وخسائر ترافقت مع تداعيات فيروس كورونا المستجد، تصل نسبتها لنحو 12% من حجم اقتصادها. وأن التوقعات

(1) **323 مليار دولار خسائر الاقتصاد العربي جراء كورونا**، (وكالة معا الإخبارية، بيت لحم فلسطين، 9 مايو 2020).
(2) **17 مليون وظيفة على الأقل: حجم خسائر المنطقة العربية بسبب فيروس الكورونا**، (موقع قناة L BC، 18 أذار/ مارس 2020).
(3) ذكرالله، أحمد: **فيروس كورونا والاقتصاد الدولي: هل نحن مقبلون على كساد عالمي؟**، (موقع TRTعربي، 11 مارس 2020).
(4) **17 مليون وظيفة على الأقل: حجم خسائر المنطقة العربية بسبب فيروس الكورونا**، (موقع قناة L BC، 18 أذار/ مارس 2020).

تشير إلى أن ديون الحكومات العربية سترتفع بمقدار 190 مليار دولار خلال العام الحالي لتصل إلى 1.46 تريليون دولار[1].

شكل الفيروس التاجي الجديد اختبار ضغط هائلا للعولمة، فمع انهيار سلاسل التوريد الرئيسية، وقيام الدول بتخزين الإمدادات الطبية والاندفاع إلى الحد من السفر، تفرض الأزمة إعادة تقييم رئيسية للاقتصاد العالمي المترابط. لم تسمح العولمة بالانتشار السريع للأمراض المعدية فحسب، ولكنها عززت الترابط العميق بين الشركات والدول، ما يجعلها أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة. الآن تكتشف الشركات والدول على السواء مدى ضعفها. لكن الدرس الذي يقدمه الفيروس التاجي الجديد ليس فشل العولمة. بل هو أن العولمة هشة، رغم فوائدها أو حتى بسبب هذه الفوائد[2].

بشكل عام فرض فيروس كورونا19−COVID بعد أن تحول إلى وباء عالمي على البشرية والنظام الدولي تحديات وجودية، خاصة في ظل الزيادة المضطربة في أعداد الاصابات والوفيات، التي تؤكد أن العالم أصبح أمام حرب عالمية جديدة تشنها الطبيعة على الإنسان. فالعدد الإجمالي للإصابات تجاوز 250 ألف اصابة و9 ألاف وفاة، والخسائر المادية والاقتصادية لا أحد يستطيع حصرها، ما يجعل الوضع أشبه بحرب عالمية جديدة من حيث حجم الخسائر البشرية والمادية.

في ظل هذا الحجم الكبير للتداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية التي تسبب فيها الفيروس خلال وقت قصير، بات العالم أمام تحدي وجودي، في ظل تصاعد حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحادة التي يوجهها العالم، مع بروز المؤشرات التي تتحدث عن عجز القطاع الصحي في دول كثيرة عن مواجهة الأعداد الكبيرة من الإصابات من جانب، ودخول الاقتصاد العالمي في أزمة حادة من جانب آخر، فكل المؤشرات والدراسات تؤكد حدوث انكماش حاد الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة، فمن المرجع أن ينكمش النمو الاقتصادي العالمي بنهاية العام الحالي إذا استمرت زيادة الكبيرة في الإصابة بالفيروس في معظم دول العالم، الأمر الذي يتطلب تعاونًا دوليًا على خلال السنوات القادمة من أجل مواجهة التحديات القادمة من الطبيعة التي أصبحت تشكل خطرًا وجوديًا على الأمن الإنساني والصناعي في عالم مضطرب.

(1) **323 مليار دولار خسائر الاقتصاد العربي جراء كورونا**، (وكالة معا الإخبارية، بيت لحم فلسطين، 9 مايو 2020).
(2) هنري فاريل: **هل يُنهي الفيروس التاجي "كورونا" العولمة كما نعرفها؟**، ترجمة نادر الغول، (موقع قناة الغد، 4 أبريل 2020).

ثالثًا: تحديات الوحدة الأوروبية في ضوء أزمة كورونا

وضعت أزمة كورونا الاتحاد الأوروبي وفكرة الوحدة الأوروبية أمام تحديات جديدة، خصوصًا أن الأزمة جاءت في ضوء انسحاب بريطانيا بشكل نهائي من عضوية الاتحاد، مما ساهم في وضع فكرة الوحدة الأوروبية والاتحاد نفسه بكل مؤسساته السياسية والإدارية على المحكّ، خاصة في ضوء تغلب النزعة الفردية للدول في طريقة التعامل مع الأزمة. فبعد أزمة المهاجرين يضع وباء كورونا وحدة الاتحاد الأوروبي على المحك، إذ تدين دول جنوب القارة "أنانية" دول الشمال التي تهدد مستقبل أوروبا، وانعكس ذلك على تصريحات زعماء أوروبيين حذروا من مستقبل قاتم للاتحاد، كنتيجة لتبعات الفيروس القاتل الذي يتفشى بالقارة العجوز وبقية دول العالم.

على الرغم من التفاؤل المشوب بالتوجُّس والحذر الذي عبَّر عنه مدير الفرع الأوروبي في منظمة الصحة العالمية، "هانس كلوغي"، حين تحدث عن مؤشرات مشجعة إلى تباطؤ تفشي فيروس كورونا في أوروبا، فإن المؤشرات كافَّة تؤكد أن هذا الوباء العالمي لن يغادر القارة العجوز من دون أن يترك آثاره العميقة على كل جوانب الحياة فيها.

تعاني دول الاتحاد الأوروبي، التي يبلغ عددها 28 دولة منذ تحول فيروس كورونا إلى جائحة، حالة أقرب ما تكون إلى الفوضى في التعامل مع الوباء، وانعدام التنسيق الفعَّال لمواجهة انتشاره داخل حدودها كالنار في الهشيم؛ الأمر الذي حوَّلها خلال فترة وجيزة تبلغ شهرًا واحدًا تقريبًا إلى بؤرة لانتشار الفيروس والمنطقة الأكثر تضرراً منه؛ وهو ما دفع الكثير من دولها إلى إعلان ما يشبه حالة الاستسلام للقدر، وترك شعوبها لمواجهة مصيرها وفقاً لقاعدة البقاء للأقوى[1].

بالرغم من المناعة التي أظهرها الاتحاد الأوروبي في وجه الخطوب السياسية والعسكرية التي واجهها عبر تاريخه، إلا أنه يبدو في طريقه إلى الانهيار بسبب جائحة كورونا الحالية، أو على الأقل هكذا يبدو، بسبب امتعاض روما وعواصم أوروبية أخرى من طريقة استجابة المؤسسة الأوروبية الأم، وتعاطيها مع ارتدادات الجائحة الأخيرة، إذ أبان تفشي الفيروس عن وجه العملة الآخر الأكثر تشرذماً في العلاقات الأوروبية، مقابل ذلك الوجه الذي كان يُرَوّج له من التعاضد والتماسك بين أعضائه في سبيل الواقع والمستقبل المشتركان، على الأقل كما أراده الآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي[2].

(1) **أوروبا في مواجهة كورونا. التكاتف والتضامن أم التفكّك وانهيار المنظومة؟** (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1 أبريل 2020).

(2) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، (موقع عرب 48، 2 أبريل 2020).

ألقت جائحة كورنا بتداعيات جديدة على الاتحاد، في ظل العجز الذي ظهر عليها الاتحاد في مواجهة الأزمة، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية "جاك دولور"، حذر من أن المناخ الذي يبدو سائدًا بين رؤساء الدول والحكومات، وغياب التضامن الأوروبي، يمثلان تهديدًا قاتلاً للاتحاد الأوروبي. فعلى غرار ما حصل خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، التي بدأت عام 2010 في أعقاب أزمة 2008 المالية، عاد الشرخ القديم للظهور بين دول الشمال، مثل ألمانيا وهولندا، التي لها سياسة مالية عمومية سليمة، وبين دول الجنوب على غرار إيطاليا وإسبانيا، وحتى فرنسا التي تتهم بالتراخي في تطبيق القواعد الضابطة للموازنة[1].

حدوث خلافات كبيرة بين قادة أعضاء الاتحاد الأوروبي سواء في كيفية إدارة الأزمة أو في طرق التعاون بينها في محاربته ودعم بعضها بعضا، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ بداية من رفض عدد من دول الاتحاد القوية الاقتراض الجماعي وفق ما سمي بـ"سندات كورونا". ثم قيام بعض دول الاتحاد باعتماد حالة "الحرب" في مواجهة تفشي الفيروس وما نتبع عن ذلك "كل شيء مباح"، هذا الأمر دفع رئيس الوزراء الإيطالي، "جوسيبي كونتي" للتهديد خلال القمة التي نظمت عبر الفيديو بعدم التوقيع على الإعلان المشترك في حال لم يعتمد الاتحاد تدابير قوية "مرفقة بأدوات مالية مبتكرة وملائمة بالفعل لحرب يتوجب علينا خوضها سويًّا"[2].

الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الكيانات التي أصابها فيروس كورونا بقوة، الصرح الذي مر على تأسيسه 60 عامًا لم يقدر على الثبات أمام سرعة انتشار الفيروس. رغم أن فكرة تأسيس الاتحاد جاءت من رحم الحرب العالمية مايو 1950، حيث وضع وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" أول حجر في البناء الأوروبي عندما اقترح على ألمانيا بعد خمس سنوات فقط على استسلامها في الحرب العالمية الثانية، تحقيق تكامل في الإنتاج الفرنسي الألماني للفحم والفولاذ في إطار منظمة مفتوحة لكل دول أوروبا. وبناء على ذلك وقعت اتفاقية باريس التي نصت على إنشاء "مجموعة الفحم والفولاذ" بعد عام واحد في 18 أبريل 1951، وولدت بذلك اوروبا "الدول الست" (ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا).

تفشي وباء كورونا أظهر في أوروبا الكثير من الحقائق حول هشاشة العلاقة بين الدول الأوروبية التي يربطها اتحاد لم يقدم الكثير للحد من انتشار الوباء، في الوقت الذي تستنجد فيه بعض دول الاتحاد بالصين لإنقاذها. وعندما طالبت إيطاليا بمساعدات من الاتحاد الأوروبي للحصول على معدات طبية لمواجهة الأزمة، احتفظت كل دولة بمخزونها لنفسها، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذت لمواجهة

(1) **كورونا يهدد مصير الاتحاد الأوروبي. دول تتهم أخرى بالأنانية وماكرون يُحذر من انهيار كبير**، (عربي بوست، 29 مارس، 2020).

(2) المصري، كمال: **هل غيَّرت جائحة كورونا العالم؟** (مدونات الجزيرة، 2 مايو 2020).

التداعيات الاقتصادية، اتخذت كل دولة أوروبية إجراءات خاصة بها، فيما اعتبره المصرف المركزي الأوروبي غير كافٍ. عدم التدخل في الخلاف بين إيطاليا والتشيك.

كما كشفت الأزمة الأخيرة التي وقعت بين جمهورية التشيك وإيطاليا، عندما قامت الأولى بالاستيلاء على شحنة أقنعة طبية وأجهزة تنفس كانت موجهة من الصين إلى إيطاليا، وعدم تجاوب الاتحاد مع الموقف، أو أن دولتان تقومان بهذا التصرف، عن أن الاتحاد الأوروبي على وشك الانهيار[1]، استيلاء السلطات التشيكية –حسب الإعلام الإيطالي–على أقنعة طبية واقية ومستلزمات طبية أخرى كانت مرسلة من الصين إلى المشافي الإيطالية لمساعدتها في التعامل مع فيروس كورونا، وقيام عددًا من المواطنين الطليان في عدد من المدن والبلدات برفع العلم الصيني بعد إنزال علم الاتحاد الأوروبي تقديراً للدعم الصيني لإيطاليا في مواجهة تفشي فيروس كورونا، يمثل تهديد لفكرة الوحدة الأوروبية الهشة[2].

كما رفضت ألمانيا ودول أوروبية أخرى مناشدة تسع دول، من بينها إيطاليا الأكثر تضررًا، من أجل الاقتراض الجماعي من خلال "سندات كورونا"؛ للمساعدة على تخفيف الضربة الاقتصادية للوباء؛ وهو ما دفع صحيفة "لاريبابليكا، ذات الخط السياسي المؤيد للاتحاد الأوروبي تقليديًا، إلى عنونة صفحتها الرئيسية "أوروبا قبيحة". وذلك في الوقت الذي رأت صحيفة "كوريير ديلا سيرا" أنه في حال افتقد الاتحاد الأوروبي اتفاقًا بشأن كورونا؛ فإن هذا يعني أن المشروع الأوروبي نفسه قد انتهى[3].

وقد هاجم رئيس الوزراء البرتغالي، "أنطونيو كوستا"، الحكومة الهولندية على خلفية تداعيات كورونا، وانتقد ما سمَّاه "التفاهة المتكررة" للحكومة الهولندية، التي تُعَدُّ عادة واحدة من أقوى المدافعين عن الانضباط في ميزانية الاتحاد الأوروبي. وقال: "هذا الحديث بغيض في إطار الاتحاد الأوروبي.

وتمثلت الخلافات حول خطة الدعم الاقتصادي بدايةً حول ما يعرف باسم "سندات الكورونا"، وهي عبارة عن آلية للضمان المشترك من قبل دول الاتحاد لسندات الدين التي قد تحتاج إلى اصدارها الحكومات المتضررة اقتصاديًا من الأزمة، وهو ما يعرف بالديون المتبادلة بين دول منطقة اليورو، حيث رفضت ألمانيا وهولندا ودول أخرى في شمال أوروبا في البداية مطالبات إيطالية وإسبانية وبرتغالية بالسماح لها بالاقتراض عبر إصدار سندات كورونا، ويُعزى هذا الخلاف إلى[4]:

- افتقار الاتحاد الأوروبي إلى سياسة مالية موحدة.
- الأزمات المالية المتكررة والإصلاحات المؤسسية المتعثرة.

---

(1) **الاتحاد الأوروبي في مرمى نيران كورونا. إيطاليا نموذج الوحدة الهشة،** (جريدة الدستور المصرية، 1 أبريل 2020).
(2) نرش، بشار: **فيروس كورونا ومستقبل الاتحاد الأوروبي،** (مدونات الجزيرة، 7 أبريل 2020).
(3) **أوروبا في مواجهة كورونا. التكاتف والتضامن أم التفكُّك وانهيار المنظومة؟** (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1 أبريل 2020).
(4) تقرير موقف: **تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله،** (مركز الأمارات للسياسات، أبو ظبي 19 مايو 2020).

- آثار أزمة الديون السيادية من عامي 2011 –2012 حيث لم يحسم الجدل لغاية الآن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول ما إذا كان الأولى هو تجميع الديون أو إصلاح الاقتصادات المتعثرة أولاً.

يقود التفكير في الإشكاليات التي فرضهما فيروس كورونا إلى التكهن بأشكال جديدة محتملة لمستقبل العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي ومستقبل الاتحاد الأوروبي ككل، فأخطر ما أفرزته أزمة فيروس كورونا في تكتل الاتحاد الأوروبي هو استقرار وعي المواطنين في دول الاتحاد وخاصة في الدول التي تعاني من انتشار كبير للفايروس كإيطاليا وإسبانيا أو حتى الدول الصغيرة في الاتحاد هو أن السبيل الوحيد للحماية ضد الأخطار المستجدة مستقبلاً، أثبت التكتل عدم ناجعته في التعامل مع الأزمة في ظل عجز دوله على الاتفاق على خطة مالية مشتركة في مواجهة أزمة كورونا التي يبدو أنها ستسبب ضررًا كبيرًا باقتصاد التكتل[1]. اتحاد منقسم على نفسه، ووجهات نظر مختلفة، وأولويات متباينة، دفعت برئيس الوزراء الإسباني، "بيدرو سانشيز"، الذي تعاني بلاده من معدلات إصابة وضحايا مرتفعة بسبب كورونا، أن يضع الاتحاد كله أمام خيارين أمام أوروبا في اللحظة التاريخية؛ فإما "أوروبا متضامنة كما يجب، وإما الفردية والتفكك". إذًا، هي عودة إلى نقطة البداية كما عبّر عن ذلك الرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الأوروبي، "رومانو برودي"، إذ أنه لا جدوى من معارضة المعسكر الشمالي لخطط المؤمنين بفكرة الاتحاد من انتشال بلادهم من وقع الأزمة الصحية، التي أوقفت عجلة الإنتاج والاقتصاد بحجة الخوف من نفق اقتصادي مظلم[2].

"يوجد خطر بأن يفقد الاتحاد الأوروبي سبب وجوده". كذلك عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن الخشية ذاتها، وقال في تصريحات لصحف إيطالية، الجمعة 27 مارس/آذار 2020: "لن نتغلب على هذه الأزمة دون تضامن أوروبي قوي على مستوى الصحة والموازنة". وتساءل ماكرون: "هل يُختصر الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بمؤسسة مالية ومجموعة قواعد شديدة المرونة، تسمح لكل دولة بالتصرف بشكل أحادي؟ أم نتصرف معاً لتمويل مصروفاتنا وحاجاتنا خلال هذه الأزمة المصيرية؟" [3].

هذه الأزمة جاءت بعد ذلك ازمة بريكست التي وجهت ضربة إلى اتحاد أضعفه صعود الشعبوية والتشكيك في جدوى الوحدة الأوروبية. وبعد حملة تركزت على الهجرة والاقتصاد، صوت نحو 17،4 مليون بريطاني (51،9 بالمائة من الناخبين) في 23 يونيو 2016 مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد.

(1) نرش، بشار: **فيروس كورونا ومستقبل الاتحاد الأوروبي**، (مدونات الجزيرة، 7 أبريل 2020).
(2) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، (موقع عرب 48، 2 أبريل 2020).
(3) **كورونا يهدد مصير الاتحاد الأوروبي. دول تتهم أخرى بالأنانية وماكرون يُحذر من انهيار كبير**، (عربي بوست، 29 مارس، 2020).

وسط هذه الحالة من الوعي الجديد في ظل الانغلاق بين دول أوروبا، وضعف الروابط بينها، قد يبدو من المرتقب بعد انجلاء هذه الأزمة هو امتثال السياسيين إلى سخط الشارع الذي قد يطالب بالسير على خطى بريطانيا في الخروج من الاتحاد، وفي حال لم يستجب السياسيون الحاليون فإننا قد نشهد صعودًا لأحزاب اليمين المتطرف الذي سيستغل الأوضاع الجديدة لمحاولة تطبيق أفكاره التي ينادي بها منذ سنوات والتي يتصدرها تفكيك الاتحاد الأوروبي بهدف إعادة الروح السيادية للدول الأوروبية سواءً لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية، وفي كلتا الحالتين قد تكون النتيجة واحدة وهي تصاعد الخلافات بين أعضاء الاتحاد وربما انعدام الثقة بينهم والتي قد توصل إلى انهيار الاتحاد [1].

أزمة كورنا لم تكون الأزمة الأولى أو الأخيرة، فهناك العديد من التحديات التي مر بها الاتحاد والتي عصفت بمستقبله، في ربيع 2005، دفع رفض الناخبين الفرنسيين والهولنديين للدستور الأوروبي، بالاتحاد الأوروبي إلى أزمة مؤسساتية ولم يخرج منها إلا باتفاقية لشبونة التي كان يفترض أن تسمح بعمل مؤسسات أوروبا الموسعة بشكل أفضل وتمت المصادقة عليها بصعوبة في 2009. في خضّم هذا الانقسام الشمالي (الألماني، الهولندي والنمساوي) والجنوبي (الإيطالي، الفرنسي والإسباني) في البيت الأوروبي، على الآليات الواجب اتباعها لمواجهة الأثر الاقتصادي لتفشي الوباء، تلوح فرصة تاريخية لأحزاب القارة اليمينية، تلك المعادية لفكرة الاتحاد والداعية للخروج منه والانكفاء على الذات. فالانقسام الحاصل وفّر لها مسمارًا جديدًا تدّقه في نعش الاتحاد الذي ظهر تفككّه وضعفه عند أول اختبار حقيقي. كما وفّر لها ساحة إعلامية للترويج لبرامجها السياسية، مستفيدة من حالة الخوف التي تعتري المواطنين نتيجة تفشي كورونا[2].

دول مركزية في الاتحاد مثل فرنسا وألمانيا وهما الحريصين على استمرار التعامل في نطاق أوروبا، مع ضرورة تغيير وضعية الاتحاد من خلال وضع ميثاق سياسي واقتصادي وإنساني جديد ويركز على قضايا أمن الإنسان والأمن الصحي والبئي والاجتماعي.

السخط في العديد من الدول الأعضاء سببه التأثير الاقتصادي للأزمة المالية، لكنه امتد ليشمل عدم الرضا عن سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا مثل الهجرة، والثقافة السياسية بقيادة النخبة في الاتحاد، وتوازن القوى السياسية والاقتصادية داخل عليه. وردًا على ذلك يعمل الاتحاد الأوروبي في طريقه من خلال برنامج إعادة هيكلة غير مريح وفوضوي وصعب؛ ولكي ينجح ذلك، سيتعين عليها إقناع الدول

(1) نرش، بشار: **فيروس كورونا ومستقبل الاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق.
(2) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، مرجع سابق.

الأعضاء ومواطنيها بأنها يمكن أن تخدمهم بشكل أفضل مما كانت عليه في الماضي، وأنها أكثر انفتاحًا واستجابة لمخاوفهم[1]، بشكل عام طالب السياسيون اليمينيون المتطرفون في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، في حملات إعلامية لا تخلو من التضليل والتهويل، بأن تفرض حكوماتهم ضوابط صارمة على الحدود لمنع تدفق المهاجرين زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، "سياسة اللاحدود للقيادة الأوروبية" في ظل أزمة كورونا، وطالبت بإغلاقها مجادلةً بأن ذلك يحمي سكان القارة، بغض النظر عن الوضع وتطوراته. أما أليسا فايدل، وهي نائبة في البرلمان الألماني (بوندستاغ) عن حزب "البديل الألماني" اليميني، فقد ذهبت إلى أن تفشي الوباء في القارة كان بسبب سياسة الحدود المفتوحة[2].

قد تساهم الخسائر التي خلفتها الأزمة وتأخر الاتحاد الأوروبي في الاستجابة التي كانت مأمولة منه في إذكاء دعوات الانفصال عنه، خاصة بعد أن تلقى الاتحاد ضربة عنيفة – رغم أنه استطاع لغاية الآن امتصاص آثارها – بانفصال بريطانيا عنه أو ما يعرف بالبريكست، إلا أن ما برز خلال أزمة كورونا من مسارعة الدول إلى الاجراءات الحمائية دون التفكير في التنسيق الأوروبي كأولوية، وتمسُّك مؤسسات الاتحاد والدول الفاعلة فيه بالبيروقراطية الإجرائية التي عرقلت الاستجابة لاستغاثات الدول الأشد تضررًا، إضافة إلى الضغوط المتزايدة من المجموعات المتشككة في جدوى الاتحاد وأحزاب اليمين المتطرف؛ جميعها عوامل قد تؤدي إلى بلورة الدعوات المحلية في بعض الدول الأعضاء لإجراء استفتاءات للانفصال عن الاتحاد[3].

لم يتأخر زعماء اليمين الإيطالي عن ركوب ذات الموجة في بلادهم لذات الغايات السياسية. فزعيم حزب "الرابطة" اليميني، ووزير الداخلية السابق "ماتيو سالفيني"، كان قد طالب منذ وقت مبكر بإغلاق الحدود، ورفض السماح للسفن المحملة بالمهاجرين قبالة شواطئ شبه الجزيرة الإيطالية بدخول البلاد. كما انتقد السياسات الأوروبية التي تحاول التدخل في شؤون بلاده بزعمه من بوابة المساعدات الاقتصادية. ولم تتأخر السياسية اليمينية، "جورجا ميلوني"، عن انتقاد ما سمته "الفتات المالي" لبلادها من بروكسل لمواجهة تفشي الوباء، الذي يفتك بمواطنيها خلال الأسابيع الأخيرة[4].

---

(1) Challenges to the Rules-Based International Order,(London Conference 2015 Background Papers, Chatham House).

(2) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، مرجع.

(3) تقدير موقف: **تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله**، (مركز الأمارات للسياسات، أبو ظبي 19 مايو 2020).

(4) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، مرجع سابق.

تحذر تحليلات عديدة من مدى القوّة السياسيّة التي من الممكن أن يكتسبها قادة اليمين في الدول الديمقراطيّة، المعروفون بعدائهم لقيم الديمقراطيّة؛ الحريّات، فصل السُلطات، حقوق الأقليّات والتأمينات الاجتماعيّة، في سياق أزمةِ انتشار جائحة كورونا عالميًا. تمكّن فيروس كورونا إلى الآن ومنذُ ثلاثة أشهر على ظهورهِ، بإحداث إرباك شديد للخدمات الطبية، وأوقف الرحلات الجوية، وتوقف النموّ الاقتصادي، ولكن أحد آثاره الممكنة، والأكثر ديمومة وعمقًا، الدخول في عصر سياسي جديد؛ تثبيت حكم اليمين والقضاء على الديمقراطيّة ببطء، وتصبح حالة المراقبة نمط حياة حتى في بعض الديمقراطيات[1].

تلاشت مظاهر الوحدة الأوروبية من عيون الأوروبيين الذين اندفعت حكوماتهم إلى التعامل الانفرادي مع "أزمة كورونا"، وكأنّ النجوم الذهبية انفلتت من العلم الأزرق الداكن في وحشة الليل، لم يربح الاتحاد الأوروبي المشهد الأول من موسم كورونا، أي منذ أن تسلّل الفيروس إلى شمالي إيطاليا في فبراير/شباط 2020 وتحوّلت القارة إلى مركز الوباء في منتصف مارس/آذار مع انحساره في الصين. تصاعدت المؤشرات الأوروبية سريعًا لتناهز نصف مليون إصابة في أسابيع معدودة، مع آلاف الضحايا يومياً[2].

احتمالات تفكك الاتحاد تبقى بعيدة وحسابات والخروج منه معقّدة، رغم كل الخلل الذي اعترى آلياته في مواجهة وباء كورونا. فالمصلحة من بقائه في نظر الساسة الأوروبيون أكبر من أن يتم التخلي عنه في أول عثرة، خصوصًا في عالم يشهد تكتلات سياسية واقتصادية بشكل شبه دوري لتحقيق المصالح العظمى للدول. لكن لن يمر الغضب الذي عاشه المواطنون في كثير من الدول الأوروبية دون الدفع لإيجاد حلول أكثر فعالية لمشاكل مشابهة في المستقبل[3]. سيتعيّن على الاتحاد الأوروبي أن يُطلق "مشروع مارشال" جديدًا على طريقته حتى قبل انقشاع موسم كورونا، وهو اختبار شاقّ للغاية ينفتح على أبعاد محفوفة بالغموض، بالنظر إلى تفاوت التقديرات لمآلات الجائحة أساسًا ولتبعاتها الاقتصادية بالطبع. لا مفاجأة بالتالي في أن تستحضر رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" تعبير "مشروع مارشال" في سياق دعوتها إلى زيادة ميزانية الاتحاد الأوروبي للتعامل مع عواقب المرحلة الصعبة[4].

ألقت جائحة كورونا بتحديات إضافية أمام الاتحاد الأوروبي كدول وشعوب، في ظل تنامي الخلاقات الشمالية الجنوبية التي برزت خلال فترة الأزمة، والتي وضعت فكرة الاتحاد والوحدة الأوروبية على المحك.

---

(1) **هل تصبح كورونا أداة لتثبيت حكم اليمين في العالم؟**، (موقع عرب 48، الأول من أبريل 2020).

(2) شاكر، حسام: **الوحدة الأوروبية واختبار التفكك أو البقاء بعد موسم كورونا**، (موقع قناة TRTعربي، 14 أبريل 2020).
(3) خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري**، (موقع عرب 48، 2 أبريل 2020).
(4) شاكر، حسام: **الوحدة الأوروبية واختبار التفكك أو البقاء بعد موسم كورونا**، (موقع قناة TRTعربي، 14 أبريل 2020).

فرغم أن الاتحاد الأوروبي حاول معالجة الأزمة وأعلن ضخ أموال في مجال دعم الإمكانيات والاقتصاديات الأوروبية لكن مازال هذا غير كاف، فالاتحاد الأوروبي كجسم وكيان اقتصادي لا يمكن أن ينتهي، ولكنه سيواجه أزمة هيكلية في إعادة تشكيله، وهي أزمة أول مرة تحدث في تاريخ الاتحاد الأوروبي خصوصًا بعد الخروج البريطاني.

يظل مستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء الأزمات الناتجة عن فيروس كورونا مرتبط بقدرة الاتحاد كدول ومؤسسات على الخروج سريعًا من الأزمة بشكل يحافظ على وحدة الكيان الأوروبي، كما أنه أصبح مرتبط أيضًا بتطورات استمرار الوباء خلال السنوات القادمة، من حيث احتمالية تعرُّض القارة والعالم بأسره لموجات جديدة من الوباء أو اكتشاف علاج أو لقاح يتمكَّن من إنهاء حالة الارتباك التي يشهدها العالم نتيجة هذه الأزمة، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، كما سيبقى الاقتصاد الأوروبي أيضاً متأثراً بالمنحى الذي سيأخذه الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الأزمة.

تحديات القيادة الأميركية للنظام الدولي في ضوء كورونا
" بين التراجع الأميركي والصعود الصيني"

أضافت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تحديات جديدة للقيادة الأميركية للنظام الدولي، الجائحة بدأت تنعكس على الديناميكيات والأحداث التي تؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية، وتحفز في ذات الوقت الآراء والأفكار التي ترى إمكانية حدوث تغير في بنية النظام الدولي ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة أنّ نظام القطب الواحد يمر في فترة تغيير منذ قبل دخول ترامب البيت الأبيض.

تداعيات الانتشار السريع للوباء سواء داخل الولايات المتحدة وخارجها وردة الفعل الأميركية السلبية لكيفية التعاطي مع الجائحة على المستوى الداخلي والخارجي؛ أثارت العدّيد من التساؤلات حول واقع ومستقبل النظام الدولي في ظل الانعكاسات السلبية لسلوك إدارة الرئيس ترامب على الساحة الدولية. فهل يشهد العالم حقًا تحولًا في بنية النظام الدولي بعد انتهاء جائحة كورونا؟ وهل يمكن أن نرى صراع بين الولايات المتحدة والصين على مكانة الدولة رقم واحد؟ الواضح أن جائحة فيروس كورونا المستجد بدأت تؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية، وتحفز التساؤلات التي تطال واقع ومستقبل النظام الدولي، ترافق ذلك مع بروز مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية وصعود للصين في ظل عدًيد السياسات التي اتخذتها إدارة ترامب قبل وخلال أزمة كورونا.

أولًا: تحديات القيادة الأميركية للنظام الدولي

مع تولي إدارة ترامب مقاليد الحكم في البيت في ظل النزعة الشعبوية القومية التي تغلب على معظم سياساته الداخلية والخارجية، بالإضافة عن تخليه عن التزامات واشنطن تجاه العدّيد من مسؤولياتها الدولية، سواء عبر سياسة وقف الدعم عن المنظمات الدولية، أو عبر خروجه من العديد من الاتفاقيات الدولية؛ بدأ الحديث عن بروز مؤشرات على تحولات عميقة في بنية نظام القطب الواحد، ترافق ذلك من صعود قوى للصين وروسيا على الساحة الدولية بفضل قوة اقتصادها واتباعها سياسة "اليد الممدودة" للتعاون مع أغلب شعوب دول العالم.

الكاتب البريطاني دانيال فينكلشتاين، تسأل هل سنشهد نهاية الحقبة الأميركية؟ معتبرًا أن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد في عقر دارها كشفت إلى أي مدى تراجع دور أمريكا القيادي في العالم. وكتب في مقال نشرته صحيفة "التايمز البريطانية" تحت عنوان "هل نشهد نهاية الحقبة الأميركية؟"، وتساءل فينكلشتاين الذي كان مستشارًا لرئيس الوزراء البريطاني السابق "جون ميجور"، عما أذا كان هذا العصر

قد انتهى، وعما إذا كانت كارثة كورونا ستعني نهاية النفوذ الأميركي. وقال: لا توجد الآن حاجة للمبالغة، الدول الحرة أخطأت لعقود في الافتراض الدائم بأن الآراء والمصالح الأميركية تتطابق مع مصالحها[1].

وزير الخارجية الأميركي الأسبق "هنري كيسنجر" رأى أيضًا في مقال له بصحيفة "وول ستريت جورنال"، أن جائحة كورونا ستغيّر النظام العالمي للأبد. وأوضح كيسنجر أن الأضرار التي ألحقها تفشي فيروس كورونا المستجد بالصحة قد تكون مؤقتة، إلا أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أطلقها قد تستمر لأجيال عديدة. وقال إن الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم الآن بسبب الوباء الفتاك، أعادت إلى ذهنه المشاعر التي انتابته عندما كان جنديا في فرقة المشاة خلال مشاركته في الحرب العالمية الثانية أواخر عام 1944، حيث يسود الآن الشعور نفسه بالخطر الوشيك الذي لا يستهدف أي شخص بعينه، وإنما يستهدف الكل بشكل عشوائي ومدمر[2].

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، (ستيفان م. والت)، أشار إلى أن العالم سيشهد تسارعًا في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى دول آسيوية، وخاصة الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، بسبب قدرتها على السيطرة على المرض (بطرقها المختلفة)، ما قد يحسن من صورتها مقابل صورة الدولة الأوروبية، والولايات المتحدة، التي اتسمت استجاباتها لكوفيد-19 بالعشوائية والبلبلة والضعف [3].

تراجع منحنى القيادة الأميركية للعالم ظاهر بشكل ملفت، بعد أنّ تحولت لقوة من دون سلطة، التوقف عند السرعة المذهلة التي تتسبب فيها رئاسة دونالد ترامب غير المسؤولة في تقويض وضع أمريكا كقوة أولى على المسرح العالمي، القيادة الأميركية للعالم قامت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، على عدة محاور أدت إلى تكريس الزعامة الأميركية باعتراف غالبية دول العالم، بدلاً من فرضها بالقوة العسكرية فقط.

على الرغم من أن موقف الصين من القيادة العالمية بالكاد مضمون، فإن الولايات المتحدة يجب ألا تكون راضية عن ذلك. قد لا يكون هناك تحول في السلطة إلى الصين، ولكن هناك أزمة مستمرة للقيادة الأميركية[4]، من المؤكد أن هناك فشلًا فادحًا للقيادة السياسية والدبلوماسية الأميركية في الأزمة الحالية

(1) Daniel Finkelstein**: Are we witnessing end of the American era?** (The Times, April 08 2020).
(2)Henry Kissinger: **Corona virus will change the global system forever**, (April 27 2020).
(3)Stephen M. Walt: **A World Less Open, Prosperous, and Free, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).
(4) Michael Green and Evan S. **Medeiros: The Pandemic Won't Make China the World's Leader**, (Foreign Affairs, April 15, 2020).

التي يمكن أن تكلف الولايات المتحدة الكثير من حياة مواطنيها والتأثير الدولي على مدى الأشهر القادمة[1].

فرض تفشي فيروس كورونا تحديات إضافية أمام الولايات المتحدة التي كانت تعاني من تراجع مكانتها على الساحة الدولية، بفضل عدّيد السياسات التي انتهجتها إدارة ترامب خلال السنوات القليلة الماضية التي أدت اهتزاز صورة الولايات المتحدة كدولة عظمي.

ثانيًا: مؤشرات الصعود الصيني

ترافق الهبوط الكبير في مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، بروز الصين كقوة عظمي صاعدة، سواء عبر قوتها الناعمة أو وقتها الاقتصادية الهائلة، كقطب قادر على مزاحمّة أمريكا مكانة الدولة رقم واحد.

لقد بنى كثير من الساسة والمفكرين نظرتهم حول الصين بسبب اقتصادها القوي والمُتنامي، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا في هذا المجال. بالإضافة، إلى كتلة سكانية هائلة، وموقع جغرافي فريدٍ داخل أوراسيا، وقدرات عسكرية لا يُستهان بها. الصين في هذه الأيام اخترقت كثيرًا من أرجاء العالم تحت مظلة الاقتصاد، حتى أمريكا فإن أسواقها مليئة بالإنتاج الصيني. الصين هي أكبر دولة دائنة للولايات المتحدة. كل ما سبق وغيره جعل المحللين يقدمون الصين على غيرها من الدول، في توقعاتهم لعودة التوازن العالمي من جديد[2].

نشرت صحيفة "الفاينانشال تايمز" مقالا كتبه، "غيديون راكمان"، تناول فيه كيفية تعامل الصين مع انتشار فيروس كورونا، وكيف أنها تسعى لاستغلال النجاح الذي حققته في محاصرة الفيروس لتسجل انتصارًا سياسيًا وإعلاميًا على الولايات المتحدة وأوروبا. ويضيف "غيديون" أن الصين عرضت مساعدتها على العالم من أجل مواجهة الفيروس. التأثيرات الجيوسياسية لفيروس التاجية سوف تستمر –حتى بعد العثور على لقاح للمرض. الاعتقاد بأن الصين في صعود والغرب في انحدار لا ينضب سيكسب أتباعًا جدد[3]. العقدين التاليين للحرب الباردة كانا حقبة ذهبية للقوة الأميركية. كانت واشنطن القوة العليا جيوسياسيًا. انتشرت الممارسات والمؤسسات الديمقراطية على نطاق أوسع من أي وقت مضى. كان الاقتصاد الأميركي الديناميكي يقود العالم إلى عصر العولمة الأعمق والأكثر ربحية على ما يبدو. كانت هناك بعض الغيوم

(1)Michael Green and Evan S. Medeiros: **The Pandemic Won't Make China the World's Leader**, (Foreign Affairs, April 15, 2020).

(2) أبو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حربٍ باردة؟**، (مدونات الجزيرة، 2 ابريل 2020).

(3) GIDEON RACHMAN: **How Beijing reframed the coronavirus response narrative**, (Financial Times, 16 marsh 2020).

في الأفق: حرب باهظة الثمن في العراق، وعلامات على الاستياء المتزايد من قبل القوى الدولية الأخرى مثل الصين وروسيا[1].

الصعود الصيني لم يكن وليد الصدفة، بل جاء بناء على تخطيط استراتيجي صيني منذ عقود، عملت من خلاله قيادات الحزب الشيوعي الصيني على الانتقال من اقتصاد الدولة، إلى الاقتصاد الرأسمالي للاستفادة من القوة البشرية الهائلة، وتجاوز التجارب الفاشلة للاتحاد السوفيتي.

لقد جعل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بلاده الأكثر نفوذًا منذ الزعيم " ماو تسي تونغ"، الأولوية كانت توسيع القوة الاقتصادية والعسكرية للبلاد في جميع أنحاء العالم وإثبات أن الصين يمكنها أن تلعب دور القوة العظمى المسؤولة[2]، يفهم الرئيس الصيني أن توفير السلع العالمية يمكن أن يعزز أوراق اعتماد قيادة القوة الصاعدة. ولهذا السبب، أمضى السنوات العديدة الماضية في دفع جهاز السياسة الخارجية الصيني لقيادة إصلاحات "للإدارة العالمية"، ولحسن الحظ، توفر أزمة فيروس كورونا الفرصة لوضع هذه النظرية موضع التنفيذ[3].

جائحة كورونا ستتمكن من تغيير جوهر الاتجاهات الاقتصادية العالمية، ولكنها ستسرع التغيير الذي بدأ بالفعل، وهو الحياد عن العولمة المتمحورة حول الولايات المتحدة، نحو عولمة متمركزة حول الصين. الأميركيين فقدوا ثقتهم بالعولمة والتجارة الدولية، فاتفاقيات التجارة الحرة تضرهم. وفي المقابل، فإن الصين لم تفقد ثقتها بالتجارة الدولية لأسباب متجذرة في تاريخها [4]، عندما كان تأثير الفيروس التاجي لا يزال يتركز بشكل كبير في الصين، كان السرد السائد هو أن بكين كانت مرة أخرى "الرجل المريض في آسيا" الجديد. الآن، يبدو أن الموضوع هو أن الفيروس التاجي يظهر مدى سوء القوة والقوة النسبية لأمريكا، لا شك أن الفيروس التاجي سوف يحفز الجهود الصينية الجديدة لتحل محل القيادة الأميركية في الشؤون العالمية وتشويه سمعتها[5].

---

(1) Hal Brands**: Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order**, (Bloomberg.com, and March 11, 2020).

(2) Javier C. Hernández**: China Spins Coronavirus Crisis, Hailing Itself as a Global Leader**, (The New York Taws, March 3, 2020).

(3)Kurt M. Campbell and Rush Doshi: **The Coronavirus Could Reshape Global Order**, (Foreign Affairs, March 18, 2020).

(4)How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, (Foreign Policy, 20, March2020).

(5) Hal Brands: **Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order** (Bloomberg.com, March 2020).

على مدار العقود الماضية تضاعف الاقتصاد الصيني عشرات المرات حتى أصبح الناتج القومي الصيني يمثل المرتبة الثانية على المستوى العالمي ومرشح أن يكون الأول خلال العقود المقبلة، هذا الأمر ما يقلق القيادات الأميركية في الوقت الراهن، لذلك حاولت إدارة ترامب إحداث توازن تجاري واقتصادي بين الاستيراد والتصدير من وإلى الصين، من خلال السياسات الحمائية.

ثالثًا: الصراع الأميركي الصيني على عالم ما بعد كورونا

الصعود الصيني المقلق للولايات المتحدة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والتراجع الكبيرة في مكانة الولايات المتحدة الأميركية في ظل حكم إدارة ترامب ما قبل انتشار فيروس كورونا، إضافة للتحديات الهائلة للقيادة الأميركية في ضوء انتشار الفيروس بات ينذر بحدوث تحولات عميقة في بنية النظام الدولي ما بعد كورونا.

"طارق فهمي" أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأميركية بالقاهرة، يتوقع أن يشهد العالم ما بعد كورونا العديد من التغيرات، فقد توقع في مقابلة مع جريدة "الوفد" المصرية، "أنّ يتشكل نظام جديد يعرف بالنظام الدولي الإنساني الذي كان غائبا وليس نظامًا دوليًا ذات قطب واحد، حيث أن الصين ومجموعة شرق آسيا ستحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي على حساب أمريكا والاتحاد الأوروبي"[1].

كورونا وترامب؛ عاملان مفاجئان سرّعا موجة التوقعات باقتراب تغيير في شكل النظام الدولي. شعبوية ترامب، واتباعه لحمائية تجارية، وسياساته التي أثارت هواجس حلفاء أمريكا قبل خصومها؛ أما كورونا فإنه زوبعة أصابت أركان النظام العالمي، والآثار النهائية لم تظهر بعد؛ كلّ ما سبق يجعلنا نتوقعُ بأن العالم سيدخل قنطرة الحرب الباردة؛ والتي لن تكون صراعًا بين قطبين، بل هي صراع من أجل أن يتحوّل العالم إلى ثنائي القطبية؛ فإما يبقى العالم على حاله، أو أن تنجح الصين في تغيير شكل النظام الدولي[2].

تخبط أداء إدارة ترامب وتآكل القدرة الأميركية، أبرز مدى التراجع الذي تعاني منه أمريكا داخليًا خارجيًا. واعتبر العديد من متابعي الشأن الدولي أن هذا التراجع يدّل على ضعف وانحدار مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الدولية، وأن عصر ما بعد "كورونا" سيشهد تغيّرًا في تراتبية الدول على الصعيد الدولي. وهناك من ذهب أبعد من ذلك ليتوقع فقدان أميركا لميزتها التفاضلية أمام صعود محتمل لدول أخرى، أهمها الصين، داخل هرمية النظام الدولي[3].

(1) **خبير علاقات دولية: نظام دولي إنساني سينشأ بعد انحسار كورونا**، (جريدة الوفد المصرية، 31 مارس 2020).
(2) أبو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حرب باردة؟**، مرجع سابق.
(3) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

سيستمر التوزيع العالمي للسلطة في التحول شرقًا، حيث كان أداء شرق آسيا أفضل في إدارة الوضع من أوروبا أو الولايات المتحدة. على الرغم من أن الوباء الذي نشأ في الصين وبكين قد تسترت عليه في البداية وسمحت له بالانتشار، إلا أن الصين ستستفيد من الأزمة، على الأقل نسبيًا. كما حدث، كان أداء الحكومات الأخرى في البداية ضعيفًا وحاولت تغطيته أيضًا بشكل أكثر وضوحًا وحتى مع عواقب أكثر فتكًا لمواطنيها. وتمكنت بكين على الأقل من استعادة سيطرتها على الوضع وتنتقل إلى التحدي التالي، لتعيد تفعيل اقتصادها وبسرعة على نحو مستدام[1].

حدوث تحول في بنية النظام العالمي، لكي يكون لثنائي القطبية أمر ليس مستعبد رغم صعوبة تحقيقه في الوقت الراهن، الصين –وعلى المدى البعيد تقريبًا–هي المرشحة لأن تكون ندًا للولايات المتحدة. كثير من المفكرين والكتاب الأميركيين مثل: (جوزيف ناي، بريجنسكي، فريد زكريا، ريتشارد هاس، كسنجر... وغيرهم) كل هؤلاء وضعوا الصين في طليعة الدول الكبرى التي تسعى لأن تكون قطبًا عالميًا، مع أن أغلب هؤلاء استبعدوا ذلك في المدى القريب.

في عام 2017، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن استراتيجية جديدة للأمن القومي تركز على منافسة القوى العظمى. لكن "COVID–19" أظهر أن هذه الاستراتيجية غير كافية، حتى لو سادت الولايات المتحدة كقوة عظمى، فإنها لا تستطيع حماية أمنها من خلال التصرف بمفردها. هذا ما أكده "ريتشارد دانزيج" في العام 2018:"إن تقنيات القرن الحادي والعشرين عالمية ليس فقط في توزيعها، ولكن أيضًا في عواقبها"[2].

الولايات المتحدة أمامها خياران: إذا كان هدفها الأساسي هو الحفاظ على التفوق العالمي، فسيتعين عليها الانخراط في منافسة جيوسياسية صفرية محصلتها صفر، سياسيًا واقتصاديًا، مع الصين. ومع ذلك، إذا كان هدف الولايات المتحدة هو تحسين رفاهية الشعب الأميركي –الذي تدهورت حالته الاجتماعية – فعليها أن تتعاون مع الصين. ويقترح محامٍ أكثر حكمة أن يكون التعاون هو الخيار الأفضل [3].

(1) Francis Fukuyama: **The Pandemic and Political Order It Takes a State**, (Foreign Affairs, July/August 2020).

(2) Joseph S. Nye: **American Power Will Need a New Strategy**, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, (Foreign Policy, March 20, 2020).

(3) Michael Green and Evan S. Medeiros: **The Pandemic Won't Make China the World's Leader**, (Foreign Affairs, April 15, 2020)

استطاعت الصين من خلال قيادة الاستجابة العالمية لأزمة وباء كورونا تحويل موقفها الدفاعي والتفاعلي تجاه الولايات المتحدة والعالم إلى موقف أكثر انفتاحًا واستباقية. لقد استغل القادة الصينين التحدي والفرصة التي سنحت لهم فيما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود مثل (COVID-19) وتغير المناخ.

في مقارنة استشرافية لحربٍ باردة مُحتملة بين الصين والولايات المتحدة، مع ما جرى من حربٍ باردة امتدت بين 1945-1991، فإن هناك أوجهًا مُتوقّعة من التشابه والاختلاف بين المرحلة الماضية والمرحلة القادمة. لعلّ من بعض الجوانب التي تتشابه بين المرحلتين المُقارنتين، ما يتعلق بالتحالفات، فالصين قد تركز على إنشاء تحالفات يغلب عليها الطابع الاقتصادي كما في منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس[1].

يشير "أليسون غراهام" في كتابه حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: أنّ نصيب الصين من الاقتصاد العالمي ازداد بسرعة كبيرة من 2 في % عام 1980 إلى 18 في % عام 2016، وهو في طريقه لكي يصل إلى 30 في % من الاقتصاد العالمي في العام 2040. النمو الاقتصادي السريع في طريقة ليحوّل الصين لقوة عظمى ومنافس سياسي واقتصادي مخيف للولايات المتحدة الأميركية. بناء على هذه المقاربة قد تجد الصين والولايات المتحدة نفسهما طرفين في حرب غير مُرجّحة الحدوث، فضلًا عن كونها غير حكيمة، فمعظم حالات التنافس التي تشبه نسق التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين انتهت بالمواجهة[2].

في المقابل يؤكد "جوزيف ناي" في كتابه "نهاية القرن الأميركي" أنّ الناتج القومي وحدةّ ليس المعيار على قوة الدولة على الساحة الدولية، كون أنّ الدولة مهما امتلكت من موارد القوة الرئيسية تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح الدولي. مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأميركية في ثلاثينات القرن العشرين، عندما امتلكت قدرات اقتصادية هائلة بينما اتبعت سياسة العزلة، لهذا فإن الصين حتى لو تخطت الولايات المتحدة الأميركية في الناتج الاقتصادي الإجمالي؛ فلن نشهد نهاية القرن الأميركي آلياً، إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة: (الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة)[3].

خلال العقدين التاليين للحرب الباردة كانا حقبة ذهبية للقوة الأميركية. كانت واشنطن العليا جيوسياسيًا. انتشرت الممارسات والمؤسسات الديمقراطية على نطاق أوسع من أي وقت مضى. كان الاقتصاد الأميركي الديناميكي يقود العالم إلى عصر العولمة الأعمق والأكثر ربحية على ما يبدو. كانت هناك بعض الغيوم في الأفق: حرب باهظة الثمن ومعاقبة في العراق، وعلامات على الاستياء المتزايد من قبل القوى التنافسية

(1) أبو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حربٍ باردة، مرجع سابق.**

(2) أليسون غراهام: **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**: (ترجمة بهاء الدين إسماعيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2018)، ص 22-23.

(3) ناي، جوزيف: **هل انتهى القرن الأميركي**، ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، (مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2016)، ص9.

مثل الصين وروسيا. ومع ذلك فقد كانت " لحظة القطب الواحد " في أمريكا. ثم أحدثت الأزمة المالية صدمة ثلاثة أضعاف[1]:

أولاً: أزال اللمعان من النموذج الأميركي –نموذجه الاقتصادي في المقام الأول –وأثار أسئلة عميقة حول الكفاءة الأساسية للقادة الأميركيين.

ثانيًا: أعطت احترامًا للفرضية القائلة بأن الحكومات الأوتوقراطية قد تتفوق فعليًا على نظيراتها الديمقراطية من حيث تحقيق نمو مستقر وإدارة الأزمات.

ثالثاً: شحذت الأزمة الحزم الجيوسياسي الصيني وعززت المخاوف من التراجع الأميركي.

صعود الصين إلى مكانة القوة العظمى يمثل المتغير الاستراتيجي الرئيسي الذي أطلق الموجة الراهنة من التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. كما يعد التوتر المتزايد في بحر الصين الجنوبي المظهر الأهم للتنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة ودول المنطقة الأخرى. وتظهر آثار هذا التنافس أيضًا في جهود تسريع التسلح، كمًا وكيفًا، والتي شرع البلدان فيها، والتي لا تقتصر عليهما فقط، لكنها تتحول إلى سباق تسلح ثلاثي بالتحاق روسيا المنافسة؛ ليهيمّن على مشهد النظام الدولي صورة تنافس بين قوة عظمى، اقتصاديًا وعسكريًا.

يعكس فشل المجتمع الدولي في معالجة المشاكل البيئية والصحية مثل تغير المناخ وفيروس كورنا الحاجة إلى إصلاح في المؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو حتى إنشاء مؤسسات جديدة، ذات توجه عالمي بارز، قادرة على إدارة ومعالجة الحالات التي تنطوي على قضايا ملحة. يشير ظهور قوى جديدة وقضايا عالمية إلى هذا المسار، من أجل تجنب التوترات في النظام، ولذلك فإننا نواجه فترة انتقالية يتميز فيها النظام الدولي بخصائص وما بعد ويواجه العالم إمكانية اندلاع التوترات والصراعات والحروب، ولكن هناك حاجة غير مسبوقة للتعاون[2].

فرانسيس فوكوياما يرى في مجلة "فورين أفيرز" أن الولايات المتحدة أخطأت في رد فعلها بشكل سيئ ورأت هيبتها تنزلق انزلاقًا هائلاً. تتمتع الدولة بقدرات هائلة على مستوى الدولة وقد بنت سجلاً مثيرًا للإعجاب خلال الأزمات الوبائية السابقة، لكن مجتمعها الحالي شديد الاستقطاب والقائد غير الكفء منع الدولة من العمل بفاعلية. على مدى السنوات القادمة، يمكن أن تؤدي الجائحة إلى التراجع النسبي للولايات

(1) Hal Brands**: Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order**, (Bloomberg.com ,March 2020).

(2)Joana Castro Pereira: **Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system**. (Revisit Brasilia de Political International 2015).

المتحدة، والتآكل المستمر للنظام الدولي الليبرالي، وعودة الفاشية في جميع أنحاء العالم. يمكن أن يؤدي أيضًا إلى ولادة ديمقراطية ليبرالية[1].

إذا لم تستطع الولايات المتحدة الخروج الأداء اليوم المترهل على المستوى الداخلي والخارجي"، "فإن أزمة الفيروس التاجي سوف تلحق ضررًا كبيرًا بالقوة العظمى والنظام العالمي، الذي عانى بالفعل الكثير منه في السنوات الأخيرة"[2]. جوزيف ناي يرى أيضًا: أنه لا يكفي التفكير في القوة الأميركية على الدول الأخرى، مفتاح النجاح هو معرفة أهمية القوة والتعاون مع الآخرين، السؤال المهم هو كيف يتم تحديد هذا التعاون على نطاق واسع أو ضيق. "يظهر الفيروس أننا فشلنا في تعديل استراتيجيتنا مع هذا العالم الجديد" [3]. قبل الأزمة الحالية كانت فكرة أن العالم دخل في حرب باردة جديدة، أو الحرب الباردة، تبدو سابقة لأوانها في أحسن الأحوال، كان النظامان الماليان للبلدين متشابكين جدًا لدرجة أن الانفصال الحقيقي غير محتمل، لا يوجد احتمال كبير لحروب بالوكالة الجيوسياسية أو الإيديولوجية، وهي سمة مميزة للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[4].

مجدداً تثبت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب أنها ليست أهلاً لقيادة العالم. إن تعاطي الرئيس ترامب مع الخطر الذي يواجه العالم جرّاء انتشار فيروس كورونا المستجد يثبت للعالم وللأميركيين أن هذا الرئيس ليس أهلاً لقيادة الولايات المتحدة التي تصنف على أنها القطب الأوحد في النظام الدولي. في المقابل ظهرت الصين كنموذج يحتذى. وإذا كان هناك من رابح أو خاسر على مستوى القيادة في التعاطي مع هذا الوباء العالمي فيمكن القول إن الصين قد خرجت رابحة بينما خسرت الولايات المتحدة[5].

إذا تم منح الرئيس ولاية ثانية في نوفمبر، فإن فرص عودة الديمقراطية أو النظام الدولي الليبرالي على نطاق أوسع ستنخفض. حتى لو استولى الديمقراطيون على البيت الأبيض وكلا مجلسي الكونغرس، فإنهم سيرثون دولة على ركبتيها[6].

---

(1) Francis Fukuyama: **The Pandemic and Political Order It Takes a State**, (Foreign Affairs, July/August 2020).

(2) Hal Brands: **Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order,** (Bloomberg.com, March 2020).

(3)Joseph S. Nye: **American Power Will Need a New Strategy**, (Foreign Policy, March 20, 2020).

(4)Kevin Rudd: **The Coming Post-COVID Anarchy** (The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order). (Foreign Affairs, April 6. 2020).

(5) حسين، إسراء: **كيف أخفقت أمريكا ونجحت الصين في اختبار فيروس كورونا؟**، (موقع قناة TRT بالعربي، 18 مارس 2020)

(6) Francis Fukuyama: **The Pandemic and Political Order It Takes a State**, (Foreign Affairs, July/August 2020)

الصعود الصيني والتراجع الأميركي يؤكد وجود قطبيّة ثنائيّة غير متناظرة في النّظام الدّولي بين الولايات المتّحدة الأميركية والصين؛ فيبدو جليّاً أنّ الصين تشكّل ثاني أقوى سلطة، مع العلم أنّ مسافة كبيرة تفصل ما بينها والدول الأخرى التي تتبعها[1]. لكن قد يكون توّقع حدوث تغيّر سريع في بنية النظام الدولي أمرًا مبالغًا فيه، ولكن ملاحظة تراجع مكانة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي صحيحة، حتى وإن كانت حتى الآن لا تزال تحتل مكان الصدارة. فهي دولة منهكة، كانت عظمى في القرن العشرين، وتحاول جاهدة أن تحافظ على موقعها في القرن الحادي والعشرين. ولكن اختلالات بنيوية داخلية، تضاف لها منافسة خارجية محتدمة، تضع أمام تحقيق هذه المهمة الكثير من العراقيل[2].

من المرجح أن تعزز الأزمة الحالية الاتجاهات التي تتحدث عن حدوث تحولات عميقة في النظام الدولي على المدى البعيد، سيحدد التنافس الاستراتيجي الحالي نطاق العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، على المستويات العسكرية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والأيديولوجية، فمن المنتظر أن تدخل البلدين في صراع محمّوم على المنظور البعيد على مكانة الدولة رقم واحد، فرغم أن الصين لا تريد الدخول في حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة إلا أن استمرار التقدم الصيني والتراجع الأميركي كفيل بحدوث ذلك.

المشهد العالمي الناشئ يتّجه إلى نهاية عصر الهيمنة الأميركية بعد الحرب الباردة، فهناك احتمال انتهاء تموضع أميركا على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، لذا فإن عملية تشكيل النظام الدولي الجديد، وبروز نسق مختلف عن سابقه أحادي القطبية؛ الذي تزعمته الولايات المتحدة الأميركية بشكل منفرد منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، ومن ثم صعود قوى عظمى أخرى قد تشكل نسق تعددي في طور التكوين أمر غير مستبعد في المنظور القريب والبعيد في ظل التراجع الكبير في مكانة أمريكا على الساحة الدولية.

الثابت الوحيد أن التحدي الذي فرضة الانتشار السريع لفيروس كورونا كان يتطلب قيادة أميركية أكثر واعيًا بأهمية التعاون الدولي في مواجهة هذا التحدي الوجودي الذي فرضة الفيروس، لكن من الواضح أنّ شعبوية ترامب ونزعته القومية الاستعلائية دفعت الولايات المتحدة للبحث عن فكرة الخلاص الفردي لبلاده بعيدًا عن التعاون مع الأمم والشعوب الأخرى في مواجهة الجائحة ما انعكس على مكانة أمريكا في العالم، الأمر الذي ما جعل الكثير من الكتاب والمفكرين يتنبؤون بحدوث تحولات عميقة في بينة النظام الدولي.

(1) Shruti Godbole: **Changing nature of international order and the role of US** The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018).

(2) الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة**، (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

الفصل الخامس:

مستقبل النظام الدولي في ضوء سياسات ترامب وتحديات كورونا

- **نظام دولي متغير وغير متجانس**
- **تحول مفهوم القوة وظهور قوى دولية تنافسية**
- **رؤية إدارة ترامب للنظام العالمي**
- **رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي**

الفصل الخامس:
مستقبل النظام الدولي في ضوء سياسات ترامب وتحديات كورونا (استمرار الهيمنة أم تعدد الأقطاب)

يبدو غامضًا مستقبل النظام الدولي الحالي في عهد الرئيس دونالد ترامب، فالواضح أن سياسات ترامب على المستوى الدولي أصبحت تهدد استقرار أركان النظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة، والعرض السابق الذي تناولنا فيه الخروج الأميركي من الاتفاقيات الدولية والخلافات مع الحلفاء وتصاعد حدة الصراع الاقتصادي مع الصين وروسيا والخلافات مع أوروبا حول المناخ والهجرة والرسوم الجمركية، إضافة لتداعيات جائحة كورونا يوضح بشكل كبير مدى الاستقرار الذي يشهده النظام الدولي في عهد ترامب الذي يتبنى سياسة حافة الهاوية للتعامل مع القضايا الدولية.

لقد بات السؤال الذي يشغل بال العدّيد من الكتاب والباحثين وعلماء العلاقات الدولية في الوقت الراهن، هل يشهد العالم تحولًا في بنية النظام الدولي بعد في ظل السلوك المضطرب التي ظهرت عليه الولايات المتحدة الأميركية تحت قيادة الرئيس الحالي دونالد ترامب؟

من الواضح أن نظام القطب الواحد يمر بفترة تحولات عميقة، قد تؤدي لبروز نظام دولي بسمات وخصائص جديدة، فتراجع مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وبروز الصين وروسيا من الناحية الاقتصادية والعسكرية يمثل تهديد لاستقرار نظام القطب الواحد خلال العقود القادمة، خاصة إذا وضعنا في عين الاعتبار محددين رئيسين، همها العقيدة السياسية التي يتبناها الرئيس الروسي بوتين والتي تهدف لعودة روسيا للعب دور محوري في الأزمات الدولية وخاصة أزمات منطقة الشرق الأوسط، وزيادة مبيعات السلاح الروسي للعالم، والنمو الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به الصين، ما يسمح لها بامتلاك العديد من مقومات القوة المادية والمعنوية.

في هذا الفصل سوف تناقش الدراسة عدم التجانس في النظام الدولي الحالي، وتحول مفهوم القوة من القوة العسكرية للقوة الاقتصادية، وبروز قوى دولية تنافسية تهدد الهيمنة الأميركية للنظام الدولي، والرؤية الأميركية للتعامل مع تحديات الواقع، ورؤية إدارة ترامب للنظام العالمي، ومقاربات استشرافية لمستقبل النظام الدولي في ضوء المحددات السابقة.

نظام دولي متغير وغير متجانس

أدى انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة عام 2016 إلى زيادة القلق حول استقرار النظام الدولي، في ظل توجهات السياسة الخارجية الأميركية التي تتصف بالغموض والتناقض أحيانا مع سياسات الإدارات الأميركية السابقة سواء في علاقاتها مع أقرب حلفائها أو فيما يتعلق بسلوك إدارة ترامب بالخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية، فقد نادى ترامب خلال فترة ترشحه بدعم العزلة والانسحاب من الاتفاقيات والمنظمات والمعاهدات والالتزامات الدولية. وبناء عليه، فإذا كان مستقبل أمريكا غامضا بوجود ترامب، فلا بدّ أن مستقبل العالم سيكون مفتوحًا على كل الاحتمالات. يتزامن هذا مع التقدم الكبير الذي حققته "القوى العظمى غير الليبرالية" في مواجهة الهيمنة النيوليبرالية الأميركية، إذ تنتشر الصين بسرعة في العالم النامي؛ وتختبر روسيا عزم الولايات المتحدة في سوريا وأوكرانيا، في حين أن الدول الصغيرة مثل إيران وكوريا الشمالية تمكنت من امتلاك قوى نووية[1].

أولًا: القلق من سياسات ترامب

مع دخول ترامب إلى المكتب البيضاوي برزت أسئلة حول مدى دور الأفراد غير العاديين في التغيير التاريخي ؟ يطرح ديفيد بيل هذا السؤال في مجلة "فورين بوليسي"، مستندًا إلى فكرة أن ترامب رجل يتفق مناصروه ومعارضوه على أنه استثنائي في سياق التاريخ الأميركي، وكمطّلع على حال الأكاديميين، من مؤرخين وعلماء سياسة واجتماع، يقول إنه في الوقت الذي يبدأ فيه ترامب ولايته، التي تهدف إلى إعادة صناعة الولايات المتحدة، يشرح غالبية الذين سعوا إلى تقديم وجهة نظر بشأن فوز ترامب ورئاسته، يميلون إلى ترسيخ ظاهرة أساسية اكتسحت عام 2016، وهي الشعبوية، أي تصاعد العداء للنخبة[2].

يعتبر الكثيرون أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب لا يتسبّب في إحداث تحوّلات ملحوظة في النّظام الدّولي، بل في تسريعها. ففي السياسة الخارجيّة، يبدو أنّ لترامب وجهة نظر عالميّة واضحة ومحدّدة، ترتكز إلى تشكيك متأصّل في نظام التحالف ما بعد الحرب العالميّة الثانية وفي النّظام المتعدّد الأطراف. لكنّه لا يبدو أنّ فريق السياسة الخارجيّة التابع له يشاطره وجهة النظر العالميّة هذه دائمًا، وقد لا تمثّل خطاباته بالتالي سياسات إدارته فعليّاً[3].

هناك من يعتقد داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها؛ أن السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب شهدت انهيار، كان هناك تفكيك لعملية صنع القرار المنظم في إدارة ترامب، أو حتى الاتصال الأساسي؛ خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس ترامب مع بوتين في هلنسكي العام 2018، انحاز

(1) تقدير موقف بعنوان: **خيارات بديلة لسياسة الولايات المتحدة نحو النظام الدولي**، (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2017).
(2) شلق، نادين: **أي عالم في عهد ترامب؟**، (جريدة الأخبار اللبنانية، تاريخ النشر 13 يناير 2017).
(3)Shruti Godbole : **Changing nature of international order and the role of US** The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018

خلاله إلى جانب الرئيس الروسي، وشكك في تقارير وكالات استخباراته الخاصة حول موضوع تدخل روسيا في انتخابات 2016م، وألقى باللوم على الولايات المتحدة لعلاقاتها السيئة مع روسيا، ووصف المدعي الخاص روبرت مولر الذي يحقق في تواطؤه المزعوم بأنه "عار على بلادنا"[1].

إضافة إلى الصفات التي تُميزّ شخصية ترامب؛ كالتقلب والرغبة في مفاجأة الآخرين بدلًا من الإعلان الصريح عن نواياه، ولا شك أن ذلك كله قد أدى إلى حالة من عدم اليقين الحاد بشأن مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهده، حيث الوصول إلى وضع تغيب فيه القدرة على التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية باستخدام وسائل القياس المعتادة. وفقًا لما مضى فهناك صعوبة في توقع مستقبل التفاعلات الدولية في المرحلة القادمة، فحتى الملامح الأولية للنظام الجديد تحيطها العديد من الاحتمالات بشأن مساراتها وقابليتها للتحقق على أرض الواقع[2].

خلال فترة حكم إدارة الرئيس دونالد ترامب، ساد الاعتقاد في الأوساط الأكاديمية الغربية ودوائر السياسة، خصوصًا الأوروبية، حالة من الوجوم والتوجس، مردّها الإحساس بوجود نقاط تماثل كبيرة بين الأوضاع التي يمر بها العالم وأوضاعه السياسية والاقتصادية التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي.

قبل أكثر من ثمانية عقود، شهد العالم صعود قوى وأيديولوجيات قومية متطرّفة الفاشية والنازية في أوروبا، والعسكرتاريا اليابانية في شرق آسيا وعمّت حالة من عدم الاستقرار أجزاء واسعة من العالم، وقد ترافق ذلك مع صعود نزعاتٍ قوميةٍ اقتصاديةٍ وسياساتٍ حمائيةٍ داخل الدول الديمقراطية نفسها، نتيجة أوضاع اقتصادية صعبة، خصوصًا في الولايات المتحدة، وذلك إثر انهيار بورصة نيويورك وول ستريت واندلاع الأزمة المالية العالمية الكبرى عام 1929، والتي أدت إلى تقويض حرية التجارة الدولية، وتقليص فرص التعاون بين القوى الديمقراطية لمواجهة صعود الفاشية[3].

التساؤلات حول مستقبل النظام الليبرالي، برزت بشكل ملفت بعد وصول ترامب إلى الرئاسة، ولا سيما أن واشنطن هي التي تبنّت هذا النهج ودافعت عنه على مدى أكثر من سبعة عقود، وهو ما أشار إليه الباحث في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي ستيوارت باتريك، بأن نتائج الانتخابات الأميركية تعني أن التهديدات الأساسية للنظام الليبرالي العالمي ليست خارجية بعد الآن، بل محلية، وأن فوز ترامب سيسرّع في تفكيك هذا النظام، من خلال تقويض شبكة القواعد والمؤسسات والتحالفات التي رعاها 12 رئيسا أميركيا منذ عام م1945.

---

(1) Susan B Glasser , "**No Way to Run a Superpower": The Trump-Putin Summit and the Death of American Foreign Policy**, The New Yorker, July 19, 2018: https://googl/5ktkYJ

(2) أبو الخير، كارن: **مستقبل وملامح النظام الدولي الليبرالي عقب تولي الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مجلة اتجاهات الأحداث العدد 19، الأمارات العربية المتحدة، يناير 2017م، ص 90.

(3) قبلان، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 29 يناير 2018م).

ثانيًا: مأزق النظام الدولي أحادي القطبية

لم يمر النظام الدولي أحادي القطبية بفترة عصيبة كما يحدث اليوم، فخلال الثلث عقود الماضية التي مرت على النظام الدولي أحادي القطبية لم يتعرض هذا النظام لعوامل وأحداث جلعت الكثير من يتحدث عن بروز تحولات عميقة في بنية النظام الدولي أحادي القطبية كما يحدث في الوقت الراهن، فرسوخ قواعد العلاقات الدولية ووضوح أسسها الناظمة هما أمران أساسيًان لفهم آليات هذه العلاقات وضوابطها وأفعالها، وللتمكن من زيادة القدرة على التنبؤ بمخرجاتها؛ إذ يحدد نواتج النظام الدولي ومخرجاته، من حيث الأساس، بنيتُه وتركيبته ومدخلاته.

القوّة بمختلف مكوناتها وأشكالها وتجلياتها، هي الأساس الناظم والمنظِّم للعلاقات الدولية. وتوزيع مصادر القوة كمًّ وكيفًا، هو الركيزة المحدِّدة لنوعية هذه العلاقات. وكلما استقرت التوزيعية استقر النظام وسهل توقع مساراته والتنبؤ بمآلاته، وحينما تضطرب هذه التوزيعية، يضطرب النظام، وقد تعم الفوضى. في هذه الحالة يكون المكسب للأقوى، والخسارة يتحملها الأضعف. إننا نعيش في عالم مضطرب ومتغير ومتحول، في حالة انعدام الوزن وفقدان الجاذبية، في مرحلة اللا استقرار. نمُرّ في النفق ما بين نظام دولي قديم انتهى ونظام جديد لم يستقر بعد[1].

العلاقات بين الدول يحكمها ما يسميه روبرت جيرفس (Robort Jervis) بالمأزق الأمني، حيث يصير أمن أي مجموعة من الدول يمثل علاقات" صفرية" بحيث يعني زيادة أمن أي دولة بالضرورة انتقاص من أمن الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يعني زيادة أمن دولة من الدول لتعزيز دفاعاتها لحماية أرضيها وشعبها، يعني تعزيزًا لقدراتها الهجومية تجاه الدول الأخرى. وسواء كان هذا المأزق ذات طبيعة نفسية أم موضوعية فإن النتيجة التي يؤدي إليها هي استمرار الصراع بين الدول، بما يحتويه من استخدام أدوات العنف المسلح والتدمير المتبادل لتحقيق أغراض استراتيجية وسياسية واقتصادية[2].

على الرغم من أن أحد السمات المهمة للنظام الدولي الراهن بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسية وتراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بفعل مجموعة من التحديات أبرزها، بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية، الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، وتحول في سلوك المنظمات الدولية، إلا أن بروز فاعلين آخرين على الساحة الدولية، وبروز خاصية اللاتجانس جعلت النظام السياسي

(1) الجرباوي، علي: **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة دراسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018)، ص 7.
(2) سعيد، عبد المنعم: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)، ص98.

الدولي يشكل نظامًا غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظريًا بالسيادة والمساواة أمام القانون[1].

على الصعيد الدولي نشهد حالة المخاض الناجمة عن محاولات إرساء تموضعات جديدة لتوزيع القوة بين الفواعل المتصارعة داخل الساحة الدولية. نحن نعيش في عالم قد تغير؛ فحقبة ثنائية القطبية التي اتسم بها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى إحداث توازن واستقرار نسبيَّين في ذلك النظام؛ لكن انهيار هذه المنظومة–الثنائية القطبية– أدى إلى انهيار "التوازن" الناظم للعلاقات الدولية خلال تلك الحقبة، ليتبقى منه الكتلة الغربية، بقيادة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة الأميركية، انساب معها النظام الدولي تلقائيًا ليجد نفسه في مرحلة أحادية قطبية دولية.

كما نجم عن هذا التحول غير المتوقَّع اضطراب على الصعيدين العملي والنظري. أما على الصعيد العملي، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها، فجأة، تقبع على رأس نظام دولي لم تعد فيه مقيَّدة ضمن إطار القواعد والحدود التي كان يفرضها عليها وجود قوة مضادة ومكافئة لها، فأصبح المجال أمامها مفتوحًا على مصراعيه لتتصرف على وفق مصالحها ورغائبها، كما تشاء؛ فهي الجهة الوحيدة التي أصبح متوقعًا ومطلوبًا منها إعطاء التوجهات وإصدار المعالجات الضرورية لتسيير النظام الدولي والمحافظة على استقراره[2].

كانت المراهنة بأن العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وفي ظل النظام الدولي الجديد سيصبح أكثر أمنًا واستقرارًا؛ وخصوصًا أن انهيار المعسكر الاشتراكي أوجد حالة من نشوة الانتصار – انتصار بدون حرب – والطمأنينة بأن الخطر النووي والعقائدي الاستراتيجي الذي كان يهدد الغرب عسكريًا وحضاريًا قد زال، وما عزز حالة الطمأنينة تزامن ما سبق مع انتشار ظاهرة العولمة التي بشرت بإزالة الحدود والحواجز والانفتاح بين دول العالم؛ بل وصل الأمر ليبشر البعض بنهاية زمن الصراعات والتَسيّد الأبدي للغرب بزعامة واشنطن على العالم – نظرية نهاية التاريخ للمفكر الأميركي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما. عدة أحداث عززت حالة الثقة بالنظام الدولي الجديد وثقة بقدرة واشنطن على قيادته، فخلال العقدين المواليين لانهيار المعسكر الاشتراكي[3]:

1. انضمت عدة دول من أوروبا الشرقية لحلف الأطلسي.
2. حرب الخليج الثانية ونجاح التحالف الغربي في إجبار جيش صدام حسين على الانسحاب من الكويت ولاحقا احتلال العراق 2003م.

---

(1) **النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد، (**جريدة الغد الأردنية، 2010).

(2) The Future of the Balance of Power Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002, pp 121-154; Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," Foreign Affairs, vol 70, no 1 Winter 1990-1991, pp 21-33,

(3) إبراش، إبراهيم: **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي، صوت العروبة،** (موقع وورقية تعنى بشئون الوطن والجالية العربية في المهجر 6 يونيو 2018).

3. عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991 ثم اتفاقية أوسلو 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين تلتها اتفاقية وادي عربة مع الأردن 1994م.
4. التدخل الأطلسي لحسم الحرب في البوسنة والهرسك 1992م.
5. الخروج بأقل الخسائر من الأزمة الاقتصادية 2008 مع أسعار متوازنة للنفط.
6. فوضى الربيع العربي ونتائجها الكارثية على العرب والإيجابية للغرب وخصوصا واشنطن.
7. توقيع اتفاقية الملف النووي مع إيران 2015.

لكن هذا الاستقرار لم يتحقق؛ إذ بدأ القطب المتبقي يواجه قضايا وأزمات ومهمات على صعيد العالم، ثبت أنها أوسع وأشمل من نطاق قدرته على إدارة الأزمات الدولية بمفردة. إدارةً نظامية ومنظمة وفعَّالة، فاتّجه إلى محاولات السيطرة بفرض التحكم بالسطوة، والاعتماد على استخدام القوة العسكرية من حيث الأساس، وكانت النتيجة تفجُّر صراعات داخل الدول وفيما بينها، وانهيار تحالفات وقيام أخرى، وخوض قوى عظمى وكبرى حروبًا مباشرة، أو بالوكالة عنها، واضطربت العلاقات الدولية في حمَّى المزاحمة على حصص توزيع القوة، وبدأ جليًّا ضعف قدرة النظام الأحادي القطبية على تحقيق الاستقرار الدولي المنشود، وهذا ما أدى إلى تصاعد حدة منافَسة الساعين لإرساء قواعد نظام دولي جديد[1].

الهياكل الثلاثة الرئيسية للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن تتمثل في القطبية التعددية، والقطبية الثنائية، والقطبية الأحادية. وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى، أو أقطاب، لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية–والتكنولوجية، وبما يمكن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل، أو الأضعف منها. وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولًا من خارج كل من التحالفين، دول العالم الثالث التي تبنت سياسة عدم الانحياز رسميًا، وتتميز القطبية الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي[2].

وتستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر، وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكًا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكّل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه.

---

(1) الجرباوي، علي: **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة دراسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018)، ص8.
(2) إسماعيل صبري مقلد: **أصول العلاقات الدولية: إطار عام**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)

منّ يساورهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديًا، وتفرض مصالحها الذاتية تعاونًا محدودًا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكّل دائمًا القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية، فحالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوّق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى"[1]

الواضح أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية، ويشهد نوع من عدم التجانس والاستقرار، فكل التحليلات الحديثة تتحدث عن مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب الباردة، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولًا إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي وبروز القومية والشعبوية مرة أخرى، ووضع قيود على حرية حركة التجارة وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة، فالتوازن الحالي بين النظام والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى.

الواضح أن المستقبل القريب للنظام الدولي سوف يشهد العديد من التطورات والتحولات، فلن يبقى النظام الدولي كما هو، ما يمكنا التنبؤ بانتقال النظام الدولي الحالي لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى خاصة في ظل بروز قوى دولية تنافسية، واستمرار حالة اللاتجانس وبروز الشعبوية القومية في أمريكا وأوروبا كأحد سمات النظام الدولي الحالي.

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, Understanding the current international system, Santa Monica, California, (RAND published this study Foundation 2016), p 4

تحول مفهوم القوة وظهور قوى دولية تنافسية

بروز قوى دولية تنافسية تشكل تحدي للهيمنة الأميركية على العالم والنظام الدولي أصبحت تشّكل ظاهرة يمكن دراستها وقياس مدي قدرتها على منافسة الولايات المتحدة الأميركية على هذه الزعامة، خاصة في ظل تحول مفهوم القوة من القوة العسكرية للقوة الاقتصادية، وتصاعد حدة الصراع الاقتصادي وبروز تكتلات اقتصادية تتثمل في مجموعة دول البريكس وتنامي الدور الروسي على مستوى منطقة الشرق الأوسط مع التدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية.

أولًا: تحوّل مفهوم القوة من العسكرية للاقتصادية

بروز قوى دولية تنافسية ترافق مع ظهور تحولات استراتيجية في مفهوم القوة، وتراجع قدرة الولايات المتحدة الأميركية على التأثير في كثير من القضايا والأزمات الدولية، كل ذلك ترافق من تبدل في استراتيجية الأمن القومي الأميركي من القوة الصلبة للقوة الناعمة التي تفترض استخدام أساليب الاقناع والتأثير بدل الإكراه والضغط والعقوبات والحروب.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة العظمى التي تسيطر على معظم النظام الدولي، فأصبح النظام كله يتسم بنموذج النظام الأحادي القطبية؛ بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وذلك لما تملكه من مقومات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية مما يؤهلها للتربع على هرم النظام الدولي، ومع ذلك هناك آراء ترى أن حالة الهيمنة والزعامة الأميركية ما هي إلا مرحلة انتقالية في النظام الدولي ليفضي بعدها إلى التعددية القطبية[1].

إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية. والقوة بتعريف مبسط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخليًا وخارجيًا، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل، كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول؛ فالدول تعاني تباينًا في امتلاك عوامل القوة، كما لا اتفاق على أيّها أكثر تأثيرًا عند امتلاكها، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحيانًا، كون القابلية على التأثير إقليميًا أو عالميًا، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا، وهي مسائل لا تتفق الدول في الحصول عليها، كمقدمات وليس كنتائج[2]

---

(1) أبو دقة، رامي: **ملامح التحول في النظام الدولي في ظل تحول مفهوم القوة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2017)، ص 76.

(2) عطوان، خضر، عباس، ونيسان، علي، حسن: **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي**، (مجلة المستقبل العربي العدد (472)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018)، ص 1.

كما لا يمكن تجاهل أن العالم يتجه إلى وجود حقيقة أن هناك اطرافًا متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكثير، وأهمها: الفواعل العالمية، والفواعل العابرة للقومية، والفواعل دون مستوى الدولة. وهي جميعًا تزداد قوة وتأثيرًا، وسيكون لها مكانة في صياغة النظام الدولي، ودفعه بعيدًا من طابعه الدولي، ونحو اتجاهات عالمية في عقود مقبلة.

يمثل مفهوم القوة حجر أساس في العلاقات الدولية، خاصة مفهوم القوة بشكلها الصلب والعنيف، فالقدرة العسكرية إحدى أبرز مقومات قوة الدولة، سواء كانت هذه القوة تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق التهديد أو منع المعونات.

وقد بذل المجتمع الدولي جهودًا هائلة من أجل تنظيم والسيطرة على استخدام القوة العسكرية، من أجل خلق مجتمع متحضر ومتطور، وأيضًا لمنع جرائم عنيفة ومذابح شديدة العنف خاصة بعد تطور أسلحة الدمار الشامل. ومع التطور العلمي والاقتصادي لم يعد مقبولًا أن تكون القوة العسكرية هي العنصر الحاكم فقط في العلاقات الدولية أو حتى داخل النظم السياسية ذاتها، بل وجب إحداث تغيرات على المفهوم ليتواكب مع متغيرات النظام الحديث، خاصة مع ظهور الانترنت وانتشار المعلومة وتأثيرها الجلي على إحداث تغيرات في القيم السياسية وتوجهات الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول [1]. وقد أثار مفهوم تحول القوة اهتمامًا كبيرًا في نظريات العلاقات الدولية، كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق مقولات نظرية تحول القوة على ما تم اعتباره عملية تحول قوة بين الولايات المتحدة والصين، وركزت دراسات أخرى على احتمال صعود روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي[2].

القوّة هي إحدى المفردات التي توقف عندها كل المفكرين، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة، كما شهد مفهوم القوّة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة وما بعدها حزمة من التغيرات، وبخاصة ما تعلّق منها بمفهوم الأمن، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين من التغيّر؛ مستوى خاص بالعناصر المكوّنة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها القوة. والمستوى الثاني خاص بالطرف الذي يملك القوّة، وبخاصة وأن هناك فاعلين من غير الدولة قد أصبحوا يملكون بعض مصادر القوّة ذات التأثير في العلاقات الدولية[3].

أكثر جوانب الخلل الحاصلة في مركز الولايات المتحدة عالميًا، هو المتعلق بكون القوة المؤثرة عالميًا لم تعد تتعلق بالقوة العسكرية على أهميتها، وإنما هناك القوة الاقتصادية والثقافية والإعلامية، وهي ما تجد فيه الولايات المتحدة نفسها في مرتبة أدنى من بعض دول العالم، حتى إن القدرة الاقتصادية تشير التوقعات

(1) أبو عيد، شيماء: **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، أنقرة تركيا، 2018)، ص 1.

(2) علاء، عبد الحفيظ: تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (47-48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015).

(3) أبو دقة، رامي: **ملامح تحول النظام الدولي في ظل تحول مفهوم القوة**، مرجع سابق، ص 30.

حولها إلى أن الصين ستسبق الولايات المتحدة بحجم الاقتصاد الكلي بحدود عام 2025، عندما تصل الصين إلى نحو 23.1 تريليون كناتج قومي، في حين ستصل الولايات المتحدة إلى نحو 23 تريليون دولار كما ستجد الولايات المتحدة نفسها في عام 2035 غير قادرة على الانتشار عسكريًا في أغلب أقاليم العالم، وخصوصًا في شرق آسيا وفي البحر المتوسط، لأن قوة الدول الأخرى ستصل إلى مستويات لا تسمح للولايات المتحدة بأداء أدوار القيادة في نظمها الإقليمية[1].

الباحث "جوزيف فرانكل" يوضح أن النظام الدولي في الوقت الحالي يفتقر الى شيئين أساسيين وهما: الأساس الاجتماعي المبني على وجود الجماعة، والهيكل السياسي للحكومة، لهذا فإن الأنظمة الدولية تعاني من مشكلة أساسية وهي أنها لا تستطيع القيام إلا بقدر محدود ومشروط من التعاون بسبب طبيعتها الرخوة وغير المتجانسة. لكن رغم كل ذلك، فإن النظام الدولي لديه هيكل يستطيع من خلاله توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض. ويحكم هذا التوزيع للقدرات توجهان هما[2]:

التوجه الاول: يعطي لهيكل النظام دورًا رئيسيًا في توجيه التفاعلات ومن ثم يركز أنصار هذا الاتجاه على مفهوم القوة في النظام الدولي وهم يقسمون هذا المفهوم الى قسمين: القدرة وتشير الى عناصر القوة والتأثير، ويشير الى القدرة على تغيير سلوك الاخرين. لهذا فإن أنصار هذا التوجه يرون أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت هي القوة العظمى الوحيدة القادرة على تنظيم الأوضاع العالمية دون أن تخشى أي معارضة فعالة. لهذا يرون أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالمًا متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد.

التوجه الثاني: ويركز أنصاره على دور القيادة والعوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول. ويوضحون أن التغييرات التي يشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل تشير إلى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالًا محدودًا. فهناك أنواع اخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الاحداث الدولية وهي التي لا تقتصر على القدرات المادية بل أيضا على جاذبية افكار الدولة كالثقافة والايديولوجية والمؤسسات التي تسود فيها.

عالم السياسة الأميركي "روبرت دال" يرى أن مفهوم القوة ينصرف إلى القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا تلك القدرة التي تتضمن عناصر كثيرة مثل القدرة الاقتصادية، والعسكرية، والموارد الطبيعة وامتلاك هذه القوة السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية ليس هو المقياس الفعلي لنجاح سياسات التأثير في الآخرين، وإنما فن إدارة هذه القوة. ويمثل العنصر الرئيسي الثاني لنجاح

---

(1) عطوان، خضر، عباس، ونيسان، علي، حسن: **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي**، مجلة المستقبل العربي العدد (472)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018، ص 2.

(2) رزين، يوسف: **النظام الدولي: النشأة والتطور**، (مجلة الحوار المتمدن، أبريل 2014).

أية سياسة فاعلية تأثيرية، هذا إذا علمنا أن الدولة ليس لها مطلق الحرية في اختيار أسلوب التعامل مع الآخرين. إضافة إلى أن استراتيجية القوة الناعمة التي تبنتها إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما لم تساهم في تعزيز قدرة الولايات المتحدة في التأثير في الدول الأخرى، عبر إقناع شعوب وأفرادها بسياسة الأميركية أو نمط الحياة الأميركي كما كان مخطط له من قبل منظرين هذه الاستراتيجية.

القوة في السياسة الدولية لا تخدم باعتبارها الحجّة الأخيرة؛ بل تستخدم باعتبارها الحجّة الأولى والثابتة، فأوليك الذين لا يستعدون لشن الحرب قد يتوجب عليهم أن يواجهوا التنازل عن حقوقهم أو اتفاقيات الاستسلام[1].هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية من القوة العسكرية المجردة، إلى القوة الاقتصادية، بناء على هذه المؤشرات بدأ علماء العلاقات الدولية وضع أسس جديدة للقوة. من بين تلك المؤشرات العديدة التي يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالبًا ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين[2]:

1 – **مؤشرات تقليدية:** ويُقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على أساسها، مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي... إلخ.

2 – **مؤشرات غير تقليدية:** ويشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة، والتي تعني القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين من طريق جعل الهدف جذابًا بالنسبة إلى الأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف أو الإكراه ضدها. وينبع مكمن هذه القوة في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عند الدول الأخرى.

العناصر الرئيسية التي تمثل القوّة، والتي تتضمن الثروة والقوة العسكرية، والعوامل الديمغرافية، فلابد من هذه العناصر أن تواكب واقع العصر الحديث، فالمفهوم التقليدي لأهمية الموقع الجيوسياسي الذي حجز مكانه في القرن التاسع عشر والعشرين فقد أهميته بعد اختراع الصواريخ العابرة للقارات، وعلى الرغم من أنّ عددًا من عناصر القوة التقليدية تبقى ذات أهمية؛ فإن حقيقة الواقع الرقمي للعالم المعولم للقرن الحادي والعشرون أدخلت بعدًا جديدًا لمفهوم القوة، ومن هذه العناصر المعرفة للقوة القوة الناعمة، التي اتاحت للولايات المتحدة حرية استخدام وسائل متعددة ومتنوعة من القوة في سبيل تحقيق مصالحها[3].

(1) فيدة، ايريش: **توزان القوى العولمة والسلام العالمي**، (دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2005)، ص 15.
(2) الطحلاوي، أحمد عبد الله: **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009). ص 25.
(3) خلف، حسين، مزهر: **الاستراتيجية الأميركية في إدارة الصراع بين القوة الصلبة والناعمة**، (مجلة العلوم السياسية، العدد 49 جامعة بغداد، العراق 2015)، ص 205.

تتعدد الصور التي تتخذها القوة وتتغير وفقًا لطبيعة وشكل النظام القائم، فالقوة هي حجر أساس لأي تنظيم سياسي. تُعرف القوة السياسية بأنها عبارة عن ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على إدارة الدولة، كما تُعرف أيضا بأنها القدرة على التأثير في الآخرين للحصول منهم على نتائج محددة، يسعى الطرف الذي يقوم بعملية التأثير للحصول عليها.

"مكيافيللي" أعتبر القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، فأكد على أن وجود أي دولة أو مؤسسة أو منظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة؛ لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها فالدولة بنظره قوة توسعية، وحظي هذا الرأي بالتأييد من قبل "هوبز وبودان" وأيده بشدة الأسقف "بوسويه" الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل الحق الإلهي المطلق، أما "أبن خلدون" الذي سبق هؤلاء جميعا فقد تعرض لهذا المفهوم في مقدمته عندما قسم القوة السياسية إلى عدة أنواع وأكد على ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم، واعتقد أن القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والأغراء. كما عرف لازويل وكبلان (Lass well & Kaplan)، القوة بإنها المشاركة في صنع القرار[1].

كما أن مفهوم التوزان يتطور تبعًا لتطور مفهوم القوة، وكان للقوة العسكرية الدور الأساس في تحديد مسألة التوزان بين الدول، وهو الأمر الذي تراجع مع تطور طبيعة الدولة، وأخذ بنظرة الاعتبارات الشاملة لقوة الدولة دون الاخذ بقوة الدولة العسكرية كعامل وحيد، وهو الأمر الذي أدخل مفهوم التوزان في مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة، وبزوع الولايات المتحدة كقوة عظمي على المسرح الدولي[2].

بنهاية الحرب الباردة شهدت أجندة السياسة الدولية تحولات جوهرية، حيث أخذت بذلك القضايا الاقتصاديةEconomic issues، منحًا تصاعديًا، لكي تنافس في أولويتها القضايا العسكرية Military issues والشؤون الاستراتيجية، وجاء تصاعد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية مرتبط بتعزيز الهيمنة الأميركية على النظام العالمي، كأحد متطلبات القوة الناعمة Soft power، فصار ملحوظًا جدًا الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات، وتشابك البورصات العالمية، وتميز هذا الصعود بالتوجه الرأسمالي في إطار القطب الواحد[3].

(1) أبو عيد، شيماء: **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة، 2018)، ص 2.

(2) الجحشي، فراس، أحمد: **التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015)، ص 7.

(3) مشيخ، محمد، لبيب: **الاقتصاد السياسي للهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة فترة الرئيس بارك أوباما 2008-2016**، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، الجزائر، 2019)، 192.

ولكن لم يعد مفهوم القوة في العصر الحالي كما كان سابقًا، لأن مفهوم القوة تغير، فلم يعد مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي يرتكز على القوة العسكرية للدولة، بل أصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي[1]:

1. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا، بسبب قرب قواعد حلف الناتو من الأراضي الروسية.
2. وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد. كونها تحت الحماية الأميركية.
3. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك...الخ.

تحول مفهوم القوة من القوة العسكرية للقوة الاقتصادية أدى لبروز قوى اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأميركية على زعامة العالم، متمثلة في الصين وروسيا مجموعة دول البريكس، في إطار النظام الاقتصادي الليبرالي، وليس في إطار نظام مختلف، ما يؤكد بقاء هذه القوى في فلك النظام الدولي المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

وقد جاء التفكير الاستراتيجي الروسي في عهد الرئيس بوتين في انتهاج التوجه الأوراسي الجديد لرسم مشروع بناء نمط دولي جديد يواجه نموذج الهيمنة الأورو أطلسية الذي تسيره الولايات المتحدة الأميركية من خلال بناء شبكة من التحالفات في كل من أوروبا وآسيا، بالإضافة للجهود الروسية في بناء نموذج بريكس (BRICS) الذي يتكون من خمسة دول صاعدة بقوة "اقتصاديًا" وهي: (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا). ومنظمة شنغهاي التي تضم العديد من دول آسيا الوسطى إضافة لروسيا والصين وفتح المجال أمام كل من تركيا إيران وأذربيجان للانضمام لهذا المشروع الاقتصادي الواعد[2]. بروز قوى دولية تنافسية على المستوي الاقتصادي والعسكري عجل الولايات المتحدة الأميركية تواجهة مسألتين غاية في الصعوبة والتعقيد: [3]

الأولى: التراجع في عناصر قوتها التقليدية، لمصلحة بروز قوة القوى الأخرى المنافسة لها، ويتوقع أن تتراجع مشاركة الولايات المتحدة في العناصر التقليدية للقوة عالمياً إلى النسب الآتية: عسكرياً من 47 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي عام 2002 إلى نحو 35 بالمئة عام 2012، ونحو 17 بالمئة عام

(1) فريد، ميليش: **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية**، (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد، العدد 6، 2014)، ص 16.

(2) خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي وعودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد**، (موقع عربي sputnik، 2018).

(3) عطوان، خضر، عباس، ونيسان، علي، حسن: **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي**، مجلة المستقبل العربي العدد (472)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018، ص 2.

2035، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 26 بالمئة إلى نحو 18 بالمئة، ثم إلى نحو 12 بالمئة على التوالي، والتجارة الدولية من 23 بالمئة إلى نحو 16 بالمئة، ونحو 10 بالمئة على التوالي.

الثانية: أن عناصر القوة اليوم صارت تتجه إلى الابتعاد من العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير منظورة في القياس والتأثير، كالمعلوماتية، والأقمار الصناعية، والتجسس، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة، والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي، واللجوء إلى تطوير القدرات الصغيرة ذات القدرات التدميرية الهائلة.

أظهر التاريخ أنه كلما تطورت الدول من الناحية الصناعية أصبحت أكثر قوةً ونفوذًا؛ تصبح لهذه الدول أطماع توسعية إمبريالية"، ويبدو من المحتمل أن ترغب الصين في تأكيد نفسها في هذا المجال، فخلال ألفي عام ظلت الصين قوة مسيطرة في شرق آسيا، ولكن منذ عام 1850م تفوقت عليها اليابان ودول الغرب، ولذلك يشعر الصينيون بالذل والهوان، ومن الطبيعي أنهم يريدون استئناف ما يرونه كمكانهم الطبيعي في العالم، وأن الحضارات الكونفوشيوسية والإسلامية تتحدث عن الغرب باعتباره الخصم الرئيس لها، فهنتنغتون ومن خلال طرحه السابق حول "صدام الحضارات" ينبه الغرب ومراكز النفوذ ومؤسسات صناعة القرار أن هناك قوى صاعدةً تحمل مخزونًا حضاريًّ وتاريخيًا عريقًا، وإذا ما توطّدت أركانها اقتصاديًا واستقرت سياسيًا، فإن هذا هو الخطر المحدق بالغرب وثقافته الكونية[1].

وجاء مشروع القرن الأميركي لفرض الهيمنة الأميركية على العالم عقب انتهاء الحرب الباردة، كنتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة على المسرح العالمي، وتشير الوثيقة التي نشرتها مستشارة الأمن القومي الأميركي السابقة، "كونداليزا رايس" في مجلة "Foreign Affairs"، في عدد الأول عام 2000م، تحت عنوان حملة النهوض بالمصالح القومية الأميركية.

وفي هذه الوثيقة نلمس الاتجاه الجديد للولايات المتحدة في تصور السياسة الخارجية والعمل على تحقيق مصالحها القومية، والتي تقوم على الأسس التالية[2]:

- ضمان قدرة الجيش الأميركي على درء التهديدات الخارجية، والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عند فشل سياسة الردع.
- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة الحرة ونظام مالي مستقر.
- توطيد العلاقات الحميمية والقوية مع الحلفاء التقليديين الذين يشتركون مع الولايات في قيمها، ومستعدون للإسهام في أعباء نشر السلم والرفاهية.

---

(1) العليان، عبد الله: **من صراع الحضارات إلى تعايشها**، (مجلة العربي، العدد، 532 القاهرة 2003م)، ص25.
(2) الندواي، حميد، نقل: **الاستراتيجية الأميركية لتحقيق النصر في العراق**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 6 جامعة المستنصرية، العراق، 2006)، ص 92.

- تركيز الطاقات الأميركية على بناء علاقات قوية مع القوى الدولية الكبرى، وخاصة روسيا والصين، بما يضمن تحقيق مصالح الولايات المتحدة.

على الدوام حظي صعود وهبوط الأمم على الساحة الدولية باهتمام كبير، كغيرة من ديناميكيات العلاقات الدولية بمجموعة من الخصائص، أبرزها[1]:

- **الصّعود ليس مشروع توسع عفوي:** كما ادعى "جوزيف شوميست"، أو أن القوى الكبرى والعظمى تظهر في لحظة غفل عنها الزمن مثلما كان يتردد عن بريطانيا وقت أن كانت في أوج قوتها، وإنما مسارات الصّعود عمليات هادفة تواجه عقبات كبرى تسعى للتغلب عليها.
- **للصّعود مسار متعدد الأبعاد:** نظرًا للتطورات التي لحقت بمفهوم القوة، خاصة تعدد أبعادها، فإن الصّعود بدوره أصبح مسارًا متعدد الأبعاد، ولا يمكن الحديث عن صُعود مطلق بلغة القوة الشاملة، أو الحديث عن أحد أبعادها، كالقول الصّعود الاقتصادي، الصّعود العسكري، الصّعود الدبلوماسي.
- **للصّعود ديناميكية غير متماثلة:** بالنظر إلى تعدد أبعاد القوة، وبالتالي أبعاد الصّعود، فإن الدول والقوى لا تصعد في سلم القوة بشكل متماثل، إذا تتفاوت سرعة الصعود من بُعد إلى آخر، وهو ما يفسر وجود دول قوية اقتصاديا وتحتل المراتب العالمية الأولى، ولكنها تبدوا ضعيفة جدًا سياسيًا وعسكريا حالة اليابان مثلا.

تحول مفهوم القوة من القوة العسكرية للقوة الاقتصادية لا يعني تراجع أهمية القوة العسكرية، كون أن التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لعام 2019– يرى في الباب المتعلق بالصراعات والتحالفات العسكرية والاستراتيجية، أن أسباب ازدياد التنافس الاستراتيجي والعسكرة في النظام الدولي، ومن أهمها الطريقة التي تنظر بها القوى الدولية الرئيسية لسلوك بعضها، وطبيعة ردود الفعل للتعامل مع التطورات الجارية؛ فالقوى الدولية الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا، تنظر لتصرفات بعضها بعضًا باعتبارها تهديدًا مباشرًا، وسياسية مقصودة تستهدف إلحاق الضرر بمصالحها الحيوية ومكانتها الاستراتيجية؛ الأمر الذى يدفعها لزيادة التسلح كإجراء تراه دفاعيًا ومشروعا، لكنه يسهم بدوره في زيادة الشكوك بين القوى الكبرى، ويدفعها إلى مزيد من التنافس الاستراتيجي، فيما يبدو أنه حلقة مفرغة، ليس معروفًا متى سيتم كسرها، وكيف سيمكن للقوى الكبرى المتنافسة التوصل لطريقة أقل خطرا لإدارة علاقتها[2].

(1) مباركية، منير: **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأميركية**، (دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، رسالة دكتوراه جامعة باتنة، الجزائر 2016م)، ص 35.

(2) **التقرير الاستراتيجي العربي 2019:** عرض نورا فخري أنور، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2020).

تحول مفهوم القوة من القوة العسكرية للقوة الاقتصادية، دليل على أهمية العوامل الاقتصادية في بناء واستقرار الدول العظمي، بدون اقتصاد قوى لن تستطيع أي قوة دولية البقاء على هرم السلطة مهما امتلكت من ترسانة عسكرية نووية وتقليدية، وخير مثال على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة التحديات الاقتصادية رغم امتلاكه لترسانة عسكرية هائلة، لذلك فإن التحدي الذي تمثله الصين واقتصادها الذي يتضاعف مرة كل سبع سنوات تقريبًا يمثل أكبر تحدي أمام الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، كون أن الصين تمثل القوة الدولية الصاعدة بسرعة البرق لإحداث تحول في بنية النظام الدولي، بحيث يصبح نظام ثنائي تصعد فيه الصين بما تمتلك من قومات بشرية واقتصادية لهرم النظام الدولي، لكن هذا لن يحدث في المنظور القريب.

ثانيًا: بروز قوى دولية تنافسية للولايات المتحدة

النظام الدولي الذي أنشأه الحلفاء المنتصرون بعد الحرب العالمية الثانية قائمًا بشكل ملحوظ على إطار من القواعد السياسية والاقتصادية الليبرالية، المجسدة في شبكة من المنظمات واللوائح الدولية، (الأمم المتحدة، البنك الدولي صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)، والتي شكلتها وفرضتها أقوى الدول، وكان يهدف لحل المشكلات التي تسببت في الحرب وأثبتت أنها مرنة بما يكفي لتوجيه العالم إلى عالم جديد تمامًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهي المرحلة التي شهدت صعود الولايات المتحدة لهرم السلطة في النظام الدولي في إطار ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، أو نظام القطب الواحد؛ لكن بالنظر إلى أصوله العتيقة، فليس من المستغرب أن يبدو هذا النظام الآن تحت ضغط متزايد، للدخول في مرحلة تحول لم تستقر معالمها بعد.

التحديات الكثيرة لنظام القطب الواحد أصبحت تأتي إما من الدول الصاعدة أو الانتقامية، أو من ناخبين غير سعداء وغير موثوقين؛ أو من التغير التكنولوجي السريع والواسع النطاق؛ نهيك عن الاضطراب الاقتصادي والمالي الناجم عن النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي نفسه. الخطر على النظام الحالي لا يأتي من ضربة واحدة من نظام منافس، ولكن من ضعفه التدريجي في مواجهة عدم الرضا الواسع النطاق بين أولئك الذين يحتاجون إلى خدمتهم، إذا كان النظام سيبقى على قيد الحياة، فيجب التعرف على نقاط

ضعفه وحلها، ويجب أن يتكيف بشكل أفضل وأسرع مع الوضع الدولي المتغير[1]. ويمكن لنا تناول القوى الدولية التنافسية للهيمنة الأميركية في سياق العرض التالي:

- **التحدي الروسي للهيمنة الأميركية**

سعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفييتي، وإعادة ضم الروس الموجودين في هذه الدول إلى الدولة الأم، في إطار شعوره بالقوة من جراء قدرته على ضم القرم، فقد وصل بوتين إلى قناعة بأن الولايات المتحدة لن تردعه، فتراجع تمسك الولايات المتحدة بدورها الدولي وتعهداتها لحلفائها في نظر العديد من المحللين يؤدي إلى تراجع مصداقية قدراتها على الردع، وهو ما قد ينقل النظام الدولي من حالة يسودها التنافس السلمي إلى حالة من الصراع المسلح بين القوى العظمى[2].

لقد استوعبت الفيدرالية الروسية جيدًا الدرس من انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك من ثلاث زوايا أساسية، **الأولى:** أن هذا الانهيار حدث نتيجة صراع الأفكار داخله وهو ما يثبت قيمة الأفكار في تفاعلات العلاقات الدولية، **والثانية:** أن ميكانزم الهيمنة الأميركية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يرتبط فقط بالتطورات غير المسبوقة للقوة الأميركية بالمعنى المادي– عسكريًا واقتصاديًا– ولكن من خلال جاذبية أيديولوجيا العولمة التي تبنتها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والتي تعتبر جذابة للكثير من الشعوب على اعتبار تضمنها لمفردات النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، في نفس الوقت الذي رأت فيه الفيدرالية الروسية أن إعادة إحياء الأيديولوجية الاشتراكية لن تشكل عامل جذب للدول والشعوب لأن هيمنة أيديولوجية العولمة منذ نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى مسح أي جاذبية للأفكار الاشتراكية، أما الزاوية **الثالثة** فهي الحرص على تطوير عقيدة فكرية تستطيع اختراق المجتمعات الغربية في حد ذاتها[3].

التشكيك في القيادة الأميركية العالمية قد فتح المجال أمام دول أخرى لمتابعة نهج "القوة الصحيحة" لأولويات سياساتها الخاصة، لقد ضمت روسيا شبه جزيرة القرم في انتهاك للالتزامات بمذكرة بودابست، وتدخلت بشكل مباشر في الصراع في أوكرانيا، ووضعت عقيدة تطالب بالاعتراف بمجال النفوذ الروسي حول جوارها. في حين أن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، التي تشعر بالقلق إزاء الإدارات الأميركية

(1) **Challenges to the Rules-Based International Order, London Conference 2015**: (Background Papers, Chatham House).

(2) أبو الخير، كارن: **مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب، مجلة اتجاهات وأحداث**، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017)، ص 93

(3) بلخيرات، حسين: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، (المعهد المصري للدراسات، أنقرة 2017)، ص8.

الحالية والمستقبلية التي تستجيب لتجربة ما بعد العراق من خلال كونها أكثر انتقائية في دعمها للحلفاء التقليديين، تأخذ الحفاظ على أمنها بأيديهم[1].

تستخدم روسيا القوة الناعمة في علاقاتها بالدول المجاورة لها، حيث تقوم بتصدير الغاز الطبيعي لأوكرانيا ودول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، واستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية، وتوفير الأسواق لسلعها، ونقل الأموال إليها. كما تُعد الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا، حيث عادت جاذبية النموذج الروسي، وبخاصة مع استغلالها ثقافتها الشعبية واللغة الروسية، باعتبارها اللغة الإقليمية للتجارة والتوظيف والتعليم داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق. وفي حال استمرار تدفق المهاجرين من الدول المجاورة إلى روسيا، واستمرار الأنشطة الاستثمارية للشركات التجارية الروسية في هذه الدول، فإن روسيا سوف تحقق بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية بالمنطقة الأوروآسيوية تضاهي هيمنة الولايات المتحدة داخل الأمريكتين[2].

عودة وروسيا التي تمثل مركز القوة الأوراسية بقوة للمسرح الدولي، بعد أن كانت قد انشغلت في تسعينيات القرن الماضي في ترتيب بيتها الداخلي، فيما كانت الولايات المتحدة آخذة في التمدد بعد حرب الخليج الأولى وترسخ المزيد من سيطرتها العسكرية والاقتصادية والإعلامية في العالم، والتفرد بالقرارات الدولية، وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الأطلسي استمر في تهديد الأمن القومي الروسي، ومحاولة احتواء روسيا، والتقليل من قوة روسيا في أوروبا الشرقية والجنوبية، وتهديد أمنها الاستراتيجي.

ففي آذار عام 2000 استلم فلاديمير بوتين مقاليد الرئاسة في روسيا، وبدأ بإعادة هيكلة القوة الروسية، ليبدأ عصر جديد في التاريخ الروسي، اتسمت سنواته الأولى بترتيب أوراق البيت الداخلي الروسي وما رافق ذلك من صعوبات، ثم لينتقل في المرحلة الثانية إلى إعادة القوة الروسية على الصعيد الدولي في سنوات لاحقة، وباعتبار روسيا هي مركز القطب الأوراسي، فبعودتها بدأت عملية إعادة التوازن للنظام الدولي تعود بشكل تدريجي[3].

تسعى روسيا لانتزاع اعتراف دولي بكونها قوة عظمى تتعامل بندية مع الولايات المتحدة، وليست قوة خاضعة كما تريدها واشنطن. ليس من الممكن أن نفرض على روسيا الانصهار داخل النظام العالمي، يقول "كسنجر"، إن الأمر يتطلب التفاوض وعقد التسويات، وإيجاد التفاهمات المشتركة. المجتمع الروسي

(1) Challenges to the Rules-Based International Order, London Conference 2015: Background Papers, Chatham House).

(2) عبد الحفيظ، علاء: السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي (مجلة النهضة، العدد (3)، القاهرة 2011)، ص 28.

(3) خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي عودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد**، (موقع عربي sputnik، 2018).

معقد وفريد من نوعه، ويجب التعامل مع هذا البلد عبر تجريده من خيارات العسكرية ولكن بشكل لا يجرده من كرامته ولا يهين تاريخه العريق.

"هنري كيسنجر" يرى أنه يتوجب على روسيا أن تتعلم درسًا رفضت إلى حد الآن استيعابه، وهو أن إصرارها على التعامل بندية لن يكسبها احترام الطرف الآخر، وأنه لا فائدة من فرض شروط أحادية الجانب واستعراض القوة في كل مناسبة لا يجب النظر إلى روسيا على أنها دولة يمكن ضمها إلى حلف الناتو، لأن ذلك سوف يثير جنونها ويعمق الأزمة التي يوجهها الغرب الآن في أوكرانيا، بل يجب أن يكون الهدف هو إيجاد صيغة دبلوماسية لإدماج روسيا في نظام عالمي يسمح بالتعاون بين البلدين[1].

حرصت روسيا في السنوات الأخيرة على تطوير عقيدة فكرية جديدة تسمى بالعقيدة النظامية وهي العقيدة التي تقوم على المرتكزات الفكرية التالية[2]:

1. **أولوية الاستقرار على الديمقراطية:** حيث ترى العقيدة النظامية أن تدعيم الاستقرار داخل الدول يجب أن يكون هو القيمة الأساسية التي يجب دعمها وليس تأسيس الديمقراطية كما تدعو أيديولوجيا العولمة، وهذا المرتكز يدعمه في العقيدة النظامية أثار الموجة الحالية من التحول الديمقراطي التي أنتجت الفوضى أكثر من الاستقرار، والفوضى في العلاقات الدولية الراهنة اكتسبت ثلاث خصائص جديدة، كما يرى روبر كوبرR.Cooper ، **فالأولى:** خاصية الانتشار إذ لا يمكن لأي أزمة داخل حدود دولة معينة أن تبقي أثارها داخل تلك الحدود وفقط، **الثانية:** أن الفوضى أصبحت هي السبب الرئيسي في فشل الدول، **الثالثة:** أن الفوضى هي أكثر ما يصنع سياق تهديدات الأمن القومي.
2. **معادة الانفتاح الفكري غير المحدود:** ترى العقيدة النظامية أن الآثار السلبية للانفتاح الفكري غير المحدود وهو أحد الخصائص الأساسية للعولمة قد اكتملت عندما بدأت هذه الآثار تسير في الاتجاه العكسي، فالإشكالية التي كانت تطرح في السابق هي مدى تأثير العولمة الثقافية المرتبطة بالثقافة اللبرالية الغربية على الثقافات العالمية الأخرى.

يقول الدكتور "خليل قلجية" وهو خبير في الشؤون الروسية وعضو في مجموعة الرؤية الاستراتيجية روسيا والعالم الإسلامي في كتابه روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، إن النظام الدولي في ظل سياسة بوتين بدأت في التغير بتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب.

ويؤكد أن محاولة إعادة تشكيل الحدود بين القوى الكبرى في هذا العالم قد بدأت، وستلقي بظلالها على مستقبل الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي ليس في فقط في منطقة أوراسيا بل في مناطق أخرى من

---

(1) هنري كيسنجر: **يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**، (حوار مع صحيفة الأتلانتيك الأميركية، نقلا عن نون بوست، 15 نوفمبر 2016).

(2) بلخيرات: حسين: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، (المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، أنقرة تركيا، 2017)، ص9.

العالم مثل منطقة البلقان والبلطيق والشرق الأوسط والأدنى، عودة روسيا الاتحادية إلى ساحة الصراع الدولي أحدث تطورًا وتغيرًا كبيرًا في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي، وأول هذه التغيرات هو عودة السياسة الروسية الواقعية غير المدفوعة ببعد عقائدي للتصدر المشهد الدولي مرة أخرى، بعد عقود من الانزواء، وثانيها طغيان أهمية الصراعات الجغرافية السياسية على الجغرافية الاقتصادية في تحديد مصير ومستقبل النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي[1].

طريقه تعامل الرئيس بوتين مع السياسة الدولية وإدراكه ورؤيته للصراع في منطقة أوراسيا وللعلاقات الروسية الأميركية، والعلاقة مع الغرب عموما، ساهم في التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية بطريقة مختلفة، في ظل إصرار واشنطن على التعامل بمنطق الدولة المنتصرة في الحرب الباردة، وهو ما بدأ جليًا في مواقف روسيا من أزمات متعددة، مثل: تمدد حلف الناتو تجاه الشرق، وأزمة جورجيا، وأوكرانيا، وسورية، والملف النووي الإيراني وغيرها من الأزمات، لقد أثبتت روسيا أنها دولة محورية في كثير من أزمات منطقة الشرق الأوسط بعد أن أخذت زمام المبادرة في ظل التراجع الأميركي.

أوروبا وأمريكا لم تقدر جيدًا الاستراتيجية الروسية الجديدة، التي تتعامل بمنطق الندّ، واستعراض العضلات والقوة. فلم يكن هذا هو الحال بوضوح مع سعي الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة مع أوكرانيا، وهو الإجراء الذي أثار في نهاية المطاف العدوان الروسي في المنطقة.

فشل الاتحاد الأوروبي في تقدير التهديد الكبير الذي ستكون عليها سياسات الرئيس فلاديمير بوتين، وللمجموعات ذات المصالح الموالية لبوتين في أوكرانيا وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق. كما فشلت في وضع هذه المفاوضات بالذات في السياق الأوسع لتآكل الغرب للنفوذ الروسي في المنطقة منذ عام 1989. وفي هذه الحالة كان الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى كل من فهم الوضع والتصميم على تنظيم أدوات القوة الإضافية – بما في ذلك وسيلة ردع العمل العسكري العدائي – ضروري لتأمين مصالحها في مواجهة المعارضة الروسية[2].

الهندسة الأميركية للعالم تستند إلى عناصر القوة الأميركية بمفهومها الشامل، وفي داخل عناصر القوة هذه تكمن عوامل التوقف التي سوف تمنعها من بلوغ غايتها فالسعي إلى التفوق الاستراتيجي دائمًا يصطدم بالعقبة الروسية، سواء كان في السابق في سياق الاتحاد السوفيتي أو في الوقت الحالي في سياق روسيا بوتين، فعلى الرغم من كون أوروبا قبلت بدور الشريك الأصغر في التحالف الغربي كان لها ما

(1) قلجية، خليل: **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، بيروت 2015م)، ص 15.

(2) Challenges to the Rules-Based International Order, London Conference 2015, (Background Papers, Chatham House).

تقدمه من خلال القوتين الدفاعيتين الفرنسية والإنجليزية، رغم أهمية ذلك ووسط كل مظاهر القوة الأميركية الحالية والتي تدفع أمريكا إلى هندسة جديدة للعالم توجد نقاط ضعف سوف تنمو مع الزمن[1].

مثلت عودة روسيا الاتحادية بعقيدة يغلب عليها الطابع القومي والانفتاح على العالم، وزيادة نشاط الدبلوماسية الروسية خاصة في الأزمات الدولية والإقليمية تحدي جديد للهيمنة الأميركية على النظام الدولي، فعودة روسيا للعب دور محوري تحت قيادة بوتين، وزيادة مبيعات السلاح الروسي، والحقائق التي استطاع الرئيس بوتين تثبيتها سواء عبر ضم جزيرة القرم، أو من خلال القبضة الحديدية في الأزمة الأوكرانية أو في جورجيا أثبتت عودة روسيا للعب دور محوري في الساحة الدولية.

- **التحدي الصيني للهيمنة الأميركية**

فرض الصعود الصيني السريع، سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية تحديات إضافية لنظام القطب الواحد وللولايات المتحدة الأميركية، بل فرض تحدي شامل للنظام الدولي الليبرالي، كون أن الصين دولة كبرى من الناحية الاقتصادية لكن نظام السياسي ينتمي للكتلة الشيوعية الاشتراكية.

الصعود الصيني يمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة والمشكلة الجوهرية لجهود واشنطن الرامية إلى إعادة التوزان في ظل الثقل الصيني المتنامي، وزير الخارجية الأميركية الأسبق "هيلاري كلنتون"، أعلنت النفير ودقت الطبول معلنة منعطف جديد في السياسة الأميركية، بتحول مقتضاه انتقال تركيز الاهتمام الأميركي من منطقة الشرق الأوسط على منطقة آسيا. وكما قال الرئيس أوباما بعد عقد من الزمان خضنا خلاله حربين دفعنا خلالهما ثمنًا باهظًا من الأرواح والأموال، تحُول الولايات المتحدة تركيزها إلى منطقة آسيا (الباسفيك) بإمكانياتها الكبيرة الواعدة، ووعد أوباما بزيادة الوجود الأميركي في المنطقة دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، مؤكدًا تصميم بلاده على أن تعيد الولايات المتحدة للمنطقة التوزان الذي أخّل به الصعود الصيني[2].

تسعى الصين إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكوين روابط اقتصادية. أما فيما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، فإن المنتج الثقافي باللغة الإنكليزية هو الأكثر انتشارًا في العالم، والأوسع نطاقًا من المنتج الثقافي الصيني، على الرغم من تحدث معظم شعوب دول شرق آسيا اللغة الصينية. وتحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب

(1) سعيد، عبد المنعم: **أمريكا والعالم، الحرب الباردة وما بعدها**، (دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة 2003)، ص100-101

(2) أليسون، غراهام: **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة** (ترجمة بهاء الدين إسماعيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2018)، ص 38-39.

على مشكلة صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية، والتعريف بالثقافة الصينية[1].

هذا التحول الحاسم قد حدث بالفعل وتنبأ بتفاقم الاختلالات البنيوية في النظام الدولي، نتيجة للإجراءات الأحادية التي عكفت عليها أمريكا على مدار العقدين المنصرمين، ولا سيما في ضوء ارتفاع سقف النزعة العسكرية الأميركية بعد تحرير الكويت 1991 وغزو أفغانستان 2001 والعراق 2003. وقد كان الصينيون يشاركون الروس الموقف ذاته بأن واشنطن تنتهج سياسة التلويح بالحسم لمعادلة التوازن الاستراتيجي العالمي، وهو الأمر الذي حذا بها نحو تجاوز المؤسسات الدولية على نحو غير أخلاقي. وتفترض النظريات السياسية أن اضطلاع الدولة الرائدة بأدوار سلبية في النسق الدولي سوف يجعل من إدارة الأزمات وتجنب الصراعات مسألة أكثر صعوبة وأقل إمكانية فيما لو أتيحت الفرصة أمام دول أخرى لا تقل طموحًا ولديها ما يؤهلها لكي تتولى دورًا نشطًا في إدارة شؤون العالم في المستقبل.

وفق هذا الافتراض يقوم التوجه الصيني الراهن، بالاعتماد على توظيف معيار الجيوبوليتيك بصورة أساسية كأحد محركات الصراع الاستراتيجي في حروب السيطرة والنفوذ، وبحكم الوزن الاقتصادي المُثير للانتباه والذي يعتبر رقمًا صعبًا في معادلة توازن القوى العالمي، ومن اللافت للنظر أن الصين قد حققت مزايا كبيرة في البنية الاقتصادية العالمية، ثم ترسّخت جدارتها الاقتصادية جرّاء الأزمة المالية عام 2008 والتي أضعفت الأداء المركزي للاقتصاد الأميركي[2].

خلال العقود الماضية ازداد نصيب الصين من الاقتصاد العالمي بسرعة كبيرة من 2% عام 1980 إلى 18% عام 2016، وهو في طريقه لكي يصل إلى 30% من الاقتصاد العالمي في العام 2040. النمو الاقتصادي السريع في طريقة ليحول الصين لقوة عظمى ومنافس سياسي واقتصادي مخيف للولايات المتحدة الأميركية. بناء على هذه المعادلة قد تجد الصين والولايات المتحدة نفسهما طرفين في حرب غير مُرجّحة الحدوث، فضلًا عن كونها غير حكيمة، فمعظم حالات التنافس التي تشبه نسق التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين، كون أنّ معظم حالات التشابه التي مرت عبر التاريخ انتهت بنهاية سيئة، فعلي مدار 500 عام سبقت يمكننا رصد 16 عشر حالة مثلت خلالها قوةّ رئيسية صاعدة تهديدًا حقيقيًا لقوةّ حاكمة، وفي 12 حالة من تلك الحالات؛ أفضى ذلك الوضع إلى حرب بين القوتين[3].

الصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان، ومن حيث تسارع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تشهد الصين منذ عام 1980 معدل نمو سنويًا قدره 10 %، كما تمتلك ناتجًا قوميًا إجماليًا

(1) David Shambaugh, China Goes Global: **The Partial Power** (New York: Oxford University Press, 2013).

(2) فيسفيس، نوح: **الصين والحرب من أجل الوجود، نظرة في محركات الهيمنة**، (مدونات الجزيرة، سبتمبر 2018).

(3) أليسون غراهام: **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**: (ترجمة بهاء الدين إسماعيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2018)، ص 22-23.

يمكن مقارنته بالناتج القومي الأميركي، وحققت تطورًا كبيرًا في التقنية الصناعية في مجال الفضاء الخارجي. وقد استطاعت الصين أن تستفيد من عثرات الإدارة الأميركية، بدءاً من رد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون، وصولاً إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأميركي خلال فترة حكم بوش بسبب تكاليف ما سُمي بالحرب على الإرهاب[1].

صعود الصين إلى مكانة القوة العظمى يمثل المتغير الاستراتيجي الرئيسي الذي أطلق الموجة الراهنة من التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. كما يعد التوتر المتزايد في بحر الصين الجنوبي المظهر الأهم للتنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة ودول المنطقة الأخرى. وتظهر آثار هذا التنافس أيضًا في جهود تسريع التسلح، كمًا وكيفًا، والتي شرع البلدان فيها، والتي لا تقتصر عليهما فقط، لكنها تتحول إلى سباق تسلح ثلاثي بالتحاق روسيا المنافسة؛ ليهيمن على مشهد النظام الدولي صورة تنافس بين قوة عظمى، اقتصاديًا وعسكريًا[2].

لا أحد يجادل أن الاقتصاد يمثل أحد أضلاع مثلث القوة الشاملة لأي دولة في العالم بجانب القوة العسكرية، والقوة المعرفية، وهذا ما أكدة "فرانسيس فوكوياما" في كتابه (نهاية التاريخ) بالقول" لقد أصبح الاقتصاد بشكل واضح أكثر أهمية من كونها مقياس للقوة العظمي، وإن الشأن الحقيقي للعالم سوف يرتكز على الاقتصاد، فالنسبة للولايات المتحدة يمثل الاقتصاد الكثير من قومات القوة الداخلية والخارجية، كما يعد الأساس الأكثر متانة الذي قامت عليه قوة الولايات المتحدة بوصفها قوى عظمي منذ منتصف القرن العشرين وصولًا للقرن الحادي العشرين، استنادًا إلى معطيات شاملة جغرافية وديمغرافية وتكنولوجية أضفت خاصية مميزة للاقتصاد الأميركي[3].

إذا طبقنا المؤشرات التقليدية على حالة كل من روسيا والصين، فنجد أن روسيا أصبحت قوة عظمى ناشئة في مجال الطاقة، كما أنها تحتفظ بالعديد من مظاهر القوة الصلبة، بما في ذلك الأسلحة النووية وجيش تقليدي هائل. كما استعاد الاقتصاد الروسي عافيته، وأرتفع الإنتاج النفطي الروسي مما أدى إلى ارتفاع الميزانية الفدرالية، وحددت روسيا أولويات سياستها الخارجية في حماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز جاذبية روسيا للاستثمارات، ومقاومة التمييز داخل الأسواق الأجنبية. كما أن لدى روسيا الإمكانات لأن تصبح أكثر ثراء وقوة إذا قامت بالاستثمار في رأس المال البشري، وتنويع قاعدة اقتصادها، والتكامل مع الاقتصادات الدولية[4].

---

(1) علاء، عبد الحفيظ: **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (47-48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015).

(2) **التقرير الاستراتيجي العربي 2019**: عرض نورا فخري أنور، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2020).

(3) القيسي، محمد، وائل: **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008، (إدارة أوباما إنموذجا)**، (مكتبية العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض 2016)، ص 69-70.

(4) علاء، عبد الحفيظ: **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (47-48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015).

التدفق الاقتصادي الأميركي يأخذ منحنى الصعود عبر طفرات متسارعة وملحوظة حتى وصل خلال نهاية القرن العشرين إلى مرتبة الاقتصاد الأقوى عالميًا، وأكثر تحقيقًا للاكتفاء الذاتي، فخلال الحرب الباردة تمتعت الولايات المتحدة بمركز القوى العظمي بمفردها، حيث يبلغ الاقتصاد الأميركي منذ بداية الألفية الجديدة 25% من إجمالي الاقتصاد العالمي، أي ما يعادل أجمالي البضائع والخدمات في جميع دول الاتحاد الأوروبي[1].

بينما الاقتصاد الصيني نما وتطور بشكل ملحوظ خلال القعود الماضية، فقد قفز الاقتصاد الصيني خلال الأعوام الماضية بشكل كبير جدا، وأصبح يمثل التهديد الأول للهيمنة الأميركية، وينمو الاقتصاد الصيني بمعدل 10% سنويًا منذ العام 1980، وفقًا للتقديرات العلمية التي تستخدم تقرير الوقت اللازم لمضاعفة اقتصاد ما، أو مضاعفة استثمارات معينة، نجد أن الاقتصاد الصيني يتضاعف مرة كل سبع سنوات[2].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 كان الاقتصاد الأميركي يساوي 55% من الاقتصاد العالمي، اليوم بالكاد يساوي 22% أي انه في تراجع مستمر لحساب الصين التي كان اقتصادها يساوي في العام 1980 2 % من الاقتصاد العالمي، اليوم وصل إلى 18% وأكثر، ومن المحتمل أن يصل إلى 30 % من الاقتصاد العالمي في العام 2030، ما يجعل الاقتصاد الصيني في المرتبة الأولى على مستوى العالم.

القرن العشرين هو بمثابة القرن الأميركي، حيث وصلت الولايات المتحدة فيه إلى أعلى قدرة اقتصادية في العالم، فقد وصل الاقتصاد الأميركي إلى أوجه في متنصف القرن، وسوف ينتهي في العقد القادم أو ما حوله، حينما تتخطى الصين كما يتوقع المحللون الولايات المتحدة، لكونها الاقتصاد الأكبر عالميًا، باستخدام مصطلح ما يسمى تعادل القوة الشرائية تعتقد وحدة في البنك الدولي بأن الصين سبق أن تجاوزت الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي G D P. وثمة توقعات أخرى تقيس الاقتصاديات الدولية، بحسب معدل صرف العملة، تشير أن الاقتصاد الصيني سيكون أضخم اقتصاد خلال عقد من الزمن، فهل هذا يعني أننا سنشهد نهاية القرن الأميركي؟[3].

(1) القيسي، محمد، وائل: **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008، (إدارة أوباما إنموذجا)**، مكتبية العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض 2016، ص 70-71.

(2) أليسون، غراهام: **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة** (ترجمة بهاء الدين إسماعيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2018)، ص 38.

(3) ناي، جوزيف: **هل انتهى القرن الأميركي؟**، (ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2016)، ص9.

جوزيف ناي يؤكد أن الناتج القومي ليس وحدة المعيار على قوة الدولة على الساحة الدولية، كون أن الدولة مهما امتلكت من موارد القوة الرئيسية تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح الدولي. مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأميركية في ثلاثينات القرن العشرين، عندما امتلكت قدرات اقتصادية هائلة بينما اتبعت سياسة العزلة، لهذا لو الصين تخطت الولايات المتحدة الأميركية في الناتج الاقتصادي الإجمالي فلن نشهد نهاية القرن الأميركي آليًا، إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة، علاوة على ذلك فإن الناتج الإجمالي هو جانب واحد من القوة الاقتصادية[1].

من الخارج: تسعى روسيا والصين، وتدعمهما في ذلك قوى إقليمية متوسطة مثل إيران، لتغيير طبيعة النظام الدولي الذي أنشأته القوى الديمقراطية الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وقلب موازين القوى التي ما زالت تميل لصالحها حتى الآن على الأقل، مع استمرار هيمنة المؤسسات المالية والمصرفية والاقتصادية الغربية مؤسسات بروتن وودز والعسكرية حلف الناتو.

أما من الداخل، تتكفل إدارة ترامب بعملية الهدم لنظام ما عادت واشنطن ترى أنه يخدم مصالحها بالطريقة التي كان عليها، ولذلك لا ترى مشكلة في تقويضه، أو على الأقل، لا تبالي بمحاولات الآخرين تقويضه. لهذا السبب، ترتعد فرائص الأوروبيين من سياسات الرئيس ترامب، القائمة على شعار "أميركا أولًا"، وإعلاء المكاسب المادية والتجارية على الاعتبارات الاستراتيجية الكبرى، والتي تؤدي إلى النتائج نفسها التي يسعى إليها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أي تقويض أسس النظام الليبرالي العالمي[2].

يعتقد البعض أن النظام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظرًا للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة، فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب. أما التيار الآخر فإنه يرى أننا الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد، ومما لا شك فيه أن التباين في الرؤية يعود إلى سببين رئيسين هما[3]:

1. عدم وضوح مفهوم النظام، فأحيانًا يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول، وأحيانًا أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام.
2. عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول؛ فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة. واستنادًا الى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمه

(1) ناي، جوزيف: **هل انتهى القرن الأميركي**، المرجع السابق، ص 10.
(2) شبلاق، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، 28 يناير 2018).
(3) **النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد**، (جريدة الغد الأردنية، 2010).

الولايات المتحدة، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.

في دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة راند الأميركية، تؤكد القلق الأميركي بشأن انتشار القوة والسلطة ما يشكّل زيادة في اضطراب النظام الدولي. يتسم بنظام دولي متأرجح في عالم يسوده التخبط، أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية، ويشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة[1]:

1. بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها.
2. الحفاظ على ديمومة الهيمنة الأميركية.
3. التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية.
4. تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت.

حتى المحلّلون الخاصون بالحكومة الأميركية يرون العصر الأميركي يتّجه إلى الأفول، بهذه العبارة يبدأ "يوري فريدمان" تقريرًا نُشر، في مجلة "ذي أتلانتك"، تعليقًا على دراسة أعدّها مجلس الاستخبارات الوطنية NIC، وهي وحدة تابعة لمكتب مدير الاستخبارات الوطنية.

جاءت الدراسة هذه المرة صادمة ومخالفة للدراسات التي عادة ما يعدّها هذا المجلس، كل أربع سنوات، بهدف فهم مستقبل الولايات المتحدة والعالم. فقد توقّع هؤلاء المحلّلون الاستخباريون تحوّلاً كبيرًا في الشؤون الدولية، على مدار السنوات الخمس المقبلة، وإلى ما هو أبعد منها. وعلى الرغم من أنها لم تذكر ترامب بالاسم، لكن ذلك لم يمنع فريدمان من ربطها به، نظرًا إلى تأثيره الكبير في مجال السياسة الخارجية، فضلاً عن صدورها قبل أسبوعين فقط على تسلّمه السلطة[2].

تلحظ الدراسة المشهد العالمي الناشئ يتّجه إلى نهاية عصر الهيمنة الأميركية بعد الحرب الباردة، التي تضيف أن "ذلك قد يسري أيضًا على النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية". لذا، لا يتطرّق هذا التقرير الاستخباري إلى احتمال انتهاء تموضع أميركا على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم فحسب، بل إلى تنافي الأساس الحالي الذي يُبنى عليه جزء كبير من هذه القوة: اقتصاد عالمي مفتوح، تحالفات عسكرية أميركية في آسيا وأوروبا، إضافة إلى القواعد والمؤسسات الليبرالية منظمة التجارة العالمية مثال.

وهنا يمكن استخراج وجه آخر للربط بين هذا التقرير والرئيس الأميركي "ترامب"، أي تعبيره مرارًا عن معارضته لعناصر أساسية في هذا النظام العالمي. رغم ذلك، لا يرى الكاتب أن هذا الأمر يعني أن

---

(1) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, **Understanding the current international system, Santa Monica, California** , RAND published this study Foundation 2016, p 3

(2) شلق، نادين، **أي عالم في عهد ترامب؟** (جريدة الأخبار اللبنانية، يناير 2017).

ترامب لا يودّ الحفاظ على السيطرة الأميركية في الخارج، فهو "يريد بعد كل ذلك أن يجعل أميركا عظيمة مجددًا". والأكثر دلالة على ما تقدّم، حديث مستشاره السابق للأمن القومي "مايكل فلين"، الذي قال إن رئيسه "ربما يلتزم بالنظام العالمي أكثر من المتوقع". ويرى هذا الأخير أن إدارة ترامب "قد تضع خطوطًا أساسية جديدة لعلاقاتنا في جميع أنحاء العالم، ليشدّد بعدها على أن الولايات المتحدة "ستبقى قوة عظمى وأمة لا غنى عنها"[1].

"روبرت كاجان"، مؤرخ وزميل مركز بروكينجز وأحد أقطاب المحافظين الجدد، في كتابه المعنون بـ "العالم صُنع أميركي The world America Made" والذي أخذ أهميته مع تبني الرئيس الأميركي "أوباما" بعض مقولاته في خطابه لحالة الاتحاد. قدم ملخصًا لأهم أفكار كتابه حول مستقبل القوة الأميركية بمقال له تحت عنوان "لم تتلاش: ضد خرافة التراجع الأميركي Not Fade Away: Against the Myth of American Decline" نشر في عدد يناير2012 من مجلة " نيو ريباليك The New Republic". يستهل كاجان مقاله بطرح تساؤلين رئيسيين، مفادهما: "هل تواجه أمريكا تراجعًا في مكانتها كقوة عظمى؟"، وهل يواجه الأميركيون خطر أن تمارس دولتهم الانتحار الاستباقى الذي تمارسه القوى العظمى قبل سقوطها؟". والمقال هو إجابة بالنفي على هذين التساؤلين.

ويسوق "كاجان" مقولة رئيسية يعتمد عليها تحليله، هي أن النظام العالمي الحالي–الذي يتسم بوجود عدد غير مسبوق من الديمقراطيات والازدهار غير المعهود رغم أزماته، والسلام بين القوي الكبرى؛ إنما يعكس المبادئ والتفضيلات الأميركية. وقد بني هذا النظام على القوة الأميركية، ويعتمد في استمرارها على حمايتها. وبالتالي إذا تدهورت القوة الأميركية، فإن النظام العالمي سيتدهور، وسيحل محله نظام يمثل انعكاسًا لقوى أخرى ربما تؤدي به إلى الانهيار، كما انهار النظام العالمي الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين. ولا يمكن كذلك تصور بقاء الأسس الليبرالية التي يقوم عليها هذا النظام، إذا انكمشت القوة الأميركية[2].

الشرق الأوسط المنطقة التي يقاس فيها التغيرات في بنية النظام الدولي، لذلك نظرت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية دوما للمنطقة على أنها منطقة نفوذ حيوي لا يجوز لأي قوة دولية منافسة أن تنازعها فيها، وكان هذا المبدأ هو الحاكم للأستراتيجية الغربية الكبرى في المنطقة لمواجهة الاتحاد السوفيتي. لكن على الرغم من التغيير الذي حدث في بينة النظام الدولي مع انهيار الاتحاد السوفيتي؛

(1) شلق، نادين، **أي عالم في عهد ترامب؟** (جريدة الأخبار اللبنانية).
(2) العربي، محمد، مسعد: **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012م).

إلا أن صعود روسيا الراسمالية الجديدة وتفاعل مع القوى الإقليمية معها، إضافة لاقتحام الصين أسواق المنطقة ببضاعتها ومنتجاتها رخيصة الثمن وضع الهيمنة الأميركية على المنطقة أمام تحديات جديدة[1].

لكن على الرغم من أهمية الأخذ بعين الصعود الكبير لروسيا والصين على الساحة الدولية، إلا أنه يجب الأخذ في عين الاعتبار أيضًا أن الولايات المتحدة الأميركية هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وقد ذهبت بعض الأدبيات السياسية التي تناولت السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي إلى أن العالم سوف يستمر يعيش آفاق "العصر الأميركي" إلى مدى يُقدر بنحو خمسة عقود على الأقل[2]. بينما ذهبت أدبيات أخرى إلى أن الفترة الحالية هي فترة انتقالية، وأن الفترات الانتقالية كما تشير خبرة التاريخ تكون شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معًا، حيث تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة. وعلى سبيل المثال، فقد توقع تقرير "اتجاهات كونية 2025"، الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظامًا متعدد القطبية، بسبب صعود قوى بازغة جديدة، والاقتصاد المعولم، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق[3].

الاعتقاد بتراجع أمريكا كقوة عظمى إنما يعتمد على انطباعات وتحليلات غير متماسكة، تتحدث أغلبها عن التحول بين وضع أمريكا الحالي، والوضع الذي اعتادت أن تكون عليه في الماضي. أن مشكلة هذا الاتجاه تكمن في أنه يعتمد على تحليل وضع القوة الأميركية في مدة زمنية معينة، ويرتكز على الأزمة العالمية التي تعصف بها، وبإعمال المنظور التاريخي ومعايير القوى العظمى التي يمكن الاتفاق عليها، سنجد أن "تدهور القوى العظمى هو نتيجة تغيرات جذرية في التوزيع العالمي لأشكال القوة، والذي عادة ما يأخذ فترات زمنية ممتدة ليتشكل، ونادرًا ما تسقط القوى العظمى فجأة". لقد سبق لأمريكا أن تعرضت لأزمات اقتصادية طاحنة وطويلة، كما حدث في عقود 1930—1970–2008، وقد استطاعت على إثر كل منها أن تعود أقوى مما كانت عليه قياسًا بالقوى الأخرى[4].

عودة روسيا والصين للعب دور محوري على الساحة الدولية والشرق أوسطية فرض تحديات كبيرة أمام الولايات الأميركية في سبيل بقاء سيطرتها المنفردة على العالم والنظام الدولي، لكن رغم أهمية أخذ

---

(1) الغزالي حرب، **أسامة: أين الشرق الأوسط الجديد؟**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2007)، ص 9.

(2) السويدي، جمال، سند: **آفاق العصر الأميركي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2014).

(3) محمد، علاء، عبد الحفيظ: **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (47-48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015).

(4) العربي، محمد، مسعد: **أسس القوة: لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012).

القدرات الاقتصادية والعسكرية لكل من وروسيا والصين في عين الاعتبار على المستوى الدولي؛ إلا أن هذا لا يعني تحول النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، كون الولايات المتحدة مازالت القوة العظمى على المسرح الدولي وإن تراجعت في بعض الفترات.

ثالثًا: آليات مواجهة تحديات الهيمنة الأميركية

بروز قوى دولية تنافسية على المسرح الدولي فرض على الولايات المتحدة الأميركية تحديات جمّة في سبيل بقاء الهيمنة الأميركية على العالم والنظام الدولي أحادي القطبية.

أشار" فريد زكريا" في دراسته "عالم ما بعد أمريكا"، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال قوة عظمى وحيدة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن المجالات الأخرى الصناعية والمالية والتعليمية والاجتماعية والثقافية على السواء كلها تتحول بعيدًا من وضع الهيمنة الأميركية، وأنه إذا كانت قوة الولايات المتحدة ليست إلى زوال، فإنها تنتظر من يزاحمها.

ما يعقد الأمر أن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة تنشأ عن جدل دائم بين المصالح والأخلاق، وبين البراغماتية والإيديولوجية، وبين العمل والفكر[1]. وعلى الرغم أن الرؤية الأميركية للنظام الدولي ترتكز على افتراضات دفاعية واقعية حول العلاقات بين القوى العظمى، بحيث أنّ القليل من المنافسة الأمنية والاقتصادية هو أمر حتمي بين الدول وأنّ جيشًا أميركيا قويًا هو مهمّ للدفاع عن المصالح الأميركية[2]. غير أنّ هذه التوقعات تدّعي أنّ الهيمنة الأميركية ومحاولات الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن هي مصادر رئيسية للمنافسة الأمنية مع قوى عظمى أخرى، وفي الوقت عينه تفترض هذه الرؤية أن تضاربات المصالح الكامنة بين القوى العظمى هي محدودة، فتخفّيف الفصل الجغرافي بين الولايات المتحدة وقوى أخرى يحد من عمق الصراع.

لكن يشير آخرون في هذا السياق إلى الردع النووي مهم لبقاء القوة الأميركية. وبغض النظر عن السبب، تتوقّع هذه المدرسة الفكرية أن تتمّ التسويات السياسية بين القوى العظمى وأنّه يمكن تخفيف المنافسة من خلال تكييف أكبر، تتّسم رؤية النظام هذه بكونها أكثر تشاؤمًا من الرؤى الأخرى حول احتمالات استمرار هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على النظام الدولي[3].

وتفترض هذه الرؤية للنظام الدولي أنّ المحفّز الأساسي للدول هو مصالحها الخاصة وأن المؤسسات لا تقيّدها أو تشكلها إلى حد كبير، وفي الوقت نفسه تفترض رؤية النظام هذه أنّ القوى العظمى تتشاطر

---

(1) لوفابفر، مكسيم: **السياسة الخارجية الأميركية**، ترجمة حسين جيدر، (عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006)، ص 97.

[2]) الجرباوي، علي: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون**، (وكالة سما الاخباري نقلا عن جريدة الأيام الفلسطينية، يناير 2018م).

(3) مازار، مايكل، وآخرون: **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، (مؤسسة راند البحثية الأميركية، واشنطن، 2017)، ص 30.

مصالح مشتركة وتستطيع الاتفاق على القواعد الأساسية التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول. فعلى سبيل المثال، ارتكزت دول الوفاق الأوروبي الأصلية على وجهات نظر مشتركة حول قيمة التشاور الدوري واحترام المخاوف الأمنية الأساسية لكل قوّة[1].

تنطلق الولايات المتحدة في نظرتها لأهمية مكانتها على الساحة الدولية من نظرة اقتصادية باعتبار أن الاقتصاد الأميركي القوى يمثل ضمانة لبقاء السيطرة الأميركية على النظام الدولي.

لذلك اتجهت لوضع استراتيجية مالية عالمية للسيطرة على المؤسسات الدولية والتي كانت من إفرازات نظام (برايتون وودز)، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، وساهمت هذه المؤسسات في التأثير على توجهات الدول الأعضاء وخاصة السياسات الاقتصادية، ومن هنا وضع الاقتصاد الأميركي في خدمة الأهداف الاستراتيجية الكونية، بمساعدة الشركات متعددة الحسنيات، الأمر الذي ولد الكثير من الترابط بين اقتصاديات الكثير من الدول والاقتصاد الأميركي[2]. وتتجاوز مبيعات خمس شركات أميركية هي (جنرال موتورز، وول مارث، وأكسون موبيل، فورد، ديملر كراسلر) النتاج المحلي لـ 182 دولة، ودخل شركة أكسون موبيل للنفط يعادل دخل مجموع الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) بينما اقتصاد جنرال موتورز يعادل الاقتصاد الدنماركي، وتندرج ثلاث شركات أميركية ضمن أكبر 5 شركات للنفط في العالم هي(شيفرون، أكسون موبيل، أمكو)[3].

ويعتبر الاقتصاد الأميركي أكبر اقتصاديات العالم، نتيجة الظروف الطبيعية والبشرية الملائمة وأهمية التنظيم الرأسمالي وتعد الصناعات الأميركية من أقوى الصناعات في العالم وتتميز بوفرة الإنتاج وتنوعه، ويرتكز على وفرة المعادن ومصادر الطاقة ما يجعل من الولايات المتحدة الأميركية أكبر قوة اقتصادية دولية، وتستخدم الولايات المتحدة المؤسسات الدولية الاقتصادية في تنفيذ سياساتها الخارجية منها[4]:

1. منظمة التجارة الدولية، من قبلها الاتفاقات العامة للتعرف الجمركية (الجات gatt)
2. صندوق النقد الدولي، وهو المؤسسة التي انبثقت عن مؤتمر بريتون دوز عام 1944م، والتي تعني أسعار صرف العملات وتحرير الأسواق من القيود والتعاون النقدي الدولي.
3. البنك الدولي للتنمية والتعمير، بدأ البنك عمله في عام 1946 ويهدف إلى اقراض الدول وضمان الإقراض لدعم وتنمية القطاع الخاص المحلي في عملية الإنتاج وتقليل دور القطاع العام الحكومات في الإنتاج(الخصخصة).

---

(1)مازار، مايكل، وآخرون: **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، المرجع السابق، ص 31.

(2) القيسي، محمد، وائل: **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008، (إدارة أوباما إنموذجا)**، (مكتبية العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض 2016)، ص 74.

(3) عبد الله، أحمد، سليم: **دور السياسة الخارجية الأميركية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان2014)، ص 36

(4) مردان، باهر: **الاستراتيجية الأميركية (الوسائل، الأهداف، والمؤسسات)** كتاب الكتروني بدون دار نشر، بكين 2014)، ص 86.

رغم التفوق الأميركي المستمر؛ إلا أنّ النخبة الأميركية لا يغمرهم الشعور بالرضا، فالهيمنة الأميركية لا يمكن أن تستمر بلا نهاية. إن نصيب الولايات المتحدة من الناتج العالمي أكبر من منافسيها، لكن تأثيرها العالمي سوف يبدأ بالتراجع حتى لو استمر الاقتصاد الأميركي على حالة الازدهار. وإن مرحلة القطبية الواحدة لن تستمر طويلًا، والافتراض القائل بأن نظام العلاقات الدولية، كما كتب "تشارلز كوبتشان" يمكن أن يعتمد على الهيمنة الأميركية هو وهمّ، كما أنه أمر بالغ الخطورة. وهناك ظاهرتين تهددان الزعامة الدولية للولايات المتحدة: تعاظم الدول الطامحة للحصول على مكانة الدول العظمى، وفقدان الاستقرار الفوضى في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية[1].

بعد الحرب العالمية الثانية تعمقت الفكرة القائمة على نظرية الأمن المسيطر على الفكر السياسي الأميركي في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية، حيث ركزت على الأدوات والأساليب التي تعتمد على القوة العسكري في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، عبر التأكيد على فكرة أن التفوق العسكري والتكنولوجي يضمن للولايات المتحدة الأميركية مصالحها الخارجية، وهيمنها على النظام الدولي. ويمكن تتبع قيمة القوة في السياسة الخارجية الأميركية من خلال النقاط التالية[2]:

- ترتقي قيمة القوة في نفوس الشعب الأميركي وزعامته، إلى نفس مستوى الديمقراطية.
- تأثير الوسائل العسكرية هي الأقوى في الفكر السياسي الأميركي، وإن كانت الدبلوماسية تعلب دور مهم في تنفيذ السياسة الأميركية.
- استخدمت الولايات المتحدة الأميركية السلاح النووي كقوة مؤثرة (الردع الاستراتيجي) لأغراض سياسية وليست عسكرية فقط.
- تعتبر التداخلات العسكرية الأميركية في شؤون العالم، أهم ملامح القوة في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية.

ظهرت أولى دلائل العودة إلى التعددية القطبية من خلال الحرب في سوريا التي بدأت عام 2011، حيث دعم المحور أحادي القطبية الأطلسي بكل ما أمكنه القوى التي تريد تفتيت الدولة السورية ووضع نظام في سوريا موالي للغرب الأطلسي لتمرير خططه في السيطرة على شرق المتوسط وذلك وفقًا لمبدأ "الأناكوندا" الذي نقله المفكر والسياسي الأطلسي "ألفريد ماهان" ويتجسد هذا المبدأ في حصار الأراضي الأوراسية من البحر وعبر الخطوط الساحلية وهو ما يؤدي تدريجيًا إلى الاستنزاف التدريجي للخصم.

---

(1) أوتكين، أناتولي: **الاستراتيجية الأميركية للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة أنور إبراهيم، محمد الجبالي، المشروع القومي للترجمة، (المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة،2003)، ص 28

(2) أبو عجيلة، أبو بكر: **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسية الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم، السودان، 2010م)، ص 66-67

في مواجهة التمدد الغربي تجاه الشرق لمحاصرة روسيا عبر تمدد الحلف الأطلسي كانت مهمة المحور الأوراسي بقيادة روسيا للحفاظ على الآماد الشاطئية المحيطة بأوراسيا القارية، بالإضافة إلى موقع سوريا الذي يربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث تقع على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين هذه القارات، إلا أن الرئيس فلاديمير بوتين الذي كان قد أسس القوة الروسية لتكون بحجم هكذا تحديات، وقف في وجه الموجة الأطلسية في سوريا[1].

رغم أن روسيا تمثل تحدي عسكري مهم للولايات المتحدة إلا أن القوة الصاعدة للاقتصاد الصيني مثل التحدي الأبرز، فرغم قلق إدارة ترامب من القوى التنافسية الأخرى، يظل التوافق المتزايد في الولايات المتحدة بشأن تحديد الصين باعتبارها التحدي الاستراتيجي الأكبر لأميركا، رغم ذلك ترامب وإدارته ليس لديهم هدفًا واضحًا للمواجهة، ولا توجد مقاربة فاعلة قادرة على توفير خيارات في السياسة الخارجية، وهذا فأن أي مواجهة من دون أهداف واضحة ومقاربة جديدة توفر أساسًا للسياسة الخارجية تجاه الصين يشكل خطرًا حقيقيًا في إعادة النقاش حول نبوءة تراجع زعامة الولايات المتحدة للنظام الدولي خاصة في ظل إدارة ترامب.

عودة القوة الروسية كلاعب رئيسي على الساحة الدولية، نتج عنها رغبة كثير من الدول إعادة تفعيل وتطوير علاقاتها مع موسكو ومنها ما وصل إلى الرغبة ببناء تحالف معها، وازداد عدد الدول التي ترغب بشراء السلاح الروسي الجوي والصاروخي والبري الفريد والرائد على مستوى العالم، فارتفع عدد الدول التي تريد بناء تحالفات مع موسكو التي تتبع سياسة الاحترام المتبادل في العلاقات الدبلوماسية واحترام سيادة الدول، والالتزام بنهج متوازن بين الأطراف في مختلف الصراعات الإقليمية والدولية.

في هذا الإطار أعلنت السودان استعدادها لإقامة قواعد عسكرية روسية على ساحل البحر الأحمر السوداني، وأيضا مصر رفعت من درجة علاقاتها مع روسيا في عهد بوتين إلى مستوى غير مسبوق، بالإضافة تعزيز العلاقات الروسية الخليجية، وكذلك العلاقات الروسية الجزائرية، إلى مستوى عقد صفقات شراء سلاح وتعاون استراتيجي اقتصادي، كل هذا يأتي في وقت يتراجع فيه الدور الأميركي ويتعزز فيه بالإضافة إلى الدور الروسي، إضافة لدور التنين الصيني الأمر الذي يدخل النظام العالمي في مرحلة التحول من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية من جديد[2].

إدارة ترامب لديها قناعة أن دول كالصين وروسيا وأوروبا بدأت تتلاعب بقواعد النظام الدولي لصالحها، بحيث أن معدل الميزان التجاري في الوقت الحاضر ليس منصفًا ولا يعمل لمصلحة أميركا بشكل كافي، وقد أصبحت الولايات المتحدة مضطرة لقبول سياسات واستراتيجيات ومواقف مناهضة

(1) خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي عودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد**، (موقع عربي sputnik، 2018).
(2) خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي عودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد**، مرجع السابق.

لمصالحها من قبل الدول المنافسة، وأشتكى ترامب فيما يخص الأمن، من أن أميركا تنفق مليارات الدولارات في تقديم الأمن والحماية بتكاليف منخفضة لحلفاء غير ممتنين وأحيانًا من دون مقابل، ومن هنا فهو يسعى إلى تغيير هذه القواعد[1].

استراتيجية الأمن القومي الأميركية التي أعلنت عنها إدارة ترامب في نهاية العام 2017م صُمّمت لمواجهة القوى الدولية التي سمتها الوثيقة بقوى تنافسية، فدعت هذه الاستراتيجية أمريكا أن تفهم العالم على حقيقته الصراعية – التنافسية، وأن تتبنى تبعًا لذلك مواقف وسياسات براغماتية وليس مثالية، عليها أن تعي أنها تواجه مخاطر حقيقية جمة من المنافسين، وأن الانتصار العالمي للقيم الليبرالية – المثالية التي تقوم عليها البلاد أمر لن يتحقق بشكل تلقائي انسيابي دون القيام بالعناء المطلوب، وأن الدور الأميركي في العالم يجب ألا يبقى محصورًا ومقيدًا دائمًا بالقيام بما يُعتبر أنه جيّد وخيّر، وإنما بما يحقق المصلحة العليا للبلاد. وهذه المصلحة تقوم على تحقيق أربعة أهداف: حماية البلاد والمواطنين، وتحقيق الرخاء الأميركي، والحفاظ على السلام من خلال القوة، وتعزيز النفوذ الأميركي عالميًا[2].

منذ القدم ارتبط مفهوم الاستراتيجية الأميركية بالقوة العسكرية، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية في تحقيق مصالحها، وتعني الاستراتيجية السبل التي تقوم بها القدرة العسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية، والإبقاء على الحرب كواحدة من طرق كثيرة لتحقيق الأهداف والمصالح القومية للدول[3]. وتأخذ القوة العسكرية موقعًا متميزًا في الاستراتيجية الأميركية العليا، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب، بل لأنها تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم حتى الوقت الراهن. ووجدت الإدارة الأميركية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أنه لابد عليها من إعادة النظر للمبادئ التي كانت تعمل بموجبها في سياستها الخارجية، نظراً لأن المخاطر التي تواجهها قد تغيرت مصادرها وطبيعتها[4].

تواجه أميركا وفقًا لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة، ثلاث مجموعات رئيسية من المنافسين: القوتان التعديليتان روسيا والصين، والدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، والمنظمات التي تشكل خطرًا عابرًا للحدود، خصوصًا الجماعات الإرهابية، وتكتلات الجريمة المنظمة. أمام هؤلاء تؤكد الاستراتيجية على أميركا حماية نفسها أولا، وتحقيق رخائها الداخلي من خلال اقتصاد متين يقوم على فتح الأسواق وضمان حرية التجارة الدولية. كما وعليها المحافظة على تفوقها العسكري على منافسيها، وأن تكون دائمًا على

(1) الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب**، مرجع سابق.
(2) الجرباوي، علي: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون**، (وكالة سما الاخباري نقلا عن جريدة الأيام الفلسطينية، يناير 2018م).
(3) مردان، باهر، **الاستراتيجية الأميركية (الوسائل الأهداف، المؤسسات)** مرجع سابق، ص 5.
(4) العامري، صبيح: **الهيمنة الأميركية في المنطقة العربية 1945-2003**، (أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، بغداد-العراق، 2011م)، ص 168.

استعداد للتدخل والدفاع عن مجالاتها الحيوية في مختلف أرجاء العالم. ومن أجل تحقيق ذلك تتعاون أميركا مع حلفائها وشركائها، وتقوم بما عليها لتامين حمايتهم، ولكن على أساس التبادلية، ما يعني التشارك في تحمُّل المسؤولية والأعباء والتكلفة، وليس على أساس أن يتحمل الاقتصاد الأميركي العبء الأكبر من هذه التكاليف.

زعمت واشنطن أن روسيا والصين "تتحدان قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة"، واتهمت إياهما بمحاولة "الاضرار بأمن أمريكا ورخائها" وتغيير الوضع القائم. وبحسب رأي مؤلفي استراتيجية ترامب، فإن روسيا تطبق "وسائل تخريبية" من أجل إضعاف مصداقية الولايات المتحدة تجاه أوروبا. وتقويض الوحدة عبر الأطلسي وإضعاف الحكومات والمؤسسات الأوروبية. واتهمت الولايات المتحدة روسيا بالتدخل في جورجيا وأوكرانيا، باعتبار أن روسيا تظهر بذلك استعدادها إلى خرق سيادة دول المنطقة" وتحاول "ترعيب دول الجوار بتصرفاتها المهددة، بما فيها استعراض قدراتها النووية والانتشار الأمامي للقوات"[1].

الاستراتيجية الأميركية في عهد ترامب ترتكز على افتراض وجود تنافسٍ دوليٍّ على المصالح بين أطراف مختلفة، على أساس أن "السباق نحو القوة ثابتٌ تاريخيٌّ لا يتغير"" "أفضل أمل لعالم يسوده السلام، وللمصالح القومية الأميركية". غير أن الاستراتيجية الجديدة تنبّه إلى أن التنافس اليوم تشارك فيه دول مارقة، مثل كوريا الشمالية وإيران، ومنظمات إرهابية وإجرامية عابرة للقارات. وحتى ضمن "الدول ذات السيادة"؛ تشكك المقاربة في دور دولتين مركزيتين، وهما روسيا والصين، على أساس أنهما لا تقبلان قواعد النظام الدولي القائم على النفوذ الأميركي. وتخلص الوثيقة إلى أن المجموعات الثلاث السابقة "تنافس في الساحات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما تستخدم التكنولوجيا والمعلومات لتسريع المنافسات بهدف تغيير توازنات القوى الإقليمية لمصلحتها.

إزاء تلك التحدّيات، تؤكّد أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإجابة عن "تصاعد المنافسة الدولية سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا؛ ذلك أنه "كما أن الضعف الأميركي يأتي بالتحدّيات، فإن القوة والثقة الأميركيتين تمنعان الحرب وتعزّزان السلام[2]. إدارة ترامب تنظر للتنافس يجب أن يكون بين دول "ذات سيادة"، وأنه "أفضل أمل لعالم يسوده السلام، وللمصالح القومية الأميركية". وتتناول الاستراتيجية التحديات والاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على مكانة امريكا في العالم، بما في ذلك[3]:

(1) ترامب: **يعلن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي: السلام بالقوة،** (موقع قناة روسيا اليوم، 18 ديسمبر 2017).
(2) تقدير موقف بعنوان: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب هل تحمل جديدًا؟**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2017)، ص 2.
(3) نجم، رائد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عهد ترامب ملامح وتحديات،** (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، فلسطين، 2018)، ص 18.

القوى التغييرية: تشكك الوثيقة في دور دولتين مركزيتين ذات سيادة، وهما روسيا والصين، على أساس أنهما لا تقبلان قواعد النظام الدولي القائم على النفوذ الأميركي. وتستخدم التكنولوجيا والدعاية والإكراه لتشكيل عالم يتعارض مع المصالح والقيم الأميركية.

الدكتاتوريون الإقليميون: مثل كوريا الشمالية وإيران الذين ينشرون الرعب ويهددون جيرانهم ويتبعون أسلحة الدمار الشامل.

الإرهابيون الجهاديون: الذين يثيرون الكراهية للتحريض على العنف ضد الأبرياء باسم أيديولوجية شريرة، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود التي تنشر المخدرات والعنف في مجتمعاتنا.

وتخلص الاستراتيجية إلى أن المجموعات الثلاث السابقة "تنافس في الساحات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما تستخدم التكنولوجيا والمعلومات لتسريع المنافسات بهدف تغيير توازنات القوى الإقليمية لمصلحتها". وإزاء تلك التحديات، تؤكد الاستراتيجية الجديدة أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإجابة عن "تصاعد المنافسة الدولية سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا"؛ ذلك أنه "كما أن الضعف الأميركي يأتي بالتحديات، فإن القوة والثقة الأميركيتين تمنعان الحرب وتعززان السلام".

وطرحت الاستراتيجية رؤية إدارة ترامب للتعامل مع القوى الدولية والإقليمية، وترتكز على أربع أعمدة، هي حماية أرض الوطن، وتعزيز الرخاء الأميركي، والحفاظ على السلام عبر القوة، وتوطيد المصالح الأميركية. وعلى المستوى العملي، يعني العمود الأول فرض المزيد من إجراءات حظر السفر إلى أمريكا، وبناء أسوار عازلة مع الأمم الأخرى، وإعادة إحياء مفهوم الحدود بوصفه ركنًا وقائيًا ودفاعيًا. والعمود الثاني سبق أن ترجمته الإدارة الجديدة في إطلاق حروب التبادل التجاري، أو إعادة النظر في اتفاقيات تنظيم التجارة الدولية، بالإضافة إلى تنشيط مبيعات الأسلحة بمليارات الدولارات[1].

تستند استراتيجية إدارة ترامب على مبدأ أساسي، منحوت بشكل خاص لها، تُعرّفه بِـ "الواقعية المبدئية"، وهو خليط يأتي من مدرستين تُعنيان بالعلاقات الدولية، الواقعية والليبرالية، ولكن مع انحياز واضح باتجاه المدرسة الواقعية. تنطلق "الواقعية المبدئية" من منطلقين: الأول يُعطي عامل القوة الدور المركزي في السياسة والعلاقات الدولية، والثاني يقول بأن نشر المبادئ والقيم الأميركية يؤدي إلى استتباب السلام وتحقيق الرخاء في العالم[2]. ويرتكز مفهوم الرئيس ترامب للواقعية المبدئية، إنها استراتيجية واقعية لأنها تعترف بالدور المركزي للسلطة في السياسة الدولية، وتؤكد أنّ الدول القوية وذات السيادة هي أفضل

(1) **استراتيجية الأمن القومي الأميركي وأعمدة الإخضاع الأربعة**، (جريدة القدس الفلسطينية، بتاريخ 2017/12/20).
(2) الجرباوي، علي: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون**، (وكالة سما الإخبارية نقلا عن جريدة القدس، 3 يناير 2018).

أمل لعالم سلمى، وتحدد بوضوح مصالحنا الوطنية، إنها مبنية على المبادئ لأنها ترتكز على تعزيز المبادئ الأميركية التي تنشر السلام والازدهار في مختلف أنحاء العالم[1].

لذلك عادت واشنطن في عهد ترامب إلى تقوية علاقاتها مع الحلفاء التقليديين، (مصر، السعودية، الأمارات) بعد ما ركزت إدارة أوباما على فكرة التحول الديمقراطي.

على المستوى الدولي تؤكد الاستراتيجية على أهمية مواجهة التحدي الصيني والروسي على نفوذ السلطة الأميركية العالمي، لذا تقترح العمل على تفعيل السباق السياسي والاقتصادي والعسكري لمواجهة هذه القوى الصاعدة، إضافة لتهديد كوريا الشمالية وإيران، وترى أن الجيش الأميركي مازال هو الأقوى في العالم بالرغم من ذلك فإن قوة الولايات المتحدة بدأت تتقلص جراء قيام الدول المنافسة بتطوير قوتها التقليدية والنووية ومنهم كوريا الشمالية البلد الذي انفق ملايين الدولارات على الأسلحة النووية والبيولوجية التي لها أن تهدد امن وطننا واستقراره، "هنا تصبح مهمتنا أكبر في مواصلة التفوق العسكري لحماية أمريكا وحلفاءها، وستعمل الولايات المتحدة على تطوير قاعدة البيانات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخاصة بها لضمان النمو الاقتصادي وازدهار البلاد ضد الايدولوجيات العدائية في العالم".

كما أن استراتيجية إدارة ترامب تصف المصالح العالمية الحيوية للولايات المتحدة، وإطار التعاون "بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل" مع الشركاء الدوليين فالمنافسة لا تعني العداء لا مانع من التنافس الذي يعزز النجاح ويحد من وقوع الصراع. "ننافس لثقتنا والتزامنا بالدفاع عن مصالحنا الأميركية فالتحدي والثقة تخفف الحرب وتعزز السلام".

استراتيجية إدارة ترامب أعدت في الأساس لمواجهة القوى الدولية الطامحة لتغير قواعد اللعبة والحد من قوة تأثير الولايات المتحدة الأميركية على الساحة العالمية، وهي جاءت مختلفة تمامًا عن استراتيجية الأميركية في عهد أوباما، التي كانت تقوم على أربع مرتكزات رئيسية:

الركيزة الأولى: في استراتيجية إدارة أوباما كانت تعرف بالانعزالية، توازن القوى الخارجية، التدخل الانتقائي، والهيمنة خارج الإقليم. الاستراتيجية الانعزالية، تعني عدم التدخل في القضايا الأمنية خارج نطاق الولايات المتحدة وجيرانها المباشرين. وخيار الانعزالية من غير المرجح أن يكون مقبولا للولايات المتحدة، بسبب أنه باعتبارها القوة الوحيدة في العالم، هي تتحمل مسؤولية حماية الممرات البحرية، التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي الدولي. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم يحظى بشعبية لدى المواطن الأميركي، بحيث يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار في السياسة الخارجية الأميركية المستقبلية[2].

---

(1) أبو النور، محمد: **استراتيجية المحاور الأربعة الرئيس الأميركي يعلن خطة جديدة للأمن القومي**، (جريدة اليوم السابع، 19 ديسمبر، 2017).

(2) ستراتفور، **زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، (موقع KATEHON، 2016).

الركيزة الثانية: هي استراتيجية، العالمية المحتملة، والتي يربطها خبراء العلاقات الدولية عادة بتوازن القوى في الخارج، تكمن في النحو التالي. الولايات المتحدة تنأى بنفسها عسكريًا عن المناطق الأخرى، باستثناء الحالات النادرة، مثل احتمال ظهور قوى عظمى محتملة في واحدة من أكثر المناطق الجغرافية الثلاث أهمية: أوروبا، شرق آسيا، والشرق الأوسط. أنصار التوازن الخارجي يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تتدخل، فقط في حال عدم تمكن القوات المساعدة في المناطق الأخرى، من مواجهة القوة العظمى الصاعدة[1].

التوجه العام الخارجي لإدارة أوباما كان يحكمه بصفة عامة النسق العقائدي للحزب الديمقراطي، والذي يرى أولوية الوسائل الاقتصادية ومضامينها تعزيز الهيمنة الأميركية العالمية، من خلال إعطاء أولوية للعقوبات الاقتصادية على الوسائل العسكرية، النسق العقائدي للحزب الديمقراطي ظهر أيضا خلال إدارة كلنتون والذي سعى من خلاله تعزيز ما كان يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية كضمان للأمن السياسي والعسكري[2].

الركيزة الثالثة: كانت استراتيجية إدارة أوباما، التدخل الانتقائي. وفقا لهذه الاستراتيجية، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل بنشاط للحفاظ على السلام ومنع صعود القوى العظمى المحتملة في أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، ولكن عليها أن تتجنب التدخل المباشر في مناطق أخرى، أقل أهمية من الناحية الجغرافية السياسية. وخلافًا لاستراتيجية التوازن في الخارج، تتطلب استراتيجية التدخل الانتقائي دعم الولايات المتحدة النشط لوجودها الآمن والقوي خارج أراضيها، وليس فقط الاعتماد على الشركاء الإقليميين لردع القوة العظمى المحتملة في أجزاء أخرى من العالم[3].

الاستراتيجية الأخيرة: كانت تحمل اسم الهيمنة العالمية، أو الهيمنة عبر الإقليمية أو استراتيجية الردع الهجومي. جوهر الاستراتيجية كان يكمن في أن الولايات المتحدة بما أنها "أمة لا غنى عنها"، لديها حق وواجب التدخل للدفاع عن مصالحها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المناطق أو الصراعات التي لا تمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن القومي الأميركي.

في العقود الأخيرة، كانت هذه الاستراتيجية واضحة في نهج السياسات الخارجية للولايات المتحدة في مختلف المجالات، مثل المحافظين الجدد والأممية الليبرالية، والتي تختلف فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية واستخدام القوة العسكرية الأميركية، ولكن ما يوحدها في نهاية المطاف هو الالتزام بالحفاظ على السلام

(1) ستراتفور، **زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، المرجع السابق.
(2) مسيخ، محمد، لبيب: **الاقتصاد السياسي للهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة فترة الرئيس بارك أوباما 2008-2016**، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، الجزائر، 2019)، ص 102.
(3) ستراتفور، **زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، (موقع KATEHON، 2016).

في العالم واستخدام الولايات المتحدة النشط للقوة، من أجل تغيير النظام الدولي لجعله يتفق مع تصورها ورغبتها[1].

يشهد النظام الدولي صراعًا تنافسيًّا جديًّا ومحتدمًا، تحاول فيه الصين التي تُعظِّم قوتها، التحول إلى قوة دولية عظمى، لتطيح بعد ذلك تفرد الولايات المتحدة، وتصعد لمقابلتها وموازنتها على رأس النظام الدولي الذي سيصير ثنائي القطبية من جديد. لكن هناك وجهة نظر أخرى تضيف روسيا إلى الصين في المنافسة مع الولايات المتحدة، وتعتقد أن مستقبل النظام الدولي سيكون ثلاثي الأقطاب. وثمة من يعتقدون أن النظام الدولي يمر بمرحلة حراك وتحوُّل نحو تعددية الأطراف أو الكتل الدولية. يشير هؤلاء إلى قوى صاعدة، إضافةً إلى الولايات المتحدة والصين وروسيا، كالهند، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي –وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا –والاتحاد الأوروبي نفسه، والبرازيل، والمكسيك، وإيران وتركيا، وجنوب أفريقيا. ويعتقد هؤلاء أن النظام الدولي يتجه إلى أن يصبح في المستقبل المنظور متعدد الأقطاب[2].

رغم أن استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أصدرتها إدارة ترامب سعت من خلالها للحفاظ على وضعية "الأحادية القطبية"، حسب ليونيد سافين، لذلك فمن الضروري منع ظهور أية قوة مساوية، أو حتى تطمح لأن تكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا، وربما الهند. فأنصار الإمبراطورية الأميركية يعتقدون أنه، نتيجة للحرب الباردة، لم تقتصر الولايات المتحدة على كونها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة، بل إنها كقوة إمبريالية.

ووفقًا "لأندرو روس"؛ الذي يعتمد مزيجًا في نظريته من الواقعية الهجومية واستقرار الهيمنة، فإن آلية مراقبة النظام العالمي تتوافق مع آلية سيطرة الإمبراطورية الأميركية، حتى أن النظام العالمي الجديد هو أمر أميركي، وما هو جيد لأمريكا، هو جيد لجميع الآخرين، فلا يوجد خلافات خطيرة –حسب روس –بين مصالح الولايات المتحدة وبين مصالح الدول الأخرى في العالم من وجهة نظر الإمبريالية الأميركية، بل يجب أن تتحول العولمة إلى نوع من الأمركة. فإدارة وتوسيع وتعزيز العولمة هو إدارة وتوسيع وتعزيز الحكم الإمبراطوري الأميركي [3].

رغم أهمية أخذ الصعود العسكري الروسي والصعود الاقتصادي الصيني في عين الاعتبار، فإن المركز الاقتصادي للولايات المتحدة لم يتغير، فلا يزال نصيبها من مجمل الإنتاج العالمي كما هو في العقود الأربعة الأخيرة منذ عام 1969، ولا تزال تنتج تقريبًا ربع الإنتاج العالمي، ولا تزال هي الاقتصاد الأغنى والأقوى في العالم. ولكن البعض يتحدث عن الصعود الاقتصادي للهند والصين وبعض القوى

(1) ستراتفور، **زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، المرجع السابق.
(2) الجرباوي، علي: **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة دراسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018)، ص10.
(3) أبو هنية، حسن، **استراتيجية ترامب "الإمبريالية" للأمن القومي**، (موقع عربي 21، بتاريخ 2017/12/24).

الآسيوية الأخرى التي يتزايد نصيبها في الاقتصاد العالمي، غير أن صعود هذه القوى إنما يأتي على حساب أوروبا واليابان اللتين تراجع نصيبهما في الاقتصاد العالمي.

المتفائلون بصعود الصين يتنبؤون بأنها ستحل محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي، وهو ما يعني أن الأخيرة ستواجه تحديات لوضعها الاقتصادي في المستقبل، ولكن حجم الاقتصاد المحض ليس مؤشرًا جيدًا على ميزان القوة النسبية في النظام الدولي. فالصين نفسها كانت أكبر اقتصاد عالمي في بداية القرن التاسع عشر، لكنها وقعت فريسة للأمم الأوروبية الأصغر منها. وحتى لو قفزت الصين لقمة الاقتصاد العالمي مرة أخرى، فسيواجه قادتها حتمًا مشكلات في النمو، ومن ثم سيكون من الصعب عليها أن تلحق بأمريكا وأوروبا من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[1].

بالتفاعل بين العوامل المختلفة على الصعيدين العملي والنظري، تطورت خلال العقود الثلاثة الماضية وجهات نظر مختلفة حول واقع النظام الدولي ومستقبله. هناك وجهة نظر تعتقد أن النظام الأحادي القطبية أثبت مرونة وقدرة على الاستمرار أكثر مما كان الواقعيون يظنون؛ فهذا النظام لم يزل مستمرًّا منذ ثلاثة عقود تقريبًا، ولا دلائل موضوعية تنبئ بإمكانية غيابه وتحوُّله إلى نظام آخر في المدى المنظور. ولم تزل الولايات المتحدة الأميركية، وفق جميع المؤشرات المهمة، تتربع على موقع الصدارة الدولية، وتهيمن على النظام الدولي. ولا دلائل كافية على أن موقعها المتفرد على رأس هذا النظام عرضة للإقصاء على مدى العقود القليلة القادمة[2].

في خضم هذه التعددية في وجهات النظر حول مستقبل النظام الدولي، تشير الدلائل المتاحة على صعد عديدة ومتشابكة الأثر، عسكرية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية، إلى الاستدلالات التالية[3]:

أولًا: أن تفرُّد الولايات المتحدة على رأس النظام الدولي، وإن يكن مستمرًّا آنيًّا وفي المدى القريب، ليس بالأمر اليقيني المضمون والمفروغ منه على مدى العقود القليلة القادمة. فالولايات المتحدة تواجه تحديات مختلفة من مصادر عدة، ويبدو أن قدرتها على إدامة السيطرة والتفرد في وجه هذه التحديات المستمرة والآخذة في التصاعد تتراجع بمرور الوقت.

(1) العربي، محمد، مسعد، **أسس القوة: لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012).

(2) Ikenberry, Mastanduno Wohlforth eds; William C Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World,"International Security,(vol 24, no 1 1999) pp 5-41

(3) الجرباوي، علي: **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة دراسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018)، ص10.

ثانيًا: أن دولً صاعدة كثيرة لم تزل في حاجة إلى كثير من الجهد والوقت كي تبلغ مكانة الدول العظمى. أما التكتلات الدولية، كالاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس، فلن تتمكن من العمل على أنها وحدات قادرة على فرض تأثيراتها على النظام الدولي إن بقيت مجزأة بين أعضائها من الدول السيادية.

ثالثًا: أن مستقبل النظام الدولي الحالي يمكن أن يتحدد خلال فترة العقود القليلة القادمة نتيجة التفاعلات بين الأطراف الثلاثة التي تمتلك من مصادر القوةّ؛ ما يجعلها الأكثر تأهيلً وقدرة على التنافس الجاري لتحديد شكل هذا النظام. هذه الدول هي: الولايات المتحدة التي تتربع على رأس النظام الدولي الأحادي القطبية، والصين المنافس الرئيس للولايات المتحدة وخصوصًا في المجال الاقتصادي، وروسيا ذات القوة العسكرية الكبيرة المكافئة لقوة الولايات المتحدة نوويًّا. والأرجح أن تستقر هذه المنافسة، في لمستقبل المنظور، على نظام ثلاثي القطبية الدولية، ليتحول، ربما لاحقا، إلى نظام متعدد الأقطاب.

أدى تحول مفهوم القوة وصعود قوى دولية على الساحة الدولية وتراجع قوة تأثير الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية إلى بروز مظاهر تحول في بنية النظام الدولي الحالي، فلم يعد النظام الدولي هو نفسه ذلك النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، ولا هو النظام الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود أمريكا على سلم الهرم الدولي في إطار الأحادية القطبية؛ فالنظام الدولي آخذ بالتحول من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب خاصة عقب تنامي قوة الصين الاقتصادية وقوة روسيا العسكرية والجيوإستراتيجية، وبروز تكتلات اقتصادية لمواجهة الهيمنة الأميركية، لكن هذا التحول أمامه العديد من الوقت للنضوج لكي يصبح واقع عالمي.

رؤية إدارة ترامب للنظام الدولي

الرئيس ترامب، ومن خلفه تيار شعبوي قومي انعزالي لا يستهان بحجمه في الولايات المتحدة، يرى أن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية الاقتصادية والتجارية والأمنية ما عادت تناسبه، أو تحقق المصالح الأميركية كما يجب. بالنسبة إلى ترامب لن يُقبل راكب مجاني في قاطرته بعد اليوم، ومن لا يدفع لن يحظى بالحماية! وفي هذا تقويض لأحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الليبرالي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، أي مبدأ الأمن الجماعي "الواحد للكل والكل للواحد".

أولًا: مبدأ ترامب للعلاقات الدولية

لدي ترامب تصور مختلف تمامًا للنظام والعلاقات الدولية الحالية، تصور لا يقوم على فكرة التعاون الدولي أو الأمن الجماعي، بل يقوم على فكرة وضع مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول، كون أن بلاده تم استنزافها خلال العقود الماضية، فهي تدفع جزء كبير في منظومة الأمن الدولي، في المقابل لا تحظي باحترام القوى الدولية الأخرى من وجهة نظره، وهذا ما يجعل الاقتصاد الأميركي يتراجع والاقتصاديات الأخرى تتقدم.

ظهور المبادئ في حقل العلاقات الدولية ليست ظاهرة جديدة، فكل رئيس جديد يدخل البيت الأبيض يحمل من الأفكار والمعتقدات السياسية والاقتصادية، ما يجعل علماء السياسة يطلقون على سياسته الداخلية أو الخارجية مبدأ يحمل أسمه، البداية كانت مع مبدأ مُونرْو، وهو بيان أعلنه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في رسالة سلّمها للكونغرس الأميركي في 2 ديسمبر 1823م. أدى مبدأ مونرو بضمان استقلال كلِّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التّدخّل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضًا إلى أن الأوروبيين الأميركيّن لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قُوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمَح بتكوين مستعمرات جديدة في الأميركيتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها[1].

المقاربة الفكرية تشرح توجهات السياسة الخارجية الأميركية، التي ترى أن فهم توجهات هذه السياسة يرتبط بطبيعة التيار الفكري المسيطر في الإدارة الأميركية من مرحلة إلى أخرى، حيث توجد في الولايات المتحدة أربعة تيارات رئيسية: التيار الواقعي والذي يؤمن بسياسات القوة والتقليل من أهمية الطبيعة الداخلية لأنظمة الحكم في صنع السياسة الخارجية، والتيار المحافظ الجديد والذي يرى أن القوة العسكرية للولايات

(1) أبو كريم، منصور: مبدأ ترامب في العلاقات الدولية، (مدونات الجزيرة، 29 مايو 2017).

المتحدة يجب أن تكرس لنشر المنظومة القيمية للمجتمع الأميركي، وأن المكانة الدولية للولايات المتحدة تفرض عليها مسؤوليات خاصة تجاه الأمن الدولي، بالإضافة إلى ضرورة عدم الثقة في قدرة المؤسسات الدولية والقانون الدولي[1].

إدارة دونالد ترامب ومنذ توليها السلطة عام 2017 قام نهجها السياسي على أسس المدرسة الجاكسونية، والتي تركز على جعل الولايات المتحدة الأميركية قائدة للعالم، دون الاهتمام بالهيمنة الكاملة، من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً"، وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم، لذلك فالسياسة الأميركية في ظل إدارة ترامب تعتمد على استخدام موارد دول أخرى في تحقيق القيادة المنشودة، والابتعاد عن المواجهات المباشرة طويلة الأمد، التي قد تودي إلى خسائر بشرية، ومن هنا رأينا الضغوط الأميركية على دول الخليج لدفع النقود مقابل الحماية الأميركية، وكذلك الضغوط الأميركية على "الناتو" لزيادة مساهمتها في ميزانيات الدفاع، وفرض الرسوم على الصين، والتفاهمات مع روسيا، وكذلك شاهدنا الانسحاب الأميركي من العديد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاقية نافتا، واتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، واليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان[2]. أي أن توجهات إدارة ترامب قامت في الأساس على أساس المصالح وليس المبادئ، وفق نسق قائدي للرئيس ترامب والتيار الشعبوي، الذي يرى في ضرورة تحسين الاقتصاد الأميركي بدون الاخذ في عين الاعتبار مصالح الأطراف الدولية الأخرى.

هذا ما تؤكده نظرية النسق العقائدي الذي يعطي لمعتقدات الرئيس وتوجهاته السياسية عامل مؤثر في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأميركية، وهذا ما حدث مع جورج بوش الأبن، الذي كان ينتمي للمحافظين الجديد، والذي تبنى القوة الخشنة أو الصلبة في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية، والتي أدت لسقوط دول وانهار أنظمة، مما ساعد على انتشار التنظيمات الإرهابية بسبب حالة الفراغ السياسي والأمني التي نتجت عن انهيار مؤسسات الدولة الوطنية في المنطقة.

"هنري كيسنجر" في حديث عن شخصية الرئيس ترامب، حذر من مخاطر عدم اليقين بشأن السياسات التي سوف يتبعها ترامب، وأكد أن التخوف الأكبر يتمثل في ردود أفعال الدول الأخرى التي ستأتي تحت تأثير صدمة انتخاب ترامب، حيث أن هذه الدول ليس لديها رؤية واضحة حول توجهات ترامب والسياسات التي سوف تتبعها إدارته، خاصة مع تصريحاته التي تثير القلق الشديد لدى الحلفاء والمنافسين على حد سواء، إضافة إلى عدم اليقين من القرارات الت يتخذها نتيجة لعوامل ترتبط بشخصيته،

(1) بلخيرات، حوسين: **ترامب والسياسة الخارجية: من المقاربات التقليدية إلى المقاربة الشعبوية**، (نون بوست، 11 نوفمبر 2016).

(2) نرش، بشار: **كيف تأثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأميركية؟** (مدونات الجزيرة، 1 يناير 2020).

فيراه مثلا "فرانسيس فوكوياما" من أقل الشخصيات ملائمة لتبوء منصب الرئيس، خاصة فيما يتعلق بعدم قدرته على تقبل النقد، فضلًا عن عدم معرفة ردوده خاصة فيما يتعلق بالساحة الدولية[1].

مدير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بأبوظبي الدكتور "محمد عبد السلام"، أكد إن قطاعًا كبيرًا من تفاعلات العَلاقات الدولية يَتجه إلى أنْ يَتخذ شكل "عَلاقات عمل"، إذ عبر عقود مُتعاقبة كانت هناك مقالات لا حصر لها، تطرح لتوصيف أبعاد مختلفة، تتعلق بإدارة التفاعلات العابرة للحدود بين الفاعلين الدُوليين في أزمنة الأبيض والأسود قديمًا، إذ كانت مفاهيم العَلاقات الدُولية شديدة الفخامة كالحرب والسلام أو الاستراتيجية والدبلوماسية أو الصراعات والتحالفات، أو هو مُصطلح يُمكن أن يُثير الابتسام حاليًا، الأصدقاء والأعداء[2].

من أجل فهم ترامب، يجدر بنا أن نذهب أبعد من خطاباته وتصريحاته المبالَغ فيها وأن نراقب أوجه التقاطع ما بين وجهات نظره العالميّة والوجهات الخاصّة بفريقه من المستشارين المقرّبين. ونلاحظ أنّ هذا التفاعل ما بين ترامب وفريق السياسة الخارجيّة التابع له يحدث بطرقٍ وبمسائل وبمجالات متباينة. ففي عدّة مناطق، مثلاً، لطالما اتّسقت سياسات ترامب مع إطار السياسة الخارجيّة التقليدية للجمهوريّين إلى حد كبير في مسائل عدّة، كالشرق الأوسط وآسيا. وحتّى فيما يتعلّق بالمسائل العالميّة، كالانسحاب من اتّفاق باريس للمناخ ومن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة، لم يبتعد ترامب كثيرًا عن نطاق السياسة الخارجيّة المتحفّظة التقليديّة. فالابتعاد الحقيقي عن موقف الجمهوريين التقليدي يكمن في المجال التجاري بصورة أساسيّة[3].

رفض ترامب اتفاق باريس للمناخ واعتماده منطق الحروب التجارية كأداة للسياسة الخارجية، والانسحاب من خطة العمل المشتركة (٥+١)، وهو ما يعرف بالاتفاق النووي مع إيران، ولانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ النووية متوسطة وصغيرة المدى المبرمة مع روسيا التي تشكل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي لثلاثة عقود، كما عمل ترامب من التقليل الدائم بشأن شركاء وحلفاء الولايات المتحدة، كل هذه مؤشرات تسهم في تعريض الأمن العالمي والنظام الدولي في الواقع للخطر والفوضى[4].

يتبنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب مجموعة من المواقف السياسية المختلفة مع سياسة سلفه أوباما، حول كثير من القضايا الدولية والإقليمية، فهو من أتباع مبدأ عدم التدخل، بهدف اعطاء الأولوية للاقتصاد الأميركي على القضايا الدولية الأخرى، فهو لا يريد أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في

(1) أبو الخير، كارن، **مستقبل وملامح النظام الدولي الليبرالي عقب تولي الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"**، مرجع سابق، ص 91.

(2) عبد السلام، محمد: **هذا مبدأ "ترامب" في إدارة العلاقات الدولية** (جريدة المصريون، 26 مارس 2017).

(3) Shruti Godbole **: Changing nature of international order and the role of US** (The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018).

(4) الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2019

الأزمات والصراعات، إلا التي كانت مرتبطة بتحقيق مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، وعندها يكون التدخل مبررًا من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة المختلفة[1]. ومن خلال خطابات ترامب قبل وبعد توليه منصب الرئاسة الأميركية يمكن الوقوف على عدد من المبادئ أو المنطلقات الأساسية لسياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه النظام العالمي[2]:

1. يتبنى ترامب في سياسته الخارجية مبدأ "**أمريكا أولا**" كالهدف العام من سياسته الخارجية بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤَّمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأميركية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوي السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل، لذلك ترامب ليس لديه مشكلة في تفكك الاتحاد الأوروبي، أو حلف الناتو، أو تمدد روسيا في العالم.
2. يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية isolationist حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية globalism. لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية، لذلك لا يجب أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في كل الصراعات الدولية.
3. لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني Humanitarian intervention كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، فطالما الأمر لم يمس المصالح الأميركية فلا داعي لتورط القوات الأميركية والسياسة الأميركية في هذا الشأن، لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيها على أطراف أخري militaristic and unilateral interventionist.
4. يقف ترامب ضد الهجرة فهو أكثر توجهًا للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها anti-immigrant and nativist فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة بل أحيانا يصل إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إلى الولايات المتحدة الأميركية.

مسألة الصفقات قد تتحول إلى مبدأ يَستند إلى نظرية وتطبيق ويَرتبط بِوجه شهير لسببين على الأقل، الأول، أنّ ترامب رئيس الولايات المتحدة، وهي قوة دولية شديدة الأهمية أيا كان، يُقال حول الانهيار أو

(1) أبو كريم، منصور، **اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2017م)، ص 14.
(2) سليمان، يمني، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة، 2016)، ص 2.

الانسحاب الأميركي، فوفقًا لعبارات شائعة في الإقليم فإنّها الدولة التي يُمكن أنْ تكون أكثر داعميك، وأكثر الدول خطورة عليك في الوقت نفسه، في حالة تحول التوجهات أو تغير الإدارات، كما أنّها الدولة التي تؤدي أية أخطاء ترتكبها إلى مَصائب استراتيجية يَصعب احتواء تأثيراتها، كما حدثَ عندما قرر المحافظون الجدد غزو العراق عام 2003، لا لسبب إلا "لأنها تستطيع فعل ذلك"، والآن لدينا رجل أعمال يَمتلك قاذفات ثقيلة طويلة المدى"[1].

المنهج التقليدي الأميركي يرى أنه يجب على الولايات المتحدة الأميركية الدفاع عن دورها الدولي، من خلال تعديل قيمها الاستثنائية التي تتبعها في الداخل، لتتمكن من أن تصبح منارة مشرقة لبقية العالم. لكن في القرن العشرين، أصبح ينظر إليها "كمدافع عن الديمقراطية في العالم"، تساعد بقية الدول على مقاومة العدوان الخارجي وعلى تعزيز نمو الديمقراطية، وإذا لزم الأمر تلجأ للوسائل العسكرية لمحاربة منتهكي حقوق الإنسان.

رؤية ترامب تجاه العالم تقوم على أساس رفض الاستثناء الأميركي، فبعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة توسعت وتمددت أمريكا في العالم عبر آليتين: الرأسمالية والآلة العسكرية لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ترامب، الذي يرفض مصطلح الاستثناء الأميركي ويراه مهينا للدول الأخرى بحسب تعبيره، ربما يدشن بداية نهاية التدخل الأميركي باسم نشر القيم الغربية. إنها أول مرة في التاريخ الأميركي يصل شخص للسلطة يعلن بشكل علني معارضته للسرد الأخلاقي الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية[2]. مبدأ ترامب كان يقوم على مقاربة تفسيرية جديدة للسياسة الخارجية الأميركية نجتهد في وصفها بالمقاربة الشعبوية وهو الاتجاه الذي بدأ يتشكل في المجتمعات الغربية، وهذه المقاربة تظهر الخصائص التالية للسياسة الخارجية الأميركية[3]:

- الديمقراطية المباشرة هي التي يجب أن تحكم توجهات هذه السياسة وليس التعقيد المؤسساتي والمساومة البيروقراطية.
- الفوضى المنتشرة في العلاقات الدولية الراهنة هي أكثر ما يجلب تحديات أمنية للولايات المتحدة وبالتالي ما يجب التركيز عليه هو دعم الاستقرار حتى وإن كان على حساب الديمقراطية.
- الولايات المتحدة ليست مجبرة على ربط سياساتها بالمؤسسات المتعددة الأطراف، عسكريًا مع حلف الشمال الأطلسي، وسياسيًا مع منظمة الأمم المتحدة واقتصاديًا مع المنظمة العالمية للتجارة.

(1) عبد السلام، محمد: **هذا مبدأ "ترامب" في إدارة العلاقات الدولية**، مرجع سابق.
(2) لطفي، منال، **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، (جريدة الأهرام المصرية، 24 نوفمبر 2016).
(3) بلخيرات، حوسين: **ترامب والسياسة الخارجية: من المقاربات التقليدية إلى المقاربة الشعبوية**، (نون بوست، 11 نوفمبر 2016).

- السياسة الخارجية الأميركية ليست مجبرة على الاندماج في كل القضايا والأزمات العالمية حتى وإن كانت مكانتها الدولية تسمح بذلك.

على الرغم أن المبادئ في السياسة الدولية ليست بالظاهرة جديدة، فهي قديمة ومعروفة لدى علماء السياسة والعلاقات الدولية، فهناك العديد من المبادئ التي حملت أسماء رؤساء سابقين للولايات المتحدة الأميركية، إلا أن مبدأ ترامب يعتبر من المبادئ الفريدة في حقل العلاقات الدولية، فهو أول مبدأ يعطي السياسة الدولية صبغة اقتصادية وتجارية أكثر من الصبغات الأمنية والعسكرية، باعتبار أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب رجل أعمال وليس رجل سياسة.

ثانيًا: النظام الدولي في ضوء وثيقة الأمن القومي لإدارة ترامب

مقاربة إدارة ترامب للنظام العالمي التي عبرت عنها في وثيقة الأمن القومي الأميركي التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 18كانون الأول/ ديسمبر 2017، لا تختلف في مبادئها الرئيسية جوهريا عن مثيلاتها السابقة، لكنها تحمل بعدًا أكثر وقاحة في طابعها الإمبريالي، وأشد فجاجة في ترسيخ عولمة أميركية أحادية القطب، وهي الاستراتيجية التي يطلبها الكونغرس ووزارة الدفاع من كل إدارة جديدة منذ عام 1986.

العمود الفقري لرؤية ترامب، ورغم أنها تسترجع عقيدة رونالد ريغان القديمة، فإنها تضيف إليها بعدًا جديدًا هو رفض إدراج اتفاقيات المناخ ضمن المخاطر التي تهدد السلام العالمي، وفي الآن ذاته إدراج حماية الاقتصاد الأميركي ضمن العناصر الأولى والمرتكزات الكبرى للأمن القومي الأميركي. والتركيز على صيانة المصالح الحيوية للولايات المتحدة لا تكاد تغيب عن أي صفحة من صفحات الاستراتيجية[1].

بعد وصوله إلى الرئاسة، وعد ترامب بتغيير القواعد القديمة التي يعمل بها النظام الدولي، وإصلاح هذا النظام بجعله يعمل لصالح الولايات المتحدة عبر آليات جديدة تختلف عن سابقًاتها. ولكن سياساته الخارجية واستراتيجياته الدولية ومقارباته لمواجهة الأزمات الدولية أقلقت الأوساط الأميركية والحلفاء الدوليين. بل أصبح الحديث عن تراجع القوة الأميركية متداولا رغم أن النقاشات والمؤشرات حول أفول قوة أمريكا كقوة عظمى مهيمنة سابق لأوانه، لكن هنالك حقيقة تاريخية وهي: إن الدول والإمبراطوريات العظمى لها بداية ونهاية، فلا توجد صدارة وزعامة دائمة ولا تفوق مضمون للأبد، ولا يوجد واقع حال يقر بأن قدر النظام الدولي يجب أن تتزعمه الولايات المتحدة[2].

(1) أبو هنية، حسن، **استراتيجية ترامب "الإمبريالية" للأمن القومي**، (موقع عربي 21، بتاريخ 24 ديسمبر 2017).
(2) الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب**، (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2019).

تنطلق مقاربة إدارة ترامب للنظام العالمي من نظرة تشاؤمية عن العالم والعلاقات الدولية فيه، فهي تنظر للعالم كمكان غير مستقر وخطِر، لا يتشكّل كما كان يُعتقد في الاستراتيجيات الأميركية السابقة، وخاصة استراتيجية إدارة أوباما، من "مجموعة دولية" تنتظم العلاقات داخلها على أساس تعاوني.

إدارة ترامب تتبنى استراتيجية مختلفة العلاقات الدولية تقوم على أساس تنافسي محض بين الدول بالأساس، يستهدف من كلٍ واحدة منها تحقيق الأفضلية على غيرها. الدول في حالة صراع دائم فيما بينها، والمنافسة على القوة "هي استمرارية أساسية في التاريخ، والفترة الزمنية الحالية ليست مختلفة". لذلك، يتشكل العالم في واقع الأمر، من متنافسين، وليس من شركاء، والدولة كي تحقق غاياتها ومصالحها، عليها أن تنخرط في منافسة غيرها، وأن تقوم بكل ما يطلبه تحقيق التفوق في هذه المنافسة. والتعاون، إذا ما حصل، يحصل لتحقيق المنفعة الذاتية للدولة، ويجب أن ينطلق من مركز قوة في العلاقة مع المنافسين الآخرين[1]. لقد جاء ترامب إلى السلطة بدعم من شرائح مجتمعية تُعلي من قيم القومية وترى أنها يجب أن تكون في قلب النظام وحاكمة لكافة سياساته، حيث ترى هذه القطاعات أن التركيز على الهويات الفرعية خلال السنوات المنصرمة قد قوَّض من التماسك القومي وهدد حرية التعبير، وأنه قد أصبح من غير المعقول توجيه اللوم أو النقد على أسس يمكن أن تفسر بأنها عرقية أو أثنية أو دينية.

تؤمن هذه الشرائح المجتمعية بأهمية حماية الحدود التي بدون الدفاع عنها تختفي الدول، كما ترى أن التجارة الحرة قد أضرت بالطبقة الوسطى وقوَّضت البنية الصناعية الأميركية. وأما بالنسبة للسياسة الخارجية فإن تجربة الولايات المتحدة في تغيير النظم أو محاولة إعادة بناء الدول في الخارج فقد كانت فاشلة تمامًا، وبينما يجب أن تتفاعل الولايات المتحدة مع العالم فلا يحب أن تحاول الهيمنة عليه، وبالتالي فمن المنتظر أن تدشن عهدًا جديدًا من العلاقات الدولية، تهيمن فيه القيم والتوجهات القومية على حساب تراجع سياسات نشر القيم الليبرالية[2].

ساهمت الاستراتيجية الجديدة التي استندت لعقلية ترامب في كثير من مفاصلها، فالصحيح أيضًا أنها ليست طارئة تمامًا على استراتيجيات سابقة لها، وتظل في الجوهر وفية لاستراتيجية أصلية، عمادها إخضاع العالم وتسخيره لإرضاء الولايات المتحدة، حتى في أوج الانعزال عنه، كون أن الولايات المتحدة بنت افكارها أنها سوف تظل القوة العظمي على مدار العقود المقبلة.

يرى ترامب أن "الضعف هو أقصر الطرق لوقوع الصراعات، والقوة التي لا يضاهيها أحد هي أنجع الوسائل للدفاع". ولذلك فإن الاستراتيجية الجديدة تدعو إلى[3]:

---

(1) الجرباوي، علي، **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون**، مرجع سابق.

(2) أبو الخير، كارن، **مستقبل وملامح النظام الدولي الليبرالي عقب تولي الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"**، (مجلة اتجاهات الأحداث العدد 19، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأمارات العربية المتحدة، يناير 2017م)، ص 91.

(3) نجم، رائد، **استراتيجية الأمن القومي الجديدة في عهد ترامب ملامح وتحديات**، مرجع سابق، ص 20.

- اعادة بناء القوة العسكرية الأميركية لضمان بقاءها القوة لا يعلى عليها.
- تعزيز القدرات التنافسية الأميركية، في مجال الردع والأسلحة الحديثة، وأسلوب القيادة العسكرية والتعامل مع طيف واسع من التهديدات.
- تجديد القدرات العسكرية الأميركية، من حيث التسليح والصناعة والعمل الاستخباراتي، وفي مجال الحروب الإلكترونية، فضلًا عن تعزيز السيطرة الأميركية في مجال الفضاء، ووقف أي اقتطاعات في الموازنة العسكرية إذا كانت تؤثر سلبيًا في ذلك.
- تعزيز القدرات التنافسية الدبلوماسية، وجعل الدبلوماسية الأميركية في خدمة المصالح القومية الأميركية، بما في ذلك المصالح الاقتصادية.

وزير الخارجية الأميركي السابق "مايك بومبيو" في مقالة له نشرت دورية "الشئون الخارجية Foreign" Affairs"، يوضح استراتيجية إدارة الرئيس ترامب على المستوى الدولي، والتي أثارت انزعاج بعض الساسة الأميركيين، قائلًا إن نهجه يمنح الولايات المتحدة ميزة في مواجهة الأنظمة المارقة. ويضيف أنه كان واضحًا منذ حملته الانتخابية في عام 2016م، ويتمثل في قيادة أميركية جريئة تعطي الأولوية للمصالح الأمنية للولايات المتحدة، في مخالفة لعقيدة أوباما المفضلة "القيادة من الخلف"، القوة الناعمة والتي أدت إلى تراجع النفوذ والتأثير الأميركيين.

ويشير وزير الخارجية الأميركي إلى أن عقيدة "القيادة من الخلف" حولت كوريا الشمالية اليوم إلى تهديد أكبر من أي وقت مضى، كما أنها لم تحد من طموح إيران لأن تصبح قوة نووية، بل سمحت لها بأن تزيد من دورها الخبيث بمنطقة الشرق الأوسط، وتزيد رعايتها للإرهاب. وتتلخص ملامح عقيدة الرئيس ترامب وفقا لما جاء في مقالة بومبيو في الآتي[1]:

أولًا: حملات ضغط قوية متعددة الأطراف تجبر "الدول المارقة" على تقديم تنازلات: أشار بومبيو إلى حملة الضغط القوية متعددة الأطراف التي قادتها الولايات المتحد ضد بيونج يانج، والتي اقترنت بتصريحات واضحة بأن واشنطن ستدافع عن مصالحها الحيوية بالقوة إذا لزم الأمر.

ثانيًا: رفض الانخراط العسكري طويل الأمد في الشرق الأوسط أو في أي منطقة أخرى: فعلى الرغم من تلويح الرئيس الأميركي باستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الأميركية في المنطقة، إلا أن ترامب يتخوف من تكرار العواقب الوخيمة للغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣، والتدخل العسكري في ليبيا في عام 2011، لكنه يضيف أنه لا يخشى استخدامها. ووفقا لبومبيو، فإن القوة العسكرية الساحقة ستظل

(1) عبد المعطي، عمرو، **مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي يكتب عن استراتيجية إدارة ترامب لمواجهة إيران**، (مجلة السياسات الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 25 أكتوبر 2018).

دعامة للدفاع عن الشعب الأميركي، وأنها لا ينبغي أن تكون الخيار الأول. وهنا يؤمن ترامب بفكرة الركوب بالمجان، أي دعوة الفرقاء يتقاتلون وتجني أمريكا الثمار!

ثالثًا: استعداد الرئيس للحوار مع أشرس خصوم الولايات المتحدة: ينقل بومبيو عن الرئيس الأميركي "أن الدبلوماسية والمشاركة أفضل من الصراع والعداء". ويؤكد نجاح دبلوماسية ترامب مع الرئيس كيم لكونها بددت توترات مع كوريا الشمالية كانت تتصاعد يوما بعد يوم.

رابعًا: الانسحاب من الاتفاقيات التي يراها ترامب لا تحقق المصالح الأميركية: يشير وزير الخارجية في مقالته إلى أن الرئيس الأميركي مستعد لإبرام اتفاقات مع خصوم الولايات المتحدة، ولكن ليس لديه أي غضاضة في الانسحاب من المفاوضات إذا لم تعزز المصالح الأميركية في نهاية المطاف. ويري بومبيو أن ذلك يتناقض مع نهج الإدارة السابقة تجاه خطة العمل الشاملة المشتركة تجاه إيران، حيث كانت تنظر إليها على أنها هدف ينبغي التوصل إليه بأي ثمن. لذلك قرر الخروج من الاتفاق لأنه لا يلبي المطالب الأميركية.

لقد برزت وجهة نظر مشتركة بشكل أوسع عبر الإدارات الأميركية الأخيرة مفادها أنّ الروابط الاقتصادية مع بلدان مثل الصين وروسيا تستطيع تعزيز السلام. لكن برزت بعض أراء القادة الشعبوين في الغرب يدعون إلى نظام اقتصادي أقلّ انفتاحًا، يحظى النظام الاقتصادي الحالي المفتوح بدعم العديد من البلدان بما فيها الصين.

في حال تمّ التشكيك في هذا الافتراض، أي إذا انهار الإجماع الأساسي وراء الاقتصاد المفتوح، عندها ستكون العناصر المشتركة لسياسة الاقتصاد الدولي محدودة أكثر وقد تزداد السياسات الخاصة بأنظمة مختلفة قائمة على الدعم القومي لاقتصادات مكتفية ذاتيًا أكثر وللصراع الحمائي، قد تُصمّم قاعدة مشتركة من السياسات الاقتصادية الدولية لتستمرّ بدعم رؤية الليبرالية الجديدة الأساسية الخاصة بالنظام الاقتصادي ما بعد الحرب. ويقضي الهدف بحماية اقتصاد عالمي فعّال مع إمكانية وجود منافع، تتأتى من التجارة وسلاسل التوريد العالمية والولوج لرأس المال والاستثمار وغيرها، تستطيع أن تحول دون نشوب حرب تجارية جديدة وأشكال من مذهب إفقار الجار التجاري[1].

يذهب محلل المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية "مارك ليونارد" إلى القول أن هناك أربعة أسباب تؤكد أن الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة ترامب كانت مصدر "لعدم الاستقرار" بالنسبة للنظام الدولي وتتلخص هذه الأسباب في أن تعهدات الولايات المتحدة لحلفائها لم تعد محل ثقة بسبب تصريحات ترامب في هذا الخصوص، ولأن المؤسسات الدولية سوف تتعرض للضغط والإضعاف نظراً لأن ترامب ينظر

(1) مازار، مايكل، وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، (مؤسسة راند البحثية الأميركية، واشنطن، 2017)، ص 45.

إليها كقيد على الولايات المتحدة بدلاً من وسائل فعالة لحماية مصالحها، وأكد ليونارد أيضًا أن ترامب انقلب على كل العلاقات الخارجية الأميركية رأساً على عقب[1].

ثالثًا: تداعيات رؤية إدارة ترامب على النظام الدولي

يشعر الأوروبيون اليوم أنهم محاصرون جيوسياسيًا بقوتين كبيرتين تسعيان، كل منهما لأسبابها، إلى تفكيك نظامهم الديمقراطي الليبرالي الذي أخرجهم من جحيم قرون من التنافس والتناحر، روسيا التي تضغط عليهم من الشرق والولايات المتحدة، بقيادة ترامب، التي تضغط عليهم من الغرب. لذلك تجدهم في حالة من الذعر الشديد، وهم يحاولون فعل شيء تجاه التحدّي الأكبر الذي يوجههم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن قدرتهم على النجاح تبدو محدودةً، بسبب انقساماتهم، وحساباتهم الانتخابية الصغيرة، وانسياقهم وراء إرضاء ناخبٍ قصير النظر، وغير مهتم بما يجري وراء الحدود، ولا يبذل أحد جهدا في تثقيفه بالمخاطر الكبرى التي تنتظره[2].

ترامب تحدّث مرارًا عن استغلال الحلفاء للولايات المتحدة، وهو أمر يجعل منها ضحية، ولكنه قلب "العقيدة الاستثنائية" وغيّر دعائمها، ليطلب من الأميركيين استبدالها بالسعي للحصول على انتصارات مباشرة. ويمكن وضع انتقاداته المتكرّرة للحرب على العراق في هذه الخانة أيضًا، خصوصًا إذا ما جرى التطرّق إلى اعتراضه المتكرر على أن الولايات المتحدة لم تستحوذ على النفط، قبل الخروج من هناك. ويشي خطابه، في هذا الإطار، بأن بلاده لم تحصل على حصتها العادلة، وهو ما يلفت إليه "ويرثايم" موضحًا أنه يعني بذلك أنه "يتمنّى الحصول على هذه الحصة من الآخرين". من هذا المنطلق، يمكن العودة إلى ديفيد بيل في مجلة "فورين بوليسي". على الرغم من حيرته، يعترف هذا الأخير بأن رئاسة ترامب قد تكون قصة مختلفة جدًا، ذلك أنه لم يصبح فقط قائد أقوى دولة في العالم، ولكن بفضل إدارة الجمهوريين للكونغرس، وقريبًا ربما للمحكمة العليا، من الممكن أن يصبح أقوى رئيس في التاريخ الأميركي[3].

ترامب يرى أن دافع الضرائب الأميركي يتكفل بدفع تكاليف حماية حلفائه الذين يحظون، لهذا السبب، بمزايا صحية وتعليمية ومعيشية، لا يحظى هو بها تدفع الولايات المتحدة 73% من ميزانية "الناتو"، فيما خمس الأميركيين غير قادرين على تأمين وجباتهم الغذائية اليومية.

بالنسبة إلى ترامب، لم يُقبل راكب مجاني في قاطرته، ومن لا يدفع لن يحظى بالحماية. وفي هذا تقويض لأحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الليبرالي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، أي مبدأ

(1) أبو الخير، كارن: **مستقبل وملامح النظام الدولي الليبرالي عقب تولي الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"**، مرجع سابق، ص 92.
(2) شبلاق، مروان، **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، 29 يناير 2018م).
(3) شلق، نادين، **أي عالم في عهد ترامب؟**، (جريدة الأخبار اللبنانية، تاريخ النشر 13 يناير 2017).

الأمن الجماعي الواحد للكل والكل للواحد. ترامب أدار ظهره لحلف الناتو، أو تهديده بذلك، يدفع الأوروبيين إلى البحث عن بدائل، ما حدا بهم، في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2018، إلى إعلان قيام جيش أوروبي بقيادة ألمانية أطلقوا عليه اسم permanent structured cooperation–Pesco، في محاولة منهم لزيادة الاعتماد على الذات، لمواجهة سياسات روسيا العدائية، ومخاوف من تلكؤ واشنطن في الدفاع عنهم، إذا استدعت الحاجة[1].

وفي خطٍ متوازٍ مع حالة الريبة وعدم الثقة في ترامي صاحب الشخصية والقرارات غير النمطية، فإن حلفاء الولايات المتحدة الأميركية التقليديين يعملون مع واشنطن بلا ضمانات تقريبًا؛ إذ ليس هنالك ما يضمن أن ذلك التحالف سيكون مستمرًا في الفترة المقبلة من عدمه، ولعل هذا ما دفع أحد المبعوثين الأميركيين السابقين بالناتو "دوج لوت" للقول إنها المرّة الأولى التي يشك فيها الحلفاء في التزام الرئيس الأميركي. الوضع الحالي لم يسبق له مثيل وذلك في تصريحات نشرتها صحيفة "ذا إندبندنت" البريطانية في الذكرى السبعين لتأسيس الناتو. وفي مؤتمر ميونخ للأمن بدت حالة "عدم الثقة" واضحة تمامًا، ولعل ذلك ما تجلى في تصريحات أدلت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، حذرت خلالها من مخاطر الانعزالية الأميركية في الوقت الراهن[2].

سلسلة من القرارات التي اتخذها ترامب عززت حالة الجدل الدائرة بشأن السياسات الخارجية الأميركية وانعكاساتها على علاقات واشنطن الخارجية مع حلفائها في العالم حتى أن بعض المراقبين رأوا أن تلك القرارات المثيرة للجدل تضع التحالفات الأميركية على المحكّ في ظل حالة من عدم الثقة وحالة من الريبة في تلك السياسات، وما يمكن أن يتخذه ترامب مستقبلاً من قرارات غير متوقعة[3].

هذه السياسات التي تقوّض مبدأ التجارة الحرة والأمن الجماعي؛ سيكون لها تداعيات كبيرة على بنية النظام الليبرالي الدولي، كما أنها ستترك آثارًا عميقة على أكبر الاقتصادات في العالم، فالسياسات الحمائية تحدّ من النمو في الدول التي تعتمد على التصدير، وتتسبب في إغلاق المصانع، وفقدان الوظائف وصعود الشعبوية والنزعات القومية من نمط ما نشهده اليوم في أكثر دول أوروبا.

يضاف إلى ذلك وصول أحزاب شعبوية إلى هرم السلطة في أوروبا تعكس هذا المزاج الشعبي القلق إلى السلطة، ويدعو أكثرها إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والانغلاق على الذات، ما يؤدي إلى تفكيك هذا الكيان الفوق –قومي، وعودة النزاعات إلى القارة العجوز، مع انهيار مبدأي الأمن الجماعي

(1) شبلاق، مروان، **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، مرجع سابق.
(2) خالد، محمد: **سياسات ترامب تهدّد تحالفات أمريكا**، (جريدة البيان الإماراتية، 14 ابريل 2019).
(3) خالد، محمد: **سياسات ترامب تهدّد تحالفات أمريكا**، (جريدة البيان الإماراتية، 14 ابريل 2019).

والأسواق المفتوحة، وقيام كل دولة بالبحث عن أمنها وازدهارها بشكل فردي، وهذا تماما ما يريده الرئيس بوتين[1].

في عهد ترامب كان كل شيء أخذ بالتغير داخل الحلف أو المعسكر الغربي وعلى مستوى النظام العالمي بكامله، فوز الرئيس الأميركي ترامب في انتخابات 2016، لم يكن فوز مجرد تحول وانتقال ديمقراطي داخلي من الحزب الديمقراطي للحزب الجمهوري بل كان لسياساته الخارجية تأثيرًا على النظام الدولي لا تقل أهمية عن انهيار المعسكر الاشتراكي، وهي تأثيرات مسّت كل المناحي التي كانت تشكل معالم أو مرتكزات للنظام الدولي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعسكرية والاستراتيجية، وقد تزامن هذا مع متغيرات داخل أوروبا نفسها كاتحاد وكدول تشبه حالة التفكك، مع عودة قوية لروسيا الاتحادية إلى المشهد العالمي[2].

الولايات المتحدة الأميركية بالفعل في عهد ترامب أتبعت أسلوبًا مغايرًا تمامًا في التعامل مع حلفائها في العالم، وكانت تلك السياسات واضحة منذ الحملة الانتخابية لترامب، الذي طبّق ما تحدث بشأنه في تلك الحملة عمليًا بعد ذلك، وانطلق من مبدأ مشاركة الأعباء وطبق ذلك على حلف الناتو عندما قال إن الولايات المتحدة الأميركية لن تستمر في حماية أوروبا.

أثارت مسألة "مشاركة الأعباء" قلق أعضاء الناتو، السياسة الانعزالية التي تتبعها الولايات المتحدة الأميركية والتي تنطلق من مبدأ "أمريكا أولاً" سبق وأن حذّرت منها العديد من القوى الدولية والإقليمية ومن تداعياتها التي قد تسفر عن تفكك أحلاف الولايات المتحدة وإثارة مشكلات أمنية واقتصادية في المنطقة والعالم. لكن بعض المراقبين يتبنون رأياً مغايراً يقول إن واشنطن وبما لديها من مصالح اقتصادية متشعبة وعلاقات استراتيجية تتعلق بأمن العالم، قد لا تتأثر بتلك السياسة بصورة كبيرة على المدى المنظور[3].

ما حدث يؤكد أن "التخبط" هو الحالة التي عايشتها الولايات المتحدة تحت حكم دونالد ترامب، لأن كل قرار اتخذه يعيد النظر بشأنه أو يلغيه، بعد أن يكتشف أنّ ما أصدره كان قرارًا عشوائيًا، ولعل أقرب قرار كان إلغاءه القمة المشتركة مع كيم جونج أون زعيم كوريا الشمالية، ثم التراجع عن القرار وسعيه لعقد القمة في اليوم التالي، والقرار الأبرز الأخر هو اتفاق التجارة عبر المحيط الهادئ أو ما يُعرف بالـ "TPP" وهو اتفاق تجاري بين 12 دولة تمتلك 40٪ من الاقتصاد العالمي، فبعد أنّ كان شعار ترامب الانتخابي هو الخروج من هذه الاتفاقية لما تُسببه من أضرار لأمريكا – حسب رأيه – عاد وأصدر قرارًا مغايرًا يطلب فيه إعادة دراسة القرار الأول وتقييمه، وذلك لما خلّفه من ضررٍ على الاقتصاد الأميركي[4].

---

(1) شبلاق، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 28 يناير 2018).
(2) إبراش، إبراهيم، **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي**، صوت العروبة، مرجع سابق.
(3) خالد، محمد: **سياسات ترامب تهدّد تحالفات أمريكا**، (جريدة البيان الإماراتية، 14 ابريل 2019).
(4) دياب، محمود، سعيد: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية، ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه**، (مجلة الأهرام الاقتصادي، بتاريخ 2 يوليو 2016).

في عهد الرئيس ترامب لم يعد الحديث يدور عن الصراعات التقليدية بين الغرب والشرق أو بين الحلف الأطلسي وروسيا الاتحادية، بل عن صراعات وخلافات داخل المعسكر الغربي أو العالم الحر ذاته، مما ينذر بتحولات جدية على المعسكر أو الحلف الغربي وعلى النظام الدولي ومن أهم هذه المتغيرات أو المؤشرات على التحول[1]:

1. رفع الرئيس ترامب ومنذ حملته الانتخابية شعار أمريكا أولا، والخلافات بين إدارة ترامب وأوروبا حول مسألة أو اتفاقية المناخ وانسحاب واشنطن من الاتفاقية.
2. خلافات أميركية أوروبية حول اتفاقية التجارة الحرة وفرض الرسوم، خلافات أميركية أوروبية حول الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي وتشكيك ترامب بجدوى وجود هاتين المؤسستين.
3. الموقف الأميركي المعادي للقانون الدولي والأمم المتحدة، وتباين المواقف حول عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط ومن صفقة القرن الأميركية.
4. التصويت البريطاني على الخروج من الاتحاد الاوروبي "Brexit" وتهديد دول أخرى بخطوات شبيه، أزمات اقتصادية تضرب أكثر من دولة أوروبية وآخرها اليونان.
5. خلافات حول ملف الهجرة وخصوصا ما بين ايطاليا من جهة وألمانيا وفرنسا من جهة أخرى.
6. تصاعد الشعوبية لدرجة مطالبة بعض الأقاليم بالانفصال عن الدولة الأم كما هو حال إقليم كاتالونيا في اسبانيا، واسكتلندا مع بريطانيا الخ.
7. لم تعد أوروبا تنظر لواشنطن كزعيمة للمعسكر الغربي، خلافات أميركية أوروبية حول اتفاقية الملف النووي الإيراني.
8. عودة روسيا بقوة إلى المشهد الدولي عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا.

خلال سلسلة مقالات نشرت بوسائل الإعلام الأميركية كشفوا محللون؛ أن الرئيس ترامب قرر أن يقامر بمنصبه كرئيس للقطب الأوحد في العالم، والدخول في حرب اقتصادية مع الصين، وأن تلك المفاوضات الدائرة حاليًا مجرد مسكنات للحصول على هدنة وإجبار هذا البلد الذي يُعدّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم على الانسحاب والخضوع لقرارات أمريكا، ولفتت تلك الدراسات أيضًا إلى أن الصين لا تنوي القيام بإجراءات من شأنها أن تقلّل توتراتها مع أمريكا وذلك لاعتقادها بأنها خصم لا يُستهان به في الساحة الاقتصادية، وذلك رغم التصريحات الهادئة التي تخرج من بكين وقبولها مبدأ التفاوض[2].

(1) إبراش، إبراهيم، **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي**، صوت العروبة، مرجع سابق.
(2) دياب، محمود، سعيد: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية، ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه**، مرجع سابق.

كما يميل المشككون بجاذبية أو بجدوى نظام يطوّر فيه صنّاع القواعد قواعد قوية ويضبطون فيه بثبات سلوكهم بين بعضهم إلى مشاركة بعض الافتراضات حول دور المؤسسات. أولًا يزعم هؤلاء المشككون أنّه عندما تكون مصالح الدول في نزاع عميق، من المستبعد أن يقوم أعداء الولايات المتحدة بضبط أنفسهم ضمن هذه القواعد. بل من الأرجح أن يتّكلوا على قدراتهم العسكرية الخاصة لتحقيق مصالحهم. وثانيًا، يعتقد هؤلاء المشككون أنّه من المستبعد أن تتآلف مؤسسات دولٍ متعادية، لذا ثمة قيمة محدودة في السعي إلى الحدّ من حرية عمل الولايات المتحدة على أمل التأثير على سلوك الخصم. في الواقع، إنّ السماح هكذا مؤسسات بالحدّ من ممارسة الولايات المتحدة لسلطتها قد يكون له ثمن عالٍ إذ قد يحول دون نوع العمل الحاسم المطلوب للردّ على التهديدات الموجهة من الدول التعديلية، إلى جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية[1]

رابعًا: مسار النظام الدولي في عهد ترامب

يمكن لنا أن نستخلص من سياسات ترامب مسار النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب، في ظل عّديد القرارات والمواقف التي صدرت عنه وعن إدارته خلال الفترة السابقة، فهناك قضايا وتصريحات أساسية تشكل سياسة الرئيس ترامب تجاه النظام الدولي والتجارة الدولية، وهي كتالي:

وقف مسار التجارة الحرة وإعادة التفكير في العولمة

عكس فوز ترامب أن ملايين الأميركيين القلق لدى من توافقوا حول أن الخطر الحقيقي الذي يهدد البلاد يتمثل في النخبة الحاكمة من الحزبين، التي تبنت الرؤية الليبرالية المعولمة والتي طبقت سياسات أضعفت البلاد سياسيًا واقتصاديًا، كما فشلت في حماية حدودها وأقحمت الولايات المتحدة في معارك فاشلة في الشرق الأوسط، إضافة إلى موافقتها على اتفاقيات تحرير التجارة التي أضرت بالطبقة الوسطى[2].

فعلى خلفية كراهية النخبة والمؤسسة والشك في العولمة وأثارها ورفض الهجرة واتفاقيات التجارة الحرة، بني ترامب خطابًا مصممًا لكسب أصوات الطبقات العمالية والوسطي. ترامب يريد إعادة الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة لتشغيل عشرات الملايين من الأميركيين. هذا يتضمن عودة الدولة القومية بوصفها اللاعب الاساسي على المسرح الدولي وليس الشركات الدولية العابرة للقومية. وفي هذا السياق وعد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على الصادرات القادمة من الصين بنحو 45%، وعلى الصادرات القادمة من المكسيك بـ 35%. في خطوة راديكالية[3]. هذه السياسات التي تقوّض مبدأ التجارة

(1) مازار، مايكل، وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي**، (مؤسسة راند البحثية الأميركية، واشنطن، 2017)، ص14.

(2) أبو الخير، كارن: **مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب**، مجلة اتجاهات الأحداث، مستقبل المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بيروت 2017، ص 91

(3) لطفي، منال، **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، (جريدة الأهرام المصرية، 2016/11/24).

الحرة سيكون لها تداعيات كبيرة على بنية النظام الليبرالي الدولي، كما أنها ستترك آثارًا عميقة على أكبر الاقتصادات في العالم، فالسياسات الحمائية تحدّ من النمو في الدول التي تعتمد على التصدير، وتتسبب في إغلاق المصانع، وفقدان الوظائف وصعود الشعبوية والنزعات القومية من نمط ما نشهده اليوم في أكثر دول أوروبا.

شكّلت التجارة الدولية موضوعًا بارزًا في حملة ترامب إذ يعتبر أنّها إحدى أسباب مشاكل التوظيف في الولايات المتحدة. وأعلن أنّه سيدين الصين لتلاعبها بسعر الصرف وسرقتها للملكية الفكرية وسيفرض رسومًا جمركية على السلع الصينية حتى 45% والمكسيكية حتى 35% بغية تشجيع شراء السلع المحلية. كما أطاح بالاتفاقات التجارية الكبيرة. فهو يريد أن يعيد التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA مع كندا والمكسيك والخروج من الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ مع دول آسيا TPP. ولا شكّ في أنّ الاتفاق التجاري بين أوروبا والولايات المتحدة اتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي TAFTA لن يبصر النور[1].

كان لدى ترامب وجهة نظر عالميّة مميّزة حقّاً حول التجارة، وقد استطاع إيجاد فريق يشاطره وجهات نظره الحمائيّة. ونلاحظ بالتالي أنّ خطاب ترامب يترجَم فعليًّا إلى السياسة في المجال التجاري: قد تكون رؤيته في التجارة واقعيّة سياسيًا، إلّا أنّها غير معقولة من الناحية الاقتصاديّة بفعل الطبيعة المترابطة لسلاسل التوريد العالميّة. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن ترامب استفاد من ميول الرأي العام الأميركي الرجعيّة لغايات سياسيّة، مع الآثار المهمّة المترتّبة على النّظام التجاري الدّولي.

ولا بدّ من الذكر أنّ الصين تتحدّى الزعامة الأميركية لِما بعد نظام الحرب العالميّة الثانية، معتمدةً مقاربة تبادليّة وتجاريّة بحتة. ففي حين تحاول الصين تأكيد زعامتها في هياكل متعدّدة الأطراف، لا تشترك في القيم الليبراليّة التي أسّست هذه الهياكل. وما يعقّد هذا الوضع هو انتماء الولايات المتّحدة الأميركية والصين إلى هيكل اقتصادي مشترك، على الرغم من كونهما منافسيْن استراتيجيّيْن[2].

لم تتعهد استراتيجية إدارة ترامب بتوسيع التجارة الحرة الدولية مثل استراتيجيتي الرئيسين السابقين، حيث تعهد "بوش" الابن في استراتيجيته لعام 2006 بتدشين عصر جديد لازدهار الاقتصاد العالمي من خلال حرية السوق والتجارة الحرة. كما تعهد "أوباما" في استراتيجيته لعام 2015 بتعزيز مستوى عال من الاتفاقيات التجارية. لكن "ترامب" في استراتيجية رأى أن الاتفاقيات التجارية يستخدمها المنافسون، وفي مقدمتهم الصين، لاستغلال الولايات المتحدة، في حين رأت استراتيجيتا الإدارتين السابقتين أنها تخدم

(1) لطفي، منال، **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، مرجع سابق.

(2) Shruti Godbole : **Changing nature of international order and the role of US** ,(The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018)

المصلحة القومية الأميركية. ويأتي موفق "ترامب" من الاتفاقيات التجارية تماشيا مع سعيه للانسحاب منها مثل اتفاق الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ[1].

يعتقد ترامب أن العولمة أفادت الأثرياء والشركات الدولية والعابرة للقومية والبنوك، لكنها أضرت الطبقات العمالية والفقراء حول العالم. فاتفاقيات التجارة الحرة لم تعد تتعلق بإزالة الرسوم الجمركية لتعزيز التجارية الدولية، بل بجعل العالم "فرصة استثمار" لرأس المال العالمي بدون حماية للسكان المحليين أو مراقبة على أداء رأس المال الدولي وممارساته حول العالم. فبنود الكثير من الاتفاقيات تترك رأس المال الدولي حرًا فيما يتعلق بالعقود مع العمالة المحلية، والتعامل مع البيئة، وتعفيه من ضرائب واستحقاقات لا تتوفر للصناعات المحلية. ولا يقف ترامب وحده على أرضية رفض التجارة الحرة والعولمة المنفلتة، فاليسار الأوروبي لديه تحفظات مماثلة. لكن معضلة ترامب أن الخيارات يجب أن تكون حصيفة بحيث تمنع ركودًا اقتصاديًا عالميًا أو حرب تجارية مع الصين قد تؤدي إلى اضطرابات سياسية وأمنية خاصة في أسيا[2].

إعادة الاعتبار للنزعة الحمائية في الاقتصاد الدولي، فالعقيدة النظامية ترى أن العولمة الاقتصادية التي يشرحها الاعتماد الدولي المركب تجعل بعض الدول تتحمل أوضاع اقتصادية سيئة لدول أخرى هي في غنى عنها ويعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي هو أفضل مثال على ذلك، فقوة الاقتصاد البريطاني تغنيه عن الارتباط باقتصاديات دول أوربية تعاني من أزمات بنيوية مثل الاقتصاد اليوناني، وإن الانفتاح على استيعاب عمالة أجنبية تؤثر على الفرص الاقتصادية للمواطن البريطاني وهي الحجج الاقتصادية الرئيسية التي برر بها موقف المؤيدين للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي[3].

يذكر الكاتب "روبرت ميري" في ذلك السياق بمقاله المعنون "كيف أحل ترامب التوجه القومي محل التوافق الأميركي على العولمة؟" أن الرؤية التي كانت سائدة بين النخبة الأميركية "المعولمة" كانت تستند إلى عدة مبادئ رئيسية يأتي على رأسها الإيمان بالنظام العالمي أحادي القطبية الذي تقع في قلبه الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وتذهب هذه الرؤية إلى تراجع أهمية الدولة القومية وما يرتبط بها من حدود مقابل تصاعد دور المنظمات الفوقية التي تضم العديد من الدول كالاتحاد الأوروبي، وأن أهمية الهوية القومية تتراجع أيضا في مقابل التركيز على حقوق ومظلومية الأقليات العرقية أو الدينية، إضافة إلى إمكانية إدماج المسلمين في المجتمعات الغربية دون أي إضرار بطبيعة هذه

(1) نجم، رائد، **ملامح وتحديات استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عهد ترامب**، (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين، 2018)، ص 26.
(2) لطفي، منال، **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، مرجع سابق.
(3) حوسين، بلخيرات: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص17.

المجتمعات، وأما على الصعيد الاقتصادي فتذهب هذه الرؤية إلى أن التجارة الحرة ضرورة حيوية لتحقيق الرخاء العالمي[1].

فالآثار السلبية للدول الغربية للتراجع عن العولمة سيحفزها بشكل كبير على الاستمرار في الدفاع عنها ويرى جيفري فرانك(J.Francel) بأن التراجع عن العولمة الاقتصادية وحرية التجارة في الدول الغربية له العديد من الآثار الكارثية، ومن ذلك فتح الباب أمام الحروب التجارية، وكذلك العواقب الوخيمة على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تخفيض مستويات التجارة إلى المستويات التي كانت سائدة في سبعينيات القرن الماضي، وما يشجع على ذلك هو أن الكثير من الفئات في الدول الغربية لا تزال تؤمن بإيجابيات نظام العولمة، فالعولمة لا تزال تدر فوائد صافية على الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء، ولهذا السبب يظل الخاسرون يمثلون أقلية في اغلب الاقتصادات المتقدمة في حين يمثل أولئك الذين يستفيدون من العولمة أغلبية كبيرة – وإن كانت صامتة في بعض الأحيان– ولهذا السبب لا تزال الأحزاب القومية / الشعبوية تمثل أقلية سياسية[2].

القلق يزداد من وصول أحزاب تعكس هذا المزاج الشعبي القلق إلى السلطة، ويدعو أكثرها إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والانغلاق على الذات، ما يؤدي إلى تفكيك هذا الكيان الفوق –قومي، وعودة النزاعات إلى القارة العجوز، مع انهيار مبدأي الأمن الجماعي والأسواق المفتوحة، وقيام كل دولة بالبحث عن أمنها وازدهارها بشكل فردي، وهذا تماما ما يريده الرئيس بوتين[3].

ما يؤكد التحولات في النظام الدولي وفي العلاقات داخل ما يسمى المعسكر الغربي، فالدول الأوروبية نفسها التي لم تعد تشعر في عهد ترامب بأن واشنطن زعيمة للعالم الحر ومدافعة عن مصالحه، فخلافات ترامب مع أوروبا تثير خشية أوروبا من أن يكون التفاهم الروسي مع ترامب على حساب مصالح أوروبا، كما أن اللقاء يثير قلق حلفاء آخرين كاليابان وكوريا الجنوبية وحلفاء في الشرق الأوسط. فماذا تبقى من المعسكر أو الحلف الغربي[4].

لقد أحل ترامب التوجه القومي محل التوافق الأميركي على العولمة؟" أن الرؤية التي كانت سائدة بين النخبة الأميركية "المعولمة" كانت تستند إلى عدة مبادئ رئيسية يأتي على رأسها الإيمان بالنظام العالمي أحادي القطبية الذي تقع في قلبه الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

---

(1) أبو الخير، كارن: **مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب**، (مجلة اتجاهات الأحداث، مستقبل المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بيروت 2017)، ص 91.

(2) حوسين، بلخيرات: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص16.

(3) شبلاق، مروان، **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، 29 يناير 2018م).

(4) إبراش، إبراهيم، **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي**، (صوت العروبة، موقع وورقية تعنى بشئون الوطن والجالية العربية في المهجر 2018/7/6).

أمريكا لن تكون شرطي العالم

يعد ترامب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية isolationist حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية globalism. لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية، لذلك لا يجب أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في كل الصراعات الدولية.

سياسة "**أمريكا أولًا**" التي رفعتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، أسهمت في عزل أمريكا عن قيادة العالم، وخلافًا لأسلافه من قادة الولايات المتحدة، فإن هذه السياسة أدت إلى تخلي أمريكا عن دورها في قيادة العالم الحر، إدارة ترامب تضع مصالح أمريكا فوق كل اعتبار، فهي لا تريد توفير الحماية بدون مقابل، لذلك يضغط ترامب على دول الناتو لزيادة معدلات الانفاق العسكري من 2% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بما يعود بالنفع على الصناعات العسكرية الأميركية.

ينظر ترامب للعلاقات الدولية بمنطق حسابات المكسب والخسارة. والناتو في رأيه عبء اقتصادي وأمني على أمريكا، ومنظمة عفا عليها الزمن بعد انتهاء الحرب الباردة وأحد عوامل التوتر غير الضروري مع روسيا. وخلال الحملة قال ترامب مررًا إن أعضاء الحلف، من اليابان إلى كرواتيا، ومن كوريا الجنوبية إلى ليتوانيا، يستفيدون من سخاء أمريكا ويعتمدون عليها لحماية أمنهم من أي تهديدات خارجية بدون أن يدفعوا ثمن هذا. ففي عام 2015 بلغت ميزانية الناتو 900 مليار دولار أميركي، كانت حصة امريكا منها 650 مليار دولار، أي 72%.

وبحسب جون ميرشامير عالم السياسية الأميركي البارز وأحد المنظرين لسياسة "دفاعية واقعية"، فإن غالبية دول الناتو، ليست جزءًا من الأمن القومي الأميركي، والدفاع عنها بموجب المادة 5 من اتفاقية الناتو عبء استراتيجي وسياسي واقتصادي على أمريكا. وكما يقول: آن أوان أن تعيد أمريكا الناتو لأوروبا، فهي لم تعد تحتاجه استراتيجيا. وبدون تغيير جذري في تمويل عمليات الناتو وميزانيته، فإن ترامب سيقف على الأرضية نفسها. وهذا ما يقلق الكثير من الدول الغربية الأعضاء في الناتو.

يشدّد ترامب، على أن النفوذ الأميركي على الصعيد العالمي مرتبط بقوة أميركا داخليًا، أي الأولوية للداخل الأميركي والاقتصاد الأميركي. لذلك ستدافع الولايات المتحدة عن قيمها بما في ذلك سيادة القانون والحقوق الفردية وحقوق الإنسان، التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة والسيادية، من دون محاولة فرضها على أحد، أي أن الولايات الأميركية لن تجبر أحد على احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية،

كما كانت تفعل الإدارات الأميركية السابقة، وفي هذا نقد ضمني لفكرة تصدير الديمقراطية، أو التضامن مع قضايا مثل حقوق الإنسان في الخارج [1].

رفض فكرة الاستثناء الأميركي

لا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الإنساني Humanitarian intervention كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول، فطالما الأمر لم يمس المصالح الأميركية فلا داعي لتورط القوات الأميركية والسياسة الأميركية في هذا الشأن، لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيها على أطراف أخري militaristic and unilateral interventionist.

رؤية ترامب تجاه العالم تقوم على أساس رفض الاستثناء الأميركي، فبعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة توسعت وتمددت أمريكا في العالم عبر آليتين: الرأسمالية والآلة العسكرية لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. ترامب، الذي يرفض مصطلح الاستثناء الأميركي ويراه مهينا للدول الأخرى بحسب تعبيره، ربما يدشن بداية نهاية التدخل الأميركي باسم نشر القيم الغربية.

المقصود بالسلطة الأخلاقية هي مساندة القيم الدولية لحقوق الإنسان بصفة عامة، وفي هذا الشأن تفاخرت الإدارات والشعب الأميركي، على مدار عقود التفوق والقيادة، بأن أمريكا هي أرض الحرية والفرص المتساوية للجميع، وشعار "مدينة على التل" ونموذج يحتذى عالميًا كان يتردد دائماً في خطابات الرؤساء الذين سبقوا ترامب. وتكمن أهمية تلك السلطة في تعزيز صورة الدولة الرائدة عالميًا، فمن دونها تصبح القوة فقط غير كافية لانتزاع القيادة عالميًا، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى على مدى عقود، لكن هذه الصورة اختلفت تمامًا مع وصول ترامب للبيت الأبيض[2].

مواقف وسياسات الرئيس ترامب، تفارق بمسافة كبيرة التوجهات السابقة لجميع الإدارات الأميركية السابقة، وخصوصاً إدارة ترامب حيث يتم نزع كل ما يمت إلى «المثالية» التقليدية الأميركية التي تتصور أن الولايات المتحدة تمثل "قوة كونية من أجل الخير" على حدّ تعبير أوباما الديمقراطي، أو "مدينة مضيئة على التل" على حدّ تعبير رونالد ريغان الجمهوري. وثيقة ترامب لا تعرف شيئاً من هذه التعبيرات «المزهرية» التي تمجّد الأخلاقيات الأميركية وأهدافها التي تصلح الكون كله[3].

إنها أول مرة في التاريخ الأميركي يصل شخص للسلطة في البيت الأبيض يعلن بشكل علني معارضته للسرد الأخلاقي الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، من

(1) Jonathan Marcus**, Trump's National Security Strategy: A pragmatic view of troubled world,** (BBC, 18 December 2017).

(2) **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم،** (عربي بوست 25 مارس 2020).

(3) عبد المنعم سعيد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي، (**جريدة الشرق الأوسط، لندن 27 ديسمبر 2017).

أجل تغيير الأنظمة أو فرض عقوبات وحصار اقتصادي على غرار إيران –كوبا–كوريا الشمالية –العراق. وليس هناك مكان في العالم دفع ثمن السياسات التداخلية الأميركية باسم الليبرالية السياسية ونشر الديمقراطية والهندسة الاجتماعية أكثر من الشرق الأوسط. ونكوص أمريكا داخليًا ربما أفضل ما يحدث للشرق الاوسط، فالأجندة الأميركية للتدخل دائما ما ميزها هدف أولي وأساسي وهو حماية أمن إسرائيل[1].

لم تتضمن استراتيجية الأمن القومي في عهد ترامب أي التزام أميركي بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا، على عكس استراتيجيتي الأمن القومي للرئيسين السابقين، واللتين رأتا أن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان يخدم المصحة القومية الأميركية، لكن الرئيس "ترامب" تحدث عن تعزيز الولايات المتحدة تلك القيم والمبادئ من خلال الالتزام الأميركي بها؛ لتكون مصدرا لإلهام الدول الأخرى، وأن الولايات المتحدة لن تفرض قيمها على الآخرين[2].

وثيقة ترامب للأمن القومي الجديدة لا تعرف شيء من التعبيرات التي تمجّد الأخلاقيات الأميركية، وتخلو من كل التوجهات "الرسالية" التي تسعى أو تحاول خلق المشترك، وتنمية ما هو مفيد للجميع. فالعالم بالنسبة للإدارة الأميركية يبدو موحشًا وعدوانيًا وخطيرًا مليء بالتهديدات ولا توجد معه مصالح مشتركة، أو قضايا تحتّم التعاون الدولي، وعلى العكس فهو يستغل القدرات والثروة الأميركية ويستنزفها. لذلك استدعت الوثيقة مفاهيم من زمن الحرب الباردة اساسها الصراع لا التعاون وهو ما ينبئ بإمكانية وقوع حروب[3].

ومع انتشار فيروس كورونا الذي أصاب العالم بحالة من الشلل تقريبًا وأجبر نحو 3 مليارات شخص على البقاء بمنازلهم، والارتفاع الجنوني في أعداد المصابين حول العالم، وصلت 25 مارس/آذار 2020 إلى نحو 437 ألف إصابة وقرابة عشرين ألف حالة وفاة، من الطبيعي أن نتساءل عن دور الدولة القائدة عالميًا في جهود مكافحة الفيروس عالميًا. لكن الولايات المتحدة لم تقدم أي نوع من المساعدات لأي دولة حول العالم، ليس هذا وحسب؛ بل تشير تصريحات المسؤولين الأميركيين –باستثناء ترامب–إلى أن النظام الصحي هناك معرَّض للانهيار، وقد يكون غير قادر على مواجهة التفشي في الداخل الأميركي[4].

تفشي وباء كورونا وطريقة تعاطي إدارة ترامب مع الأزمة على المستويات الداخلية والخارجية، والانسحاب من العديد من الاتفاقيات الدولية، جعلت العالم يتساءل عن مكانة أمريكا في قلب النظام الدولي؟

---

(1) لطفي، منال، **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم، (جريدة** الأهرام المصرية، 2016/11/24م).
(2) نجم، رائد: **ملامح وتحديات استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عهد ترامب،** (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين، 2018)، ص 26.
(3) عبد المنعم سعيد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي، (**جريدة الشرق الأوسط، لندن 27 ديسمبر 2017).
(4) **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم،** (عربي بوست 25 مارس).

مجلة "فوربس" الأميركية اعتبرت أن قرار انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان يمثّل تراجعًا جديدًا لدور إدارة الرئيس دونالد ترامب على الساحة العالمية؛ فبعد أن كان يُنظر للولايات المتحدة –على نطاق واسع–على أنها رائدة عالمية في قضايا مثل حقوق الإنسان، بات الآن دورها "هامشيًا"، في تراجُع متهوّر لمكانتها القيادية منذ الحرب العالمية الثانية.

تقول المجلة، إن "الولايات المتحدة، في فترة ما بعد الحرب، لعبت دورًا رئيسيًا كمهندس لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والاتفاقيات الدولية التي حققت تقدمًا كبيرًا في أمن البلاد ومصالحها الاقتصادية والسياسية". وأوضحت أن ثمّة علاقة وثيقة بين تطوّر هذا النظام الدولي وازدهار ونجاح النظام الأميركي على مدى الأعوام السبعين الماضية، ما يعني أن انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان يُمثّل "خطأ جسيمًا"، بحسب فوربس. حقّقت القيادة الأميركية في مجال حقوق الإنسان منافع للولايات المتحدة وحلفائها[1].

رفض الاستثناء الأميركي في الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في إطار يجمع بين الشعبوية القومية ومواقف اليمين المتشدّد في السياسة الخارجية، بما في ذلك لغة ومفردات تجنبت الإدارات السابقة استخدامها، ومواقف المؤسسة الحاكمة، فهي تعبر عن رفض كامل لفكرة الاستثناء الأميركي في الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان، باعتبار أن هذه القيم الأميركية لم تشكل أهمية في سياسة ترامب الخارجية التي تعتمد على التلويح بالقوة في عالم يسوده تنافس محموم على الزعامة.

تعزيز السلام من خلال القوة

ترتكز استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عهد ترامب للتعامل مع النظام الدولي على مبدأ **السلام لا يتم إلا بالقوة**، والخروج من كل المنظمات الدولية، وانتاج تحالفات وشراكات وصفقات اقتصادية بشكل منفرد خدمة للمصالح الأميركية على أمل تخفيف حدة التنافس مع القوى الدولية.

يسعى ترامب إلى إعادة ترتيب علاقات القوة بين الولايات المتحدة الأميركية والقوى الدولية، خاصة مع حلفاء أمريكا الأوروبيين، يحقق من خلاله تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تعود بالنفع على بلاده ما يجعل الولايات المتحدة قوة عظمي قادرة على مواجهة التحديات المرحلية والمستقبلية، تعتمد استراتيجية إدارة الرئيس دونالد ترامب على تحقيق السلام العالمي من خلال القوة، على العكس من الاستراتيجيات السابقة التي كانت ترى في القوة أداه مهمة في تحقيق المصالح الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ولكن ليست وسيلة ذات أولوية.

رؤية ترامب تعتمد نوعًا من النهج «الواقعي Realist» في العلاقات الدولية تضع كل دول العالم في حالة منافسة، وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها في حالة منافسة ضارية مع دولتين هما روسيا والصين

(1) أسامة، رنا، مجلة أمريكية: **انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان "خطأ جسيم"** (موقع مصراوي، 20 يونيو 2018).

باعتبارهما من الدول التي تحاول الحد من نفوذ الولايات المتحدة، ولعب دور عالمي على حسابها من خلال تحدي وجودها في مناطق مختلفة من العالم مثل الشرق الأوسط أو بحر الصين الجنوبي. إيران وكوريا الشمالية دولتان متمردتان ومعاديتان للولايات المتحدة وللاستقرار الإقليمي والدولي. نتيجة ذلك كله عودة إلى مناخ الحرب الباردة القائم على سباق التسلح والحروب بالوكالة والمناكفة في التأثير على دول العالم المختلفة[1].

مما يدفع الولايات المتحدة إلى توظيف ما تملك من قدرات عسكرية ضخمة ومتطورة في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ولذلك تعول الولايات المتحدة بشكل كبير على الأداة العسكرية، وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري ومنطلق ذلك هو كثافة اللجوء إلى الوسيلة العسكرية، وتكرار توظيفها في سياستها الخارجية، إذ وجد "هيرمان" من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية أن إسرائيل والولايات المتحدة هي أكثر الدول توظيفاً للأدوات العسكرية، حيث تأخذ القوة العسكرية موقعاً متميزًا في الاستراتيجية الأميركية العليا، واستخدام الوسيلة العسكرية يمكن أن نحدده في ثلاثة مجالات رئيسة وهي: (الردع، التدخل، الحرب) [2].

إدارة ترامب كانت تشدد على ضرورة إعادة بناء القوة العسكرية الأميركية لضمان بقائها في الصدارة عالميًا، وتتعهد الرؤية الجديدة بتعزيز قدرات الولايات المتحدة في مجالات عدة، بما في ذلك الفضاء والإنترنت. وتتحدث الاستراتيجية عن الخطر النووي الذي تمثله كوريا الشمالية، وجهود بيونغ يانغ لتطوير برنامجها الصاروخي وامتلاك سلاح نووي وأسلحة كيميائية وبيولوجية بإمكانها الوصول إلى الولايات المتحدة[3].

ترامب أعترف أن العالم دخل عصر جديد من التنافس، وأكد "أن العالم بأكمله يشهد الآن مواجهات عسكرية واقتصادية وسياسية، حيث نواجه الأنظمة المارقة التي تهدد الولايات المتحدة وحلفائنا، ونواجه أيضا الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود وغيرها من الأطراف التي تنشر العنف والشر حول العالم". وأعلن ترامب أن استراتيجيته تحتوي على خطوات من شأنها التصدي للأنواع الجديدة من التهديدات، ومن بينها الهجمات الإلكترونية والكهرومغناطيسية، مشيرا إلى أن الخطة تعترف بأن الفضاء الخارجي "مجال للمنافسة"[4].

---

(1) عبد المنعم سعيد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، (جريدة الشرق الأوسط، لندن 27 ديسمبر 2017).

(2) الغندور، محمد، **السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان نموذجاً(2001-2012)**، (رسالة ماجستير جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2016)، ص 33.

(3) الأمين، أحمد، **استراتيجية ترامب للأمن القومي: مواجهة الصين وروسيا**، (جريدة العربي الجديد، بتاريخ 18 ديسمبر 2017).

(4) Joshua Roberts, Trump Announces New US National Security Strategy: Peace by Force, (Reuters agency, 2017).

استعداد الولايات المتّحدة المتزايدة لاستخدام القوّة والعنف لتعزيز تدفّق النفط للأسواق العالمية لم يكن علامةً على القوّة الأميركية بل على حدودها أيضًا، فالخطاب السياسيّ الشائع في الولايات المتّحدة كثيرًا ما يصوّر الأميركيين وحكومتهم كضحايا غير عالمِين لإدمانٍ ضارٍّ لا يمكن تحمّله أو كسُذّجٍ مخدوعين مِنْ قِبل مُنتجي النفط. والأمثلة على استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية كثيرة، خاصة فيما يتعلق بحرب فيتنام والتدخل العسكري في أفغانستان والعراق، ويمثل غزو العراق الذي قادتُه أمريكا في عام 2003، والاحتلال العسكري الأميركي الذي تبعه أحدث مراحل النزعة العسكرية (militarism) الأميركية في الشرق الأوسط ، فعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ساعدت على تسريع الاندفاع نحو الحرب في عام 2003، وتبني أمريكا استراتيجية القوة الخشنة وتبني خيار إسقاط الأنظمة السياسية التي لا تسير في ركب السياسية الخارجية بالقوة، الأمر الذي أدى لتشويه صورة أمريكا في العالم العربي والإسلامي[1].

"جون ميرشامير" يرى أن القوة ليست هي الوسيلة الأنجح لتحقيق المصالح الأميركية وتأمينها موضوعًا محوريًا في المعاملات الرسمية الأميركية بالنظام الدولي. ويعود ذلك لسببين. السبب الأول، من أجل العيش في مجتمع حر يجب النظر إلى الحرب على فهم النظام الدولي الحالي أنها "الحل الأخير" لأن الحرب "نقيض الحرية"، لا يمكن اللجوء إلى القوة إلا عند "إنفاذ الحقوق المشتركة بين الجميع" وفي النهاية، لا يمكن للحرب القضاء على "الصراع الجوهري في عالم الأفكار" بين القوى الديمقراطية، فإن القوة العسكرية ستكون ضرورية في ردع أي هجوم على الولايات المتحدة في المقام الأول، رغم أنها قد تمثل ضرورة في المواجهة "للدفاع عن سلامة مجتمعنا الحر وحراكه. والسبب الثاني، وبشكل أكثر عملية، فإن الحصول على الموافقة على الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية التي تعزز مصالح الولايات المتحدة يُعد آلية أكثر فاعلية وأقل كُلفة لتحقيق التعاون بدلً من الإكراه[2].

غيرت السياسة التي كانت تنتهجها إدارة ترامب تجاه النظام الدولي العديد من المسلّمات تجاه العديد من القضايا الدولية، لقد تبنى ترامب رؤية تقوم على أساس تعزيز قوة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية والاقتصادية لمواجهة الخصوم، تحت شعار أمريكا أولا، فالعالم أصبح أكثر توحشا من وجهة نظر ترامب وعلى على بلاده التعامل مع دول العالم من هذا المنطق وليس المنطق الليبرالي القائم على تعزيز التعاون بين الدول والتجارة الدولية والمنظمات الدولية.

(1) توبي كريغ جونز: **أمريكا والنّفط والحرب في الشّرق الأوسط**، (مجلة الحوار المتدن، نقلا عن جريدة التاريخ الأميركي، 2015). على الرابط : https://goo.gl/Kzu85J

(2) Michael J Mazarr, Miranda Priebe, Understanding the current international system, (Rand Corporation of America, Washington, 2016), p 40

رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي

قبل أكثر من 30 عاما تنبأ "عبد المنعم سعيد" في كتابه العرب والنظام العالمي، أن النظام الدولي سوف يشهد تطورات دراماتيكية خلال العقود المقبلة، هذه التطورات الهامة في النظام الدولي وإن كانت تنفي استمرار الوضع القائم كما هو؛ فإنها لا تعني انقلابًا كليًا للعالم الذي نعيشه، لكن التطور والتقدم وربما التخلف أيضًا لن يكون بدرجات متساوية بين الدول والمجتمعات المشتركة في النظام العالمي، فمن الواضح أن العالم– ولو أنه يندمج بشكل مستمر – فإن تقسيمة جغرافيا العالم إلى أقاليم لن يعود هو الشكل المقبول في التحليل، وإنما سيصبح تقسيمه مستندا إلى موقعه من الثورة الصناعية الثالثة، التعاون والصراع، وقضايا النظام الدولي، من تسليح وتوزيع الموارد وطاقة، موارد غذائية وطبيعية[1].

يرى أيضًا هنري كيسنجر، أن الولايات المتحدة لم تضع سياسة خارجية شاملة ومستديمة في فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما لم يطرأ ذلك التغير في طريقة تحليلنا للأوضاع العالمية سوى في ظل ظروف كانت نوعا ما هادئة. وطيلة عشرين سنة على الأقل، توخينا سياسة عقد التحالفات كوسيلة لإخماد الخلافات الناشئة مع بعض الأطراف ولتصميم استراتيجية خاصة بنا. ومن الآن فصاعدًا، يجب علينا وضع استراتيجية أكثر مرونة لمواكبة التغيرات العالمية، ولتحقيق هذه الغاية، يتحتم علينا دراسة تاريخ وثقافة القوى الرئيسية الفاعلة في الساحة الدولية وإقحام أنفسنا باستمرار في الشأن الدولي[2].

كما أن "جون ميرشايمر" أستاذ العلاقات الدولية يرى أن نظريات العلاقات الدولية مجبرة على ممارسة التنبؤ لأنه أحد المداخل الأساسية لاختبار النظريات، فبالرغم من أن دراسة العلاقات الدولية كما هو الحال مع العلوم الاجتماعية الأخرى تقوم على أساس نظري أقل ثباتًا فضلاً على أن الظواهر السياسية أكثر تعقيدًا ولذلك تستحيل التنبؤات السياسية الدقيقة بدون أدوات نظرية أرقى من تلك التي بحوزتنا الآن، ولكن هذه الاخطار لا تعني أن يمتنع العلماء عن استخدام نظرياتهم للتنبؤ بالمستقبل، فالتنبؤ يعين في بلورة الخطاب السياسي لأنه يساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم والتنبؤات الصريحة بما تسهم به في توضيح نقاط الخلاف وتساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير أفكارهم بمزيد من الوضوح علاوة على أن محاولة التنبؤ بالأحداث الجديدة تعد طريقة جيدة لاختبار نظريات العلم، لأن المنظرين لا يمتلكون ميزة الإدراك المتأخر ولا يستطيعون بالتالي أن يعدلوا ادعاءاتهم لكي تلائم الأدلة[3].

---

(1) سعيد، عبد المنعم: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق ص 181.

(2) هنري كيسنجر: **يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**، (حوار مع صحيفة الأتلانتيك الأميركية، نقلا عن نون بوست، 15 نوفمبر 2016).

(3) John J MearshimerThe Tragedy of Great Power Politics,(New York: WW : Norton & Company2001)

من الصعوبة التنبؤ بمستقبل النظام الدولي في ظل سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فلا يمكن لأحد أن يتوقع مستقبل النظام الدولي في ظل هذه السياسات، رغم أن سياسة ترامب على الساحة الدولية تركت تداعيات كبيرة على مدى استقرار النظام الدولي، فالشعبوية التي تحكم كثير من سلوك ترامب على المستوى الدولي والخلافات التي تفجرت بين الولايات المتحدة الأميركية ومعظم دول العالم بسبب سياسة الحمائية والموقف السلبي من التنظيم الدولي، والحرب الاقتصادية مع الصين والاتحاد الأوروبي والهند وتركيا تركت تداعيات كبيرة على التجارة الدولية والنظام الدولي.

لقد أدى انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة عام 2016 إلى زيادة القلق حول استقرار النظام الدولي، في ظل توجهات السياسة الخارجية الأميركية التي تتصف بالغموض والتناقض أحيانا مع سياسات الإدارات الأميركية السابقة، سواء في علاقاتها مع أقرب حلفائها أو فيما يتعلق بسلوك إدارة ترامب بالخروج من العديد من الاتفاقيات الدولية.

في ضوء هذه السياسات فلا بدّ أن مستقبل العالم سيكون مفتوحًا على كل الاحتمالات. يتزامن هذا مع التقدم الكبير الذي حققته "القوى العظمى غير الليبرالية" في مواجهة الهيمنة النيوليبرالية الأميركية، إذ تنتشر الصين بسرعة في العالم النامي؛ وتختبر روسيا عزم الولايات المتحدة في سوريا وأوكرانيا، في حين أن الدول الصغيرة مثل إيران وكوريا الشمالية تمكنت من امتلاك قوى نووية مع استعدادها للتفاوض عليه[1].

رغم كل النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة الأميركية في السابق؛ إلا أن ذلك لا يضمن لها التفوق في المستقبل. رغم أن أمريكا تمتلك من المقومات ما يضمن لها الاستمرار في زعامة العالم لسنوات، يعود ذلك إلى أن الاقتصاد الأميركي أظهر قدرة على التعافي من الأزمات أكثر من أي نظام مماثل في الأمم الأخرى، خاصة منافسيها الاستراتيجيين.

مستقبل النظام الدولي في ضوء السياسات التي انتهجتها إدارة ترامب بخلفيته الشعبوية والقومية لا يمكن التنبؤ به في سياق سيناريو واحد، فالنظام الدولي إما أن يتحول لنظام خاضع للهيمنة الأميركية بشكل كامل كما يرغب ترامب، أو أن يتحول لنظام دولي متعدد الأقطاب، ويمكن شرح ذلك في السيناريوهات والمقاربات التالية:

مقاربة الهيمنة المطلقة على العالم

ينشغل مفكرو الولايات المتحدة منذ فترة –ليست بالقصيرة –بمستقبل الولايات المتحدة الأميركية في ظل التغيرات الحادثة في شكل النظام الدولي، فعلى الرغم أنه لم تتشكل ظاهرة الجديدة بعد، إلا أن ذلك

(1) **خيارات بديلة لسياسة الولايات المتحدة نحو النظام الدولي**، (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2017).

لا يمنع التفكير الاستراتيجي في مستقبل مكانة الولايات في تحولات ميزان القوي من الغرب إلى الشرق القارة الآسيوية.

ويحتدم الجدل بين تيارين داخل الولايات المتحدة، يرى أولهما أن أمريكا في طور التراجع الذي يجعلها تلحق بغيرها من القوى الكبرى والحضارات العظمى التي سبق أن فرضت هيمنتها على العالم وشكلته، ثم تراجعت واندثرت، خاصة مع تآكل الديمقراطية الأميركية، وإنهاك اقتصادها بالحروب غير المبررة، وتعرضه لأزمات عاصفة في العقد الأخير، وهو ما أدى لعدم قدرة واشنطن على التحكم في مسارات الأمور، ومجريات الأحداث في العالم، وبروز قوى عظمى أخرى تتنافس على دورها. في حين يرى أنصار التيار الثاني أن القوة الأميركية لا تزال في ذروتها، وأنها أبعد ما تكون عن التراجع[1].

كما هو معروف، السياسة الأميركية الدولية قائمة على فكرة القيادة الأبدية للعالم بلا منافس، وهي فكرة لا يبدي الأميركيون تجاهها أي تهاون ولا يبدو أنهم مستعدون للتنازل عنها عقب ما تسيدوا العالم. وفق هذه النظرة يرسم خبراء السياسة الأميركية معادلات الولايات المتحدة في العالم بعد المتغيرات التي طرأت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز القوة الأميركية المنفردة، التي نجحت في تهميش المنظومة الدولية الأمم المتحدة، ومجلس الأمن وقادة حربين لتقليم جميع الأظافر التي قد تخدش المصالح الأميركي[2].
القلق في الولايات ناتج من الصعود الصيني المتسارع، فقد بنى كثير من الساسة والمفكرين نظرتهم حول الصين بسبب اقتصادها القوي والمُتنامي، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا في هذا المجال. بالإضافة، إلى كتلة سكانية هائلة، وموقع جغرافي فريدٍ داخل أوراسيا، وقدرات عسكرية لا يُستهان بها. الصين في هذه الأيام اخترقت كثيرًا من أرجاء العالم تحت مظلة الاقتصاد، حتى أمريكا فإن أسواقها مليئة بالإنتاج الصيني. الصين هي أكبر دولة دائنة للولايات المتحدة. كل ما سبق وغيره جعل المحللين يقدمون الصين على غيرها من الدول، في توقعاتهم لعودة التوازن العالمي من جديد [3].

بالنسبة للخطر الصيني الذي يعتقد أنه يمكن أن يهدد الهيمنة الأميركية، فالوضع معكوس. فرغم أن الصين أغنى، وستكون أغنى وأكثر تأثيرًا اقتصاديًّا مما كان عليه الاتحاد السوفيتي، فإن وضعها الاستراتيجي أكثر صعوبة. ستواجه الصين وقتًا عصيبًا، في حال أرادت أن تكون قوة إقليمية مهيمنة، ما دامت تايوان مستقلة ومرتبطة استراتيجيًا بالولايات المتحدة، وما دامت قوى مثل اليابان واستراليا وكوريا، مضيفة للقوات والقواعد الأميركية. ستحتاج بكين إلى حلفاء لتكون لديها الفرصة في أن تطرد الولايات

(1) العربي، محمد، مسعد، **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012م).
(2) عبد الخالق، لهيب، **الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين إنهيارين**، (دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2003)، ص 254.
(3) أبو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حربٍ باردة؟**، (مدونات الجزيرة، 2 ابريل 2020).

المتحدة خارج معاقلها في غرب المحيط الهادي. ولكن إلى الآن لا يزال للولايات المتحدة حلفاؤها، فضلًا عن هيمنتها على الممرات المائية التي لابد أن تمر بها تجارة الصين. وإجمالاً، فإن مهمة الصين، كقوة عظمى صاعدة، يجب أن تدفع الولايات المتحدة من موقعها الحالي، هي أصعب من مهمة أمريكا التي ليس عليها إلا أن تحافظ على مقومات قوتها[1].

في كتابه المعنون "مأساة سياسة القوى العظمى" والذي نشر في طبعته الإنجليزية عم 2001م، حاول "جون ميرشايمر" الإجابة على مجموعة من التساؤلات الكبرى المرتبطة بالقوة وأسباب وكيفية سعي الدول خلف القوة، وتأثير ذلك على العلاقات بن الدول والقوى الكبرى. يقدّم "ميرشايمر" تحليلًا وتفسيرًا لسلوك القوى العظمى، ويحدّد شروط ومواصفات وعوامل صُعودها وأفولها، وذلك استنادًا إلى نظرية واقعية يسميها "الواقعية الهجومية"، والتي استعرضها نظريًا واختبر مقولاتها عبر دراسة تجارب تاريخية ومقارنة لحظات الصّعود والأفول لقوى كبرى وعظمى خلال الفترتين من 1792–1990 و1991– 2000.

يخُلص "ميرشايمر" ويعبر عن ذلك بشكل صريح في مؤلفه إلى أن واقع العولمة والهيمنة الأميركية" لم تؤدي إلى تغيير شامل في البيئة الدولية وبنية النظام الدولي، وبالتالي لم تحدث أي تغيرات كبرى في سلوك القوى العظمى في البيئة المذكورة[2]. لكن من المهم جدا هنا الإشارة إلى أن "ميرشايمر" يقرّ بالتفوق العالمي الأميركي، ولكنه لا يعتبر الولايات المتحدة "قوة مهيمنة عالمية" ولا تعتبر أنها تسعى إلى ذلك، وإنما يحصر هيمنتها في نطاق العالم الغربي؛ كما أنه لا يعتبر أن النظام الدولي القائم أحادي القطب بالنظر إلى وجود قوتين عظميين أخريين في النظام الدولي هما الصين وروسيا[3].

أنصار الإمبراطورية الأميركية يعتقدون أنه، نتيجة للحرب الباردة، لم تقتصر الولايات المتحدة على كونها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة، بل إنها كقوة إمبريالية، ووفقا "لأندرو روس"–أستاذ العلاقات الدولية جامعة "أوهايو"، الذي يعتمد مزيجًا في نظريته من الواقعية الهجومية واستقرار الهيمنة، فإن آلية مراقبة النظام العالمي تتوافق مع آلية سيطرة الإمبراطورية الأميركية، حتى أن النظام العالمي الجديد هو أمر أميركي، وما هو جيد لأمريكا، هو جيد لجميع الآخرين، فلا يوجد خلافات خطيرة – حسب روس – بين مصالح الولايات المتحدة وبين مصالح الدول الأخرى في العالم من وجهة نظر الإمبريالية الأميركية، بل يجب أن تتحول العولمة إلى نوع من الأمركة. فإدارة وتوسيع وتعزيز العولمة هو إدارة وتوسيع وتعزيز الحكم الإمبراطوري الأميركي[4].

---

(1) عبد الخالق، لهيب، **الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين إنهيارين**، مرجع سابق، ص 255.
(2) جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة**: مصطفى محمد قاسم، (جامعة الملك سعود، الرياض 2012م)، ص 466.
(3) مباركية، منير، **صعود القوة العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأميركية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر 2016)، ص 20.
(4) أبو هنية، حسن، **استراتيجية ترامب "الإمبريالية" للأمن القومي**، (موقع عربي 21، بتاريخ 24 ديسمبر 2017).

سياسة ترامب وادارته التي كانت تقوم على إحداث تغيير أو تعديل جذري في بنية النظام الدولي لكي يكون أكثر خضوعًا؛ تعكس قناعة إدارة الرئيس ترامب بأن التنافس بين القوى الكبرى هو الذي يرسم ملامح المشهد الدولي وليس التعاون والتكامل، وأن منهج القوة والتدخل والحروب التجارية يعد أداة رئيسة لتعزيز الأمن والاستقرار عبر ردع الخصوم، وهذا يعكس مخاوف مبررة لدى الدول الكبرى لتعتمد مقاربات جديدة بمعزل عن امريكا، تتلاءم مع حالاتها وظروفها السياسية الجديدة، لكن هذه المقاربات قد تتضاعف من خلالها المخاطر إزاء النظام الدولي بدلاً من التراجع. أن ينهار النظام الدولي المرتكز على القواعد القديمة بسبب انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتالي إمكانية حدوث فوضى عارمة أمر محتمل، كما أن هذا الأمر يفتح احتمالات الاشتباكات والحروب والأزمات[1]. العقيدة التي تتبناها إدارة الرئيس دونالد ترامب قائمة على إعادة رسم ملامح النظام العالمي وفق الأهداف الاستراتيجية الأميركية، سعيًا منه لمحاولة الوصول للهيمنة المطلقة على العالم. عبر الخروج من عدد من الاتفاقيات الدولية، وتقليص الدعم المقدم للأمم المتحدة والمنظمات الوكالات التابعة لها لإجبارها على جعل قراراتها تتوافق مع المصالح الأميركية والإسرائيلية. العمود الفقري لرؤية ترامب، ورغم أنها تسترجع عقيدة رونالد ريغان القديمة، فإنها تضيف إليها بعدًا جديدًا هو رفض الالتزام باتفاقيات الدولية التي تحد من قدرة الاقتصاد الأميركي، والتأكيد حماية الاقتصاد الأميركي ضمن العناصر الأولى والمرتكزات الكبرى للأمن القومي الأميركي. والتركيز على صيانة المصالح الحيوية للولايات المتحدة لا تكاد تغيب عن أي صفحة من صفحات الاستراتيجية.

هناك تعارض بين سعي ترامب لدعم الزعامة الأميركية والحفاظ عليها وبين الأجندة القومية والحمائية الخاصة به، فالنظام الدولي قائم على مجموعة من المبادئ والقواعد، تسعى الأقطاب الدولية فيه للحفاظ عليه وعلى تلك القواعد التي وضعتها الولايات المتحدة قبل أكثر من نصف قرن. لكن ترامب يريد إعادة النظر في ركائز هذا النظام والدفاع عن هيمنة الولايات المتحدة إذ سيطر شبح الصين ذات القوة المتزايدة والمنافسة على تفكير ترامب، الذي أدرك أن الصين خصم فريد للولايات المتحدة ولديها قدرات فائقة على شن حروب إلكترونية وتفوق اقتصادي ملحوظ. وإذا كانت سياسات ترامب المتشددة بخصوص إيران تعرضت للانتقاد وعدم الاصطفاف معه، فإنه لا يوجد داخل الولايات المتحدة من يختلفون معه تجاه الصين[2].

(1) الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب**، (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2019).

(2) الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2019

إدارة ترامب لم تقتنع بالهيمنة الجزئية التي نتجت عن النظام آحادي القطبية الذي ساد حقل العلاقات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، عبر هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام السياسي الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفردت بقيادة العالم، خاصة في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن الذي عزز من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية المنفردة في النظام السياسي الدولي دون الحاجة لحلفاء[1]. وإنما تريد نظام أكثر خضوعًا لهيمنتها ومصالحها القومية، كما جاء في مشروع القرن الأميركي زمن المحافظين الجدد.

استعادة الهيمنة، الهدف الوحيد لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة لواشنطن هو إعادة الهيمنة الأميركية والاحتفاظ بعالم أحادي القطب. فالولايات المتحدة تشعر بتهديد حقيقي لمكانتها على رأس النظام الدولي في ظل الصعود المضطرد لروسيا والصين اللتان تحاولان تغيير النظام الدولي الى نظام متعدد الاقطاب، وتظل هذه الاستراتيجية في الجوهر وفية لاستراتيجية أصلية، عمادها إخضاع العالم وتسخيره لإرضاء الولايات المتحدة، حتى في أوج الانعزال عنه[2].

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يرى أن "عقدة المنتصر" التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأميركية نتيجة انتهاء الحرب الباردة ليست مجرد مشكلة نفسانية؛ فهي تتجلى بشكل متزايد في الجوانب العملية للسياسة الدولية حيث تستند أساليب حل المشكل الدولية لا على التحليل الموضوعي للوضع ولا على المبادئ العامة للقانون الدولي بل على "الجدوى السياسية" بالمفهوم الخاص بالولايات المتحدة[3].

ما يحدث هو انقلاب حقيقي على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، هناك محاولة لفرض رؤية جديدة على النظام الدولي، رؤية ترتكز على أساس الفصل ما بين القوة– والشرعية الدولية، كأساس من أسس السياسة الدولية والعلاقات الدولية التي حكمت علاقات العالم خلال العقود الماضية.

أخطر ما في الأمر أن ترامب كان يملك الأكثرية في الكونجرس وهذا أمر لم تشهده الولايات المتحدة منذ عام 1928. ويمنحه هذا الأمر الفسحة السياسية اللازمة لتنفيذ برنامجه. لكن إعادة انتخاب ترامب وفق هذه المحددات ربما ستؤدي لتغير شامل في شكل وبنية النظام الدولي.

سياسة إدارة ترامب تجاه النظام الدولي قد تقود إلى بسط الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها بشكل مطلق على النظام الدولي، وعند ذاك قد يتحول النظام الدولي من نظام القطب الواحد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية عبر الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى نظام دولي يخضع فقط إلى مصالح أمريكا بعيدًا عن منطق الشرعية الدولية والقانون الدولي، نظام دولي يكون خاضع بشكل كامل لمصالح الولايات

(1) قاعود، يحيى، **الهيمنة الأميركية وتحولات النظام الدولي، (**الموسوعة الجزائرية للعلوم السياسية، 2017).
(2) **استراتيجية الأمن القومي الأميركي وأعمدة الإخضاع الأربعة**، (الخليج الجديد، 20 أبريل 2017).
(3) حوسين، بلخيرات: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، (المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، أنقرة 2017). ص 9

المتحدة الأميركية وحلفاتها إسرائيل، الأمر الذي سوف ينعكس على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية وقضايا الرئيسية، وخاصة القضية الفلسطينية.

مقاربة العودة لنظام دولي متعدد الأقطاب

بروز قوى دولية تنافسية إضافة للتراجع الكبير في مكانة الولايات المتحدة على المستوى الدولي في عهد ترامب وما قبله نتيجة الممارسات الخاطئة التي قامت بها الإدارات الأميركية خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة قد تقود إلى تحول دراماتيكي في بنية النظام الدولي، بما يؤدي لعودة نظام ما قبل الحرب العالمية الأولى، أي نظام دولي متعدد الأقطاب ويسوده العديد من مظاهر الصراع والتنافس على الموارد والمواد الخام والمساحات الجغرافية.

المنظور البنائي في الاستشراف يحدد الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي، والتي حددها في صورتين أساسيتين: صورة نظام ما بعد العولمة الغربية والذي يرتبط تشكله في واقع العلاقات الدولية بمدى انتشار العقيدة النظامية– وهي العقيدة الأيديولوجية للسياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن– في العلاقات الدولية وخاصة داخل المجتمعات الغربية أين ظهرت مجموعة من المؤشرات القوية تؤيد هذا الاتجاه. الصورة الثانية هي: قد ينفتح النظام الدولي في المستقبل على قطبية أيديولوجية جديدة شبيهة لتلك التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة استنادًا إلى تحفز القوى الغربية لمقاومة، انتشار العقيدة النظامية والدفاع عن أيديولوجيا العولمة الغربية باعتبارها العقيدة الفكرية التي يجب أن تبقى مشكلة للبنية الثقافية للنظام الدولي[1].

على الرغم من أنَّ تراجع التأثير الأميركي عالميًا ربما يكون قد بدأ مع مطلع القرن الحالي، بحسب بعض المحللين، فإن هذا التراجع أو بمعنى أكثر وضوحًا انكشاف "أكذوبة" الهيمنة الأميركية، أصبح أكثر وضوحًا وفي المجالات كافة منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض تحت شعاره الانتخابي "أمريكا أولًا".

العالم اليوم أصبح أكثر تعقيدًا ولا يمكن التنبؤ به أكثر من أي وقت مضى. يقول البعض إننا نعيش في اضطراب عالمي، في نظام دولي فوضوي، لم يتمكن حتى أكثر الأنظمة تشاؤمًا من التنبؤ به بعد نهاية الحرب الباردة، لأن النظام الحالي ليس أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب.

لا توجد حتى الآن حكومة عالمية –على الرغم من ظهور نظام حكم عالمي جنيني –وحقيقة أن الولايات المتحدة لا يمكنها حكم العالم بالطريقة التي كانت تحكمها في التسعينات. بالنظر إلى ظهور قوى جديدة في الساحة الدولية، يبدو أنها تجعلها من الصعب تحديد علاقات القوة الحالية، علاوة على ذلك ومن

(1) حوسين، بلخيرات، **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، مرجع سابق، ص18.

المفارقات أن العولمة تعزز عودة ظهور القومية، لأن القوى الاقتصادية الناشئة تسعى إلى أن تصبح قوى سياسية من خلال إعادة التأكيد الوطنية والقوى الغربية، في أوروبا بدأوا في معالجة صعود القوى القومية والعنصرية وكراهية الأجانب بسبب عدم القدرة على التعامل بنجاح مع الأزمة المالية[1].

قد تكون أمريكا نجحت في الحفاظ على وضعها العالمي على مدى نحو 7 عقود، رغم إخفاقات وسوء تقدير في أزمات سياسية ومغامرات عسكرية مثل الإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام 1953، وحرب فيتنام وفضيحة خليج الخنازير وغزو العراق، وذلك بسبب استراتيجية ارتباط القوة بالسلطة التي اكتسبتها الولايات المتحدة من خلال نظام عالمي ليس مثالياً لكنه كان فاعلاً.

خلال الولاية الأولى من حكم إدارة ترامب بدأ التعامل مع العالم بطريقة أفرَّغت التنظيم الدولي من مضمونه، لتنكشف شرعية الهيمنة الأميركية، في وقت شهد المسرح العالمي صعود لاعب آخَر أكثر قوة وشراسة وهو الصين، وبروز لاعب قديم استفاد من التراجع الأميركي وهو روسيا، وهو ما عجَّل بانكشاف هشاشة القوة الأميركية أمام الأزمات المتلاحقة التي أشعلت إدارة ترامب كثيرًا منها دون حساب للعواقب[2].

كورونا وترامب؛ عاملان مفاجئان سرّعا موجة التوقعات باقتراب تغيير في شكل النظام الدولي. شعبوية ترامب، واتباعه لحمائية تجارية، وسياساته التي أثارت هواجس حلفاء أمريكا قبل خصومها؛ أما كورونا فإنه زوبعة أصابت أركان النظام العالمي، والآثار النهائية لم تظهر بعد؛ كلّ ما سبق يجعلنا نتوقعُ بأن العالم سيدخل قنطرة الحرب الباردة؛ والتي لن تكون صراعًا بين قطبين، بل هي صراع من أجل أن يتحوّل العالم إلى ثنائي القطبية؛ فإما يبقى العالم على حاله، أو أن تنجح الصين في تغيير شكل النظام الدولي[3].
حدوث تحول في بنية النظام العالمي، لكي يكون لثنائي القطبية، فإن الصين –وعلى المدى البعيد تقريباً– هي المرشحة لأن تكون ندًا للولايات المتحدة، لقد جعل الرئيس "شي جين بينغ" الصين الأكثر نفوذًا منذ "ماو تسي تونغ "، أولوية لتوسيع القوة الاقتصادية والعسكرية للبلاد في جميع أنحاء العالم وإثبات أن الصين يمكنها أن تلعب دور القوة العظمى المسؤولة [4].
تهديد استقرار النظام الدولي في عهد ترامب بعد العديد من القرارات التي اتخذها على الساحة الدولية، وسلوك إدارته خلال أزمة انتشار وباء كورونا كوفيد 19 أعاد للأذهان التكفير في تراجع الإمبراطوريات

(1) Joana Castro Pereira: **Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system**. (Revisit Brasilia de Political International, 2015).

(2) **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم**، مرجع سابق.

(3) ابو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حربٍ باردة؟**، مرجع سابق.

(4)Javier C. Hernández: China Spins Coronavirus Crisis, Hailing Itself as a Global Leader.(The New York Taws March 3, 2020)

الكبرى عبر التاريخ، كون أن أزمة انتشار الوباء والتعاطي الأميركي معها، والصعود الصيني على المستويات السياسية والاقتصادية والأخلاقية، وكيفية تقديمها المساعدة للدول المتضررة من الوباء، لقد جعل السيد ترامب الكثيرين يتحدثون عن فكرة تراجع الولايات المتحدة في قيادة العالم وتقدم الصين، الذي بدأ في الظهور مع تصاعد حدة التنافس الاقتصادي والعسكري بين القوتين.

يمثل غياب الهيكل الأمني الذي يمكنه احتواء صراع القوى العظمى بشكل وافٍ وتمثيل مصالح كلّ القوى المعنيّة هو ما يعقّد هذا السيناريو. وعليه، يتعيّن على المجتمع الدّولي أن يحدّد مفهوم هيكل أمني جديد وينفّذه من دون أن يخضع لسيطرة مؤسّسات كمجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، أو كُتلٍ يتزعّمها الغرب كحلف الناتو. فهذه كلّها لا يمكنها أن تفلح في احتواء توتّرات القوى العظمى: إنّ الهيكل الأمني الدّولي النموذجي سيشمل القوى الصاعدة والبنّاءة، ممّا سيخفّف من حدّة صراع القوى العظمى[1].

يواجه المجتمع الدولي العديد من المشاكل العالمية، مثل تلك المتعلقة بالبيئة، وما لم يتعاون لحلها، فقد تصبح الفوضى أكبر بكثير مما رأيناه مؤخرًا. مع الأخذ في الاعتبار الاضطراب الكبير الذي يمكن أن يصيب النظام الدولي في غياب استراتيجيات تعاون حقيقية في السنوات والعقود المقبلة، لا يمكن اعتبار الواقع الحالي فوضويًا، لأن ما يأتي بعد ذلك يمكن أن يكون أوامر من حجم أسوأ. ربما تكون القضايا البيئية، وتلك المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية على وجه الخصوص، هي الأكثر عالمية، من حيث جوهرها وحجم عملها، وبالتالي يعتمد مستقبل البشرية إلى حد كبير على القدرة على إنشاء شبكة فعالة من الحوكمة المتعددة الأطراف. وبالتالي، يمكن للمرء أن يجادل بأن العالم سوف يتحرك نحو نظام أو اضطراب عالمي جديد قائم على التحديات البيئية وقدرتنا أو عدم قدرتنا على التعامل معها[2].

يوجد العديد من الأدلة حاليًا بشأن تعرض هذا النظام للتهديد وعدم قدرته على تحمل مزيد من الأعباء التي تفرضها استراتيجية الولايات المتحدة عليه بشكل تقليدي. ويشكك بعض المراقبين بشكل واضح في مدى قدرة مكونات النظام الليبرالية الرئيسية، التي تشمل الترويج للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الإبادة الجماعية، على تحمل التحول إلى سياق دولي متعدد الأقطاب بشكل أكبر. وقد أصبح السؤال المتعلق بمدى قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي للاستراتيجية الأميركية العالمية ذا صلة ملحة بالثقافة والسياسة على حد سواء.

(1) Shruti Godbole: **Changing nature of international order and the role of US** ,(The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018)

(2) Joana Castro Pereira: Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system. Revisit Brasilia de Political International.

قبل الأزمة الحالية، كان النظام الدولي الليبرالي ما بعد الحرب قد بدأ بالفعل في التفتت. كانت القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة، نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي استند إليها النظام، قد تم تحديه من قبل الصين، أولاً إقليميًا ومؤخرًا على الصعيد العالمي. كانت إدارة ترامب تضيف إلى مشاكل النظام من خلال إضعاف هيكل التحالف الأميركي (والذي كان في المنطق الاستراتيجي التقليدي محوريًا في الحفاظ على توازن القوى ضد بكين) ونزع الشرعية عن المؤسسات متعددة الأطراف بشكل منهجي (مما يخلق فراغًا سياسيًا ودبلوماسيًا فعالًا للصين لكي تملؤه). وكانت النتيجة عالماً مختل الوظائف وفوضويًا على نحو متزايد[1].

اللافت هنا هو سرعة هذا التدهور في وضع الولايات المتحدة وسمعتها على المسرح الدولي، والذي يرجع إلى القرارات العشوائية التي يتخذها ترامب بناء على حسابات لحظية ضيقة، عكس ما يُفترض بدولة تقود العالم أن تتصرف به. ومن المهم هنا الإشارة إلى التراجع الكبير في السياسة الخارجية الأميركية بعد أن أصبحت كل الملفات يديرها ترامب ومستشاره الأقرب صهره "غاريد كوشنر"، ويمكن هنا الرجوع لشهادة وزير الخارجية السابق ريكس تليرسون أمام الكونغرس والتي كشف فيها كيف يتم اتخاذ القرارات بشأن السياسة الخارجية في عهد ترامب[2].

عالم مليء بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، والأشكال الجديدة للتعبئة السياسية والاجتماعية، يشهد العالم انتشارًا واسعًا للغاية للسلطة، وهذا أصبح مرتبط بصعود دول البريكس، القوى الناشئة تعمل لتحدي الوضع الراهن، في حين أن السلطات القائمة قد تحاول إيقاف الدول الناشئة. لا يمكن للمرء أن يهمل الطبيعة المعقدة للنظام الدولي الحالي، الذي يبدو أنه يواجه تحديات، مثل انتقال السلطة وظهور قوى جديدة، وتحديات ما بعد، مثل التغييرات في التوازن بين الوطنية والدولية، والظروف المادية للعولمة والأهمية المتزايدة للقوة الناعمة ومفهوم الشرعية المرتبط بها من حيث السياسة الخارجية[3].

النظام العالمي الحالي –الذي يتسم بوجود عدد غير مسبوق من الديمقراطيات والازدهار غير المعهود رغم أزماته، والسلام بين القوي الكبرى –إنما يعكس المبادئ والتفضيلات الأميركية أصبح مهدد. فقد بني هذا النظام على القوة الأميركية، ويعتمد في استمرارها على حمايتها. وبالتالي إذا تدهورت القوة الأميركية، فإن النظام العالمي سيتدهور، أو يظهر دور رئيسي لاقتصادي سياسي مواز للاقتصاد السياسي الأميركي، أو يحل محله نظام يمثل انعكاسًا لقوى أخرى ربما تؤدي به إلى الانهيار، كما انهار النظام العالمي

(1) Kevin Rudd: The Coming Post-COVID Anarchy (The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order). (Foreign Affairs, April 6. 2020).

(2) **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم،** (عربي بوست 25 مارس 2020).

(3) Joana Castro Pereira: Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system.

الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين. ولا يمكن –كذلك –تصور بقاء الأسس الليبرالية التي يقوم عليها هذا النظام، إذا انكمشت القوة الأميركية[1].

جائحة كورونا وسياسات إدارة ترامب التي لا تحسب حسابًا للحلفاء كانت كفيلة بفعل ذلك، فمن المرجح أن تعزز هذه الأزمة الاتجاهات التي ترى حتمية حدوث تحول في بنية النظام الدولي. سيحدد التنافس الاستراتيجي الآن كامل نطاق العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، العسكرية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والأيديولوجية، ويشكل بشكل متزايد علاقات بكين وواشنطن مع دول ثالثة.

الأزمة الحالية تؤكد فكرة أن العالم دخل في حرب باردة جديدة، لكن على الرغم من أهمية ذلك تبدو فكرة الحرب الباردة سابقة لأوانها في أحسن الأحوال. كان النظامان الماليان للبلدين متشابكين جدًا لدرجة أن الانفصال الحقيقي غير محتمل، وبدا أنه لا يوجد احتمال كبير لحروب بالوكالة الجيوسياسية أو الإيديولوجية في بلدان ثالثة، وهي سمة مميزة للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[2]. الصعود الصيني والتراجع الأميركي يؤكد وجود قطبيّة ثنائيّة غير متناظرة في النّظام الدّولي بين الولايات المتّحدة الأميركية والصين؛ فيبدو جليّاً أنّ الصين تشكّل ثاني أقوى سلطة، مع العلم أنّ مسافة كبيرة تفصل ما بينها والدول الأخرى التي تتبعها. ويبدو حقّاً وجود هيكل متعدّد الأقطاب حول الصين والولايات المتّحدة الأميركية، مع تكافؤ تقريبي فيما بين دولٍ كألمانيا وفرنسا والهند واليابان وروسيا وغيرها. وتحاول هذه الدول، كلٌّ في نطاقها، حماية مواقفها في مواجهة الولايات المتّحدة الأميركية والصين[3]. على خلفية هذه المعطيات والسلوك الأميركي في عهد ترامب فإن التوقعات، تفترض تحول النظام الدولي من نظام أحادي القطبية لنظام ثلاثي القطبية، تقتسمه الولايات المتحدة والصين وروسيا. ولاستطلاع العلاقات الناشئة بين هذه الدول[4].

أزمة فيروس كورونا كوفيد 19 أظهرت إلى أي مدى لا تصلح الولايات المتحدة من الناحية السياسية والأخلاقية لقيادة العالم، الولايات في عهد ترامب لم تتخلى عن دورها القيادي والأخلاقي في مواجهة الكوارث والتحديات فقط، بل تخلت عن أقرب حلفائها وأصبحت دولة قومية تبحث عن الخلاص الفردي في مواجهة الفيروس. إذا استمرت الصين في لعب محوري وحيوي في مساعدة الدول في مواجهة فيروس كورونا في ظل تقاعس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مساعدة أقرب حلفائهم فإننا بكل تأكيد

---

(1) العربي، محمد، مسعد، **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012م).

(2) Kevin Rudd: The Coming Post-COVID Anarchy (The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order). (Foreign Affairs, April 6. 2020).

(3) Shruti Godbole: **Changing nature of international order and the role of US** The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018).

(4) الجرباوي، علي، **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون** (وكالة سما الإخبارية نقلا عن جريدة القدس، 3 يناير 2018م)

سوف نكون أمام تحولات عميقة في النظام الدولي لصالح الصين وروسيا اللتان أصبحتا تلعبان دور حيوي في مواجهة الأزمة.

"سايمون رايتش" البروفيسور في قسم الشؤون العالمية وقسم العلوم السياسية بجامعة "روتجرز" في نيويورك يؤكد في مقال له بعنوان: "نهاية قيادة أمريكا للعالم" بناء أي قوة لوضعها كقائد عالمي يستغرق وقتًا وجهدًا، ويتطلب استراتيجية طويلة الأمد تلتزمها للنهاية، لكن وضع القيادة هذا يمكن فقدانه بسرعة شديدة.

لقد واجهت الولايات المتحدة الأميركية العديد من الأزمات الاقتصادية التي جعلت هنري كيسنجر يتحدث عن أن أمريكا تجاوزت نقطة الذروة التي تبلغها كل حضارة قبل انهيارها. فقد أدى الارتفاع المذهل لأسعار البترول، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الأميركية في حرب فيتنام، إلى دخول الاقتصاد الأميركي في أزمة حادة.

في السابق تنبأ "بول كيندي" في كتابه "سقوط وصعود القوى العظمى" بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعانيان الترهل الاستراتيجي، وأن الولايات المتحدة ستكون أول المنهارين بسبب هذا الترهل. غير أن الانهيار لحق بالاتحاد السوفيتي في نهاية العقد، لتصبح أمريكا وحدها في العقد التالي القوة العظمى الوحيدة. ومع ذلك، فشلت في التعامل مع العديد من القضايا، رغم أن الأميركيين فازوا في حرب الخليج، ووسعوا حلف الناتو شرقًا، وأحلوا السلام في البلقان، بعد سفك الكثير من الدماء، ودفعوا العالم ليتبنى "إجماع واشنطن" حول الاقتصاد الليبرالي[1].

بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوّل النظام الدولي إلى أحادي القطبية؛ لم تنقطع التوقعات بشأن الماهية التي سيستقر عليها هذا النظام مستقبلًا. فهناك من يتوقع استمرار الأحادية القطبية الولايات المتحدة ويرى آخرون عودة الثنائية القطبية الصين مقابل الولايات المتحدة بينما يعتقد غيرهم أن النظام الدولي يتجه إلى أن يكون متعدد الأقطاب الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهند[2].

المشهد العالمي الناشئ يتّجه إلى نهاية عصر الهيمنة الأميركية بعد الحرب الباردة، التي تضيف أن "ذلك قد يسري أيضًا على النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فهناك احتمال انتهاء تموضع أميركا على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، لذا فإن عملية تشكيل النظام الدولي الجديد،

(1) العربي، محمد، مسعد، **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012).

(2) الجرباوي، علي، **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة سياسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018)، ص 7.

وبروز نسق مختلف عن النظام أحادي القطبية الذي تزعمته الولايات المتحدة الأميركية لما يقرب من العقدين، ومن ثم صعود قوى عظمى أخرى قد تشكل نسق تعددي في طور التكوين.

سياسة ترامب على الساحة الدولية، عبر الخروج من كثير من الاتفاقيات الدولية، وتقليص ميزانية الأمم المتحدة، والخروج من اليونسكو ومجلس حقوق الانسان والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفرض رسوم جمركية على البضائع الأجنبية قد تقود لبروز تكتلات دولية جديدة تتحدى الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، ما يؤدي لتحول النظام الدولي لنظام متعدد الأقطاب، لكن رغم أن هذا الاحتمال وارد خاصة في ظل شعبوية ترامب وعدم ثبات سياسته الخارجية إلا أن هذا السيناريو يحتاج إلى كثير من الوقت للنضوج، فالولايات المتحدة الأميركية قوة عظمي وبروز قوى دولية تتحدى الهيمنة الأميركية على العالم بحاجة إلى كثير من الوقت والجهد، والقدرات الاقتصادية والعسكرية الغير متوفرة في الوقت الراهن.

مقاربة استمرار الوضع الراهن

بقاء الولايات المتحدة الأميركية على سلم هرم النظام الدولي الحالي بدون أي تغير سواء لجهة اخضاع هذا النظام لمتطلبات الهيمنة الأميركية المطلقة، أو لجهة تغير قواعد اللعبة عبر إحداث تحول في بينة النظام الدولي أحادي القطبية، بجعله نظامًا متعدد الأقطاب؛ يعتبر السيناريو الأكثر ترجيحًا.

فرغم مظاهر التصدع في النظام الدولي في عهد ترامب، الذي بدأ واضحًا من خلال تعاطي الولايات المتحدة مع كثير من الأزمات الدولية وخاصة أزمة انتشار وباء كوفيد 19، حيث عملت إدارة ترامب على مواجهة الفيروس داخليًا بدون تقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشر للدول الأخرى، عكس السلوك الصيني والروسي الذي حاول تقديم الدعم والمساعدة للدول المتضررة خاصة إيطاليا التي ضربها الفيروس بقوة وأدى إلى وفيات كبيرة، إلا أن الولايات المتحدة سوف تظل على رأس النظام الدولي لفترة قادمة.

قبل ترامب حاول الرئيس أوباما استبدل النزعة الفردية والضربات الاستباقية التي كانت سائدة زمن بوش الابن بتوجهات عالمية لمواجهة التحديات وحدد نوعين منها التحدي القادم من الإنسان والتحديات القادمة من الطبيعية، ما يتطلب تعاون دولي وتحمل القوى الدولية الكبرى مسؤوليتها في مواجهة هذه التحديات التي تواجه النظام الدولي، في إطار استراتيجية القيادة من الخلف، وهي الاستراتيجية التي سمحت لروسيا والصين بلعب دور محوري في كثير من الأزمات الدولية والإقليمية وأهمها الأزمة السورية.

تراجع الولايات المتحدة الأميركية في عهد ترامب في قيادة العالم لمواجهة التحديات وخاصة كورونا والخطاب السياسي الأممي الذي تقوم به الصين ومساعدتها كثير من الدول لا يعني بكل تأكيد صعود تلقائي للصين لهرم النظام الدولي في الوقت الحالي؛ لكنه بكل تأكيد يؤكد تراجع دور الولايات المتحدة على المستوى السياسي والأخلاقي في قيادة عالم ما بعد الحرب الباردة. كل الذين ينظرون لإمكانية صعود

الصين لهرم النظام الدولي بعد انحسار جائحة كورونا بناءً على التراجع الكبير في مكانة وشكل الولايات المتحدة الأميركية في عهد ترامب يتجاهلون فكرة رئيسية أن الاقتصاد الصيني مازال جزء من النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي، الذي تتحكم به المؤسسات الدولية، (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) الخاضعة لهيمنة رأس المال الغربي الليبرالي، وأنّ الصين مهما امتلكت من مقومات اقتصادية لن تستطيع الصمود في وجه هذه المنظومة.

خلال الحرب الباردة كان الصراع الدولي لا يدور فقط بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي على مكانة الدولة رقم واحد، بل كان على شكل وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي يجب أن يسود. الولايات المتحدة ومن خلفها الكتلة الغربية كانت تطرح فكرة الاقتصاد الحر والديمقراطية، وحرية التجارة الدولية، في إطار النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي.

بينما الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية كانت تطرح فكرة الاقتصاد المنظم، وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج، وتعاون دولي في إطار حكومة عالمية شيوعية، ينتهي فيها الصراع، كمرحلة أخيرة من مراحل تطور حركة التاريخ، التي طرحها "كارل ماركس"، والتي أثبت الأحداث بساطتها وصعوبة الوصول إليها.

رغم أهمية الأخذ في عين الاعتبار التراجع الكبير في مكانة الولايات المتحدة، بروز التكتلات الاقتصادية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان ثم روسيا والصين، إلا أننا نلاحظ استمرار الطابع المركزي المهيمن للولايات المتحدة على النظام الرأسمالي العالمي عمومًا، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الفقيرة والمتخلفة أو الأطراف قد أصبح جاهزًا للاستقبال والامتثال للمعطيات والشروط السياسية والفكرية والمادية الجديدة، للسياسات الليبرالية من خلال ركائزها الثلاث[1]:

1. صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.
2. منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع.
3. الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على الجوانب الأساسية من العلاقات الرأسمالية العالمية، والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن 35 ترليون دولار.

لا يزال ميزان القوة العسكرية يميل لصالح أمريكا، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قدرات الولايات المتحدة، ولا يوجد أي تدهور في القدرات العسكرية الأميركية، ولا يزال حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة الذي يبلغ 750 مليار دولار في العام هو الأعلى في العالم، ولا تزال القوات الأميركية

(1) الصوراني، غازي، **الوضع الدولي في ظل العولمة الراهنة**، (مجلة الحوار المتمدن، العدد 5986، 2018).

البرية والبحرية والجوية هي الأكثر تقدمًا في تسلحها ومن ناحية أخرى، لا يعني صعود بعض القوى اقتصاديًا أنها ستنافس الولايات المتحدة على نفوذها في المسرح الدولي، فلا توجد علاقة حتمية بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي. فالهند الفقيرة تحت قيادة نهرو كانت أكثر تأثيرًا من الهند الحالية[1].

الاعتقاد بتراجع القوة الأميركية، عائد إلى الاعتقاد أنّ الولايات المتحدة دخلت مرحلة غير قادرة فيها على تشكيل العالم ليتوافق مع إرادتها، وأن تجعل الأمم الأخرى تفعل ما تريد، وأنها كانت تقوم "بإدارة ترتيبات الأمن والاقتصاد والسياسة في كل العالم". هذا الاعتقاد ليس إلا وهمًا رومانسيًا، فمثل هذا الوقت لم يوجد قط، وإنما تشكلت الهيمنة الأميركية في العالم عبر سلسلة من تواكب النجاحات والإخفاقات. وإذا نظرنا للسنوات الأولى من الحرب الباردة، حيث استطاعت أمريكا أن تحقق هيمنة كاملة على شئون العالم، فسنجد أنها استطاعت تحقيق العديد الإنجازات الفائقة، مثل مشروع مارشال، وتأسيس الناتو، وإنشاء الأمم المتحدة، وتأسيس نظام بريتون وودز الاقتصادي، وهو ما يشكل العالم كما نعرفه حاليًا[2].

بالتفاعل بين العوامل المختلفة على الصعيدين العملي والنظري، تطورت خلال العقود الثلاثة الماضية وجهات نظر مختلفة حول واقع النظام الدولي ومستقبله. هناك وجهة نظر تعتقد أن النظام الأحادي القطبية أثبت مرونة وقدرة على الاستمرار أكثر مما كان الواقعيون يظنون؛ فهذا النظام لم يزل مستمرًا منذ ثلاثة عقود تقريبًا، ولا دلائل موضوعية تنبئ بإمكانية غيابه وتحوُّله إلى نظام آخر في المدى المنظور. ولم تزل الولايات المتحدة الأميركية، وفق جميع المؤشرات المهمة، تتربع على موقع الصدارة الدولية، وتهيمن على النظام الدولي. ولا دلائل كافية على أن موقعها المتفرد على رأس هذا النظام عرضة للإقصاء على مدى العقود القليلة القادمة[3].

إن عدم قدرة أي من القوى الدولية الأخرى على مزاحمة الولايات المتحدة الأميركية على زعامة النظام الدولي من جانب، وتراجع قدرة إدارة ترامب على تحقيق أهدافها بجعل النظام الدولي أكثر خضوعًا لسياساتها واستراتيجياتها يجعل من سيناريو بقاء الوضع القائم بدون أي تغير جوهري سواء لجهة تحوّل النظام الدولي لنظام متعدد الأقطاب أو لجهة خضوع هذا النظام للرغبة الأميركية المطلقة هو سيد الموقف.

استمرار النظام أحادي القطبية مع تراجع قليلًا في مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية هو السيناريو الأكثر ترجيحًا، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها إدارة ترامب والإدارات الأميركية القادمة من جهة، وعدم قدرة الفواعل الدولية الأخرى على مزاحمة القوى العظمي من جهة أخرى، كل ذلك يجعل

(1) العربي، محمد، مسعد، **"أسس القوة" لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012م).

(2) العربي، محمد، مسعد، **"أسس القوة" لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟**، المرجع السابق.

(3) Ikenberry, Mastanduno Wohlforth eds; William C Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World,"International Security, vol 24, no 1 1999) pp 5-41

من استمرار الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، لحين بروز مؤشرات دراماتيكية تغير الواقع الدولي في شكله ومضمونه.

الخـــاتمـــة

أدى تحول مفهوم القوة وصعود قوى دولية على الساحة الدولية وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية إلى بروز مظاهر تحول في بنية النظام الدولي الحالي، فلم يعد النظام الدولي هو نفسه ذلك النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، ولا هو النظام الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود أمريكا على سلم الهرم الدولي في إطار الأحادية القطبية، فالنظام الدولي آخذ بالتحول

من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب خاصة عقب تنامي قوة الصين الاقتصادية وقوة روسيا العسكرية والجيوإستراتيجية، وبروز تكتلات اقتصادية لمواجهة الهيمنة الأميركية.

لكن على الرغم من أهمية ذلك، لا يمكن التنبؤ بمستقبل النظام الدولي الحالي خاصة خلال العقود القليلة القادمة؛ نتيجة التفاعلات الحادة بين الأطراف الثلاثة التي تمتلك من مصادر القوة العسكرية والاقتصادية القادرة على الدخول في تنافس محموّم على زعامة النظام الدولي، الأمر الذي يجعل التنافس الجاري لتحديد شكل هذا النظام أكثر تعقيدًا، رغم بروز مظاهر في تصدع النظام أحادي القطبية خاصة مع دخول ترامب البيت الأبيض، وسلوكه على الساحة الدولية.

فعلى الرغم من التنافس الحاد بين الولايات المتحدة التي تتربع على رأس النظام الدولي الأحادي القطبية، والصين المنافس الرئيس للولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، وروسيا ذات القوة العسكرية الكبيرة المكافئة لقوة الولايات المتحدة نوويًا. إلا أن المرجح عدم استقرار هذا النظام، ليتحول ربما لاحقا إلى نظام متعدد الأقطاب لكن ليس في المنظور القريب، كون أن الولايات المتحدة الأميركية مازالت تعتبر القوة الأكبر على الساحة الدولية من الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وأن الصين وروسيا أمامهم الكثير لكي تضاهي قوتهم القوة الأميركية على مختلف الأصعدة.

الواضح أن النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب يشهد حالة من حالات عدم الاستقرار في ضوء محاولات الرئيس ترامب التخلي عن أسس العلاقات الدولية والقانون الدولي في تعامل بلاده مع الأطراف الدولية والإقليمية، فهو يسعى لجعل مصالح أمريكا فوق كل اعتبار؛ سواء كان سياسي أو قانوني أو اقتصادي أو أخلاقي؛ تحت مبدأ "**أمريكا أولًا**" وهو المبدأ الذي أعلن عنه ترامب عند تنصيبه في البيت الأبيض في بداية العام 2017، بما يجعل الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمي؛ لا تتقيد بأي قوانين أو مواثيق أو أعراف دولية، في إطار نظام دولي جديد أكثر خضوعًا للولايات المتحدة الأميركية ومصالحها القومية، في إطار مشروع القرن الأميركي الجديد الذي مهدت له إدارة الرئيس جورج بوش الأبن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

المراجع والمصادر

أولًا: الكتب العربية والمترجمة

1. أليسون غراهام: **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة:** (ترجمة بهاء الدين إسماعيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2018).
2. اسماعيل عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، بدون دار نشر، القاهرة، 2005م.
3. أوتكين، أناتولي: **الاستراتيجية الأميركية للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة أنور إبراهيم، محمد الجبالي، المشروع القومي للترجمة، (المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003).

4. بنهار، نايف: **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، الدوحة قطر2016).

5. تشومسكي، نعون، وآخرون، **العولمة والإرهاب وحرب أمريكا على العالم السياسة الخارجية الأميركية وإسرائيل**، ترجمة حمزة المزيني، (مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2003).

6. الجحشي، فراس، أحمد: **التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015م).

7. جون ميرشايمر: **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (جامعة الملك سعود، الرياض 2012م).

8. الحديثي، خليل، إسماعيل: **الوسيط في التنظيم الدولي، كلية العلوم السياسة**، (جامعة بغداد، العراق، 1991م).

9. دورتي، جيمس، وبالتسغراف، روبرت: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1985).

10. دويدري، رجاء، وحيد: **البحث العلمي: أساسيًاته النظرية وممارسته العملية**، (دار الفكر، دمشق:2000م).

11. سعيد، عبد المنعم: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987م).

12. سعيد، عبد المنعم: **أمريكا والعالم الحرب الباردة وما بعدها**، (دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة 2003م).

13. السويدي، جمال، سند: **آفاق العصر الأميركي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، (مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014م).

14. شعيبي، عماد فوزي: **السياسة الأميركية وصياغة العالم الجديد**، (دار كنعان للدراسات، دمسق 2002م).

15. شلبي، السيد، أمين: **نظرات في العلاقات الدولية**، (دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008).

16. عبد الخالق، لهيب: **بين انهيارين الاستراتيجية الأميركية الجديدة**، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003م).

17. عبد القادر، فهمي، محمد: **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، (جامعة بغداد، العراق 2009م).

18. الفار، عبد الواحد، محمد: التنظيم الدولي، (دار عالم الكتب للطبع والتوزيع، القاهرة، 1979م).

19. فرح، أنور، محمد: **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)**، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية العراق 2007).

20. فهمي، عبد القادر، محمد: **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (دار الشروق، عمان 2010).

21. فيدة، ايريش: **توزان القوى العولمة والسلام العالمي**، (دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2005).

22. القاسمي، محمد: **مبادئ القانون الدولي العام**، (دار الحلبي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2015).

23. قلجية، خليل: **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (الدار العربية للعلوم والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2015).
24. قويسى، حامد عبد الماجد: **المشروع الإمبراطوري الأميركي واستراتيجية مقاومته في المنطقة**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2009م.
25. القيسي، محمد، وائل: **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008، (إدارة أوباما أنموذجا)، (**مكتبية العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض 2016).
26. كيلة، سلامة: **الدولة الأميركية والسياسات الإمبريالية في الوطن العربي**، (مركز الغد العربي للدراسات، دمشق سوريا، 2006م).
27. لوفابفر، مكسيم: **السياسة الخارجية الأميركية**، ترجمة حسين جيدر، (عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، 2006).
28. مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان: **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولي، دبي – الإمارات العربية المتحدة، 2008).
29. محجوب، عمر: **الاختراق " اتفاق غزة – أريحا أولًا**، (دار جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 1994م)
30. مردان، باهر: **الاستراتيجية الأميركية (الوسائل، الأهداف، والمؤسسات)** كتاب الكتروني بدون دار نشر، بكين 2014).
31. مقلد، إبراهيم صبري: **العلاقات السياسية الدولية**، (دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت 1987).
32. ناي، جوزيف، **هل انتهى القرن الأميركي**، ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، (مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2016م).
33. الهزايمة، محمد، عوض: **قضايا دولية "تركة قرن مضي وحمولة قرن آتى"**، بدون دار نشر، الطبعة الأولي، عمان،2005).
34. هيود، أندور: **مدخل إلى الأيديولوجية السياسية**، ترجمة محمد صفار (المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012).

ثانيًا: الرسائل العلمية

1) أبو دقة، رامي: **ملامح التحول في النظام الدولي في ظل مفهوم القوة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2017م).
2) أبو زيد، علاء: **التحول في السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب2016–2019** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القدس، القدس فلسطين 2019).

3) أبو عجيلة، أبو بكر: **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسية الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001–2008)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم، السودان، 2010م).

4) أبو نحل، حسام، عبد الفتاح: **المحافظون الجدد وتأثيرهم في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجاً (2001–2008)**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2011).

5) الحاج، مجاهد، جبر: **التدخل الدولي الإنساني وتأثيره على سيادة الدولة في ظل نظام دولي متغير دراسة تطبيقية على الثورتين الليبية والسورية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2018).

6) الطحلاوي، أحمد عبد الله: **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009).

7) العامري، صبيح: **الهيمنة الأميركية في المنطقة العربية1945 –2003**، (رسالة لنيل درجه الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعه سانت كلمنتس العالمية، بغداد–العراق، 2011).

8) عبد القادر، رامي عبد المحسن: **توزان القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة فلسطين، 2014م.

9) عبد الله، أحمد، سليم: **دور السياسة الخارجية الأميركية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان2014).

10) عماد جاد: **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1998).

11) الغندور، محمد، **السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان نموذجاً(2001–2012)**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2016).

12) مباركية، منير: **صعود القوة العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأميركية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر 2016).

13) محمد، رسمية، **انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربي المفتوحة، الدنمارك 2013).

14) موسى، أحمد، كاظم: **السياسة الخارجية الأميركية حيال إيران بعد عام 2003 وافاق المستقبل**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، العراق 2012).

ثالثًا: الدراسات والأبحاث المحكمة

- أبو الخير، كارن: **مستقبل وملامح النظام الدولي الليبرالي عقب تولي الرئيس الأميركي "دونالد ترامب"**، (مجلة اتجاهات الأحداث العدد 19، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأمارات العربية المتحدة، يناير 2017م.).
- أبو عيد، شيماء: **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة 2018).
- أبو كريم، منصور: **اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2017).
- أبو كريم، منصور: **التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا 2020).
- أبو كريم، منصور: **انعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2017م).
- أبو كريم، منصور: **تجارب عالمية لمواجهة تفشي فيروس كورونا بين**:(الإغلاق والانفتاح وتفضيل الاقتصاد، وعدم الاكتراث)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2020).
- البحيري ولاء علي: **إشكاليات النظرية والتطبيق "الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية**، (مركز الأهرام للأبحاث والدراسات السياسية، عدد191، القاهرة، يناير، 2013م).
- بركات، نظام: **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**. (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2014).
- تقدير موقف بعنوان: **جولة كوشنير و"صفقة القرن": هل ثمة "صفقة" حقًا؟**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة، 2018م).
- الجرباوي، علي: **الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**، (مجلة سياسات عربية، العدد 31، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2018).
- حوسين، بلخيرات: **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، (المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية،أنقرة 2017م).
- الخطيب، لينا: **سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج**، (مركز كارنغي للسلام، 2014/9/11م).
- خلف، حسين، مزهر: الاستراتيجية الأميركية في إدارة الصراع بين القوة الصلبة والناعمة، (مجلة العلوم السياسية، العدد 49 جامعة بغداد، العراق 2015).
- دراسة بعنوان: **انسحاب أمريكا من "اليونسكو، ابتزاز أم عزلة؟**، (المركز الفلسطيني للإعلام، 16 أكتوبر 2017م).
- دراسة: **الحرب التجارية" بين الصين وأميركا. محطات وأرقام**، (الجزيرة نت، 2018/4/6م).
- دراسة: أميركا واليونسكو. سنوات من التوتر بسبب إسرائيل، (الجزيرة نت، 13 أكتوبر 201).

- رجب، علاء: **دور المراكز البحثية الأميركية في عملية صنع القرار السياسي:** دراسة حالة "مؤسسة راند"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2018.
- ساطع، سليم، علي: **مقومات القوة الأميركية وأثارها على النظام الدولي،** (مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، العراق، 2009م).
- سليمان، منذر: **انعكاسات المشروع الامبراطوري الأميركي على المنطقة العربية،** (مركز يافا للدراسات والأبحاث، 2011).
- سليمان، يمني: **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب،** المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة، 2016).
- السويدي، جمال، سند: **آفاق العصر الأميركي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- الصوراني، غازي: **أثر سياسة الرئيس الأميركي ترامب على النظام العالمي،** (مركز حيد عبد الشافي الثقافي، غزة فلسطين، 18 يوليو 2018م).
- عاشور، رامي، وحسين، ثابت: **الرسوم الجمركية على ورادات الصين والهند بداية الازمة الاقتصادية الأميركية،** (المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا، 2018م).
- عبد الشافي، عصام: **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف،** (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنقرة 2016م).
- عبد الوهاب، علي: **التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا،** (المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2020).
- عبودي، جمال: **خصائص النظام الدولي الجديد،** (معهد بوعرقوب، الجزائر، 2010).
- العربي، محمد، مسعد: **"أسس القوة": لماذا لن تتراجع الهيمنة الأميركية في العالم؟،** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2012م).
- علوي، مصطفي: **القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأميركية والتغير في هيكل النظام العالمي،** (المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2015م).
- عماد جابر: **النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية،** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 148، القاهرة، إبريل،2002م).
- عطوان، خضر، عباس، ونيسان، علي، حسن: **تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي،** (مجلة المستقبل العربي العدد (472)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2018).
- فريد ميليش: **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية،** (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد، العدد 6، 2014م.
- قاعود، يحيى: **الهيمنة الأميركية وتحولات النظام الدولي،** (الموسوعة الجزائرية للعلوم السياسية، 2017م).

- **كورونا أميركا: أكبر تحدٍ لترامب وفرص فوزه في الانتخابات،** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة 2020).
- **كورونا: يرسم ملامح الصراعات ويعيد تشكيل موازين القوى في العالم،** تحرير سارة عبد المنعم، (مركز الرؤية، 31 مارس 2020).
- مايكل جاي مازار Michael J. Mazarr وآخرون: **خيارات بديلة للسياسة الخارجية الأميركية نحو النظام الدولي،** (مؤسسة راند، RAND مشروع من إعداد مؤسسة لاستعراض الاستراتيجية الأميركية في عالم متغيّر، 2017م).
- المرعشي، فيصل، براء: **النظام الدولي – The International System،** (الموسوعة السياسية، 2018م).
- المصدر، ميسون: **الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: مواقف دولية وإقليمية،** مركز رؤية للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين،2018م.
- مصطفي، نادية: **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد،** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1985م).
- موسوعة الجزيرة، النظام الدولي، الدوحة، 2015م.
- موسى، حسين، خلف: **النظام العالمي الجديد، خصائصه وسماته،** (المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا، 2015م).
- الميالي، أحمد، عدنان: **مستقبل النظام الدولي في عهد الرئيس ترامب،** مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2019).
- نجم، رائد: **استراتيجية الأمن القومي الجديدة في عهد ترامب ملامح وتحديات** (مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة فلسطين، 2018م).
- الندواي، حميد، نفل: **الاستراتيجية الأميركية لتحقيق النصر في العراق،** (مجلة السياسة الدولية، العدد 6 جامعة المستنصرية، العراق، 2006).
- **هل تتسبب أزمة فيروس كورونا في إعادة تشكيل النظام العالمي؟** (مجلة فورين أفيرز، ترجمة أحمد ليثي، مركز الإنذار المبكر، الأمارات العربية المتحدة 2020)، متاح متاح: https://bitly/2Jd1OTi
- ورقة موقف بعنوان: **خيارات بديلة لسياسة الولايات المتحدة نحو النظام الدولي،** (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2017م).
- **أوروبا في مواجهة كورونا.. التكاتف والتضامن أم التفكُّك وانهيار المنظومة؟** (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1 أبريل 2020).
- تقدير موقف: **تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله،** (مركز الأمارات للسياسات، أبو ظبي 19 مايو 2020).

رابعًا: الصحف والمجلات

- "أبوالغيط": **الهدف من وقف تمويل "أونروا؛ هو إعادة تعريف صفة اللاجئ**، (جريدة الدستور المصرية، 11 سبتمبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/3DPov8
- **160 مليار دولار خسائر تكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة فيروس كورونا**، جريدة اليوم السابع المصرية، 3 فبراير 2020، متاح: http://bitly/2UmjfWV
- أبو الخير، كارن: **مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب**، (مجلة اتجاهات احداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017).
- أبو النور، محمد: **استراتيجية المحاور الأربعة. الرئيس الأميركي يعلن خطة جديدة للأمن القومي**، (جريدة اليوم السابع، 19 ديسمبر، 2017)، متاح: https://goo.gl/4Fw2F5
- أبو النور، محمد، محسن: **10 أسباب ترجح انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران اليوم**، (جريدة اليوم السابع المصرية، 2018/5/8م)، متاح: https://goo.gl/n4iFFV
- أبو عيطة، سائد، حامد: **مفهوم "الوباء" ومفهوم "السلاح البيولوجي" في قاموس الأمن الدولي**، جريدة النهاء اللبنانية، 16 مارس 2020).
- **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية**. ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، (جريدة الاهرام الاقتصادي 2018/6/2م)، متاح: https://goo.gl/TKFsXf
- **استراتيجية الأمن القومي لترامب: 3 تحدّيات على رأسها النفوذ الروسي والصيني**، (مجلة ميم، بتاريخ 2017/12/23م)، متاح: https://goo.gl/4Gc7gx
- الأمين، أحمد: **استراتيجية ترامب للأمن القومي: مواجهة الصين وروسيا**، (جريدة العربي الجديد، بتاريخ 2017/12/18م).
- **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**، (جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018)، متاح: https://goo.gl/P5QYhV
- **ترامب في خطاب تهديد للناتو: المال يعني الأمان**، (جريدة الأخبار المصرية، 4 يوليو 2018)، متاح: https://goo.gl/RTbQhF
- **ترامب ينسحب من "المعاهدة النووية" مع روسيا: جولة جديدة من سباق التسلح؟**، جريدة الأخبار اللبنانية، 22 أكتوبر 2018م، على الرابط: https://goo.gl/1FGRNn
- **تركيا تدرس الرد على قرار أميركا بزيادة الجمارك على واردات الصلب**، (جريدة الشرق الأوسط، العدد 14368، 31 مارس 2018م).
- تقرير صحفي بعنوان: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي وأعمدة الإخضاع الأربعة**، (جريدة القدس الفلسطينية، 2017/12/20م)، متاح: http://www.alquds.co.uk/?p=847533

- تقرير صحفي بعنوان: **الصحف العالمية اليوم. واشنطن تستعد للانسحاب من معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى "إف بى آى"** (جريدة اليوم السابع المصرية، 20 أكتوبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/1bvcKF

- تقرير صحفي بعنوان: **واشنطن تنسحب من معاهدة نووية مع روسيا وموسكو تستنكر وتعتبر ان الولايات المتحدة "تحلم" بأن تكون هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم،** (جريدة رأي اليوم الإلكترونية، 21 أكتوبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/mbs1pu

- توبي كريغ جونز: **أمريكا والنّفط والحرب في الشّرق الأوسط،** (مجلة الحوار المتدن، نقلا عن جريدة التاريخ الأميركي، 2015). على الرابط : https://goo.gl/Kzu85J

- الجرباوي، علي: **استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس ترامب: تحليل في المضمون،** جريدة الأيام الفلسطينية، 2018م.

- الجرباوي، علي: **أميركا وإمكانية البقاء على القمة،** (جريدة الأيام الفلسطينية، 14 أبريل 2020).

- **مشروع قانون أميركي يسمح لواشنطن بتجاهل مبادئ منظمة التجارة العالمية،** (جريدة الدستور المصرية 2018/7/2م)، متاح: https://goo.gl/zasFPm

- جويدة، حمزاوي: **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأميركية اتجاه القضية الفلسطينية** (قراءة في السياسة الخارجية الأميركية الجديدة للرئيس ترامب)، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة سطيف، الجزائر 2018).

- حمدتو، حنان، "الشناوي" **يكشف تداعيات انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني،** (جريدة المصريون، 10 مايو 2018م) متاح: https://goo.gl/sNyrhJ

- **خبراء:** خالد، محمد: **سياسات ترامب تهدّد تحالفات أمريكا،** (جريدة البيان الإماراتية، 14 ابريل 2019) متاح: https://bit.ly/3dA67WF

- دونالد توسك: **العلاقات عبر المحيط الأطلسي تتعرض لضغوط هائلة بسبب ترامب،** (جريدة العرب، 10 يوليو 2018)، متاح: https://goo.gl/ppm4Yf

- دياب، محمود، سعيد: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية.** ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، (جريدة الاهرام الاقتصادي بتاريخ 2018/6/2م)، متاح: https://goo.gl/TKFsXf

- رزين، **يوسف، النظام الدولي: النشأة والتطور،** (مجلة الحوار المتمدن، أبريل 2014م)، متاح: https://goo.gl/j5FaAA

- رمزي، بيشوي: **بعد الخروج من مجلس حقوق الانسان. دبلوماسية "الانسحاب" نهج ترامب لدعم إسرائيل أم ذريعة لخفض النفقات؟،** (جريدة اليوم السابع، 21 يونيو 2018)، متاح: https://goo.gl/mY1VZq

- سلمان، أحمد: **إلى أين تتجه الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟** (جريدة التحرير المصرية، 2018/4/4م)، متاح: https://goo.gl/5ihMas

- سليمان، نرمين: **50 مليار دولار خسائر فيروس كورونا**، (جريدة أخبار اليوم المصرية، 13 مارس 2020)، متاح: http://bitly/3daWkq2
- شلق، نادين: **أي عالم في عهد ترامب؟**، (جريدة الأخبار اللبنانية، تاريخ النشر 13 يناير 2017م)، متاح: https://goo.gl/amNeiF
- عبد الحفيظ، علاء: **السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي** (مجلة النهضة، العدد (3)، القاهرة 2011).
- عبد السلام، محمد: **هذا مبدأ "ترامب" في إدارة العلاقات الدولية** (جريدة المصريون، 26 مارس 2017) متاح: https://bit.ly/2Jkk7WL
- عبد المعطي، عمرو: **مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي يكتب عن استراتيجية إدارة ترامب لمواجهة إيران**، (مجلة السياسات الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 25 أكتوبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/CNGvXj
- عبد المنعم سعيد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، (جريدة الشرق الأوسط، لندن 27 ديسمبر 2017) متاح .https://bit.ly/3bEoSGy
- **عدد الوفيات في العالم بسبب فيروس كورونا يتخطى الـ 8000 حالة**، (جريدة اليوم السابع المصرية، 18 مارس 2020)، متاح: http://bitly/2w9Ujd9
- عطوان، عبد الباري: **الموقف الأميركي من الازمة الخليجية "متذبذب"**، (جريدة رأي اليوم الدولية، 2017)، متاح: https://goo.gl/qmn7H1
- العليان، عبد الله: **من صراع الحضارات إلى تعايشها**، (مجلة العربي، العدد، 532، القاهرة 2003م).
- العمار، منعم، صاحي، والرفيعي، علي، محمد: **المتغيرات المؤثرة في استخدام الولايات المتحدة القوة الناعمة بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (مجلة قضايا سياسية، العدد 42، جامعة النهرين، العراق 2015).
- العناني، جواد: **الاقتصاد الإيراني واحتمالات التهدئة في المنطقة**، (جريدة العربي الجديد. 2 أغسطس 2018).
- الغارديان: **ترامب يعاند الخبراء الصحيين ويتعامل بعقلية التاجر مع كورونا**،(أمد للإعلام، 25 مارس 2020) متاح https://bitly/2QHCuc7
- الغزالي حرب، **أسامة: أين الشرق الأوسط الجديد؟**، (مجلة السياسة الدولية، العدد (168)، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2007).
- **فرحات، إبراهيم: في أثر كورونا على واقع الصراعات الدولية**، (جريدة العربي الجديد، 30 مارس 2020) متاح: https://bit.ly/2UuJpIf
- فوكوياما، فـرانسيس: **الجائحة والنظام السياسي. بحاجة لدولة**، (مجلة فورين أفيرز، ترجمة نادر الغول، موقع قناة الغد، 13 يونيو 2020)، متاح https://bit.ly/2N1kdEq

- قبلان، مروان: **ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي**، (جريدة العربي الجديد، تاريخ النشر 29 يناير 2018م)، متاح: https://goo.gl/gVMLbR
- **قطع المعونات عن فلسطين، ابتزاز أميركي لتحقيق مآرب سياسية**، (جريدة التحرير المصرية، 25 أغسطس 2018م)، متاح: https://goo.gl/oU2efr
- القليوبي، رامي: **الانسحاب الأميركي من معاهدة الأسلحة: تمهيد لسباق نووي وتأجيج للتوتر مع موسكو**،(جريدة العربي الجديد، لندن، 27 أكتوبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/1dTxjU
- **كورونا سيستمر 18 شهراً**، (جريدة العربي الجديد، 18 مارس 2020) متاح متاح: https://bit.ly/2WW4Q6y
- لطفي، منال: **4 مسارات قد يغير بها ترامب العالم**، (جريدة الأهرام المصرية، 2016/11/24م)، متاح: https://goo.gl/Ls78cM
- **لماذا تسجل الولايات المتحدة أكبر عدد من إصابات كورونا؟**، (جريدة العربي الجديد، 28 مارس 2020) متاح متاح: https://bit.ly/2xw69P5
- محمد، عبد الخالق، شامل: **السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الأبن وباراك أوبام**ا. (مجلة تكريت للعلوم السياسة، العدد الأول، جامعة تكريت، العراق، 2014).
- محمد، علاء، عبد الحفيظ: **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (47-48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015)
- مشيخ، محمد، لبيب: **الاقتصاد السياسي للهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة فترة الرئيس بارك أوباما 2008-2016**، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، الجزائر).

- نجم الدين، نبيل: **ترامب إذ يعبث بقضية الشعب الفلسطيني**، (جريدة الحياة اللندنية، 14 سبتمبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/e7HYrD
- **النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد**، (جريدة الغد الأردنية، 2010)، متاح: https://goo.gl/WvqZAK
- **هل يدق الانسحاب الأميركي من المعاهدة النووية طبول الحرب من جديد؟**، (جريدة المواطن، 22 أكتوبر 2018م)، متاح: https://goo.gl/nBMPZo
- هنري كيسنجر: **يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**، (صحيفة الأتلانتيك الأميركية، نقلا عن نون بوست، 15 نوفمبر 2016)، متاح: https://goo.gl/3MnYSv

خامساً: الوكالات الاخبارية ومواقع الأنترنت

- شاكر، حسام: **الوحدة الأوروبية واختبار التفكك أو البقاء بعد موسم كورونا**، (موقع قناة TRTعربي، 14 أبريل 2020)، متاح https://bit.ly/3hEvnx9
- بريتون: **الاتحاد الأوروبي يتجه صوب انكماش اقتصادي هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية**، (أمد للإعلام، 24 أبريل 2020). متاح: https://bit.ly/2VSP8qJ

- **ترامب يكشف عن تفاصيل "صفقة القرن" للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين**، موقع قناة D W الألمانية، نشر 28 يناير 2020، متاح متاح: https://p.dw.com/p/3WwI4
- **صفقة القرن: ترامب يعلن خطته للسلام ويقول إنها "ربما تكون فرصة أخيرة" للفلسطينيين**، موقع BBC بالعربي، شر 28 يناير 2020)، متاح متاح: https://bbc.in/2UyHSjf
- **كيف أسهمت الرأسمالية المتوحشة في تفشِّي كورونا؟ قد نكون وصلنا لنهايتها**، (عربي بوست، 23 مارس 2020)، متاح: https://bitly/3bqW0Sc
- "**50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا – تقرير أممي**، (موقع الأمم المتحدة، 4 مارس 2020)، متاح: http://bitly/3d4qYBg
- **17 مليون وظيفة على الأقل: حجم خسائر المنطقة العربية بسبب فيروس الكورونا**، (موقع قناة L BC، 18 أذار/ مارس 2020)، متاح: http://bitly/3d4pAi2
- **17 مليون وظيفة على الأقل: حجم خسائر المنطقة العربية بسبب فيروس الكورونا**، (موقع قناة L BC، 18 أذار/ مارس 2020)، متاح: http://bitly/3d4pAi2
- **323 مليار دولار خسائر الاقتصاد العربي جراء كورونا**، (وكالة معا الإخبارية، بيت لحم فلسطين، 9 مايو 2020).
- **8 قرارات أميركية لصالح الاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية**، موقع دينا الوطن، 2018/9/9م، على الرابط التالي http://bit.ly/2wYC9Z4
- أبراش، إبراهيم: **تصدع المعسكر الغربي بعد انهيار الشرقي، صوت العروبة**، موقع وورقية تعنى بشئون الوطن والجالية العربية في المهجر 2018/7/6م، متاح: https://goo.gl/J3FAES
- أبو حديد، محمد، حسين: **بعد كورونا. هل العالم يتجه نحو حربٍ باردة؟**، (مدونات الجزيرة، 2 ابريل 2020). https://bit.ly/3bpXYmo
- أبو كريم، منصور: **مبدأ ترامب في العلاقات الدولية**، (مدونات الجزيرة، 29 مايو 2017)، متاح على الربط التالي: https://bit.ly/2vRQglk
- أبو هنية، حسن: **استراتيجية ترامب "الإمبريالية" للأمن القومي**، (موقع عربي 21، بتاريخ 2017/12/24م)، متاح: https://goo.gl/dwP6eV
- **الاتحاد الأوروبي في مرمى نيران كورونا. إيطاليا نموذج الوحدة الهشة**، (جريدة الدستور المصرية، 1 أبريل 2020)، متاح على: https://bit.ly/2R2gLMx
- **أحدث التطورات بعد إعلان الجيش السوري دخول قواته مدينة منبج شمالي سوريا**، 28 ديسمبر 2018 موقع BBCعربي
- **إدارة ترامب تشيد بالناتو بعد تصريحات مناوئة**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2017/2/25، متاح: https://goo.gl/z9eV2e
- أسامة، رنا: **انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان "خطأ جسيم"** موقع مصراوي، 20 يونيو 2018، متاح: https://goo.gl/sQk5qE

- **استراتيجية الأمن القومي الأميركي وأعمدة الإخضاع الأربعة**، الخليج الجديد، 2017/4/20، متاح: https://goo.gl/2RQtZL
- **أسئلة وأجوبة عن تداعيات الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي**، الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2017م، متاح: https://goo.gl/eheTo2
- ألمانيا: **إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن يقوض حل الدولتين**، وكالة سبوتيك الروسية، 14 أغسطس 2018م، متاح: https://sptnkne.ws/j8bs
- **أمريكا تنسحب رسميا من مجلس حقوق الإنسان بسبب إسرائيل**، موقع عربي 21، 19 يونيو 2018، متاح: https://goo.gl/cRuuco
- **أمريكا: أول رد فعل عقابي بحق الأمم المتحدة بعد التصويت ضد قرار ترامب تجاه القدس**، موقع العربي، بتاريخ 2017/12/25م، متاح: https://goo.gl/nMGARq
- **أميركا تنسحب من اليونسكو. "معادية لإسرائيل"!**، موقع العربية نت، نقلا عن فرانس برس، 12 أكتوبر 2017م، متاح: https://goo.gl/F57uTN
- **الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي. بداية جديدة لتحجيم إيران**، موقع المواطن، 2018/5/9م، متاح: https://goo.gl/rCBoCF
- **انسحاب الولايات المتحدة من سوريا: "ركزت إسرائيل على نقل السفارة والآن لا يلتزم الأميركيون بأي شيء"**، 22 ديسمبر 2018، صحيفة معاريف العبرية
- **انسحاب أمريكا من المعاهدة قد يسبب تداعيات كارثية**، (وكالة سبتيك الروسية، 22 أكتوبر 2018م) متاح: https://sptnkne.ws/jSbM
- **انسحاب ترامب من سوريا. من "خروج فوري" إلى "التراجع الكبير"** 7 يناير 2019 موقع سكاي نيوز عربي
- أول رد فلسطيني على تفاصيل **"**صفقة القرن**"**: سيرك سياسي ونحن لسنا للبيع، موقع CNN بالعربي، 28 يناير 2020) متاح متاح: https://cnn.it/2WDc7Is
- **أول رد من الصين بشأن انسحاب أمريكا من معاهدة نووية مع روسيا**، موقع قناة CNN بالعربي، 22 أكتوبر 2018م، متاح: https://goo.gl/XKtfRP
- **بايدن وساندرز ينتقدان طريقة إدارة ترامب لملف وباء كوفيد-19**، (موقع يورو نيوز، 16 مارس 2020، متاح متاح: https://bitly/2WHXT90
- براون، جوردن: **رئيس وزراء بريطانيا الأسبق إيقاف دعم الأونروا. هل يجب اعتبار أبناء اللاجئين لاجئين؟** مدونات الجزيرة، 12 سبتمبر 2018م.
- بعد "الانسحاب الأميركي" تركيا تتوعد أكراد سوريا "بالدفن" 20ديسمبر 2018، موقع سكاي نيوز عربية.
- **بعد الإعلان عن "صفقة القرن" ترامب ينشر خريطة "دولة فلسطين" المستقبلية**، (موقع CNN بالعربي، 28 يناير 2020) متاح على التالي: https://cnn.it/2UyRNoI

- **البنتاغون تطور صواريخ جديدة بعد الخروج من معاهدة الصواريخ مع روسيا**، الجزيرة نت، 2019/8/2، متاح:
- **بولتون: لا أتفق مع روسيا بأن خروج واشنطن من معاهدة الصواريخ يجعل العالم أكثر خطورة**، وكالة سبوتنيك الروسية، 23 أكتوبر 2018م، متاح: https://sptnkne.ws/jSbq
- **بومبيو: البيت الأبيض يعلن اليوم الاثنين إعادة فرض عقوبات على إيران**، وكالة أمد للإعلام، 6 أغسطس 2018م، متاح: https://goo.gl/bMk5BD
- **تداعيات الانسحاب الأميركي من سورية واتفاق روسي تركي وأزمة بسبب "أسلحة" الأكراد**، 22 ديسمبر 2018 موقع رصيف
- **تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان**، جريدة أخبار الخليج، 6 يوليو 2018، متاح: https://goo.gl/P5QYhV
- **ترامب أطلسي أم ناتو ترامبي**، قناة روسيا اليوم، 2016/11/21م، متاح: https://goo.gl/LZqDzz
- ترامب يثير صدمة زعماء الناتو!، قناة روسيا اليوم، بتاريخ 2017/5/25، متاح: https://goo.gl/wqieBH
- **ترامب يضع "المعاهدة النووية" في مهب الريح**، موقع قناة سكاي نيوز عربية، 21 أكتوبر 2018م، متاح: https://goo.gl/B2xbba
- **ترامب يطلب من دول الناتو زيادة إنفاقها العسكري بمعدل الضعف**، موقع BBC بالعربي، تاريخ النشر 12 يوليو 2018، متاح: https://goo.gl/CcJYxE
- **ترامب يعلن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي: السلام بالقوة**، موقع قناة روسيا اليوم، 18 ديسمبر 2017م، متاح: https://goo.gl/eXdYiS
- **ترامب يعلن انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ**، فرنسا 24، بتاريخ 2017/6/2م، متاح: https://goo.gl/QAKZcF
- **ترامب يعلن انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ**، فرنسا 24، بتاريخ 2017/6/2م، متاح: https://goo.gl/QAKZcF
- **ترامب يفاجئ الجميع بحقيقة ما وجده في سوريا وسبب الانسحاب**، يناير 2019 الروسية.
- **ترامب ينوي إلغاء اتفاقية "نافتا"**، SPUTNIK ARABIC، بتاريخ 2017/7/4م، متاح: https://sptnkne.ws/fnZV
- ترامب: **لا نريد الخروج من منظمة التجارة العالمية ولكن**، موقع SPUTNIK ARABIC، بتاريخ 2018/6/30م، متاح: https://sptnkne.ws/hUFT
- ترامب: **هذه سياستي تجاه الناتو وروسيا وخروج بريطانيا**، قناة الحرة الأميركية، 2017/1/25م، متاح: https://goo.gl/vXAeWZ

- **تركيا ترد على تهديد ترامب و"توافق" على اقتراحه**، 13 يناير 2019 موقع قناة سكاي نيوز عربية.
- **تركيا تضاعف الرسوم الجمركية على منتجات أميركية**، الجزيرة نت، 15 أغسطس 2018م، متاح: https://goo.gl/fX1iHt
- تقرير بعنوان "**ترامب ينسحب من الاتفاق النووي الإيراني**" موقع الحياة بتاريخ 9-5-2018 متاح: http://cutt.us/iq8K2
- تقرير بعنوان: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية**. ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، جريدة الاهرام الاقتصادي بتاريخ 2018/6/2م، متاح: https://goo.gl/TKFsXf
- تقرير بعنوان: **ترامب يعيد النظر في "الشراكة عبر المحيط الهادئ" بعد انسحابه منها**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2018/4/13م، متاح: https://goo.gl/kaUBLS
- تقرير بعنوان: **مع توتر العلاقات بين ترامب وعباس، خط هاتفي رديء يلخص سوء التواصل بينهما**، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2018، متاح: https://goo.gl/auUPni
- تقرير بعنوان: **واشنطن تصر على الخروج من اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2017/9/17م، متاح: https://goo.gl/xrnSYb
- تقرير صحفي بعنوان: **أربعة أسباب جعلت ترامب يتمسك بالتعريفات على التجارة**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2018/6/4م، متاح: https://goo.gl/zQ9yGp
- تقرير صحفي بعنوان: **الاتحاد الأوروبي يُقرُّ رسوماً إضافية على بعض الواردات الأميركية**، دنيا الوطن في تاريخ 2018/6/20م، متاح: http://bit.ly/2tnXfNB
- تقرير صحفي بعنوان: **الدور الأميركي في الأزمة الخليجية: تباين أم تبادل أدوار؟** موقع BBC بالعربي، 2017، متاح: http://www.bbc.com/arabic/interactivity-
- تقرير صحفي بعنوان: **انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ. جشع مادي وكوارث اقتصادية**، الخليج أون لاين، 2017/9/4م، متاح: https://goo.gl/u6Kxa1
- تقرير صحفي بعنوان: **ترامب يعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2017/12/6م، متاح: https://goo.gl/4nRJk2
- تقرير صحفي بعنوان: **ترامب يهدد اليابان. سأرسل لبلادكم 25 مليون مهاجر مكسيكي**، دنيا الوطن، بتاريخ 2018/6/16م، متاح: http://bit.ly/2teCP9E
- تقرير صحفي بعنوان: **ترامب: 60 مليار من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2018/3/23م، متاح: https://goo.gl/gvRwiq
- تقرير صحفي بعنوان: **سوريا: ماذا بعد إعلان ترامب سحب القوات الأميركية؟**، 21 ديسمبر 2018م موقع BBC بالعربي.

- تقرير صحفي، بعنوان: **أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 2017/7/25، متاح: https://goo.gl/qMFqMf
- تقرير صحفي، بعنوان: **البايس: نتائج عكسية لحصار قطر. وإيران الرابح الأبرز**، موقع عربي 21، بتاريخ 2017/7/11، متاح: https://goo.gl/SUzppm
- تقرير صحفي، **بعنوان: السياسة الخارجية القطرية إلى أين ؟!**، نون بوست، بتاريخ 2014/11/1، متاح: https://goo.gl/8FJBTS
- تقرير صحفي، بعنوان، **نيويورك تايمز: هكذا تعيد أزمة قطر تشكيل تحالفات المنطقة**، موقع عربي 21، بتاريخ 2017/7/14، متاح: https://goo.gl/3NnByz
- تقرير: **هذه الخسائر المتوقعة للاقتصاد الأميركي بسبب كورونا**، الجزيرة نت، 13 مارس 2020، متاح متاح: http://bitly/2w9KaNC
- توبي كريغ جونز: **أمريكا والنّفط والحرب في الشّرق الأوسط**، مجلة الحوار المتدن، نقلا عن جريدة التاريخ الأميركي، 2015، متاح: https://goo.gl/Kzu85J
- توفيق، ندى، **مزيد من الفزع بين الحلفاء**، موقع BBC بالعربي، 20 يونيو 2018م، متاح: https://goo.gl/ZQSKac
- **جائحة كورونا قد تعيد تشكيل النظام العالمي**، (موقع عرب 48، 20 مارس 2020) متاح على الرابط: https://bit.ly/3bRfYpy
- حاتم، عبد الله، **كيف تبتزّ الولايات المتحدة دول الخليج في خضمّ الأزمة؟**، موقع الخليج أون لاين، 2017، متاح: http://klj.onl/GA7df
- **الحرب التجارية" بين الصين وأميركا. محطات وأرقام**، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/4/6م، متاح: https://goo.gl/FsMUnV
- **الحرب في سوريا: انسحاب القوات الأميركية "يخضع لشروط"** 6 يناير 2019 موقع BBCعربي.
- الحسن، تالحوت: **دروس نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة** – مادة التاريخ، موقع أرم، متاح: https://goo.gl/9J5ofL
- حسين، إسراء: **كيف أخفقت أمريكا ونجحت الصين في اختبار فيروس كورونا؟**، (موقع قناة TRT بالعربي، 18 مارس 2020)، متاح متاح: https://bit.ly/3bRurSe
- حسين، خليل، تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا، 7 يناير 2019، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- حسين، محي الدين: **ترامب ينفذ تهديده وينسحب من الاتفاق النووي. ماذا بعد؟** موقع DW الألماني، بتاريخ 2018/5/8م، متاح: https://goo.gl/iyVAZt
- **حلف الناتو يستعد لمبارزة ترامب في قمة مفصلية**، جريدة العرب، 10 يوليو 2018، متاح: https://goo.gl/ppm4Yf

- **خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة،** (الجزيرة نت 28 يناير 2020) متاح متاح: https://bit.ly/33E8xzb

- **خبير علاقات دولية: نظام دولي إنساني سينشأ بعد انحسار كورونا،** (جريدة الوفد المصرية، 31 مارس 2020). https://bit.ly/2URXv5d

- خضور، أحمد: **بوتين والانتصار الأوراسي... عودة التعددية القطبية وانهيار نظام القطب الواحد،** وكالة sputnik، 2018م، متاح: https://sptnkne.ws/g76v

- **خطة أميركية لغزو إيران من 3 خطوات:** وكالة نيوز نقلا عن ناشونال إنترست – سبوتنيك، بتاريخ 2018/7/9، متاح: https://goo.gl/DtMS4w

- خلف، مأمون: **الاتحاد الأوروبي بين كورونا واليمين العنصري،** (موقع عرب 48، 2 أبريل 2020)، متاح: https://bit.ly/2V3C41h

- خياط، جلال، أتلانتيك: **هذه التحديات التي ستواجه ترامب في محاربة إيران بسوريا،** 6 ديسمبر 2018 موقع أوربت نت

- **دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"،** موقع عرب 48، نشر 28 يناير 2020)، متاح متاح: https://bit.ly/39bLywx

- دونالد توسك: **العلاقات عبر المحيط الأطلسي تتعرض لضغوط هائلة بسبب ترامب،** جريدة العرب، 10 يوليو 2018، متاح: https://goo.gl/ppm4Yf

- دياب، محمود، سعيد: **اتفاقية التجارة عبر الهادئ" سلاح أمريكا لضرب الصين واستئناف الحرب التجارية،** ومحللون: ترامب يقامر بمنصبه، الأهرام الاقتصادي، بتاريخ 2016/6/2م، متاح: https://goo.gl/SM8Lwt

- ذكر الله، أحمد: **فيروس كورونا والاقتصاد الدولي: هل نحن مقبلون على كساد عالمي؟،** (موقع TRT عربي، 11 مارس 2020)، متاح متاح: http://bitly/2UfZ0Kg

- الرنتاوي، عريب: **مبادرة ترامب للحوار مع إيران: الأسباب، الفرص والعوائق،** موقع قناة الحرة، 5 أغسطس 2018م، متاح: https://goo.gl/iAjY7s

- روحاني: **لا نسعى لتوتير الوضع لكننا لن نتخلى عن صادراتنا النفطية،** موقع قناة روسيا اليوم، 31 يوليو 2018م، متاح: https://goo.gl/W1JLq2

- **روسيا تعتبر انسحاب ترامب من معاهدة الأسلحة النووية "حلما" بالهيمنة على العالم،** موقع قناة فرنسا 24، بتاريخ 2018/10/21م، متاح: https://cutt.us/cSL5e

- **روسيا مستعدة لتمديد معاهدة ستارت والحوار مع واشنطن بشأن هذه المسألة،** وكالة سبوتيك الروسية، 22 أكتوبر 2018م، عاى الرابط التالي: https://sptnkne.ws/jQhB

- **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم،** (عربي بوست 25 مارس 2020)، متاح: https://bitly/2QI4IJy

- **زعامة أم وهْم؟ كيف كشف فيروس كورونا أكذوبة قيادة أمريكا للعالم**، (عربي بوست 25 مارس 2020.) متاح: https://bitly/2QI4lJy

- زقوت، علاء: **هل بإمكان الادارة الأميركية إنهاء عمل الاونروا وتصفية قضية اللاجئين؟؟؟**، مركز رؤية للدارسات والأبحاث، فلسطين، 2018، متاح: https://goo.gl/nNYnUk

- زياد، على: **التحولات الكبرى في الشرق الأوسط**، جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ 2017/1/28، متاح: https://goo.gl/BMiZgY

- ساعود، جمال ساعود: **أميركا وحلف الناتو في عهد ترامب. إلى أين؟**، موقع قناة الميادين، بتاريخ 2016/12/8، متاح: https://goo.gl/Z73JvC

- ستراتفور: **زرع الاستراتيجية الأميركية في مستقبل الصين**، موقع KATEHON، 2016م، متاح: https://goo.gl/Frkzqn

- ستروكان، مقال، بعنوان: **ترامب الأمم المتحدة زائدا**، روسيا اليوم، 2017/9/20، متاح: https://goo.gl/NgRb7X

- ستيف هولاند وأندرو أوزبورن: **أمريكا تنسحب رسميا من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى مع روسيا**، وكالة رويترز للأنباء، بتاريخ 2019/8/2، متاح:https://cutt.us/h2lEl

- سلمان، رفعت: **وزير الخارجية الأميركي: 12 طلبا أمام إيران مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن**، موقع قناة روسيا اليوم، نقلا عن المصدر: تاس + وكالات، 21 مايو 2018م، متاح: https://goo.gl/7hi3Ta

- سمدار بيري، **الفائزين والخاسرين في الشرق الأوسط الجديد**، 20 ديسمبر 2018 يديعوت.

- شاهين، ماجدة: **الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية**، جريدة الشروق المصرية، 5 نوفمبر 2018م، متاح: https://goo.gl/CXiZ7v

- شكري، عرفات: **ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين في "صفقة القرن"؟** مدونات الجزيرة، 16 مارس 2018م.

- شمعون شيفر، **الولايات المتحدة تغادر إسرائيل لخوض معاركها وحدها**، 20 ديسمبر 2018 صحيفة يديعوت احرونوت

- الصباغ، محمد: **ماذا يعني انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ؟**، موقع مصراوي، 2017/6/1م، متاح: https://goo.gl/9hcj4z

- صحف عربية: **ماذا وراء قرار الانسحاب الأميركي من سوريا؟**، 8 يناير 2019 موقع BBCعربي.

- صنداي تلغراف: **ترامب قد يسحب قوات أميركية من أوروبا**، موقع BBC بالعربي، بتاريخ 8 يوليو، متاح: https://goo.gl/q77sbw

- صندوق النقد: **9 تريليونات دولار خسائر الاقتصاد بسبب كورونا** (موقع قناة العربية نت، 14 أبريل 2020)، متاح https://ara.tv/ymx9u

- الصين: **الحرب التجارية مع أمريكا ستجلب كارثة للاقتصاد العالمي**، موقع مصراوي، تاريخ النشر 2018/3/11م، متاح: https://goo.gl/uvmGJf
- عامر، علي: كورونا.. **أطروحتان في الفلسفة وفي الاقتصاد!**، (موقع ضفة ثالثة، 21 مارس 2020) متاح: https://bit.ly/2JrZub8
- العامودي، معاذ: **هل كسرت هيبة أمريكا في النظام العالمي الذي يحكمه المال؟**، نون بوست، 23 ديسمبر 2017م، متاح: https://goo.gl/YdMdY6
- العبادي، السعيد: **الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل**، موقع نون بوست، بتاريخ 2014/5/25، متاح: https://goo.gl/sbohkM
- عبد الحميد، وائل: **بعد الانسحاب من اليونسكو. مستشار أوباما يحذر ترامب**، موقع مصر العربية، 12 أكتوبر 2017، متاح: https://goo.gl/LntLPy
- عبد الخالق، دينا: **بعد 15 يوما هل تراجع ترامب عن وعوده بالانسحاب من سوريا؟**، 3يناير 20019 جريدة الوطن المصرية.
- عبد الرحمن، أسعد: **لا مكان لفلسطين في استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، وكالة معا الإخبارية، متاح: https://goo.gl/QP5FXf
- عبد المنعم سعيد: **استراتيجية الأمن القومي الأميركي**، الشرق الأوسط، 2017/12/27. https://aawsat.com/home/article/1124786/
- العدوي، بدر: **هكذا سيكون شكل الاقتصاد الذي سيعقب جائحة كورونا**، (مدونات الجزيرة، 8 مايو 2020).
- عواقب خروج أمريكا من معاهدة الأسلحة النووية مع روسيا.. ما هي؟، موقع قناة العالم، بتاريخ 2018/10/2، متاح: https://cutt.us/KS7Rm
- غوردون كوريرا: **فيروس كورونا: كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟**، (موقع BBC عربي، 3 أبريل/ نيسان 2020)، متاح: https://bbc.in/2Ra1s4o
- غيرالي، فريد: **الولايات المتحدة تنسحب من اتفاقية الشراكة عبر الهادئ**، موقع قناة روسيا اليوم، بتاريخ 2017/1/23م، متاح: https://goo.gl/JTVUHe
- **فيروس كورونا يكبد السياحة العالمية خسائر بالمليارات**، (موقع قناة سكاي نيوز عربية، 27 فبراير 2020)، متاح: http://bitly/2xNHNjL
- فيسفيس، نوح: **الصين والحرب من أجل الوجود، نظرة في محركات الهيمنة**، مدونات الجزيرة، سبتمبر 2018م، متاح: https://goo.gl/4qVM99
- **قرار أميركي بشأن مساعدات كانت مخصصة للضفة الغربية وغزة بأكثر من 200 مليون دولار**، موقع CNN بالعربي، 24 أغسطس 2018م، متاح: https://goo.gl/u4g1Cu
- **قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية**. أمد للإعلام، 2018/9/10، متاح: https://goo.gl/eM2yJX

- قمة الناتو: **الالتزام بزيادة النفقات العسكرية ومواجهة "الخطر الروسي"** موقع روسيا اليوم، 11 يوليو 2018م، متاح: https://goo.gl/ncHvaw
- كارولين غليك: **سحب القوات الأميركية من سوريا يخدم إسرائيل**، 22 ديسمبر 2018، صحيفة معاريف العبرية
- كذبة الانسحاب الأميركي من سوريا، 28 ديسمبر 2018 موقع روسيا اليوم.
- **الكشف عن خطة كوشنير لانهاء قضية اللاجئين والقضاء على الأونروا "بصمت** " وكالة سما الإخبارية، 4 أغسطس 218م، متاح: https://goo.gl/fsD3JP
- **كورونا بلومبيرغ ترصد خسائر قطاع الطيران بالعالم**، (الجزيرة نت، 14 مارس 2020)، متاح: http://bitly/390JEyA
- **كورونا بلومبيرغ ترصد خسائر قطاع الطيران بالعالم**، الجزيرة نت، 14 مارس 2020، متاح: http://bitly/390JEyA
- **كورونا يهدد مصير الاتحاد الأوروبي. دول تتهم أخرى بالأنانية وماكرون يُحذر من انهيار كبير**، (عربي بوست، 29 مارس، 2020)، متاح: https://bit.ly/3bTdt6j
- كيرستن كنيب، **هل الانسحاب الأميركي من سوريا فكرة في محلها؟**، 2018، موقع WD.
- **كيف أسهمت الرأسمالية المتوحشة في تفشِّي كورونا؟ قد نكون وصلنا لنهايتها**، (عربي بوست، 23 مارس 2020). متاح: https://bitly/3bqW0Sc
- لمزيد من التفاصيل حول المعاهدة أنظر وكالة سبوتيك الروسية تحت عنوان "**ما هي معاهدة "القوى النووية المتوسطة"... ولماذا تنسحب أمريكا**" 23 أكتوبر 2018م، متاح: https://sptnkne.ws/jQKa
- **لهذه الأسباب تريد الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة التخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى**، وكالة سبوتيك الروسية، 20 أكتوبر 2018م، متاح: https://goo.gl/yYjb9j
- **ما تداعيات انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران على أسواق النفط؟**، موقع أرم، نقلا عن رويترز، 9 مايو 2018م، متاح: https://goo.gl/avcmVx
- **ماذا بعد إعلان "ترامب" انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني؟**، موقع أرقام، 9 مايو 2018، متاح: https://goo.gl/bVUMsH
- مجادلة، محمود: **استراتيجية ترامب للأمن القومي: "إسرائيل ليست مصدرا للنزاع"**، موقع 48، بتاريخ 2017/12/18م، متاح: https://goo.gl/R738Gc
- المصري، كمال: **هل غيَّرت جائحة كورونا العالم؟** (مدونات الجزيرة، 2 مايو 2020).
- المنشاوي، محمد: **المعركة ضد كورونا. قرارات ترامب في ميزان رؤساء الحرب الأميركيين**، (الجزيرة نت، 7 أبريل 2020، متاح على الرابط التالي, https,//bit.ly/2VeixLA

- موسكو: **خروج واشنطن من معاهدة الصواريخ ستلحق ضررا بالأمن الاستراتيجي**، وكالة سبوتيك الروسية، 24 أكتوبر 2018م، متاح: https://sptnkne.ws/jQUr
- **موقع استخباراتي إسرائيلي يكشف تداعيات الانسحاب الأميركي من سوريا**، 20 ديسمبر 2018، وكالة SPUTNIK الروسية.
- ميلاد، بسمة، **لماذا يثير قرار ترامب بسحب قواته من سوريا مخاوف فرنسا؟**،20 ديسمبر 2018، موقع عربي 21
- نرش، بشار: **فيروس كورونا ومستقبل الاتحاد الأوروبي**، (مدونات الجزيرة، 7 أبريل 2020) https://bit.ly/2VFfnRk
- **هكذا بدأ ترامب في معاقبة الأمم المتحدة، بعد التصويت ضد قراراه في الجمعية العامة**، رام الله الإخباري، 2017/12/27، متاح: https://goo.gl/7VqAf4
- **هل دق ترامب أخر مسمار في نعش النظام العالمي؟**، (موقع عربي بوست، 2019) متاح متاح: http://bit.ly/2WnxOvJ
- **هل يسحب ترامب دعم الأمم المتحدة وما مدى شرعية تهديداته؟**، الخليج أون لاين، بتاريخ 2017/12/22، متاح: https://goo.gl/da1eFb
- **هل يؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني على الدول العربية؟** موقع BBC بالعربي، نشر بتاريخ 2018/5/8م، متاح: https://goo.gl/unJ5tn
- هنري فاريل: **هل يُنهي الفيروس التاجي "كورونا" العولمة كما نعرفها؟**، ترجمة نادر الغول، (موقع قناة الغد، 4 أبريل 2020) متاح متاح: https://bit.ly/2wfBEfX
- **واشنطن تصب الزيت على نار: "أكبر حرب تجارية في التاريخ"** موقع قناة سكاي نيوز عربية، تاريخ النشر 11 يوليو 2018م، متاح: https://goo.gl/Y1GT9c
- **الوجود الأميركي في سوريا: المقرات العسكرية وتداعيات الانسحاب المرتقب**، 21 ديسمبر 2018، موقع قناة فرنسا 24.
- **الولايات المتحدة تنسحب من مجلس حقوق الإنسان الدولي**، موقع BBC بالعربي، 20 يونيو 2018م، متاح: https://goo.gl/ZQSKac

سادساً: المراجع الأجنبية

- **American Research Centers Weekly Report 20-20-20-03** –(Weekly Report Center for American and Arab Studies, March 23, 2020): https://bitly/2y725F9
- **What are the 10 biggest global challenges?(** the World Economic Forum. 21 Jan 2016) https://bit.ly/2UTX4Hz
- G. John Ikenberry**: Democracies Will Come out of Their Shell**, (Foreign Policy, 20 , March2020) https://bit.ly/2V88U0S
- Laurie Garrett; **A Dramatic New Stage in Global Capitalism ,** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020) https://bit.ly/2V88U0S
- MARIANA MAZZUCATO**: Capitalism's Triple Crisis, (**Project Syndicate. Mar 30, 2020) https://bit.ly/3atvp7b
- - Mauric . A . East: The International system perspective and foreign policy, German Institue of Global and Area Studies,1978).
- NOURIEL ROUBINI :**The Anatomy of the Coming Recession**, (Project Syndicate. Aug 22, 2019). https://bit.ly/2vYtrMW
- " **Foreign Affairs**, vol. 70, no. 1 Winter 1990-1991
- Andrew Korzybski, **the Trump Doctrine in a Regional Context**, 21/12/2017. https://goo.gl/tcVMct
- **Challenges to the Rules-Based International Order**, (London Conference 2015 Background Papers, Chatham House).

- Daniel Finkelstein**: Are we witnessing end of the American era?** (The Times, April 08 2020). https://bit.ly/3bm9SNd
- David C. Gompert , Astrid Stuth Cevallos, **War against China, Published by Foundation, Santa Monica, California,** (RAND Corporation, 2016).
- David M. Halbfinger, **American Withdrawal from Syria Shakes Up the Middle East**, (December20, 2018, the New York Times.)
- David Remnick: **How the Coronavirus Shattered Trump's Serene Confidence** (The NEWYRKER, March 22, 2020). https://bitly/2vOWGBS
- David Shambaugh, **China Goes Global: The Partial Power** (New York: Oxford University Press, 2013).

- **Eric Lipton, David E :He Could Have Seen What Was Coming: Behind Trump's Failure on the Virus.** (New York Times. April 11, 2020): https://nyti.ms/2Vpdl7L
- G. John Ikenberry: **Democracies Will Come out of Their Shell**, (Foreign Policy, 20 , March2020) https://bit.ly/2V88U0S
- GIDEON RACHMAN: **How Beijing reframed the coronavirus response narrative**, (Financial Times, 16 marsh 2020). https://on.ft.com/3dHE1Z7

- Hal Brands: **Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order,** (Bloomberg.com, March 2020). https://bloom.bg/348nvgU
- Helene Cooper, Jim Mattes, Defense Secretary, **Resigns in Rebuke of Trump's Worldview**(December20,2018, The New York Times)
- Henry Kissinger: **Corona virus will change the global system forever**, (April 27 2020). https://bit.ly/2WNffj7
- hivshankar Menon: **This Pandemic Can Serve a Useful Purpose,** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).
- **How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic**, (Foreign Policy, 20, March2020). https://bit.ly/2V88U0S
- Ikenberry, Mastanduno Wohlforth eds.; William C. Wohlforth, **"The Stability of a Unipolar World," International Security**, vol. 24, no. 1 1999.
- Javier C. Hernández**: China Spins Coronavirus Crisis, Hailing Itself as a Global Leader**, (The New York Taws, March 3, 2020). https://nyti.ms/2yPPRl1
- JEFFREY FRANKEL**: Foreseeable Unforeseeables** , Project Syndicate. Mar 27, 2020. https://bit.ly/2UQsLBT
- Joana Castro Pereira: **Environmental issues and international relations, a new global (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system**. (Revisit Brasilia de Political International 2015). https://bit.ly/2zRrBPI
- Joana Castro Pereira: **Environmental issues and international relations, a new globa**l (dis)order - the role of International Relations in promoting a concerted international system. (Revisit Brasilia de Political International).

- John J Mearshimer. The Tragedy of Great Power Politics. New York: W.W : Norton & Company.2001
- Jonathan Marcus, **Trump's National Security Strategy: A pragmatic view of troubled world**, (18/12/2017.http://www.bbc.com/news/world-us-canada).
- Joseph S. Nye: **American Power Will Need a New Strategy**, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, (Foreign Policy, March 20, 2020). https://bit.ly/2V88U0S
- Josh Rogi**, Trump undermines his entire national security team on Syria**, (December 19,2018 , the Washington post,)
- Joshua Roberts, : Peace by Force, Reuters agency, https://goo.gl/ndygMq
- K . J . Holsti: International politics A framework Analysis 7th, Prntice-Hallinc,1967
- Kenneth . G . Boulding: conflict and Defense, a General theory, Harpert Torch Books, 1963.
- Kenneth Waltz: theory of International polities, Reading, Mass: Addison–Wesley publishing Company,1979.
- Kevin Rudd: **The Coming Post-COVID Anarchy** (The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order). (Foreign Affairs, April 6. 2020). https://fam.ag/2X6F7Xk

- Kishore Mahbubani: **A More China-Centric Globalization**, (Foreign Policy, MARCH 20, 2020). https://bit.ly/2V88U0S
- Kurt M. Campbell and Rush Doshi: **The Coronavirus Could Reshape Global Order**, (Foreign Affairs, March 18, 2020). https://fam.ag/2YQbYm1
- MARIANA MAZZUCATO: Capitalism's Triple Crisis, Project Syndicate. Mar 30, 2020. https://bit.ly/3atvp7b
- Mazarr, Michael J., Miranda Priebe, Andrew Radin, and Astrid Stuth Cevallos, **Understanding the Current International Order, Santa Monica, Calif**.: (RAND Corporation, RR-1598-OSD, 2016. As of June 8, 2017).
- Michael Green and Evan S. Medeiros: **The Pandemic Won't Make China the World's Leader**, (Foreign Affairs, April 15, 2020). https://fam.ag/2TbfC6r
- Michael J. Mazarr, Miranda Priebe, **Understanding the current international system, Santa Monica, California**. (RAND published this study Foundation 2016).
- Mohamed Kassem Hadi, **The status of smart power in American strategic thinking, Journal of Political Science,** Issue 54, Faculty of Political Science (University of Baghdad, Iraq, 2018).
- Mohammed Cherkaoui: **The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism** – Part 1, Al-Jazeera Center for Studies, 03/19/2020 : http://bitly/3a6sRvi
- NAHAL TOOSI, DANIEL LIPPMAN and DAN DIAMOND**: Before Trump's inauguration, a warning: 'The worst influenza pandemic since** 1918'k, 16-3-2020 https://politico/2xj0c7U
- National Security strategy of the United States of America, December 2 0 17
- Norton . A . Kaplan: **System and process in International politics**, (New York, John Wiley & sons, 1962).
- Pompeo: **The withdrawal from Syria will not affect our support for Israel**, 2019, made for minds DW, https://p.dw.com/p/3ArtP
- Robert Dahl, **the Concept of Power, Behavioral Science**, Vol. 2, July 1957.
- Robin Niblett: **The End of Globalization as We Know It, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic**, (Foreign Policy, MARCH 20, 2020).
- Shruti Godbole : **Changing nature of international order and the role of US** (The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018). https://brook.gs/3g0fhNH
- Shruti Godbole **: Changing nature of international order and the role of U.S**.(The Brookings Institution ,Washington, July 13, 2018). https://bitly.is/3a3qklw
- Stephen M. Walt: **A World Less Open, Prosperous, and Free, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic** (Foreign Policy, MARCH 20, 2020). https://bit.ly/2V88U0S
- Susan B Glasser: **A President Unequal to the Moment** (The NEWYRKER, March 12, 2020) https://bitly/33FBvyG
- Susan B. Glasser , **"No Way to Run a Superpower": The Trump-Putin Summit and the Death of American Foreign Policy**, (The New. Yorker, July 19, 2018),https://goo.gl/5ktkYJ.

- **The Future of the Balance of Power Ithaca, NY: Cornell University Press, Charles Krauthammer**,("The Unipolar Moment, 2002).
- **This is not the way to leave Syria**, (December 19,2018 the Washington post)
- **Trump's decision to withdraw U.S. troops from Syria startles aides and allies**, (December 19,2018, the Washington post
- Victoria Nuland, **In a single tweet, Trump destroys U.S. policy in the Middle East,** (December 19,2018 the Washington post)